

التراث والتغير الاجتماعى

(التسامح الاجتماعى بين التراث والتغير)

تقارير بحث

التراث والتغير الاجتماعى

الكتاب الثانى عشر

التسامح الاجتماعى بين التراث والتغير

تأليف

أشرف عبدالوهاب

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة

الموضوع	صفحة

تقديم

المجتمع المصرى مدرسة فى التسامح والتعايش وقبول الآخر علـى مـدى تاريخه الممتد لأكثر من سبعة آلاف عام. فعلى الصعيد الاجتماعى اسـتطاع أن يطور أشكالاً مدنية راقية أثبتت فعاليتها فى شتى المجالات: العائلية، والمهنيـة، والطبقية وغيرها. وعلى الصعيد الثقافى طور تراثا شعبياً غنياً يتبنى مواقف قمة فى التسامح، والبعد عن التعصب، والقدرة على التعايش مع الآخر المختلف.

وهكذا عاشت على الأرض المصرية طوال تلك السنوات الطوال جماعـات تنتمى إلى شتى الأديان، والأعراق، وأنماط الحياة، بل العادات والتقاليد واللغات. ولكن هذا التسامح، تلك القيمة الثقافية العظمى، لم يجد من المصريين المحـدثين من يرعاه ويحميه ويروى شجرته الطاهرة. وتفاعلت جملة من القوى والتيارات والمؤثرات – الخارجية والداخلية – فى زرع قيم جديدة تغذى التعصب وتخنـق التسامح وتصور الآخر المختلف فى صورة الشيطان أحياناً أو العدو المتـربص فى كل الأحيان. فارتفعت رايات التطرف على أرض الحكمة والاعتدال، وأشعل الفقر المتزايد – الناجم عم الإخفاقات المتكررة للتجارب التنموية – إلى جانـب دعوات التطرف الوافدة؛ أشعل كل ذلك موقفاً مشحوناً بالأزمة منـذراً بشـرور وأخطار لا يعلم إلا الله مداها.

لن تقتصر إشارتنا على صور التعصب ضد المخالفين فى الـدين، أو فـى الثقافة، وإنما المؤسف حقاً أن تدب الحياة من جديد فى ممارسات اعتقدنا أنها قد ماتت وراحت أيامها كالثأر.

وفى عالم العولمة وعالم القطب الواحد بدأ "الخـارج" يلـوح فـى وجوهنـا بقبضته الثقيلة،يوجه التحـذيرات والإنـذارات، بـل ينشـئ اللجـان والمراكـز والمؤسسات التى تراقب مدى الالتزام بقيم التسامح فى شتى المجتمعات والثقافات (وهم فى الحقيقة يريدون أن يراقبونا نحن، وأن يحاسبونا دون غيرنا).

وهكذا أصبح الوضع الراهن مؤسفاً من عدة زوايا، أو محرجاً مـن عـدة جوانب، فالتسامح يتراجع، والتعصب والكراهية تنشـر أجنحتهـا، والاعتـدال يتراجع أمام تطرف متصاعد. ولأننا لم نعد نعيش وحدنا، فقد أصبح هناك مـن

يحاسبنا ويتربص بنا. ومن هنا تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها العلمية والمجتمعية الكبرى. فهى تستهدف إلقاء الضوء على قيمة التسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى، وأهم العوامل التى تجعل الفرد متسامحاً أو غير متسامح فى مواقف التفاعل المختلفة، وكذلك أهم العوامل التى تحكم تصورات الأفراد ووجهات نظرهم تجاه الآخرين وتجاه أنفسهم.

وقد دفع هذا الباحث النابه الدكتور أشرف عبدالوهاب إلى تركيز عمله هذا على دراسة قيم التسامح أو عدم التسامح فى مستويات ثقافية واجتماعية مختلفة، لدى كل من الريفيين والحضريين، وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين الذكور والإناث، وبين الأجيال المختلفة، وداخل الأسرة، وفى الممارسة اليومية...إلخ.

وقد أنجزت هذه الدراسة ضمن إطار مشروع بحث " التراث والتغير الاجتماعى " الذى شرف برعاية كاتبى هذه السطور على مدى ثلاثة أعوام، فى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة. كما كانت نفس الدراسة خلفية مفيدة للباحث عند إعداد رسالته للدكتوراة فى علم الاجتماع بمرتبة الشرف الأولى من كلية الآداب جامعة حلوان.

وبعد، فقد أنجز الباحث مهمته، وأدى مشروع بحث التراث والتغير الاجتماعى واجبه، وأوفى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية آداب القاهرة بكل التزاماته تجاه الباحث وتجاه البحث. وبقى أن يفيد مجتمعنا المصرى اليوم فى مطلع الألفية الثالثة، وهو يعانى أزمة فى التسامح، يفيد من نتائج هذا البحث الذى يمثل بحق نموذجاً للبحث العلمي الاجتماعى الملتزم بقضايا الوطن.

وعلى الله قصد السبيل

حسن حنفى **محمد الجوهرى**

مقدمة

يشهد العصر الحديث اندماج جميع البلدان فى محيط متعدد الثقافات، نتيجة للتداخل المتسارع للاقتصاديات، وظهور وسائل الاتصال الحديثة، والثورة المعلوماتية. ففى الوقت الذى يخيل إلينا فيه أن العالم يتجه نحو التقارب، تبرز بوضوح العديد من التناقضات والاختلافات القومية والإثنية والدينية والعنصرية. وفى هذا السياق تطفو على السطح مقولة "الصدام" التى تبررها نظرية ثنائية متضاربة : فهناك من جهة الرؤية الشمولية، والقيم العقلانية، وحقوق إنسانية، ومرجعية ثقافية متحررة، وهناك من جهة أخرى خصوصيات مرجعية جديدة، وهيمنة للحقيقة الواحدة والمطلقة(1). هذا الوضع المتضارب من شأنه أن يعرقل التوجه نحو عالم تسوده المبادئ الإنسانية الرفيعة، ويجعل الأفراد فى تردد بين القيم المرجعية والعادات الانتمائية، وتؤدى بهم إلى التعصب ورفض الآخر.

ومن ثم يعتبر التسامح فى العالم الحديث أكثر ضرورة من أى وقت مضى؛ نتيجة لعوامل عديدة منها: الهجرات واسعة النطاق، سواء على المستوى المحلى أو العربى أو العالمى، وما يترتب على ذلك من زيادة التفاعلات والعلاقات مع أنماط ثقافية واجتماعية مختلفة، إلى جانب عولمة الاقتصاد والزيادة المتسارعة فى التحرك والاتصال والتكافل والاعتماد المتبادل... إلخ، وهى كلها عوامل تؤدى إلى وجود علاقات مع أفراد وجماعات من جنسيات مختلفة وأنماط ثقافية مختلفة.

وما دام كل جزء فى العالم يتميز بالتنوع والتعددية الثقافية والاجتماعية، فإن تصاعد التعصب والصراع يهدد كل إقليم ومنطقة بشكل خطير، ولا يقتصر هذا التعصب على بلد بعينه، ولكنه يمثل ظاهرة عالمية(2). وهذا ما أكده هنتنجتون فى فكرته حول "صدام الحضارات". فقد تنبأ بازدياد حدة التعصب فى المستقبل وانتقاله إلى مستوى أعمق. ففى رأيه أنه فى هذا العالم الجديد لن تكون النزاعات الأكثر انتشاراً وأهمية وخطراً هى نزاعات بين الطبقات الاجتماعية، أو بين الأغنياء والفقراء أو بين الفئات الأخرى المتمايزة اقتصادياً، بل بين شعوب تنتمى إلى كيانات ثقافية

---

(١) عبدالباقى الهرماسى، العولمة والهوية الوطنية، **مجلة العربـى**، ع٤٨٢، ينـاير ١٩٩٩، ص ص ٣٥-٣٧.

(2) Unesco, Final Report on The United Nations for Tolerance, Unesco, 1996, PP. 13-14. (http://www.unesco.org/tolerance/report.htm)

مختلفة. وأخطر هذه النزاعات الثقافية هى تلك الموجودة على امتداد تمايز الحضارات[1]. ولذلك يجب أن تكون تلك الثقافات في وضع يمكنها من التواصل والتفاعل مع الثقافات الأخرى، حتى داخل المجتمع الواحد، وعلى مستوى الأفراد، والأسر، وكذلك على مستوى المجتمع ككل.

إن ثقافة أى مجتمع ليست كياناً جامداً غير قابل للتغيير، بل هى فى حالة تغير دائم، تتأثر بالثقافات الأخرى وتؤثر فيها؛ لذا فان ثقافة أى مجتمع تعكس تاريخه وأخلاقياته ومؤسساته وتوجهاته وحركاته الاجتماعية وصراعاته وصور السلطة السياسية داخله. وهناك الكثير من الدول متعددة الثقافات والقوميات والأعراق، وتضم عددا من اللغات والأديان وأساليب الحياة. وقد تجنى هذه الدول المتعددة الثقافات فوائد جمة من تعدديتها، إلا أنها تكون كذلك عرضة للصراع بين تلك الثقافات المتعددة.

إن مبدأ التعددية بمعنى التسامح واحترام تعددية الأفكار والآراء ينطوى على مبدأ آخر هو الحرية الثقافية، وهذه الحرية الثقافية هى حرية جماعية، حيث تشير إلى حق جماعة من الناس فى أن تتخذ ما تشاء من أساليب الحياة. والحرية الثقافية هى ضمان للحرية ككل، فهى لا تحمى الجماعة فحسب، بل تحمى كل فرد من أفرادها. والحرية الثقافية بحمايتها لمناهج حياة الغير، تشجع على التجريب والتنوع والخيال والإبداع[2]. ولذلك يعرف التسامح فى الموسوعة البريطانية بأنه: " السماح بحرية العقل أو الحكم على الآخرين ". وهذا التعريف يكشف عن إحدى السمات الهامة للتسامح، وهى الحرية. ولكن هذه الحرية لا تكون مطلقة، وإلا فإنها تولد التعصب.

ومن ثم يمكن القول بأن الحرية الثقافية تستند فى جوهرها إلى مبدأ التسامح، هذا المبدأ ينطوى على نقيضه وهو عدم التسامح أو التعصب. وهذه هى إشكالية التسامح فى المجتمع الحديث، حيث يتجاوز التسامح الثقافى والاجتماعى التناول التقليدى للتسامح على أنه دينى فحسب.

وترتب على ذلك مفارقات وتناقضات عديدة، فمثلا التسامح اللامحدود يدمر

---

(1) Hintington, Samual., Clash of Civilizations?, ***Foreign Affairs***, Summer 1993, pp. 39-46 .

(٢) جابر عصفور (ترجمة) ، التنوع البشرى الخلاق، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومى للترجمة)، رقم ٢٧، ١٩٩٧، ص ص ١٤- ١٥.

التسامح. ويستلزم رفع هذه المفارقات وما تنطوى عليه من تناقض العودة إلى الجذور التاريخية للتسامح وعدم التسامح. فالإنسان البدائى هو الذى ابتكر فكرة "التابو"، الذى يعنى أن ثمة أشخاصا أو أشياء غير حية قد عزلت عن العالم وأصبحت "مقدسة"، أى غير قابلة للنقد. ومن هذه الوجهة فإن التابو ينطوى على أمر مطلق بالمعنى السلبى، ومن ثم فإن أساس التابو هو الفعل الممنوع[(١)].

ومن ثم يحدث التعصب كنتيجة حتمية لفكرة التابو. كما أن هذا التعصب هو وليد الدوجماطيقية (تجميد الوضع القائم)، وهو وليد التناقض بين الوضع القائم والوضع القادم. فأى دوجما هى مطلق عينى يمكن أن يكون أساساً للمجتمع. ومن ثم فإن أى نظام اجتماعى يرقى إلى مستوى المطلق، فإنه يتعصب ضد أى اتجاه ينشد التغيير للوضع القائم. والحضارة الإنسانية ليس فى إمكانها التخلص من المطلق، ولكن هذا المطلق مع التطور، يصبح نسبياً. وبذلك يكف عن أن يكون مطلقاً. ومن هنا يخلق الإنسان مطلقاً جديداً. وهنا يقع التسامح فى الفترة التى تنتقل فيها البشرية من مطلق أصبح نسبياً. فتوقف عن أن يكون مطلقاً إلى مطلق آخر. فالحضارة الفرعونية مثلاً كانت مملوءة بمطلقات لم يعد لها وجود فى يومنا هذا؛ وسبب ذلك أن البشرية تتحرك دائماً تجاه مطلقات جديدة. وهذه الحركة من مطلق إلى آخر هى معادلة للحظة التسامح فى تاريخ الحضارة الإنسانية[(٢)].

ولذلك يطلق ويليامز على التسامح "الفضيلة الصعبة"[(٣)]، لأن التسامح يبدو ضرورياً وصعباً فى الوقت نفسه، فهو ضرورى عندما توجد جماعات مختلفة ذات معتقدات أخلاقية أو سياسية أو دينية متعارضة أو متناقضة، وأنه لا بديل أمامهم سوى العيش معاً، وذلك لأن البديل الآخر هو الصراع أو الحرب، والتى لن تحل صراعاتهم بل ستفرض عليهم المزيد من المعاناة. وهذه هى الظروف التى يكون فيها التسامح ضروريا.

---

(١) جون لوك، رسالة فى التسامح، ترجمة منى أبو سنة، تقـديم ومراجعـة مـراد وهبـة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمـة، رقـم ٢٨، ١٩٩٧، ص ص: ١١- ١٢.

(٢) مراد وهبه ، التسامح والدوجماطيقية ، فى : المؤتمر الإقليمى الأول للمجموعة الأوربية العربية للبحوث الاجتماعية: التسامح الثقافى ، تحرير مراد وهبـه ، القـاهرة ، الأنجلـو المصرية ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٥٥-١٥٨.

(٣) برنارد وليامز، الفضيلة الصعبة، **رسالة اليونسكو**، يونيو ١٩٩٢، ص ص ٥-٩.

ومع ذلك فإن التسامح قد يبدو فى هذه الظروف ذاتها صعباً، فعندما يكون هناك تهديد بالعنف أو بانهيار التعاون الاجتماعى، فإن ذلك يرجع إلى أن الناس تجد معتقدات الآخرين أو طريقتهم فى الحياة غير مقبولة على الإطلاق. ففى أمور الدين مثلا، تنشأ الحاجة إلى التسامح لأن إحدى المجموعات على الأقل تعتقد أن المجموعة الأخرى مخطئة بشكل فاحش. ونظرا لأن الخلاف يكون عميقاً، فإن كلا الطرفين يعتقد أنه لا يستطيع قبول وجود الطرف الآخر. ومن ثم تكون هناك حاجة إلى تحمل الآخرين وطريقتهم فى الحياة، وبخاصة فى المواقف التى يكون فيها من الصعب جداً حدوث ذلك، بحيث يمكن القول بأن التسامح يكون مطلوباً فقط فى المواقف غير المحتملة.

ومن ثم يعد التسامح والحق فى الاختلاف من أكثر المفاهيم أهمية فى العالم المعاصر. فهو يعد المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه الحياة الاجتماعية، وهو الذى يحكم العلاقات بين الأفراد وبين الجماعات وكذلك العلاقات الدولية. ففى إطار أى مجتمع حافل بالتعددية بكافة أشكالها وكذلك بالصراعات السياسية والفكرية، يصبح التسامح وقبول الحق فى الاختلاف ضرورة ملحة كى يظل المجتمع قائماً ومتوازناً. والتسامح لم يكن حلاً تاريخياً للحروب الدينية فى أوربا فقط، ولكنه أيضاً يعد مبدأ صالحاً لأى ظرف اجتماعى يتسم بتنوع المذاهب وتعدد المفاهيم، حيث يعد التسامح فى جانبه الاجتماعى قيمة هامة وفضيلة أساسية.

من هنا تتمثل المشكلة الرئيسية التى تواجه الأفراد والجماعات فى عالم سريع التغير فى مشكلة التكيف مع التعدد والتغير ومظاهر كل منهما، دون التخلى عن العناصر القيمية فى التراث. مما يتطلب دراسة أجيال الحاضر والمستقبل لتحديد الأدوات اللازمة لمواجهة هذا التحدى، ولتوسيع نطاق معارفها، واكتشاف العالم بتعدديته المحتومة، والسماح لكل الأفراد بحياة كريمة دون فقدان هويتهم وإحساسهم بالجماعة، ودون إهمال تراثهم.

وبناء على ذلك يتحدد موضوع هذه الدراسة فى بحث طبيعة ومحددات قيمة التسامح الاجتماعى والثقافى فى المجتمع المصرى، وكيف تتفاوت الفئات والشرائح الاجتماعية فى المجتمع فى استخدام هذه القيمة فى مواقف التفاعل وفى العلاقات الاجتماعية مع الآخرين. بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين قيمة التسامح الاجتماعى والثقافى فى المجتمع وبعض المتغيرات الأخرى مثل: التعليم، والتنشئة الاجتماعية،

والديانة، والنوع، وخبرات الهجرة وأوضاع الحياة المعيشية.. الخ. وكذلك بحث تجليات التسامح الاجتماعى فى التراث الفكرى والنظرى والبحثى، وتجلياته فى الحياة اليومية. وأخيراً بحث طبيعة التغيرات التى طرأت على قيمة التسامح فى المجتمع المصرى، وأسباب حدوث هذا التغير.

ويستند تحديد المشكلة البحثية إلى فرضية أساسية مؤداها أن المجتمع المصرى يتميز بالتعددية الاجتماعية والثقافية، وأن هناك نمطاً من التفاعلات والعلاقات التى تقوم بين الأفراد والجماعات وبعضهم على أساس من التسامح الاجتماعى وقبول الحق فى الاختلاف، ورغم هذا التنوع والاختلاف الذى يميز المجتمع المصرى، فإنه من الملاحظ فى السنوات الأخيرة وجود ظواهر غياب التسامح وسيادة التعصب ونفى الآخر، رغم أن الأصل فى الثقافة المصرية تاريخياً هو الوسطية التى تنطوى على قدر من التسامح، ولكن هذا القدر يزداد فى فترات ويقل فى فترات أخرى وفقاً لمتغيرات متعددة. وقد جاءت هذه المتغيرات فى العقود الخيرة بتعصب أكثر وتسامح أقل.

وتبنت الدراسة تعريفاً إجرائياً للتسامح يرى أن: " التسامح الاجتماعى يعنى العيش مع الآخرين بدون مشاكل، وتقبل أفكارهم وممارساتهم التى قد يختلف معها الفرد، والإقرار لأصحابها بحقهم فى ممارسة كافة حقوقهم فى المجتمع. وقد يكون هذا الآخر إنساناً أو فكراً أو رأياً. ويتم التعبير عن هذا التقبل فى شكل الاعتقاد بأحقية هذا الآخر فى الوجود، وكذلك فى شكل الممارسات التى تعكس ذلك الاقتناع ".

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية، التى تهدف إلى الكشف عن واقع التسامح فى المجتمع المصرى، من خلال رصد جوانب التسامح أو عدم التسامح فى العلاقات الاجتماعية المختلفة، وبين فئات وشرائح اجتماعية مختلفة. وفى هذا الإطار تم تحديد استمارة المقابلة كأداة لجمع البيانات الميدانية من مجتمعات الدارسة. وقد روعى فى صياغة أسئلة الاستمارة محاولة الكشف عن ملامح التغير أو الثبات فى عملية التسامح فى المجتمع المصرى.

وقد لجأ الباحث إلى اختيار ثلاث محافظات عمدياً لإجراء الدراسة الميدانية ، بحيث تعبر خصائص هذه المحافظات إلى حد ما عن سمات وخصائص المجتمع المصرى. وهذه المحافظات هى : القاهرة، والمنوفية، وأسيوط. وفى محافظة القاهرة تم اختيار ثلاثة أحياء متباينة من حيث المستوى الاجتماعى والاقتصادى

وهى: مدينة نصر، وشبرا، والمعصرة. أما فى محافظة المنوفية فتم اختيار عاصمة المحافظة كمنطقة حضرية، بالإضافة إلى منطقة ريفية هى قرية ميت خاقان. ونفس الأمر فى محافظة أسيوط، حيث تم اختيار مدينة أسيوط بالإضافة إلى قرية سلام غرب. وبلغت عينة الدراسة ٥٩٠ مفردة، موزعة بين مناطق الدراسة بمعدل ٨٥ مفردة لكل منطقة، فيما عدا مدينة نصر والتى بلغت عينة الدراسة بها ٨٠ مفردة فقط.

وقد خرجت هذه الدراسة فى مقدمة وسبعة فصول وخاتمة، بحيث يهدف كل فصل منها إلى تحقيق هدف معين أو الإجابة على تساؤل من تساؤلات الدراسة. الفصل الأول بعنوان: "موضوع الدراسة والإجراءات المنهجية ". واشتمل على عدة محاور مثل: موضوع الدراسة، والأهمية، والأهداف، ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها، والمفهوم الإجرائى للتسامح، وأساليب وأدوات جمع البيانات، ومجتمع الدراسة وخصائصه، وخصائص عينة الدراسة، وخطة التحليل الإحصائى وعرض البيانات، وأساليب التحليل والتفسير.

وتناول الفصل الثانى : " مفهوم التسامح الاجتماعى : النشأة والخصائص والمفاهيم ذات الصلة ". وتمثل هدف هذا الفصل فى محاولة توضيح مفهوم التسامح الاجتماعى وما يكتنفه من غموض وسوء فهم من قبل الباحثين. وتناول هذا الفصل: المفهوم اللغوى للتسامح، وخصائص هذا المفهوم ونشأته، والمفهوم الاجتماعى والثقافى للتسامح، بالإضافة إلى المفاهيم ذات الصلة به مثل : التعايش، والتساهل، والسلام الاجتماعى، والاحترام، والحلم والاعتدال، والتقدير، وقبول الآخر.

أما الفصل الثالث، فكان عنوانه : " التسامح الاجتماعى فى التراث الفكرى ". وتمثل هدف هذا الفصل فى بحث تجليات التسامح فى التراث. وتم التركيز على "التراث الفكرى". ولذلك قسم هذا الفصل إلى محورين رئيسيين. ركز الأول على تناول تجليات التسامح فى التراث الفكرى الغربى ، وفيه تم توضيح رؤية بعض المفكرين والفلاسفة ورجال الدين لطبيعة هذا المفهوم، بدءاً من القرن السابع عشر وحتى الآن. ومن أبرز هؤلاء المفكرين: زينوفانيس، وجون لوك، وبيير بايل، وكارل بوبر، وماركيوز، وفولتير، وجيدنز، وأمارتيا صن..الخ. أما المحور الثانى فتناول تجليات التسامح فى التراث الفكرى العربى، وفيه تم التركيز على آراء عدد من المفكرين والفلاسفة العرب أمثال : ابن رشد، وفرح أنطون، ومحمد عبده،

والأفغانى، والطهطاوى.

وتناول الفصل الرابع: " دراسات التسامح: النشأة والتطور والمجالات ". وركز هذا الفصل على تحليل التراث البحثى فى التسامح الاجتماعى، وكيف تطورت الدراسات الخاصة بالتسامح، وطبيعة التركيز فى كل مرحلة من مراحل التطور. ومحاور هذا الفصل هى: الدراسات الكلاسيكية والتى تمثلت بصفة أساسية فى دراستى لويس ويرث وصموئيل ستوفر وما ترتب عليهما من دراسات. أما المرحلة الثانية من هذه الدراسات فقد ركزت على تطوير أساليب قياس التسامح، وتمثلت فى دراسات سوليفان وزملائه. فى حين ركزت المرحلة الثالثة على مجالات دراسة التسامح، كالمجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية.

أما الفصول : الخامس والسادس والسابع، فهى تمثل فصول الدراسة الميدانية. ركز الفصل الخامس على محاولة تحليل : " واقع التسامح ومحدداته فى المجتمع المصرى ". وكان ذلك من خلال التركيز على عدة محاور. تمثل المحور الأول فى استعراض المحاولات السابقة فى قياس التسامح. وتمثل المحور الثانى فى قياس التسامح فى هذه الدراسة. وقدم المحور الثالث خريطة التسامح الاجتماعى فى محافظات الدراسة كما أوضحتها النتائج الميدانية. أما المحور الرابع: فأوضح المحددات الثقافية للتسامح من خلال التركيز على متغيرات التعليم والديانة. وركز المحور الخامس على المحددات الاجتماعية للتسامح من خلال التركيز على متغيرات: أوضاع الحياة المعيشية، وظروف الهجرة، والنوع، والزواج.. الخ. ثم ركز المحور الأخير على المحددات الاقتصادية للتسامح بالتركيز على متغيرى الحالة العملية والدخل.

أما الفصل السادس فقد تناول التصورات العامة للتسامح فى الحياة اليومية، وحاول هذا الفصل الإجابة على سؤال هو : ما تجليات التسامح فى الحياة اليومية؟. وركز هذا الفصل على : الاتجاهات نحو الفئات والشرائح الاجتماعية، والآثار الناتجة عن عدم التسامح، واتجاهات عدم التسامح نحو الآخرين. وفى كل محور من تلك المحاور تم التركيز على تفاوت وجهات نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بأكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد ، وكذلك أكثر الفئات التى لا يجب أن يتسامح معها.

وجاء الفصل السابع بعنوان: " التسامح الاجتماعى بين الثبات والتغير :

العوامل والأسباب والعلاقات ". وتناول : التغير والثبات فى التسامح، والعلاقات بين الثبات والتغير فى التسامح وبعض المتغيرات الأساسية كالتعليم والديانة والنوع والزواج وظروف الهجرة، وأسباب تغير التسامح فى المجتمع المصرى من وجهة نظر عينة الدراسة، وتغير التسامح عبر الأجيال، ثم تناول المحور الأخير مدى التغير فى أحد مظاهر التسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى وهو الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع.

أما الجزء الأخير، فقد خصص لاستعراض النتائج الأساسية للدراسة. وتم تقسيم هذه النتائج إلى عدة محاور هى: خريطة التسامح الاجتماعى فى محافظات الدراسة، والمحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتسامح، واتجاهات التسامح (عدم التسامح) نحو الآخرين، والآثار الناتجة عن عدم التسامح، والتغير والثبات فى التسامح، وأسباب هذا التغير، وتغير التسامح عبر الأجيال، والتغير فى مستوى الثقة فى المجتمع.

الفصل الأول
موضوع الدراسة والإجراءات المنهجية

أولاً: موضوع الدراسة

يتميز المجتمع المصرى بالتسامح على مر العصور، فقد مر منذ انهيار الحضارة الفرعونية بمراحل تاريخية عديدة، بداية من الحضارة المصرية القديمة، ثم الحضارة اليونانية والرومانية، ثم المرحلة القبطية، وأخيرا الحقبة الإسلامية التى بدأت فى القرن السابع مع دخول العرب إلى مصر عام ٦٤١م، وما زالت مستمرة حتى الآن. ولكن هذه المراحل الشاقة والمتقلبة لم تعصف بالمجتمع المصرى، ولم تفكك البناء المتماسك لحياته وثقافته. فالمصرى هو نتاج الزمان والمكان. وعبر الزمان تراكم لدى كل مصرى آثار من رقائق الحضارات التى توالت على مصر. وبمقتضى المكان فإن مصر تقع فى قلب العالم العربى وتطل على البحر المتوسط وهى جزء من أفريقيا. وقد ترتب على هذا وجود مناخ ثقافى قابل للآخر[١].

ومن ثم تشير الخبرة التاريخية إلى أن المجتمع المصرى لم يحقق استمراريته إلا من خلال الحياة المدنية، والتى تميزت بالتسامح وقبول الآخر. وتمثل هذه الحياة المدنية كل صور الارتباط والتنظيم التى يؤسسها أو يمارسها الأفراد والجماعات، وهى نتاج القبول الإرادى والتجمع الطوعى، فالأفراد يعيشون فى أسر ويترابطون فى جماعات قرابية وعلاقات جيرة، وهم يؤسسون لأنفسهم نظماً وروابط لتسوية خلافاتهم، محاولين أن يؤكدوا من خلال عاداتهم وتقاليدهم ورموزهم الأخلاقية والمعنوية والدينية روح الجماعة بما تعكسه من تضامن وتسامح وتوق للعدالة[٢].

ولا شك أن شيوع المودة ورسوخ ثقافة وفكر قبول الآخر سنة ١٩١٩هى التى أثمرت الانصهار فى الآخر، حيث تغلبت صفة المصرى على أى اختلافات ثقافية أخرى موجودة فى المجتمع، وكان من ذلك أن تحولت ثورة ١٩١٩ إلى ذروة التعبير

---

(١) ميلاد حنا، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، ط٥، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٩٩.
(٢) أحمد زايد: الحياة المدنية، فى: محمد السيد سعيد (محرر)، حكمة المصريين، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٩، ص ص ٧١-٩٠ .

عن النماذج الوطنية الثقافية والاجتماعية[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن حقبة الليبرالية قبل ١٩٥٢ قد بلورت - بشكل عـام - نموذجاً للتعايش بين التيارات اليمينية (الدستورية أو الليبرالية) واليسارية والمنبثقة من الدين أو الثقافة المصرية. حيث دار الصراع بين الجميع دون نفى للآخر أو محاولـة إلغائه. ومن ثم فإن الحقبة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ شهد التسامح وقبول الآخر فيها أزهى عصوره فى المجتمع المصرى.

ومن مظاهر التسامح التى مهدت لتلك الفترة مـا جـاء علـى لسـان رفاعـة الطهطاوى: "إنما نبنى الوطن بالفكر والحرية والمصنع". وكان الأفغانى يطلق علـى شبلى شميل الداعى لنظرية التطور" حكيم الشرق" ، ويحيى جسارته الفكريـة. وكـان محمد عبده يفسر للناس القرآن ويجدد قراءتهم له بما يسهم فى تجديد حياتهم، وشـحذ عقولهم بما يتفق مع تجدد الزمان والأحوال، واختلاف الحاجات والغايات. وكان هناك إسماعيل أدهم الذى يكتب مقالاً بعنوان: " لماذا أنا ملحد " ، فيرد عليه محمـد فريـد وجدى فى جريدة الأزهر مدافعا عن حرية الفكر ومختلفاً مع أدهم على أرضية مـن التسامح واحترام الاختلاف[2].

وقد تجلى التسامح فى التراث المصرى على مستويات عديدة، بدءاً من الأسرة، والجماعات الطبقية، ثم الممارسات اليومية، وكما ينعكس فى بعض العادات والتقاليد. فقد تميزت الأسرة المصرية بالترابط العائلى القوى، بحيث يمكن القول بأن المجتمـع المصرى لم يشهد تعصباً عائلياً، فقد كان سكان كل قرية يتعاونون سوياً فى الأزمـات وأوقات الشدة، بصرف النظر عن كبر أو صغر العائلات. ولكن مع تحول المجتمعات القروية وتفكك بنائها نتيجة عوامل عديدة أهمها الهجرة إلى البلدان العربية النفطيـة- مما ترتب عليه تبلور مصالح اقتصادية لفئات معينـة - أصـبحت حريصـة علـى الاستئثار بالسلطة مع الثروة من خلال العصبية العائلية والقبلية والعشائرية.

ومن الناحية الطبقية، نجد أن الانتماء الدينى أو العرقى أو الإقليمى لـيس هـو أساس الانتماء فى المجتمع المصرى. فالأصل أن يكون الإنسان مصـريا، وإذا مـا

---

(١) ميلاد حنا،: قبول الآخر، فى: سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب، ١٩٩٩، ص١٧٤.

(٢) محمود أمين العالم ، لا للتكفير، نعم لحرية التعبير، ***أدب ونقد***، ع ١٧٩، يوليـو ٢٠٠٠، ص ص ١١-١٢.

تكونت صور من الانتماء فإنها لا تتأسس بالضرورة على أسس دينيـة أو عرقيـة أو إقليمية، بل تتأسس على نمط العمل. فالناس إما أهل ريف أو أهل حضر، وهم تجـار وصناع أو عمال أو زراع. وفى كل الأحوال تغلب هذه الانتماءات علـى أى انتمـاء آخر بالنسبة لحاجات هذا النشاط والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ عنه(١).

إن أساس التسامح يتمثل فى كونه مطلباً ضرورياً عند وجود علاقة اجتماعية أو تفاعل اجتماعى معين مع آخر مختلف. ويؤثر فى موقف التسامح أو عـدم التسـامح، الجذور التاريخية لتلك العلاقة. ولذلك تختلف درجة التسامح وما يحتله من مسـاحات فى النفوس والوجدان من أمة إلى أخرى، كما تختلف باختلاف الثقافـات الموروثـة الحاملة والحافظة لذاكرة التاريخ، واختلاف مكانة الأمة أو المجتمع من حيث الضعف أو القوة والقدرة على مواجهة الأحداث أو العجز عن مواجهتها. حيـث أن التعصـب والكراهية - فى أغلب حالاتها - وبواعثها يكون الوسيلة التى يلجـأ إليهـا الفـرد أو المجتمع عند العجز عن سواها من الوسائل.

وبناء على ذلك يتحدد موضوع هذه الدراسة فى بحث طبيعة ومحددات قيمـة التسامح الاجتماعى والثقافى فى المجتمع المصرى، وكيف تتفاوت الفئات والشـرائح الاجتماعية فى المجتمع فى استخدام هذه القيمة فى مواقف التفاعـل وفـى العلاقـات الاجتماعية مع الآخرين. بالإضافة إلى دراسة العوامل التى تؤثر فى درجـة تسـامح الفرد أو عدم تسامحه. وتحديد العلاقة بين قيمة التسامح الاجتمـاعى والثقـافى فـى المجتمع وبعض المتغيرات الأخرى، مثل : التعليم ، والتنشئة الاجتماعية ، والعمـر ، والديانة، والنوع، ومنطقة الإقامة...إلخ.

ثانياً: أهمية الدراسة

تزداد أهمية التسامح فى عصر العولمة، حيث تزداد وتيرة العلاقات والتفاعلات بين الشعوب والجماعات المختلفة، من خلال التقدم التكنولوجى فى وسـائل الاتصـال والمواصلات، ومن خلال اندماج اقتصاديات البلدان المختلفة فى سوق عالمية واحدة، كمـا تتجلى فكرة اختيار التعاون بوصفه طريقاً لتحسين ظروف البشرية، استناداً على الاعتقاد بأن كل فرد وكل جماعة بشرية لديها ما تسهم به فى مسيرة التقدم الإنسـانى، وأن الثراء الناتج عن تبادل الثقافات والمعارف والأفكار والتقاليد يمكن أن يؤدى إلـى

(١) أحمد زايد : الحياة المدنية، مرجع سابق، ص ص ٧٤-٧٦.

تعظيم الفائدة التى تعود على الجميع. وبالتالى يترتب علـى ذلـك زيـادة التـأثيرات المتبادلة بين الثقافات المختلفة إلى مستوى غير مسبوق فى تاريخ البشرية[1].

وتقود هذه التطورات البشرية إلى شعور الجماعات الثقافية المختلفة بشكل متزايد بتعرض هويتها الثقافية للتهديد، بتأثير من الظواهر والتيارات الثقافية القادمة من العالم الأوسع، وخاصة من البلدان المتقدمة. وكرد فعل على هذا التهديد، يشهد العـالم الآن اتجاهاً بين الجماعات الثقافية المختلفة للتأكيد على ذاتها وهويتها الثقافية، وهو التأكيـد الذى يأخذ شكل المزيد من التدين أو التمسك بالتقاليد الأصيلة، حتى يصل إلى مستوى التعصب وكراهية الآخر الثقافى، سواء كان أجنبياً يعيش فى بلد آخر، أو جماعة ثقافية تعيش داخل الوطن.

ولا تقتصر أهمية التسامح على المستوى العالمى فحسب، بل تمتد كذلك لتشـمل العلاقات بين الجماعات الثقافية المختلفة، سواء داخل الدولة الواحدة أو عبـر حـدود الدول المختلفة، حيث لا توجد ثقافة أو جماعة تستطيع أن تستغنى عـن مثـل هـذا التعاون. فالشعوب والثقافات يمكنها أن تكتسب مكانة متميزة فى العالم بقدر ما يمكنها التفاعل الخلاق والاقتباس من الثقافات الأخرى فى العالم.

وعلى هذا المستوى القومى – حيث تتجلى التعدديـة الاجتماعيـة والاقتصـادية والدينية والعرقية – لن يستطيع المجتمع تحقيق تعايش وممارسة ديموقراطية سـليمة وتفاعل خصب مع العالم، إلا إذا سادته قيم التسامح. ولذلك يضع المجتمع العالمى فى أجندته الاجتماعية قيوداً على تجاهل قيمة التسامح على المستوى الـوطنى؛ لأن قـيم التسامح على المستوى المحلى والقومى هى التى تتيح إمكانيات التعايش الفعال علـى المستوى العالمى.

ونتيجة لأن انتماء الفرد إلى مجتمع معين يصبح علامة هوية أمام الآخرين ، فإن ذلك يفرض صورة لما هو مفروض أن يكون عليه هذا الفرد بوصفه أحـد أعضـاء المجموعة أو المجتمع الذى ينتمى إليه. وهنا تكون النظرة إلى هذا الشخص هى – فى الوقت ذاته - نظرة إلى ثقافته ومجتمعه. ومعنى ذلك أن المكان ليس إحالة إلـى بلـد معين وإنما هو أيضا إحالة على ثقافته وتاريخه وتراثه ومرجعياته، أى باختصار على معالم هويته. ويحدث ذلك بسبب عدم مركزية الثقافة فى أى مجتمع نتيجـة التطـور

---

(١) جمال عبد الجواد، التسامح، فى: موسوعة الشباب السياسية، رقم ٣، القـاهرة، مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ص ٥٢-٥٤.

التكنولوجى والنظام الجديد للسوق والعولمة.

وفيما يتعلق بالمجتمع المصرى نجد أن هذا المجتمع يتميز بالتعددية بأشكالها كافة؛ الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والفكرية. ورغم ذلك فقد تميز بالتسامح عبر تاريخ طويل من الحضارات والثقافات، ولكن فى الوقت الحاضر يلاحظ أن هناك تهديداً لتميزه بالتسامح، نظراً لما يعتريه حالياً من ظواهر غياب التسامح وسيادة التعصب ونفى الآخر. ومن ثم فإن هناك حاجة متزايدة إلى دراسة التسامح فى المجتمع المصرى، ودراسة ما يعترى هذه الظاهرة من تغير فى الآونة الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات التى أجريت فى المجتمع المصرى قد ركزت على التعصب السلبي ومظاهره المختلفة مثل العدوان والكراهية، فى حين أُهملت الدراسات الخاصة بالتسامح، على الرغم من أنه لا يقل أهمية من الناحية النظرية والتطبيقية عن التعصب، لأنهما يمثلان معاً ظاهرة عامة لها خصائصها التى تقع على طرفي متصل: التسامح – التعصب. ومعنى ذلك أنه لا يوجد فرد متسامح دائما أو آخر متعصب دائما. ولكن يمر الفرد خلال حياته وتفاعلاته اليومية بمواقف عديدة ومختلفة، بعضها يكون فيها الفرد متسامحا، وفى بعضها الآخر متعصباً. وتحدث الخطورة فى حالة المواقف التى تتطلب التسامح لكن الفرد يتعصب فيها.

ومن ثم فإن هناك حاجة فى المجتمع المصرى إلى دراسة شاملة لهذه الظاهرة لتلمس خصائصها فى إطار الثقافة المصرية تاريخياً وفى الوقت الحاضر. وبالتالى تسعى هذه الدراسة إلى سد فجوة فى دراسات القيم فى مصر، حيث لم تحظ دراسات التسامح الاجتماعى وقبول الحق فى الاختلاف بالاهتمام الكافى، رغم ما تتمتع به من أهمية باعتبارها مؤشرا على احترام حريات الرأى والاعتقاد والتعبير بين الأفراد والجماعات. كما أن هذه الدراسات كانت فى معظمها ذات طابع نظرى دون محاولة التحقق الميدانى، ولأنها إما تجاهلت هذا البعد أو مرت عليه بصورة عابرة دون تعمق.

ثالثاً: أهداف الدراسة

يتحدد هدف هذه الدراسة فى محاولة إلقاء الضوء على قيمة التسامح الاجتماعى والثقافى فى المجتمع المصرى، وكيف تتجلى هذه القيمة فى التراث الثقافى فى المجتمع. ويقتضى ذلك محاولة تحقيق نوعين من الأهداف:

أ- الأهداف النظرية

١- تحديد مفهوم التسامح ، وخصائصه ، وعلاقاته ببعض المفاهيم الأخرى.

٢- دراسة تجليات التسامح فى التراث الفكرى والنظرى، مع محاولة تتبع الجذور التاريخية لنشأة هذا المفهوم، سواء على مستوى التراث الغربى ، أو الشرقى.

٣- دراسة تجليات التسامح فى التراث البحثى، مـع التركيـز علـى المحـددات الاجتماعية للتسامح فى هذا التراث، ومدى التطور فى منهجيـه دراسـة هـذا الموضوع.

ب- الأهداف التطبيقية

١ - قياس مدى تسامح الجمهور المصرى، وعلاقة هذا التسامح ببعض مؤشرات رأس المال : الثقافى ، والاقتصادى ، والاجتماعى لدى هذا الجمهور.

٢ - تحديد طبيعة التصورات العامة للتسامح فى المجتمع المصرى.

٣ – بحث طبيعة تجليات التسامح فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى.

٤- دراسة مدى التغير أو الثبات فى قيمة التسـامح الاجتمـاعى فـى المجتمـع المصرى، وأسباب حدوث هذا التغير من وجهة نظر أفراد العينة.

رابعاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

شهد المجتمع المصرى فى النصف الثانى من القـرن العشـرين العديـد مـن التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، التى كان من نتيجتها تنـامى ظـاهرة الهجرة على مستويات مختلفة، فقد زادت الهجرة بين الريف والحضر والعكس، كمـا زاد تدفق أعداد المهاجرين من الدول الأجنبية إلى المجتمع المصرى إما للسـياحة أو للعمل، كما زادت ظاهرة هجرة العمالة المصرية لدول الخليج منذ السبعينيات وبالتالى ترتب على ذلك الاحتكاك بثقافات أخرى، وأنماط تفكير، وأساليب حياة مختلفة.

وكما توضح دراسات الجغرافيا البشرية[1] ، فـإن النـاس – بحكـم مـوقعهم

---

(١) ومن هذه الدراسات:

- عوض يوسف الحداد، أبحاث فى الجغرافيا البشرية، ليبيـا، المركـز القـومى للبحـوث والدراسات العلمية، ١٩٩٩.
- عبد الله عطوى، جغرافية السكان، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

الجغرافى – كلما كانوا أكثر اختلاطاً بأقوام يختلفون عنهم فى الجنسية والملبس والمأكل واللون والمناخ والعادات والتقاليد واللغة والعقيدة ... إلخ، كلما كانوا أكثر تفتحاً وأقل تزمتاً، أى يكونون أكثر تقبلاً للآخرين من السكان المنعزلين الذين تؤدى بهم عزلتهم إلى الاعتقاد بأنهم وحدهم أصحاب الحقيقة المطلقة، وأنه لا حق لبقاء آخر يختلف عنهم.

وعلى الرغم من أن الهجرات المختلفة والتقدم التكنولوجى وثورة المعلومات قد أدت إلى تزايد الاختلاط بين الأفراد من جنسيات ولغات وثقافات مختلفة، وأدت إلى زيادة التفاعل والعلاقات بين الناس، فإن ذلك قد أدى إلى زيادة التباعد فيما بينهم ، وعدم تقبل الآخرين وثقافتهم، وذلك نتيجة لأن هذه الهجرات قد تؤدى إلى انهيار المنظومة الأخلاقية فى المجتمع، وتغير القيم الأسرية، وسيادة الأنماط الاستهلاكية الترفية. وفى هذا الصدد يلاحظ أن العامل الحاسم فى تحديد موقف الفرد هو طبيعة الآخر، فكلما كان هذا الآخر متسامحاً، كلما انعكس ذلك فى تقبل الفرد للآخرين وثقافتهم فى المواقف المختلفة.

وقد أوضح " جيدنز " أن الهجرات الوافدة تهيئ أرضاً خصبة للعنصرية والتعصب على المستوى القومى. فرغم أن الهجرة الوافدة عادة ما تكون مفيدة للبلدان المستقبلة، لأن المهاجرين الوافدين يسعون بطبيعة الحال إلى العمل، وهم غالبا أكثر جدية واجتهادا من السكان الوطنيين ، إلا أن الفروق الثقافية بينهم وبين السكان القدامى قد تؤدى إلى إثارة الكراهية والنفور بينهم [١].

وتبعاً لنظرية التحديث، فإن التنوع العرقى والقومى المتزايد، والنتائج المتعددة للتطور الصناعى، والتحضر، والهجرات المتزايدة للسكان ؛ تعتبر كلها أسباباً هامة للتسامح. وعندما تكون هناك اتصالات وعلاقات محدودة بين الجماعات والقوميات المختلفة، فإنه من المتوقع أن يتم الحفاظ على الحدود العرقية التقليدية. وبالتالى فإنه من المتوقع وجود عدم تسامح عندما يكون هناك اتصالات قليلة ومحدودة بين الأفراد الذين ينتمون إلى قوميات مختلفة. ومن ثم يكون سكان المناطق الحضرية- الذين يتمتعون بوضع وظيفى أعلى ومستوى تعليمى أفضل- أكثر تمتعا بقدر كبير من التسامح، وذلك لأن هؤلاء الأشخاص الذين ينتمون إلى المؤسسات الحديثة، يتميزون

(١) أنتونى جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد ومحمد محيى الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩، ص ١٧٦.

بانفتاحهم على العالم الخارجى بشكل أكبر. وفى هذا السياق ينظر إلى القـيم الدينيـة والتقليدية القوية باعتبارها توفر المزيد من الدعم لعدم التسامح [١].

إن الأصل فى الثقافة المصرية تاريخياً هو الوسطية؛ التى تنطوى على قدر من التسامح. ولكن هذا القدر يزداد فى فترات ويقل فى فترات أخـرى وفقـاً لمتغيـرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية تؤثر فى أنماط السلوك والقيم الثقافية. وقد جاءت هذه المتغيرات فى العقود الأخيرة بتعصب أكثر ، وتسامح أقل، ومن مظـاهر ذلـك تكفير نصر أبو زيد ومحاولة تكفير حسن حنفى والاعتراض علـى نشـر روايـات متعددة.[٢] ومن هنا فإننا فى حاجة إلى إعادة تأكيد أهمية التسامح، ونبـذ التعصـب: الاجتماعى، أو الثقافى، أو السياسي. فالتسامح ليس فقط قيمة نبيلـة، ولكـن المسـألة تتجاوز نطاق الأخلاق إلى مختلف جوانب حياتنا اليومية وتؤثر على مستقبلنا[٣].

وفى الوقت الذى تتراجع فى العالم أجمع أهمية الانقسامات العرقية التى تميـز بين الناس على أساس اللون وملامح الجسد والوجه، تزايدت أهمية التمييز بين النـاس على أساس الاختلافات الثقافية والاجتماعية، مثل اللغة والـدين والعـادات والتقاليـد والممارسات اليومية، والتى تكونت نتيجة الاشتراك فى خبرات تاريخية معينة.

وتمثل هذه الاختلافات الثقافية والاجتماعية أهمية كبيرة فى المجتمع المعاصـر، لأن الثقافة ليست شيئاً جامداً أو معزولاً غير قابل للتغير. فكل الثقافات تتغير بمـرور الزمن، ومثال ذلك ما حدث من تغيرات فى بعض مظاهر الثقافة المصرية ذاتها، ففى مطلع القرن العشرين كانت الاتجاهات المحافظة هى السائدة فى أغلب جوانـب تلـك الثقافة، أما فى مطلع القرن الحادى والعشرين، فإننا نجد الاتجاهين المحافظ والمتحرر من التقاليد يتعايشان جنباً إلى جنب، ويسهمان معاً فى إكساب الثقافة المصرية اتجاهـاً خاصاً يختلف عما هو سائد فى دول المنطقة المحيطة بها[٤].

---

(1) Hodson, Randy & Sekulic, Dusko & Massy, Garth., National Tolerance in the Former Yugoslavia, ***American Journal of Sociology***, Vol. 99, No. 6, May 1994, pp. 1534-58.

(٢) انظر عرضاً وافياً لهذه القضايا فى :
- جابر عصفور ، ضد التعصب ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٠.

(٣) جمال عبد الجواد، مرجع سابق، ص٧.

(٤) المرجع السابق، ص ص : ٢٦-٢٧ .

وفى هذا الصدد يوضح عالم الأنثروبولوجيا الفرنسى كلود ليفـى شـتروس أن الإسهام الحقيقى لأية ثقافة لا يتكون من قائمة الاختراعات التى أنتجتهـا ، بـل مـن اختلافها عن غيرها. فالإحساس بالعرفان والاحترام لدى كل فرد فى أية ثقافـة تجـاه الآخرين لا يقوم إلا على اقتناع بأن الثقافات الأخرى تختلف عن ثقافته فـى جوانـب عديدة ، حتى وإن كان فهمه لها غير مكتمل ومعنى ذلك أنه لا وجود لثقافـة إلا فـى هوية محددة تميزها عن غيرها، فإن انتفى التميز والاختلاف انتفـت الثقافـة. وهـذا الاختلاف والتميز هو قوام الهوية الثقافية وشرط حواره مع الهويات الأخـرى ، فـلا حوار بدون اختلاف ، ولا اختلاف بل هوية ، ولا هوية إلا بوعى الفرد بـين "الأنـا" "والآخر". كما أن الاعتراف المتبادل بين الثقافات المختلفة دون النظر إلى ما تتفق فيه وما تختلف عليه ؛ يعبر عن موضوعية الاختلاف وعن الوعى الموضوعى الذى يدعم الحوار ويستنكر نفى الآخر(١).

ومعنى ذلك، أن الثقافات المختلفة تكون فى حالة تفاعل دائم، وقد أدت الثورة فى وسائل المواصلات والاتصالات إلى زيادة هذا التفاعل. ويمكن ملاحظـة ذلـك فـى المجتمع المصرى، فقد عاد المصريون المهاجرون للعمل بالخارج وخاصة فى الدول العربية وبلاد الخليج بعادات وتقاليد أثرت بعمق علـى الثقافـة المصـرية، وبحيـث أصبحت تلك الثقافة السائدة محصلة لتفاعل القيم الثقافيـة المصـرية الأصـيلة مـع التأثيرات القادمة من الشرق والغرب، وإن كان بدرجات متفاوتة.

ويتضح من ذلك أن نموذج قبول الآخر والتسامح فى مصر، لم يعـد بالمتانـة والقوة والرسوخ الذى كان عليه منذ سبعين عاماً وحتى أواخر الستينيات. ويفسر بعض الباحثين ذلك بأنه بعد تحقق الاستقلال، لم يعد هناك "مشروع قـومى" يلتـف حولـه المصريون، فتتفوق روح الانتماء الوطنى على الانتماء الـدينى. ومـن أمثلـة تلـك المشروعات القومية التى التف حولها المصريون بمختلف طوائفهم وثقافاتهم، مشروع "استقلال مصر" أو "القومية العربية" أو معركة إنشاء السد العالى فى مواجهة أمريكا. ويستشهد فهمى هويدى بثورة ١٩١٩. فيرى أنه على الرغم من أن الفترة التى سبقتها كانت مليئة بالمشاحنات بين المسلمين والأقباط، والتى شهدت انعقاد المؤتمر القبطـى عام ١٩١١، ثم انعقاد المؤتمر الإسلامى. فقد جاءت ثورة ١٩١٩ لتغطى علـى هـذه

---

(١) فيصل دراج ، المثاقفة بين الرغبـة والحقيقة ، ***مجلة التسامـح*** ، مـج١ ، ع٢ ، ربيع ٢٠٠٣ ، ص ص ٤٨-٦٣.

المشاحنات وتحقق الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط فى مواجهة الاحتلال البريطانى، فحين يوجد المشروع الوطنى المشترك، فإنه سيكون عنصراً موحداً لعناصر الأمة ومساعداً على نشر ثقافة التسامح فى المجتمع المصرى.

ومن جهة أخرى فإنه يمكن تفسير انتشار التعصب فى المجتمع المصرى بوجود مراحل من التاريخ فى حياة البشر تستخلص أسوأ ما فيهم ، وأخرى تستخلص أفضل ما فيهم. وهناك مرحلة تشيع فيها روح التسامح، وأخرى تشيع فيها ثقافة التعصب ورفض الآخر(1). وفى ظل مظاهر التوتر الموجودة فى المجتمع الآن والضغوط السياسية، والاجتماعية السائدة، يكون الناس فى حالة استعداد لقبول الأفكار المتطرفة، وما يترتب عليها من انتشار ثقافة عدم التسامح. ففى ظل غياب ثقافة الاعتدال التى يمكن أن تتحقق من خلال مناهج التعليم ، وحركات إسلامية معقولة ، وأجهزة إعلام متوازنة، وأيضا فى غياب النموذج والقدوة ؛ فى غياب كل تلك العناصر من الممكن أن تتواجد وتشيع ثقافة التعصب بدلاً من ثقافة التسامح فى المجتمع.

وبناء على ذلك يستند تحديد المشكلة البحثية إلى فرضية أساسية مؤداها أن الشعب المصرى (أفراداً وجماعات) يتميز بالتعددية الاجتماعية والثقافية، وأن هناك نمطاً من التفاعلات والعلاقات تقوم بين الأفراد والجماعات ، وبعضهم البعض ، على أساس من التسامح الاجتماعى وقبول الحق فى الاختلاف. ورغم هذا التنوع والاختلاف الذى يميز المجتمع المصرى، والذى يفرض على كل فرد أن يكون بحاجة إلى الآخر، غير أنه يلاحظ فى السنوات الأخيرة وجود ظواهر غياب التسامح وسيادة التعصب ونفى الآخر. ومن ثم، فإن المجتمع المصرى يواجه أزمة ثقافية على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والفكرية كافة. ويتطلب ذلك تحقيق الحرية والمساواة على المستوى الاجتماعى والثقافى، وما يفترضه ذلك من إفساح المجال للتعددية الفكرية والأيديولوجية والإقرار بالحق فى الاختلاف. وذلك ما يمثل أساس التنمية والتقدم فى ظل العولمة والنظام العالمى الجديد.

وفى إطار التحديد السابق لمشكلة الدراسة، وفى محاولة الوصول الى محددات عامة لقيم التسامح الاجتماعى والثقافى فى المجتمع المصرى، يمكن بلورة التساؤلات الآتية:

١ - ما مفهوم التسامح؟ وما مظاهره؟ وما علاقته بالمفاهيم الأخرى؟

---

(١) هدى مكاوى، المسلمون والأقباط فى إطار الوحدة الوطنية، ***أحوال مصرية***، مج ٣، ع١١، شتاء ٢٠٠١، ص ص ١٠٨-١٠٩.

٢ - ما تجليات التسامح فى كل من: التراث الفكرى، والتـراث النظـرى، والتـراث البحثى؟

٣ – ما المحددات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للتسامح الاجتماعى فى المجتمع؟

٤ – ما تجليات وأبعاد التسامح فى الحياة اليومية فى الواقع المصرى؟

٥ - ما طبيعة التغير الذى طرأ على قيمة التسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى؟ وما أسباب حدوث هذا التغير؟

خامساً: المفهوم الإجرائى للتسامح

تتبنى هذه الدراسة تعريفاً إجرائياً للتسامح الاجتماعى كما يلى:

"التسامح الاجتماعى يعنى العيش مع الآخرين فى سلام (بدون مشاكل)، وتقبـل أفكارهم وممارساتهم التى قد يختلف معها الفرد، والإقـرار لأصـحابها بحقهـم فـى ممارسة كافة حقوقهم فى المجتمع. قد يكون هؤلاء الآخرون أجانـب مختلفـين فـى الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، أو من أبناء الوطن الواحد ولكنهم مختلفون فـى الرأى والفكر والمصالح والعادات والتقاليد والتعليم والمهنة والمسـتوى الاجتمـاعى والاقتصادى، أو بعض الفئات الخاصة كالمسنين أو المعوقين، كما قد يكون هذا الآخر إنساناً أو فكراً أو رأياً. ويتم التعبير عن هذا التقبل فى شكل الاعتقاد أو الاقتناع بأحقية هذا الآخر فى الوجود، وكذلك فى شكل الممارسات التى تعكس ذلك الاقتناع".

وينطوى التعريف السابق على الملامح الإجرائية التالية :

١ - يوجه التسامح نحو جماعة ككل أو أشخاص معينين.

٢ - يظهر التسامح فى مواقف الفرد وممارساته وأفكاره تجاه الآخرين.

٣ - نسبية التسامح، فقد يتسامح الفرد فى بعض المواقف ولا يتسامح فى أخرى.

٤ - يوجه نحو آخر مختلف تبعاً للنوع أو العمر أو الديانة أو الثقافة.

سادساً: أساليب وأدوات جمع البيانات

١- الأسلوب الوصفى التحليلى

حيث يسمح هذا الأسلوب بالتوصل إلى معرفة دقيقة وتفصيلية عن الجوانب المختلفة

لموضوع الدراسة، وتحقيق أفضل فهم له اعتماداً على التحليلات الكميـة والكيفيـة، ثـم الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة. كما أن هذا الأسلوب سوف يمكننا من دراسة وتحليل الظروف والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لعينة الدراسة والذى يؤثر على استجابتها فى موقف التسامح أو عدم التسامح.

٢- الأسلوب المقارن

ويتيح هذا الأسلوب التعمق فى تحليل مواقف الأفراد ، والمقارنة بين استجاباتهم فى كل من محافظات الدراسة الثلاث ، وكذلك على مستوى التجمعات السبعة لعينـة الدراسة . بالإضافة إلى المقارنة بين المستويات الاجتماعية المختلفة وموقف كل منها من ظاهرة التسامح أو عدم التسامح فى المجتمع المصرى. وسوف تتم المقارنة علـى أساس العلاقة بين الخصائص الثقافية لعينة الدراسة والتسامح، والخصائص الاجتماعية والتسامح، وأخيراً الخصائص الاقتصادية والتسامح.

٣- التحليل الثانوى للبيانات

وسوف يستعين به الباحث فى تحليل البيانات الإحصـائية الخاصـة بالدراسـة الميدانية، بالإضافة إلى تحليل البيانات الإحصائية والتقارير الرسـمية التـى تعكـس خصائص مجتمعات الدراسة مثل : الخصائص الديموجرافية ، والتقسـيم النـوعى ، والحالة التعليمية ، والحالة الزواجية ، والحالة العملية .

٤- استمارة المقابلة(*)

فى إطار تحديد مشكلة البحث وجوانبها المختلفة، وفى ضوء الأهداف العامة له،

(*) استفاد الباحث فى صياغة استمارة المقابلة بدرجة كبيرة من المصادر التالية:
- University of Chicago., General Social Survey Codebook, Chicago Univ. Press, 1998.
- Inglehart, Ronald., World Value Survey, Institute of Social Research, University of Michigan, 1999.
- Vincent, Nix, Assessing the Existence of Social distance and Factors that Affect its Magnitude at a Southern University, University of Mississippi, May 1993. http://www.wsu.edu/~jvnix/sdsurvey.htm.
- أحمد زايد وآخرون ، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى ، القـاهرة ، المركـز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ٢٠٠٢ (استمارة البحث) .
- معتز سيد عبدالله ، الاتجاهات التعصبية ، ***عالم المعرفة*** ، ع ١٣٧، مايو ١٩٨٩.

فقد تم تحديد استمارة المقابلة كأداة لجمع البيانات الميدانية من مجتمعات الدراسة. وروعى فى صياغة أسئلة هذه الاستمارة محاولة الكشف عن ملامح التغير أو الثبات فى ظاهرة التسامح فى المجتمع المصرى.

وقد مرت عملية بناء الاستمارة بعدد من الخطوات حتى أصبحت صالحة للتطبيق:

أ- تحكيم الاستمارة

فبعد تصميم الاستمارة فى صورتها الأولية، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين فى تخصصات مختلفة شملت علم الاجتماع وعلم النفس والإحصاء، وكان ذلك بهدف تحديد مدى شمول أسئلة الاستمارة للإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه، وتم بناء على ذلك إضافة مجموعة من الأسئلة واستبعاد البعض الآخر.

ب- اختبار الأداة

فقد تم إجراء تجربة استطلاعية على عينة بلغت خمسين مبحوثاً بطريقة عمدية فى مجتمعات البحث الثلاثة، وذلك بهدف اختبار الأداة والتأكد من قدرة المبحوث على فهم أسئلتها والإدلاء بالإجابات الصحيحة. وقد كشفت هذه التجربة عن بعض أوجه القصور والمشكلات الأساسية حول الاختيارات المتاحة لكل سؤال، وتم تعديل بعض تلك الاختيارات وإضافة بدائل أخرى.

ج- الصياغة النهائية للاستمارة

بناء على الخطوات السابقة، تم صياغة الاستمارة فى صورتها النهائية، وشملت أربعة أقسام رئيسية، اشتمل القسم الأول منها على البيانات الأساسية التى توضح الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لعينة الدراسة مثل: السن، والنوع والموطن، والحالة الاجتماعية ، والمهنة ، وتعليم المبحوث، وتعليم الأب، وتعليم الأم، ومهنة المبحوث ، ومهنة الأب ، ومهنة الأم ، والدخل الشهرى للأسرة ، وأوضاع المسكن، وخبرات الهجرة.

أما القسم الثانى فقد تناول التصورات العامة للتسامح، واشتمل على عدة تساؤلات خاصة بأكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد، وتلك التى لا يجب أن يتسامح معها، والنتائج المترتبة على عدم التسامح، وتلك الممارسات التى تساعد على

انتشار التسامح أو عدم التسامح فى المجتمع، وعلاقة التسـامح بـالاحترام، وأهميـة التسامح أو عدم التسامح فى الوقت الحالى.

فى حين اشتمل القسم الثالث على العوامل المؤدية للتسامح، واشتمل على عـدة تساؤلات خاصة بالأسباب التى تجعل الأفراد أو الجماعات غيـر متقبلـين للآخـرين المختلفين عنهم فى الديانة أو لون البشرة أو المهاجرين أو الأقل منهم فـى المسـتوى التعليمى والمهنى والمكانة الاجتماعية. وكذلك اشتمل على بعض الأسئلة حول مستوى الثقة بين الناس فى مناطق المعيشة فى الريف أو الحضر ، واتجاهات التغير فى هـذا المستوى من الثقة .

أما المحور الأخير فتناول التغير والثبات فى ظاهرة التسـامح فـى المجتمـع المصرى، وشمل بعض الأسئلة حول تصورات عينة الدراسة لطبيعة التغير الذى طرأ على ظاهرة التسامح فى المجتمع المصرى وأسباب هذا التغيير، ودور وسائل الإعلام، ودور الهجرة، وزيادة الفقر والضغوط الاجتماعية، وأهم مظاهر التغير فى التسـامح مثل زيادة المشاكل بين الأفراد من خلفيات اجتماعية مختلفة، والمقارنة بـين طبيعـة التسامح فى هذا المجتمع والمجتمعات المجاورة.

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقتضى تحديد طبيعة المشهد المعاصر للتسامح والتعصب فى المجتمع المصرى، تحديد عينة متفاوتة تبعاً للنوع والسن والخلفيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفى ضوء ذلك، ومع صعوبة إجراء الدراسة الميدانية على عينة عشوائية، لجأ الباحث إلى اختيار ثلاث محافظات عمدياً، بحيث تعبر خصائص هذه المحافظات إلى حد ما عـن سمات وخصائص المجتمع المصرى بصفة عامة. إحدى هذه المحافظات تنتمى إلـى الوجه القبلى (أسيوط)، والمحافظة الثانية تنتمى إلـى الوجـه البحـرى (المنوفيـة)، بالإضافة إلى محافظة القاهرة، والتى تمثل قاسماً مشتركاً بـين محافظـات الـوجهين البحرى والقبلى، بالإضافة إلى أنها تعكس بدرجة كبيرة خصائص وسمات المجتمـع المصرى بصفة عامة(*).

(*) اعتمد الباحث فى تحليل خصائص محافظات الدراسة على :

- معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية فى مصر لسنة ٢٠٠٣ ، القـاهرة ، ص ص ١٤٣-١٦٢.

تتميز محافظة أسيوط بتوسطها بين محافظات الوجه القبلى، ولذلك فهى تعتبـر عاصمة محافظات الصعيد. وتعكس طبيعة هذه المحافظة التباينات الثقافية فى المجتمع المصرى، حيث وضوح دور المرجعية الدينية والتفاوت فى مسـتويات التعلـيم بـين السكان من الفئات الاجتماعية المختلفة، وهو ما يمثل أمراً حيوياً عند دراسـة قضـايا التسامح والتعصب فى المجتمع المصرى. وتبلغ المساحة الكليـة لمحافظـة أسـيوط ٢٥٩٢٦ كم٢، والمساحة المأهولة منها ١٥٥٨كم٢ ، يغطـى القطـاع الريفـى منهـا ١١٣٦كم٢ ، بنسبة مئوية بلغت (٧٢,٨%) من إجمالى المساحة الكلية. ويبلـغ تعـداد سكان هذه المحافظة ٢،٨٠٢،٣٠٠ نسمة طبقا لتعـداد ١٩٩٦، مـنهم (٥١%) مـن الذكور، و(٤٩%) من الإناث. وقد وصل إجمالى هذا العدد إلى ٣,١٦٢,٣٠٠ فى سنة ٢٠٠١ طبقاً لبيانات تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣.

أما محافظة المنوفية فتتميز بأنها من أقرب المحافظات إلـى مدينـة القـاهرة، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التعليم بها بالمقارنة بباقى المحافظات، مما يساعد على إلقاء الضوء على العلاقة بين التعليم والتسامح. كما أن هذه المحافظة توصف بأنها محافظة ريفية، حيث يغطى القطاع الريفى منها ١٧٧٣كم٢ ، بنسبة مئوية حوالى (٨٠%) مـن إجمالى المساحة الكلية لهذه المحافظة والتى تبلغ ٢٥٥٤كم٢. كما يبلغ عدد سكان هـذه المحافظة ٢,٧٦٠,٤٣١ نسمة، منهم (٥١%) ذكور ، و(٤٩%) من الإناث فى سـنة ١٩٩٦. وقد وصل هذا العدد إلى ٣,٠٢٤,٧٠٠ فى عـام ٢٠٠١. وتتميـز محافظـة المنوفية أيضاً بأنها محافظة طاردة للسكان، بحكم قرب موقعها من محافظة القاهرة ، مما يترتب عليه احتكاك هؤلاء السكان بأنماط ثقافية واجتماعية متباينة ؛ قد تؤثر فـى درجة تسامحهم أو عدم تسامحهم. ولا تقتصر هذه الهجرة على محافظة القاهرة فقـط، بل تتعداها إلى الكثير من البلدان العربية الخليجية بما تتميز به هذه المجتمعـات مـن خصائص وسمات تؤثر فى اتجاهات المهاجرين نحو الآخـرين. ومـن ثـم تمكننـا الخصائص التى تتمتع بها محافظة المنوفية من اختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين الهجرة والتسامح وبين الخصائص الريفية والحضرية وعلاقتهـا بالتسـامح، وكـذلك المقارنة بين محافظتى أسيوط والمنوفية فيما يتعلق بفروض وتساؤلات الدراسة.

أما المحافظة الثالثة فهى أولى المحافظات الحضرية، وأكبر مدينة فى أفريقيـا، وثامن عواصم العالم ازدحاماً بالسكان، يتفرع من شمالها فرعا رشيد ودمياط. وتضـم القاهرة الكبرى أجزاء من محافظات الجيزة والقليوبية والمنوفية، بالإضافة إلى محافظة

القاهرة نفسها. ويزيد عدد سكانها على ١٦ مليون نسمة تقريبا طبقـا لتعـداد ١٩٩٦. وتوصف محافظة القاهرة بأنها محافظة "موزاييك"، أى أنها تحتوى على سـكان مـن خلفيات اجتماعية وثقافية متباينة أشد التباين، كما تجمع بين خصـائص المجتمعـات الريفية والمجتمعات الحضرية فى الوقت نفسه. بالإضافة إلى وجود مهاجرين من دول أخرى عربية وأجنبية. ومن ثم يتوفر فى هذه المحافظة بعد مهم وهو الاحتكاك بثقافات وأساليب حياة مختلفة، وهو ما يعد ضرورياً لغرض تحليل عملية التسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى.

وبعد تحديد محافظات الدراسة، قام الباحث بتحديد منـاطق الدراسـة الميدانيـة عمدياً على أساس التباينات الاجتماعية والثقافية. وفى محافظة المنوفية وقـع اختيـار الباحث على منطقتين، إحداهما ريفية (قرية) والأخرى حضرية، وبشـرط أن تتمثـل المنطقة الحضرية فى عاصمة المحافظة وهى مدينة (شبين الكوم)، أما القريـة فقـد راعى الباحث أن تشتمل على نسبة من المسيحيين بجانب المسلمين، ولذلك اختار قرية "ميت خاقان" التابعة لمركز شبين الكوم.

أما فى محافظة أسيوط، فقد وقع اختيار الباحث أيضاً على منطقتين، إحـداهما ريفية والأخرى حضرية. وتمثلت المنطقة الحضرية فى عاصمة المحافظة وهى مدينة (أسيوط). أما المنطقة الريفية فتمثلت فى قرية (سلام غرب) التابعة لمركـز أسـيوط. ومن مبررات اختيار العاصمة كمنطقة حضرية فى محافظتى أسيوط والمنوفية، ارتفاع الكثافة السكانية فى هذه المراكز الحضرية، وما يترتب عليها من زيادة التفاعلات بين أفراد وجماعات من خلفيات ثقافية واجتماعية متباينة، وهو ما يمثل مطلباً مهمـاً فـى دراسة عن التسامح الاجتماعى.

وفى محافظة القاهرة استقر الباحث على اختيار ثلاثة أحياء متباينة مـن حيـث المستوى الاجتماعى والاقتصادى. فأول هذه الأحياء يتمثل فى حى (مدينة نصـر) ؛ وهو حى ذو مستوى اقتصادى واجتماعى مرتفع. أما المنطقة الثانية فتتمثل فى حـى (شبرا)، وهو حى متوسط اجتماعياً واقتصادياً، بالإضافة إلى وضوح دور البعد الدينى فى هذه المنطقة. وتمثلت المنطقة الثالثة فى شياخة (المعصرة) باعتبارها ذات مستوى اجتماعى اقتصادى منخفض ، كما أن معظم سكانها من المهاجرين مـن محافظـات مختلفة ، وهم ذوو خصائص اجتماعية وثقافية متباينة.

وبذلك بلغ عدد مناطق الدراسة سبع مناطق ، ثلاث منها فى محافظة القـاهرة ،

واثنتان فى محافظة المنوفية ، ومثلهما فى محافظة أسيوط. وقد حدد الباحث عينة عشوائية غير منتظمة قوامها (٨٥) مفردة فى كل منطقة من المناطق السابقة موزعة تبعاً للخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وقد لجأ الباحث إلى توحيد عدد مفردات العينة فى كل منطقة لتسهيل عملية المقارنة بين مستويات التسامح أو عدم التسامح. وبذلك بلغ إجمالى عينة الدراسة (٥٩٥) مفرده موزعة بالتساوى بين المناطق. ولكن بعد عملية المراجعة المكتبية تم استبعاد عدد خمس استمارات فى حى مدينة نصر ليبلغ إجمالى العينة فى هذه المنطقة (٨٠) مفردة فقط، وبذلك تغير إجمالى العينة الكلية إلى (٥٩٠) مفردة. ويتوزع هذا العدد الإجمالى إلى (١٧٠ مفردة) فى محافظة المنوفية ، ومثلها فى محافظة أسيوط ، بالإضافة إلى عدد (٢٥٠) مفردة فى مدينة القاهرة.

ثامناً: خصائص مجتمعات الدراسة(*)

توضح البيانات الإحصائية ارتفاع جملة السكان فى المناطق الحضرية بدرجة تزيد كثيراً عما يناظرها فى المناطق الريفية. وبصفة عامة يمكن تقسيم مجتمعات الدراسة من حيث عدد السكان إلى ثلاثة أقسام. أولها المجتمعات ذات الكثافة السكانية المرتفعة ، وتشمل كلاً من مدينة شبين الكوم ومدينة نصر ومدينة أسيوط. أما القسم الثانى فيشمل المجتمعات ذات الكثافة السكانية المتوسطة مثل حى شبرا ومنطقة المعصرة. وأخيراً يشتمل القسم الثالث على المجتمعات الريفية فى هذه الدراسة مثل قريتى ميت خاقان وسلام غرب.

وقد بلغ عدد السكان فى مدينة شبين الكوم ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة. وهو ما يشير إلى تكدس السكان بهذه المدينة ، وخاصة إذا علمنا أن تصنيف هذه المدينة على مستوى الجمهورية من حيث المساحة المأهولة بالسكان يعتبر متوسطاً. ويتوزع هذا العدد من السكان على عدد من الأسر يبلغ (٦٥٢٢٠) أسرة ، وذلك بمعدل خمسة أفراد تقريباً لكل أسرة ، وهو ما يكشف عن ارتفاع حجم الأسرة فى هذه المدينة بالقياس إلى باقى المجتمعات الحضرية المناظرة.

أما مدينة نصر فقد بلغ جملة عدد السكان بها (٢٩١٥٧١) نسمة. وهى تقع فى

(*) اعتمد الباحث فى كتابة هذا الجزء على تحليل بيانات :
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، تعداد ١٩٩٦.

المرتبة الثانية بين مجتمعات الدراسة من حيث زيادة عدد السكان بها. ويتـوزع هـذا العدد من السكان على عدد من الأسر يبلغ (٧٢٧١٤) أسرة. وبذلك يبلـغ متوسـط توزيع السكان على الأسر فى هذه المدينة أربعة أفراد لكل أسرة. وهو ما يشير أيضـاً إلى ارتفاع حجم الأسر فى هذه المدينة ، على الرغم من أنها تصـنف علـى أسـاس انتمائها إلى المجتمعات ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتفعة على مستوى الجمهورية.

وينخفض عدد السكان بدرجة كبيرة فى مدينة أسيوط بالمقارنة بكل من مدينـة شبين الكوم ومدينة نصر. فقد بلغ ١٩٥ ألف نسمة تقريباً. ويتوزع هـذا العـدد مـن السكان على عدد من الأسر يبلغ (٤٠٠٧١) أسرة. وبذلك يبلغ متوسط توزيع السكان على الأسر فى هذه المدينة خمسة أفراد تقريباً لكل أسرة. وهو ما يكشف عـن سـمة عامة فى محافظات الصعيد وهى ارتفاع حجم الأسر فى هـذه المنـاطق رغـم قلـة المساحات المأهولة بالسكان والصالحة للزراعة.

أما المناطق ذات الكثافة السكانية المتوسطة فى هذه الدراسة ، فتشمل منطقتـى شبرا والمعصرة. حيث بلغ جملة عدد السكان فى المنطقة الأولى (شبرا) (٨٣٧٥٧) نسمة. ويتوزع هذا العدد من السكان على عدد من الأسر يبلـغ (٢٢٢٣٤) أسـرة، بمتوسط حوالى أربعة أفراد لكل أسرة. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه تم اختيـار هـذه المنطقة لتعبر عن الأحياء ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المتوسـط ، إلى جانب تميزها بالتنوع الثقافى الذى يعتبر شرطاً ضرورياً لإجراء الدراسة.

أما منطقة المعصرة فتمثل المناطق ذات المستويات الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافية المنخفضة. ويبلغ جملة عدد السكان بهـا تبعـاً لتعـداد ١٩٩٦ (٧٧١٨٦) نسمة. ورغم عدم توافر بيانات رسمية عن عدد الأسر فى هذه المنطقة ، إلا أنه مـن الواضح أنها تتميز بالتكدس السكانى المرتفع ، وبوجود أعداد كبيرة من الأسر كبيـرة الحجم. وهو ما يمكن تفسيره بعاملين ، أولهما صغر المساحة حيث تعتبر منطقة تابعة لحى حلوان ، ويتمثل العامل الثانى فى ارتفاع نسبة التلوث الهوائى فى هذه المنطقة ، نتيجة لقربها الشديد من مصانع الأسمنت ، مما انعكس فى انخفاض أسعار الوحـدات السكنية بها ، وأدى فى النهاية إلى كونها مقصداً لعدد كبيـر مـن المهـاجرين مـن المحافظات الأخرى؛ الذين ينتمون غالباً إلى المسـتويات الاجتماعيـة والاقتصـادية المنخفضة.

أما المجتمعات الريفية فى هذه الدراسة فتمثلها قريتا "ميت خاقـان " بمحافظـة المنوفية ، و"سلام غرب" بمحافظة أسيوط . ويبلغ جملة السكان فى القريـة الأولـى (١٧٧١٧) نسمة، وفى الثانية (سلام غرب) (١١٩٩٥) نسمة.

ويوضح الجدول رقم (١-١) توزيع السكان فى مجتمعات الدراسة تبعاً للنوع. وتوضح البيانات وجود تقارب شديد بين أعداد الذكور وأعداد الإناث ، وهو ما يعكس التوزيع النوعى العام على مستوى الجمهورية. ففى مدينة نصر تبلغ نسـبة الـذكور (٥٠,٢%) فى مقابل (٤٩،٨%) للإناث. وفى مدينة شبين الكوم تبلغ هـذه النسـبة (٥٠,٩%) للذكور فى مقابل (٤٩,١%) ، فى حين بلغت هذه النسبة فى مدينة أسيوط (٥٢,٤%) للذكور فى مقابل (٤٧,٦%) للإناث.

جدول رقم (١ - ١)

توزيع مناطق الدراسة من حيث النوع

النوع / المنطقة	ذكور (%)	إناث (%)	جملة السكان
مدينة نصر	٥٠,٢	٤٩,٨	٢٩١٥٧١
شبرا	٥٠,٣	٤٩,٧	٨٣٧٥٧
المعصرة	٥١,٥	٤٨,٥	٧٧١٨٦
شبين الكوم	٥٠,٩	٤٩,١	٣٠٣٧٥٩
ميت خاقان	٥٠,٣	٤٩,٧	١٧٧١٨
أسيوط	٥٢,٤	٤٧,٦	١٩٥٠٤٨
سلام غرب	٥١,٤	٤٨,٦	١١٩٩٥

وفى حى شبرا بلغت نسبة الذكور (٥٠,٣%) مقابل (٤٩,٧%) للإناث. وفى منطقة المعصرة بلغت هذه النسبة (٥١,٥%) للذكور و (٤٨,٥%) للإناث. وفـى قرية ميت خاقان كانت نسبة الذكور (٥٠,٣%) مقابل (٤٩,٧%) للإناث. وأخيراً بلغت نسبة الذكور فى قرية سلام غـرب (٥١,٤%) للـذكور مقابـل (٤٨,٦%) للإناث. ومن ثم فإن بيانات هذا الجدول تكشف عن تماثل تقريبي بين أعـداد الـذكور وأعداد الإناث فى مجتمعات الدراسة.

كما تكشف بيانات الجدول رقم (١ - ٢) عن توزيع مجتمعات الدراسة تبعـاً للحالة الزواجية. وتوضح بياناته أن قرية سلام غرب هى أعلى منطقة يتواجد بها فئة من هم دون سن الزواج ، فقد بلغت هذه النسبة (٥٠%) تقريباً من جملة السكان فـى هذه القرية. وتليها منطقتا حى المعصرة ومدينة شبين الكوم بنسبتين متقـاربتين همـا (٤٣,٤%) و (٤٢,١%) لكل منهما على التوالى. ثم منطقتا ميت خاقان ومدينة أسيوط بنسبتى (٤٠,٧%) و (٤٠,٣%) لكل منهما. ثم مدينة نصر بنسبة (٣٦,٢%). وأخيراً شبرا بأقل نسبة من فئة من هم دون سن الزواج ، والتى بلغت (٢٦,٥%).

وفيما يتعلق بفئة العزاب فى مجتمعات الدراسة توضح البيانات الإحصـائية أن مجتمعى أسيوط وشبرا هما أعلى المناطق فيما يتعلق بوجود الشباب الأعـزب ، فقـد بلغت هذه النسبة فى مدينة أسيوط ٣٦% تقريباً من جملة السكان فى هذه المدينة ، كما بلغت هذه النسبة فى حى شبرا (٣٥,٥%). ويلى ذلك ثلاث مناطق بنسـب متقاربـة وهى: مدينة نصر ، وشبين الكوم ، وقرية ميت خاقان. فقد بلغت نسبة العـزاب فـى الأولى (٢٧,٩%) ، وفى الثانية (٢٧,٣%) ، وفى الثالثة (٢٦,٢%) ، وذلك من جملة السكان فى كل منطقة. وأخيراً تأتى منطقتا المعصرة وسلام غرب بنسبتين متقـاربتين هما (٢٤,٥%) فى الأولى ، ونسبة (٢٣,٨%) فى الثانية.

جدول رقم (١ - ٢)

توزيع مناطق الدراسة تبعاً للحالة الزواجية

الحالة / المنطقة	أعزب (%)	متزوج (%)	مطلق (%)	أرمل (%)	المجموع ك	المجموع %	دون السن ك	دون السن %
مدينة نصر	٢٧,٩	٦٧,٩	٠,٦٨	٣,٤٢	١٨٥,٩١٧	٦٣,٨	١٠٥,٦٥٤	٣٦,٢
شبرا	٣٥,٥	٥١,٢	١,١٨	١٢,١	٦١٥٢٨	٧٣,٥	٢٢٢٢٥	٢٦,٥
المعصرة	٢٤,٥	٧٠,١	٠,٦٧	٤,٥٢	٤٣٦٥٢	٥٦,٦	٣٣٥٣٤	٤٣,٤
شبين الكوم	٢٧,٣	٦٤,٣	٠,٦١	٧,٦٠	١٧٥٩٤٠	٥٧,٩	١٢٧٨١٩	٤٢,١
ميت خاقان	٢٦,٢	٦٥,٢	٠,٤٩	٧,٩٩	١٠٥١٤	٥٩,٣	٧٢٠٤	٤٠,٧
أسيوط	٣٦,١	٥٧,٣	٠,٥	٦,٠	١١٦٤٦٩	٥٩,٧	٧٨٥٥٢	٤٠,٣
سلام غرب	٢٣,٨	٦٩,٠	٠,٩	٦,٣	٥٩٧١	٤٩,٨	٦٠٢٤	٥٠,٢

وتوضح بيانات الجدول السابق أيضاً ارتفاع نسبة المتـزوجين فـى منطقتـى: المعصرة ، ومدينة نصر. فقد بلغت هاتان النسبتان ٧٠% فى الأولى ، و٦٨% تقريباً فى الثانية ، وذلك من جملة سكان كل منطقة. وهو ما يفسر بأن هاتين المنطقتين يعداً مقصداً للمهاجرين الذين يسعون إلى تكوين أسر جديدة ؛ وإن كانت المنطقـة الأولـى تستقبل الأسر من المستويات الاجتماعية الأقل ؛ وذلك على العكس من المنطقة الثانية.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين أيضاً فى قريتى : سـلام غـرب ، وميـت خاقان ، بنسبتى ٦٩% و٦٥,٢% من جملة سكان كل منهما على التـوالى. وهاتـان النسبتان تزيدان عما يقابلهما فى كل من مدينتى : أسيوط وشبين الكوم ، حيث بلغتـا ٥٧,٣% فى الأولى ، و٦٤,٣% فى الثانية. ويعد ذلك نتيجة طبيعية لقرب المسافة بين قرية ميت خاقان ومدينة شبين الكوم من ناحية ، وبين قرية سلام ومدينة أسيوط مـن ناحية أخرى. مما يدفع العاملين فى تلك المدن والذين لا يجـدون المسـكن المناسـب لدخولهم إلى البحث عن سكن أقل تكلفة فى المناطق الريفية القريبة.

وأخيراً كانت نسبة الأرامل والمطلقين فى مناطق الدراسـة منخفضـة بدرجـة كبيرة، وإن كانت نسبة الأرامل تزيد كثيراً بالمقارنة بنسبة المطلقين. فقد جاءت منطقة شبرا فى المرتبة الأولى من حيث وجود أرامل بها ، وبلغت هذه النسبة (١٢%) تقريباً من جملة السكان فى هذه المنطقة. وتليها كل من منطقتى: شبين الكوم ، وقرية ميـت خاقان بنسبتين متقاربتين هما (٧,٩٩%) و (٧,٦٠%) لكل منهمـا. ثـم منطقتـا المعصرة ومدينة نصر باعتبارهما أقل المناطق التى يوجد بها نسبة من الأرامل، فقـد بلغت هذه النسبة فى المعصرة (٤,٥٢%) ، وفى مدينة نصر (٣,٤٢%) من جملة السكان فى كل منطقة ، وهو ما يمكن تفسيره بأنها مناطق جديدة تسكنها أسر شـابة. فى حين جاءت نسبة المطلقين والمطلقات فى مناطق الدراسة ضئيلة جداً ، حيث لـم تتعد هذه النسبة (١%) فى كل مجتمعات الدراسة تقريباً ، فيما عدا منطقة شبرا التـى جاءت هذه النسبة بها (١,١٨%). وجاءت كل من مدينة نصر والمعصرة بنفس النسبة تقريباً والتى بلغت (٠,٦٨%) و(٠,٦٧%) لكل منهما. ثم جاءت مدينة شـبين الكـوم بنسبة (٠,٦١%) ، وميت خاقان (٠,٤٩%) ، وأخيراً قرية سلام غرب (٠,٩%) ، ومدينة أسيوط (٠,٥%). وهو ما يكشف عن انخفاض نسبة الطلاق فى محافظـات الصعيد بصفة عامة مقارنة بباقى محافظات الجمهورية.

أما فيما يتعلق بالحالة التعليمية فى مناطق الدراسة ، فتوضح بيانات الجدول رقم (١-٣) ذلك. فبالنسبة لفئة الأميين توضح بيانات هذا الجدول أن قرية سلام غـرب هى أعلى مناطق الدراسة ارتفاعاً فى نسبة الأمية بين السكان ، فقد بلغت هذه النسـبة (٦٠%) تقريباً من جملة السكان فى هذه القرية، وتليها مدينة شـبين الكـوم بنسـبة (٣٢,٥%)، ثم المعصرة بنسبة (٣٠%) تقريباً ، ثم مدينة أسيوط (٢٧,٨%) ، ثم قرية ميت خاقان (٢٤,٥%) ثم حى شبرا بنسبة (٢٤,٢%) ، وأخيراً مدينة نصر بأقل نسبة وهى (١١%) تقريباً من جملة السكان فى هذه المنطقة.

جدول رقم (١-٣)

الحالة التعليمية فى مناطق الدراسة (١٠ سنوات فأكثر)

التعليم / المنطقة	أمى (%)	يقرأ ويكتب (%)	متوسط (%)	فوق متوسط (%)	جامعى (%)	فوق جامعى (%)	المجموع (ك)
مدينة نصر	١١,٣	٢٧,٧	٢١,٧	٢,٠	٣٥,٣	٢,٠	٢٣٠٧٠٤
شبرا	٢٤,٢	٣٣,٥	٢٣,١	٤,٢	١٤,٦	٠,٤	٧٢٤٣٦
المعصرة	٢٩,٩	٤٨,٥	١٧,٢	١,٧	٢,٤	٠,٣	٥٨٠٩٤
شبين الكوم	٣٢,٥	٤٠,٥	٢٠,٧	٢,٣	٣,٨	٠,١	٢٣٣٤٢٩
ميت خاقان	٢٤,٥	٤٠,١	٢٧,٥	٢,٩	٤,٩	٠,١	١٣٦٤٩
أسيوط	٢٧,٨	٣٢,٥	٢٧,٥	٣,٥	٨,٢	٠,٥	١٥١٩٤٨
سلام غرب	٥٩,٩	٢٧,٢	١١,٢	٠,٥	١,١	٠,١	٨٢٦٩

وتوضح بيانات الجدول السابق أيضاً أن منطقة المعصرة تضم أعلى نسبة من فئة من يعرفون فقط القراءة والكتابة ، فقد بلغت هذه النسبة (٤٨,٥%) من جملة السكان فى هذه المنطقة. وتليها كل من مدينة شبين الكوم وقرية ميت خاقان ، فقد بلغت هذه النسـبة (٤٠,٥%) من جملة السكان فى مدينة شبين الكوم ، ونسبة (٤٠,١%) من جملة السكان فى قرية ميت خاقان. ثم تأتى منطقة شبرا بنسبة مئوية بلغت (٣٣,٥%) ثم مدينة أسيوط بنسبة (٣٢,٥%) ، وأخيراً كل من مدينة نصر وقرية سلام غرب بنسـبتين متقـاربتين هما: ٢٧,٧% و٢٧,٢% لكل منهما على التوالى.

وفيما يتعلق بالحاصلين على شهادات متوسطة ، يتضح أن كلاً من قرية ميـت خاقان ومدينة أسيوط هما أعلى مناطق الدراسة فى هذا الصدد. فقد بلغت هذه النسـبة (٢٧,٥%) من جملة السكان فى كل منطقة. ثم تأتى منطقة شبرا فى المرتبـة الثانيـة بنسبة مئوية بلغت (٢٣%) تقريباً ، ثم مدينة نصر بنسبة (٢١,٧%) ، ثم مدينة شـبين الكوم بنسبة (٢٠,٧%) ، ثم منطقة المعصرة بنسبة (١٧,٢%) ، وأخيراً قرية سـلام غرب بأقل نسبة وهى (١١,٢%) من جملة السكان فى هذه القرية.

أما فيما يختص بالحاصلين على شهادات جامعية ، فتوضح البيانات أن مدينـة نصر هى أعلى مناطق الدراسة فى هذا الصدد ، فقد بلغت نسـبة الحاصـلين علـى شهادات جامعية (٣٥,٣%) من جملة السكان فى هذه المدينة. ثم حى شـبرا بنسـبة (١٤,٦%) ، ثم مدينة أسيوط بنسبة (٨,٢%) من جملة السكان فى هذه المدينة ، ثـم قرية ميت خاقان بنسبة (٥%) تقريباً ، ثم مدينة شبين الكوم بنسبة (٣,٨%) تقريبـاً ، وأخيراً منطقة المعصرة بأقل نسبة وهى (٢,٥%) تقريباً من إجمالى السكان فى هـذه المنطقة. واللافت للنظر فى البيانات السابقة ، ارتفاع نسبة المتعلمين تعليماً جامعياً فى قرية ميت خاقان بدرجة أكبر من مدينة شبين الكوم ، وهو ما يمكن تفسيره بعاملين ، أولهما التقارب الشديد بين كلا منهما ، بالإضافة إلى أن قرية ميت خاقان تشتمل على نسبة كبيرة من المسيحيين ، ومن ثم تزداد بها درجة التمايزات الثقافية بين كـل مـن المسلمين والمسيحيين. وهو ما يدفع كلا من الجماعتين إلى السعى الدائم إلى التميز ، وأحد وسائل تحقيق ذلك هو الحصول على الشهادات التعليمية الأعلى.

كما يلاحظ بصفة عامة ارتفاع نسبة المتعلمين تعليماً جامعياً فى المناطق الحضرية بدرجة أكبر من المناطق الريفية. فإذا قسمنا الحالة التعليمية فى مناطق الدراسـة إلـى ثلاث فئات هى: الأقل تعليماً (أمى ويقرأ ويكتب)، ومتوسطو التعليم (متوسـط وفـوق متوسط)، والأعلى تعليماً (جامعى وفوق جامعى)؛ يتضح أن قرية سـلام هـى أعلـى مناطق الدراسة فيما يتعلق بوجود الفئات الأقل تعليماً ، فقد بلغت هذه النسـبة (٨٧,١%) من إجمالى السكان فى سن التعليم فى هذه المنطقة. وتليها منطقـة المعصـرة بنسـبة (٧٨,٤%)، ثم مدينة شبين الكوم بنسبة (٧٣%)، ثم قرية ميت خاقـان (٦٤,٦%)، ثـم مدينة أسيوط (٦٠,٣%)، ثم حى شبرا (٥٧,٧%)، وأخيراً مدينة نصر بأقل نسبة وهـى (٣٩%) من إجمالى سكان هذه المنطقة ممن تزيد أعمارهم على عشر سنوات.

أما فيما يتعلق بذوى التعليم المتوسط فى مناطق الدراسة ، فيلاحظ أن كلاً مـن مدينة أسيوط وقرية ميت خاقان تقعان فى المرتبة الأولى بنسبتين متقاربتين، فقد كانت هذه النسبة فى أسيوط (٣١%) وفى ميت خاقان (٣٠,٤%) من جملة السكان فى سـن التعليم فى كل منطقة. ثم تأتى منطقة شبرا فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٧,٣%) ، وتليها منطقتا مدينة نصر وشبين الكوم بنسبتين متقاربتين همـا (٢٣,٧%) و (٢٣%) لكـل منهما على التوالى. وأخيراً تأتى منطقتا المعصرة وقرية سلام بأقـل النسـب وهمـا (١٩%) و (١١,٧%) على التوالى.

جدول رقم (١-٤)

الحالة العملية فى مناطق الدراسة (*)

الحالة العملية / المنطقة	داخل قوة العمل	خارج قوة العمل	المجموع
مدينة نصر	٣١,٥	٦٨,٥	٢٨٨٩٤١
شبرا	٤٧,٣	٥٢,٧	٩٤٧٦٢
المعصرة	٣٠,٢	٦٩,٨	٦٨٠١٥
شبين الكوم	٣٤,٦	٦٥,٤	٢٩٣٣٢٠
ميت خاقان	٣٥,٤	٦٤,٦	١٧٦٥٥
أسيوط	٣١,٨	٦٨,٢	١٨٧٤١٦
سلام غرب	٣٠,٠	٧٠,٠	٩٣٩٣

(*) تشمل الحالة العملية السكان ١٥ سنة فأكثر

وتوضح بيانات جدول (١-٤) الحالة العملية فى مناطق الدراسة. وتعكس هذه البيانات مؤشراً هاماً وهو زيادة الفئات التى تقع خارج قوة العمل بدرجة كبيرة وتزيد فى أغلب الأحيان عن ضعف تلك الفئات التى تقع داخل قـوة العمـل ، ويلاحـظ أن منطقة شبرا تأتى فى المرتبة الأولى فيما يتعلق بوجود فئة من هم داخل قوة العمـل ، حيث بلغت هذه النسبة (٤٧,٣%) من جملة السكان الذين فى سن العمـل (١٥ سـنة فأكثر). ثم تأتى منطقتا ميت خاقان وشبين الكوم فى المرتبتين الثانية والثالثة بنسبتين

متقاربتين هما (٣٥,٤%) و(٣٤,٦%) لكل منهما على التوالى. ويلـى ذلـك منطقتـا أسيوط ومدينة نصر بنسبتى (٣١,٨%) و (٣١,٥%) على التوالى ، وأخيـراً تـأتى منطقتا المعصرة وقرية سلام بالنسبة نفسها وهى (٣٠%) من جملة السكان .

وإذا كانت منطقتا سلام والمعصرة هما أقل المناطق فيما يتعلق بمن هم داخـل قوة العمل ، فإنهما يقعان فى المرتبة الأولى فيما يتعلق بمن هم خارج قـوة العمـل ، حيث بلغت هاتان النسبتان (٧٠%) و (٦٩,٨%) لكل منهما على التوالى ، ثـم تليهـا مدينة نصر بنسبة (٦٨,٥%) ، ثم أسيوط (٦٨,٢%) ، ثم شبين الكوم (٦٥,٤%) ، ثم ميت خاقان (٦٤,٦%) ، وأخيراً شبرا بنسبة (٥٢,٧%).

تاسعاً: خصائص عينة الدراسة

اشتملت استمارة الاستبيان على بعض الأسئلة الخاصة بالخصائص الاجتماعيـة والديموجرافية والثقافية والاقتصادية. وسوف يحاول الباحث فى ضوء المنهجية العامة للدراسة الوقوف على هذه الخصائص والسمات التى تتصف بها واقعياً عينة الدراسة. وتتمثل الفكرة الرئيسية هنا فى أن هذه الخصائص قد تعمل على توجيه الفرد وتحديـد مساره الاجتماعى فى المجتمع ، مما يؤدى إلى نسق معين مـن الممارسـات التـى يستدمجها الفرد خلال مراحل تنشئته الاجتماعية ، ثم يقوم بتجسيدها فى شكل نسق من الممارسات التى تتفاعل بدورها مع بنية العلاقات الخارجية لتحقيق مكاسب أو أربـاح معينة. وفى هذا الصدد قد يكون التسامح مع الآخرين إحدى وسائل البحث عن التميز، أو إحدى وسائل رأس المال الرمزى كما حدده بيير بورديو. وفى ضوء هذه الفكـرة العامة ، سوف يقسم الباحث هذه الخصائص إلـى ثلاثـة محـاور أساسـية ، هـى الخصائص الثقافية ، والخصائص الاجتماعية ، ثم الخصائص الاقتصـادية. وسـوف يعتمد الباحث على تحليل هذه الخصائص تبعاً لتوزيعها علـى محافظـات الدراسـة، وأحياناً على مستوى المناطق المختلفة للدراسة ، وذلك تبعاً لما يقتضيه منطق التحليل.

أ - الخصائص الثقافية

وتتمثل أهم هذه الخصائص فى الحالة التعليمية للمبحوثين وللآباء والأمهات ، ثم توزيع العينة تبعاً للديانة.

١ - الحالة التعليمية للمبحوثين

وتشير بيانات الجدولين (١-٥) ، (١-٦) إلى الحالة التعليمية للمبحـوثين ، وللآباء والأمهات ، وتوزيعها تبعاً للمحافظات ، ومناطق الدراسـة. وتوضـح هـذه البيانات أن الغالبية من المبحوثين من ذوى التعليم الجامعى ، حيث بلغت هذه النسـبة (٤٢%) من إجمالى عينة الدراسة ، ثم ذوى التعليم المتوسط بنسـبة بلغـت (٢٧%) تقريباً. وفيما يتعلق بتوزيع الحالة التعليمية للمبحوثين تبعاً لمحافظات الدراسة ، توضح البيانات سيادة التعليم الجامعى بين أفراد عينة الدراسة فى محافظتى القاهرة والمنوفية، فقد بلغت هاتان النسبتان(٤٥,٦%) و (٥٢,٩%) على التوالى. غير أن ذلك لا ينطبق على محافظة أسيوط ، حيث يسود فيها التعليم المتوسط بين عينة الدراسة ، وجاء ذلك بنسبة(٤٥,٣%) من إجمالى العينة فى هذه المحافظة. كما أن هناك نسبة كبيرة - إلى حد ما - فى محافظة أسيوط من الأميين أو من يعرفون القراءة والكتابة فقـط بنسـبة (١٥,٣%) ، بينما بلغت النسبة المقابلة لذلك فى محافظـة القـاهرة (٧,٢%)، وفـى محافظة المنوفية (٧,٧%) .

وعلى مستوى مناطق الدراسة ، توضح بيانات جـدول (١-٦) سـيادة التعلـيم الجامعى بين عينة الدراسة فى حى مدينة نصر، حيث زادت هذه النسبة على نصـف العينة (٥٢,٥%) ، ثم نجد ذوى التعليم فوق الجامعى فى المرتبة الثانية بنسبة ربـع عينة الدراسة فى هذه المدينة تقريباً ، ثم ذوى التعليم فوق المتوسط بنسبة (١٥%) من جملة العينة فى هذه المدينة ، ثم ذوى التعليم المتوسط بنسبة (٨,٨%). ومن ثم تشـير البيانات السابقة إلى ارتفاع المستوى التعليمى لعينة الدراسة فى هذه المدينة ، حيث لم يكن هناك أى تمثيل لفئتى الأميين والذين يعرفون مجرد القراءة الكتابة فقط، وذلك فى الوقت الذى تنحصر فيه معظم عينة الدراسة فى فئتى التعليم الجامعى وفوق الجامعى ، واللتان تمثلان معاً ثلاثة أرباع عينة الدراسة فى هذه المدينة.

جدول رقم (١-٥)

الحالة التعليمية فى محافظات الدراسة

المحافظة / التعليم		أمى (%)	يقرأ ويكتب (%)	متوسط (%)	فوق متوسط (%)	جامعى (%)	فوق جامعى (%)	المجموع (ك)
القاهرة	المبحوث	١,٦	٥,٦	٢٢,٠	١٧,٢	٤٥,٦	٨,٠	٢٥٠
	الآباء	٧,٦	٣٠,٤	٢٣,٢	١٦,٤	١٨,٨	٣,٦	٢٥٠
	الأمهات	٢٢,٨	٣٢,٨	٢٠,٠	١٣,٢	١٠,٨	٠,٤	٢٥٠
المنوفية	المبحوث	١,٢	٦,٥	١٦,٥	١٧,١	٥٢,٩	٥,٩	١٧٠
	الآباء	٧,١	١٥,٣	١٦,٥	١٣,٥	٣٧,١	٠,٦	١٧٠
	الأمهات	١٥,٣	٢٠,٠	٣٢,٩	١١,٨	٢٠,٠	-	١٧٠
أسيوط	المبحوث	١١,٢	٤٠١	٤٥,٣	٩,٤	٢٥,٩	٤,١	١٧٠
	الآباء	٤٧,١	٢٩,٤	١٢,٩	٣,٥	٦,٥	٠,٦	١٧٠
	الأمهات	٧٢,٤	١٢,٩	٨,٢	٣,٥	٢,٤	٠,٦	١٧٠
المجموع	المبحوث	٢٥	٣٢	١٦٠	٨٨	٢٤٨	٣٧	٥٩٠
	الآباء	١١١	١٥٢	١٢٥	٧٠	١٢١	١١	٥٩٠
	الأمهات	٢٠٦	١٣٨	١٢٠	٥٩	٦٥	٢	٥٩٠

أما فى حى شبرا فيلاحظ توزيع الحالة التعليمية لعينة الدراسة بين جميع فئات الحالة التعليمية ، مع التركيز بدرجة كبيرة على فئات التعليم الجامعى والمتوسط وفوق المتوسط ، وهو ما يعد من سمات الأحياء المتوسطة فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، فقد بلغت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية من عينة الدراسة فى هذا الحى (٣٧,٦%) ، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادات فوق متوسطة (٢٥,٩%) من إجمالى العينة فى هذه المدينة ، كما بلغت نسبة الحاصلين على شهادات متوسطة (٢٢,٤%) .

ويلاحظ فى منطقة المعصرة ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادات جامعية ومتوسطة ، فقد بلغت نسبة ذوى التعليم الجامعى ما يقرب من نصف عينة الدراسة ، وهى (٤٧%) تقريباً من جملة العينة فى هذه المنطقة. أما الحاصلون على شهادات متوسطة فقد بلغت نسبتهم (٣٤%) تقريباً. بينما مثل الحاصلون على شهادات فوق متوسطة نسبة (١٠,٦%) من إجمالى عينة هذه المنطقة.

جدول (١-٦)

الحالة التعليمية فى مناطق الدراسة

المنطقة	التعليم	أمى (%)	يقرأ ويكتب (%)	متوسط (%)	فوق متوسط (%)	جامعى (%)	فوق جامعى (%)	المجموع (ك)
مدينة نصر	المبحوث	-	-	٨,٨	١٥,٠	٥٢,٥	٢٣,٨	٨٠
	الآباء	١,٣	١٢,٥	١٥,٠	٢٠,٠	٤٠,٠	١١,٣	٨٠
	الأمهات	٦,٣	١٦,٣	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٨,٨	١,٣	٨٠
شبرا	المبحوث	٢,٤	١٠,٦	٢٢,٤	٢٥,٩	٣٧,٦	١,٢	٨٥
	الآباء	١٥,٣	٣٢,٩	٢٩,٤	١٧,٦	٤,٧	-	٨٥
	الأمهات	٢٩,٤	٤٢,٤	١٧,٦	٨,٢	٢,٤	-	٨٥
المعصرة	المبحوث	٢,٤	٥,٩	٣٤,١	١٠,٦	٤٧,١	-	٨٥
	الآباء	٥,٩	٤٤,٧	٢٤,٧	١١,٨	١٢,٩	-	٨٥
	الأمهات	٣١,٨	٣٨,٨	١٨,٨	٨,٢	٢,٤	-	٨٥
شبين الكوم	المبحوث	١,٢	٨,٢	١٨,٨	١٧,٦	٤٣,٥	١٠,٦	٨٥
	الآباء	١٠,٦	١٢,٩	٢٢,٤	١٢,٩	٤٠,٠	١,٢	٨٥
	الأمهات	٢٠,٠	١٥,٣	٢٧,١	١٨,٨	١٨,٨	-	٨٥
ميت خاقان	المبحوث	١,٢	٤,٧	١٤,١	١٦,٥	٦٢,٤	١,٢	٨٥
	الآباء	٣,٥	١٧,٦	٣٠,٦	١٤,١	٣٤,١	-	٨٥
	الأمهات	١٠,٦	٢٤,٧	٣٨,٨	٤,٧	٢١,٢	-	٨٥
أسيوط	المبحوث	١٠,٦	٧,١	٤٣,٥	٧,١	٢٥,٩	٥,٩	٨٥
	الآباء	٤٢,٤	٣٤,١	١٢,٩	٣,٥	٧,١	١,٢	٨٥
	الأمهات	٧١,٨	١٢,٩	١١,٨	٢,٤	-	١,٢	٨٥
سلام غرب	المبحوث	١١,٨	١,٢	٤٧,٦	١١,٨	٢٥,٩	٢,٤	٨٥
	الآباء	٥١,٨	٢٤,٧	١٢,٩	٣,٥	٥,٩	١,٢	٨٥
	الأمهات	٧٢,٩	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	-	٨٥

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع المستويات التعليمية لعينة الدراسة فى مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية ، فقد بلغت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية فى هذه المدينة ٤٣,٥% من إجمالى العينة بهذه المدينة ، ثم يأتى كلّ من ذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط بنسبتين متقاربتين هما ١٨,٨% و١٧,٦%. كما بلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا بعد انتهاء المرحلة الجامعية ١٠,٦%. فى حين كانت أقل نسبة هى

فئة الأميين والتى بلغت ١,٢% فقط. ويتضح نفس الاتجاه السابق تقريباً فى قرية ميت خاقان بمحافظة المنوفية ، حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادات جامعيـة ٦٢,٤% من جملة العينة فى هذه القرية ، ويليها الحاصلون على شهادات فوق متوسطة بنسـبة ١٦,٥% ، ثم الحاصلون على شهادات متوسطة بنسبة ١٤% تقريباً.

كما تشير بيانات الحالة التعليمية لعينة الدراسة فى مدينة أسيوط إلى سيادة التعليم المتوسط بين عينة الدراسة فى هذه المدينة، حيث بلغت هذه النسبة ٤٣,٥%. ثم ذوى التعليم الجامعى بنسبة ربع العينة تقريباً (٢٦%)، ثم فئة الأميين بنسبة ١٠,٦%، ثـم الحاصلون على شهادات فوق متوسطة وكذلك الذين يعرفون فقط القراءة والكتابة بنفس النسبة وهى ٧,١%. وأخيراً يأتى الحاصلون على دراسات عليا بعد الجامعـة بنسـبة ٦% تقريباً. ومن ثم يتضح فى هذه المدينة سيادة التعليم المتوسط بدرجة كبيـرة بـين عينة الدراسة، وفى الوقت نفسه الزيادة الكبيرة فى نسبة الأميـين. ويتضـح الاتجـاه السابق أيضاً فى قرية سلام، من حيث سيادة التعليم المتوسط فى هذه القرية، والـذى جاء بنسبة مئوية بلغت ٤٧,٦% من جملة العينة فى هذه القرية. ويليها نسبة الحاصلين على شهادات جامعية بنسبة ٢٦%، ثم كلٌ من الأميين والحاصلين على شهادات فـوق المتوسطة بنفس النسبة وهى ١١,٨%. وأخيراً الحاصلون على شـهادات عليـا بعـد الجامعة بنسبة ٢,٤%، والذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة ١,٢%.

وباستقراء البيانات السابقة يتضح عدة أمور أهمها:

- كانت أعلى نسبة للحاصلين على شهادات جامعية من عينة الدراسة فـى قريـة ميت خاقان بمحافظة المنوفية، ثم مدينة نصر، ثم المعصرة، ثم مدينة شبين الكوم، ثـم حى شبرا، وأخيراً كل من مدينة أسيوط وقرية سلام فى المرتبة الأخيرة. وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة المتعلمين تعليماً جامعياً فى محافظة المنوفية فى المرتبة الأولى، ثـم محافظة القاهرة، وأخيراً محافظة أسيوط.

- كانت أعلى نسبة للحاصلين على شهادات عليا بعد الجامعة فى مدينة نصر، ثـم مدينة شبين الكوم ، ثم مدينة أسيوط ، ثم قرية سلام، وأخيراً كل من قرية ميت خاقان وحى شبرا بالنسبة نفسها. وتوضح البيانات السابقة أن الدراسات العليا بعـد الجامعـة تسود فى الحضر بنسبة تفوق كثيراً ما يقابلها فى الريف. وسيادة مثل هذه الدراسـات العليا فى مدينة نصر ثم مدينة شبين الكوم قد يلقى بعض الضوء على زيادة مثل هـذه الدراسات المتقدمة فى أحياء الطبقات العليا، أو ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى

والثقافى المرتفع، التى تعتمد على فكرة الاستثمار فى التعليم لتحقيق مكانة اجتماعيـة مرتفعة.

- وفيما يتعلق بالأميين من عينة الدراسة، يلاحظ ارتفاع هذه النسـبة جـداً فـى محافظة أسيوط، سواء فى مدينة أسيوط أو فى قرية سـلام، ويليهـا منطقتـا شـبرا والمعصرة، ثم شبين الكوم وميت خاقان بنفس النسبة، ولم يثبت وجود فئة الأميين فى مدينة نصر. ومن ثم يتضح قلة نسبة الأميين فى محافظة المنوفية فى الوقت نفسه الذى تزيد فيه هذه النسبة فى محافظة أسيوط.

- وكذلك يتضح فى محافظة أسيوط سيادة التعليم المتوسـط بدرجـة أكبـر مـن محافظات الدراسة، فقد كانت أعلى نسبة من الحاصلين على شهادات متوسطة فى قرية سلام بمحافظة أسيوط، ثم مدينة أسيوط، ثم المعصرة، ثم شبرا، ثم شبين الكـوم، ثـم ميت خاقان، وأخيراً مدينة نصر بأقل نسبة.

٢ - الحالة التعليمية للآباء

توضح بيانات الجدول (١-٥) سيادة التعليم المتدنى بين الآبـاء فـى عينـة الدراسة ، حيث كانت أعلى نسبة من الآباء تقع فى فئة " يقرأ ويكتب " ، وبلغت هـذه النسبة ربع عينة الدراسة تقريباً. كما بلغت نسبة الأميين مـن الآبـاء ١٨,٤% مـن إجمالى العينة. وبذلك تبلغ نسبة الآباء الأميين أو الذين يعرفون فقط مجـرد القـراءة والكتابة ما يقرب من نصف عينة الدراسة تقريباً. وجاءت نسبة الآباء الحاصلين على شهادات متوسطة ٢١,٢% ، كما بلغت نسبة الحاصلين على شهادات جامعية من الآباء ٢٠,٥% من إجمالى العينة. وبذلك يتضح سيادة الأمية ومعرفة القراءة والكتابة فقـط بين الآباء ، وتليها نسبة الحاصلين على شهادات متوسطة وفوق المتوسطة والتى بلغت ٣٣% تقريباً من إجمالى العينة ، وأخيراً تأتى نسبة الآباء الحاصلين علـى شـهادات جامعية وفوق الجامعية بنسبة مئوية بلغت ٢٢,٤% من جملة العينة.

وتتوزع النسب السابقة بدرجات متفاوتة بين محافظات الدراسة. حيـث كانـت محافظة المنوفية أكثر محافظات الدراسة التى ينتشر بها التعليم الجامعى لدى الآبـاء، فقد بلغت هذه النسبة ٣٧,١% من جملة العينة فى هذه المحافظة . وتليها نسبة الآبـاء الحاصلين على شهادات جامعية فى محافظة القاهرة ١٨,٨%. وأخيراً محافظة أسيوط بأقل نسبة من التعليم الجامعى لدى الآباء، والتى لم تتعد ٦,٥% من إجمالى عينة هذه

المحافظة. ونجد عكس الاتجاه السابق فيما يتعلق بالأميين ، والذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة من الآباء. فقد جاءت أعلى نسبة من هؤلاء الآباء فى محافظة أسيوط والتى بلغت ٤٧% و٢٩,٤% على التوالى. وتليها نسبة الآباء الأميين والذين يعرفون القراءة والكتابة فى محافظة القاهرة بنسبتى ٧,٦% و٣٠,٤% على التوالى.

أما فيما يتعلق بتوزيع الحالة التعليمية للآباء فى مدن وقرى الدراسة ، توضح البيانات أن مدينة نصر كانت تشتمل على أعلى نسبة من هؤلاء الآباء الحاصلين على شهادات جامعية ، حيث بلغت هذه النسبة ٤٠% من إجمالى العينة فى هذه المدينة ، وتليها نسبة الحاصلين على تعليم فوق متوسط بنسبة ٢٠% ، ثم الحاصلون على شهادات متوسطة بنسبة ١٥% ، ثم نسبة الذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة وهى ١٢,٥% ، ثم الحاصلون على شهادات فوق جامعية بنسبة ١١,٣% ، وأخيراً فئة الأميين بأقل نسبة وهى ١,٣% فقط من جملة عينة الدراسة فى هذه المدينة.

وفى حى شبرا ، يلاحظ أن السمة المميزة للحالة التعليمية للآباء فى هذه المدينة هى ارتفاع نسبة الأميين والذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة ، وكذلك ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادات متوسطة وفوق المتوسطة ، فى حين كانت النسبة الأقل من الآباء حاصلة على تعليم جامعى. فقد بلغت نسبة الآباء الذين يقعون فى فئة " يقرأ ويكتب " ٣٣% ، ويليها الحاصلون على شهادات متوسطة وفوق المتوسطة بنسبتى ٢٩,٤% و١٧,٦% على التوالى. وجاءت فئة الأميين من الآباء بنسبة ١٥,٣% من جملة عينة الدراسة فى هذه المدينة. وكانت أقل نسبة من الآباء فى هذه المدينة حاصلة على تعليم جامعى ، فقد بلغت هذه النسبة ٤,٧% فقط. ويلاحظ وجود تشابه كبير بين تعليم الآباء فى كل من منطقتى شبرا والمعصرة من حيث سيادة التعليم المتدنى. ففى منطقة المعصرة أيضاً ، كانت أعلى نسبة من الآباء يقعون فى فئة "يقرأ ويكتب"، حيث بلغت هذه النسبة ٤٤,٧% ، ثم الآباء الحاصلون على شهادات جامعية بنسبة ١٣% تقريباً ، ثم الحاصلون على شهادات فوق متوسطة بنسبة ١٢% تقريباً ، وأخيراً فئة الأميين بنسبة ٦% تقريباً. ولم تكن هناك أى نسبة من الآباء فى هذه المنطقة حاصلة على دراسات عليا بعد الجامعة.

وفى مدينة شبين الكوم يتضح سيادة التعليم الجامعى لدى الآباء، فقد بلغت هذه النسبة ٤٠% من جملة العينة فى هذه المدينة. ويليها نسبة الآباء ذوى التعليم المتوسط بنسبة مئوية بلغت ٢٢,٤%. ثم كل من الآباء الحاصلين على شهادات فوق المتوسطة

وهؤلاء الذين يعرفون القراءة والكتابة بنسبة ١٣% لكل منهما، ويلى ذلك نسبة الأميين من الآباء بنسبة ١٠,٦%. وأخيراً الآباء الحاصلون على شهادات عليا بعـد الجامعـة بأقل نسبة وهى ١,٢% من إجمالى عينة الدراسة فى هذه المدينة. ويتضح نفس الاتجاه السابق كذلك فيما يتعلق بقرية ميت خاقان، فأعلى نسبة من الآباء الحاصـلين علـى شهادات جامعية بنسبة ٣٤%، ثم الآباء الحاصلين على شـهادات متوسـطة بنسـبة ٣٠,٦%، ثم الآباء الذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة بنسبة ١٧,٦%، ثم الآباء الحاصلين على شهادات فوق المتوسطة بنسبة ١٤% تقريباً، ثم الآباء الأميين ٣,٥%.

أما فيما يتعلق بمدينة أسيوط، فيتضح فيها وجود نسبة كبيرة من الآباء الأميـين، حيث بلغت هذه النسبة ٤٢,٤% من إجمالى العينة فى هذه المدينة. ويليها نسبة الآبـاء الذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة بنسبة مئوية بلغت ٣٤% تقريباً، ثم الآبـاء الحاصلين على شهادات متوسطة بنسبة ١٣% تقريباً. ثم الآباء الجامعيين بنسـبة ٧% تقريباً، وأخيراً ذوو التعليم فوق المتوسط بأقل نسبة وهى ٣,٥%. وأما فى قرية سلام فيتضح سيادة نسبة الأمية بين الآباء، والتى بلغت حوالى نصف عينة الدراسة فى هذه القرية ٥١,٨%، ثم الآباء الذين يعرفون فقط القراءة والكتابة بنسبة ٢٤,٧%، ثم الآباء الحاصلون على شهادات متوسطة بنسبة ١٣%، ثم الآباء الجامعيون ٦% تقريباً، ثـم الحاصلون على شهادات فوق متوسطة بنسبة ٣,٥%، وأخيراً الآباء الحاصلون علـى دراسات عليا بعد الجامعة بأقل نسبة وهى ١,٢% من إجمالى عينـة الدراسـة بهـذه القرية.

ويمكن الخروج من التحليلات الخاصة بالحالة التعليمية للآباء بالملاحظات التالية:

- كانت أكبر نسبة من الآباء ذوى التعليم الجامعى فى مدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية ، وبالنسبة نفسها فى مدينة نصر ، ثم فى قرية ميت خاقان ، وكانت أقل هذه النسب فى مدينة أسيوط وقرية سلام.

- وعكس الاتجاه السابق يتضح فيما يتعلق بسيادة الأمية والذين يعرفـون فقـط مجرد القراءة والكتابة بمحافظة أسيوط. حيث بلغت هذه النسبة فى مدينة أسـيوط مـا يقرب من ثلاثة أرباع عينة الدراسة فى هذه المدينة ، وبالنسبة نفسها تقريباً فى قريـة سلام بالمحافظة نفسها. بينما جاءت أقل هذه النسب فى مدينة نصر بمحافظة القـاهرة وبمدينة شبين الكوم وقرية ميت خاقان بمحافظة المنوفية.

- وفيما يتعلق بالآباء ذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط ، يلاحظ ارتفاع هـذه النسب فى حى شبرا وقرية ميت خاقان ومنطقة المعصرة ومدينة شبين الكـوم. ممـا يعنى سيادة التعليم المتوسط فى محافظة المنوفية وتليها محافظة القـاهرة ثـم أخيـراً محافظة أسيوط.

٣ - الحالة التعليمية للأمهات

ويلاحظ اقتراب النتائج الخاصة بالحالة التعليمية للأمهات من نتائج الآباء. حيث كانت الأمية بصفة عامة هى السائدة بين الأمهات فى عينة الدراسة بنسبة ٣٥% تقريباً من جملة العينة ، أما من يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة من الأمهات ٢٣,٤% ، ثم الأمهات الحاصلات على شهادات متوسطة بنسبة ٢٠,٣%. وجاءت فئتـا التعلـيم الجامعى وفوق المتوسط فى المرتبة الأخيرة بنسبتين متقـاربتين همـا ١١% و١٠% على التوالى.

وفيما يتعلق بتوزيع الحالة التعليمية للأمهات تبعاً لمحافظات الدراسة ، يلاحـظ وجود نسبة مرتفعة من الأمهات الحاصلات على شهادات جامعية فى محافظتى القاهرة والمنوفية ، فقد بلغت هاتان النسبتان ١٠,٨% و٢٠,٠% على التوالى. وفـى الوقـت نفسه توجد نسبة ليست قليلة من الأمهات الأميات أو اللاتى يعرفن فقط مجرد القـراءة والكتابة فى كلا المحافظتين السابقتين. فقد بلغت نسبة الأمهات الأميات فى محافظـة القاهرة ٢٢,٨% فى مقابل نسبة ١٥,٣% فى محافظة المنوفية. وبلغت نسـبة اللائـى يعرفن فقط مجرد القراءة والكتابة فى محافظة القاهرة ٢٠,٠% تقريباً فى مقابل نسبة ٢٠,٠% فى محافظة المنوفية. وقد بلغت نسبة الأمهات الحاصـلات علـى شـهادات متوسطة وفوق المتوسطة فى محافظة القاهرة ٣٣,٢% ، بينما بلغت النسبة المنـاظرة فى محافظة المنوفية ٤٤,٧%. ويلاحظ عكس الاتجاه السابق فى محافظـة أسـيوط ، حيث ارتفاع نسبة الأمهات الأميات أو اللاتى يعرفن فقط مجرد القـراءة والكتابـة ، حيث بلغت ٧٢,٤% من إجمالى العينة فى هذه المحافظة ، فى حين تقـل فـى هـذه المحافظة نسبة الأمهات الحاصلات على تعليم جامعى أو متوسط.

وتشير بيانات توزيع الحالة التعليمية للأمهات على مناطق الدراسة إلى أن أعلى نسبة من الأمهات اللاتى حصلن على شهادات جامعية كانت فى مدينة نصر، بنسـبة ٢٨,٨% من جملة عينة الدراسة فى هذه المدينة، ثم فى قرية ميـت خاقـان بنسـبة

٢١,٢%، ثم مدينة شبين الكوم بنسبة ١٨,٨%، ثم قرية سلام بنسبة ٤,٧%، وأخيـراً منطقتى شبرا والمعصرة بالنسبة نفسها هى ٢,٤% من جملة عينة الدراسة فـى كـل منطقة. ولم يكن هناك أى أمهات حاصلات على شهادات جامعية فى مدينة أسيوط.

أما فيما يتعلق بالأمهات الأميات، فتكشف البيانات أن أعلى نسـبة مـن هـؤلاء الأمهات توجد فى قرية سلام ، حيث بلغت ما يقرب من ثلاثة أرباع عينة الدراسة فى هذه القرية وهى ٧٣% تقريباً. وتقترب من هذه النسبة الأخيرة نسبة الأمهات الأميات فى مدينة أسيوط، فقد بلغت ٧٢% تقريباً. وفى منطقة المعصرة، بلغت نسبة الأمهات الأميات ٣٢% تقريباً من جملة العينة فى هذه المنطقة، ثم مدينة شبرا بنسبة ٢٩,٤%، ثم مدينة شبين الكوم بنسبة٢٠%، ثم قرية ميت خاقان بنسبة١٠,٦%، وأخيراً مدينـة نصر بأقل نسبة وهى ٦,٣%.

وتوزعت الأمهات اللاتى يعرفن فقط مجرد القراءة والكتابة بأعلى نسبة فى حى شبرا، حيث بلغت هذه النسبة ٤٢,٤% من جملة عينة الدراسة فى هذه المنطقـة، ثـم منطقة المعصرة بنسبة ٣٨,٨%، ثم قرية ميت خاقان بنسبة ٢٤,٧%، ثم مدينة نصـر بنسبة ١٦,٣%، ثم مدينة شبين الكوم ١٥,٣%. ثم كل من مدينة أسيوط وقرية سـلام بالنسبة نفسها وهى ١٢,٩% من إجمالى عينة الدراسة فى هذه المناطق.

كما تكشف البيانات أيضاً أن الأمهات الحاصلات علـى مـؤهلات متوسـطة يتوزعن كما يلى: فى قرية ميت خاقان بأعلى نسبة وهى ٣٨,٨%، وتليها مدينة شبين الكوم بنسبة ٢٧% تقريباً، ثم مدينة نصر بنسـبة ٢٣,٨%، ثـم منطقـة المعصـرة ١٨,٨%، ثم شبرا ١٧,٦%، ثم مدينة أسيوط ١١,٨%، وأخيراً قرية سلام بأقل نسـبة هى ٤,٧% من إجمالى عينة الدراسة فى هذه المناطق.

ومن ثم تعكس البيانات السابقة ارتفاع المستويات التعليمية للأمهات فى مناطق مدينة نصر ومدينة شبين الكوم وقرية ميت خاقان، حيث يرتفع فـى هـذه المنـاطق مستوى كل من التعليم الجامعى وفوق المتوسط والمتوسط. وعكس ذلك فـى مدينـة أسيوط وقرية سلام والمعصرة، حيث ترتفع فيها نسبة الأمهات الأميات واللاتى يعرفن فقط مجرد القراءة والكتابة.

وبصفة عامة يمكن القول أن مدينة نصر قد تميزت بوجود الأمهات المتعلمات

تعليماً جامعياً ومتوسطاً وفوق متوسط. ومنطقة شبرا تميزت بوجود الأمهات اللاتـى يعرفن فقط مجرد القراءة والكتابة ثم الأميات منهن. أمـا منطـقة المعصرة فتميزت – شأنها شأن حى شبرا – بالأمهات اللاتى يعرفن فقط القراءة والكتابة ثـم الأميـات منهن. وتميزت مدينة شبين الكوم بالتعليم المتوسط وفوق المتوسط والجامعى. أما قرية ميت خاقان فتشابهت مع مدينة شبين الكوم بسيادة نسبة الأمهات الجامعيات والمتعلمات تعليماً متوسطاً وفوق متوسط. كما تميزت مدينة أسيوط وقرية سلام - عكس المناطق السابقة - بزيادة نسبة الأمهات الأميات واللاتى يعرفن فقط مجرد القراءة والكتابـة ، حيث شكلت هذه النسبة غالبية عينة الدراسة فى هاتين المنطقتين.

٤ - توزيع العينة تبعاً للديانة

توضح البيانات أن نسبة المسلمين فى عينة الدراسة بلغت ٦٦% تقريباً ، فـى مقابل ٣٤% للأفراد ذوى الديانة المسيحية. وكان ذلك مقصوداً فى اختيـار العينـة ، حيث كان يشترط اختيار القرية أو المدينة التى يوجد بها تنوعات ثقافية وخاصة على أساس الدين. وفى محافظة القاهرة بلغت عينة المسيحيين حـوالى ١٠٠ فـرد بنسـبة ١٧% تقريباً من إجمالى العينة الكلية، وبنسبة ٤٠% من إجمالى العينة فى محافظـة القاهرة. والنسبة السابقة موزعة بدرجات متفاوتة بين أحياء الدراسة الثلاث. ففى حى شبرا توجد نصف هذه النسبة تقريباً وهى ٩,٢% ، وفى المعصرة نسبة ٥,٨% ، وفى مدينة نصر أقل نسبة وهى ٢%. أما عينة المسلمين فى المحافظة نفسها فبلغت ٦٠% من إجمالى العينة فى هذه المحافظة ، وبنسبة ٢٥,٤% من جملة العينة الكلية. وهـذه النسبة الأخيرة موزعة بنسبة ١١,٥% فى مدينة نصـر ، و٦,٨% فـى المعصـرة، و٥,٣% فى شبرا ، ويلاحظ أن هذه المنطقة الأخيرة هى الوحيدة بين مناطق الدراسة التى زادت فيها نسبة عينة المسيحيين على المسلمين.

أما فى محافظة المنوفية فقد بلغت نسـبة المسـلمين ٦٠% فـى مقابـل ٤٠% للمسيحيين. وتتوزع هذه النسبة الأخيرة بالتساوى بين منطقتى الدراسة فى هذه المحافظة بنسبة ٢٠% لكل منهما. وفى محافظة أسيوط كانت أقل نسبة لعينة المسـيحيين، والتـى بلغت ١٨,٨% فى مقابل ٨١,٢% لعينة المسلمين. (أنظر جدول ١-٧).

جدول رقم (١-٧)

توزيع أفراد العينة تبعاً للديانة

الديانة / المحافظة	مسلم		مسيحى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
القاهرة	١٥٠	٦٠,٠	١٠٠	٤٠,٠	٢٥٠	١٠٠
المنوفية	١٠٢	٦٠,٠	٦٨	٤٠,٠	١٧٠	١٠٠
أسيوط	١٣٨	٨١,٢	٣٢	١٨,٨	١٧٠	١٠٠
المجموع	٣٩٠	٦٦,١	٢٠٠	٣٣,٩	٥٩٠	١٠٠

جدول (١-٨)

توزيع العينة تبعاً للنوع والعمر

المحافظة / البيان		القاهرة		المنوفية		أسيوط		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النوع	ذكر	١٢٤	٤٩,٦	٨٧	٥١,٢	١١٢	٦٥,٩	٢٢٣	٥٤,٦
	أنثى	١٢٦	٥٠,٤	٨٣	٤٨,٨	٥٨	٣٤,١	٢٦٧	٤٥,٤
فئات العمر	-٢٠٠	٣٢	١٢,٨	١١	٦,٥	١٢	٧,١	٥٥	٩,٣
	٢٠-	١٠٠	٤٠,١	٨٨	٥١,٨	٤٩	٢٨,٨	٢٣٧	٤٠,٢
	٣٠-	٣٩	١٥,٦	٥٠	٢٩,٤	٥١	٣٠,٠	١٤٠	٢٣,٧
	٤٠-	٢٩	١١,٦	١٣	٧,٦	٤١	٢٤,١	٨٣	١٤,١
	٥٠-	٤٢	١٦,٦	٧	٤,١	١٤	٨,٢	٦٣	١٠,٧
	٦٠+	٨	٣,٢	١	٠,٦	٣	١,٨	١٢	٢,٠
المجموع		٢٥٠	١٠٠	١٧٠	١٠٠	١٧٠	١٠٠	٥٩٠	١٠٠

ب - الخصائص الاجتماعية

وتتضمن هذه الخصائص الأوضاع المعيشية لعينة الدراسـة ، ومـدة الإقامـة بالمنطقة ، ومحل الإقامة السابق، وخبرات الهجرة وأماكنها. وتشير بيانـات الجـدول (١-٨) إلى توزيع العينة تبعاً للنوع وفئات العمر. وقد حاول الباحـث تمثيـل كـلا النوعين (ذكور وإناث) فى عينة الدراسة. وقد جاءت نسبة الـذكور ٥٤,٦% فـى مقابل ٤٥,٤% للإناث. وجاءت نسبة الذكور والإناث متقاربة جداً فى محافظة القاهرة، فقد بلغت هاتين النسبتين ٤٩,٦% و٥٠,٤% لكل من الذكور والإناث على التـوالى. ونفس الأمر فى محافظة المنوفية ، حيث بلغت نسبة الذكور ٥١,٢% ، ونسبة الإناث ٤٨,٨% من إجمال عينة الدراسة. أما فى محافظة أسيوط فكان تمثيل الذكور بدرجـة أكبر من تمثيل الإناث ، وذلك لصعوبة مقابلة الإناث فى هذه المحافظة ، ولذلك جاءت نسبة الذكور ٦٥,٩% فى مقابل ٣٤,١% للإناث.

وفيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة تبعاً لفئات السن أوضحت بيانـات الدراسـة الميدانية أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة تقع فى فئة الشباب ، حيث بلغت نسـبة من يقعون فى الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ سنة ٤٠,٢% ، وتليها نسبة من يقعون فى الفئة العمرية ٣٠-٤٠ سنة بنسبة ٢٣,٧% ، ثم هؤلاء الذين تنحصر أعمـارهم بـين ٤٠-٥٠ سنة ، حيث بلغت هذه النسبة ١٤% تقريباً ، ويلى ذلك نسبة العينة الذين تقع أعمارهم بين ٥٠-٦٠ سنة بنسبة ١٠,٧% ، وكانت أقل النسب لهـؤلاء الـذين تقـل أعمارهم عن ٢٠ سنة وذلك بنسبة ٩,٣% ، وأخيراً نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة ، حيث بلغت هذه النسبة ٢% فقط من إجمالى عينة الدراسة. ويعكس ذلك تركـز عينة الدراسة فى الفئة العمرية ٢٠-٤٠ سنة ، ولا شك أن تركز العينـة فـى الفئـة العمرية الوسيطة يثرى تحليل النتائج فيما يتعلق بموضوع الدراسة ، لأن هـذه الفئـة تمثل الفئة النشطة اجتماعياً ، فهى أكثر تعرضاً لخبرات الهجـرة ، وأكثـر احتمـالاً لدخولها فى علاقات اجتماعية متشابكة ، وبالتالى فهى الأكثر ثـراءاً فـى تعرضـها لمواقف تسامح أو عدم تسامح وفقاً لما ستكشف عنه نتائج الدراسة الميدانية.

وتكشف بيانات الحالة الزاواجية لأفراد عينة الدراسة (جـدول١-٩) ، عـن أن نصف تلك العينة متزوجون ، وتليها نسبة العزاب والتى بلغـت ٤٢% ، فـى حـين تتوزع النسبة القليلة الباقية بين فئات الأرامل والمطلقين أو المطلقات. وبتأمـل تلـك البيانات الخاصة بالحالة الزواجية على مستوى محافظات الدراسة ، يتضح أن غالبيـة

أفراد عينة الدراسة فى محافظة القاهرة من فئة العزاب ، حيث بلغـت هـذه النسـبة ٤٩,٢% ، وتليها فئة المتزوجين بنسبة ٤٥,٢% ، والأرامل ٣,٦% وأخيراً المطلقون بنسبة لم تتعد ٢%.

جدول (١-٩)

أوضاع الحياة المعيشية لعينة الدراسة

البيان / المحافظة		القاهرة		المنوفية		أسيوط		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحالة الزواجية	أعزب	١٢٣	٤٩,٢	٧٢	٤٢,٤	٥٣	٣١,٢	٢٤٨	٤٢,٠
	متزوج	١١٣	٤٥,٢	٩١	٥٣,٥	١١٠	٦٤,٧	٣١٤	٥٣,٢
	مطلق	٥	٢,٠	٤	٢,٤	١	٠,٦	١٠	١,٧
	أرمل	٩	٣,٦	٣	١,٨	٦	٣,٥	١٨	٣,١
حجم الأسرة	٢-	٤٤	١٧,٦	٣٢	١٨,٨	١٨	١٠,٦	٩٤	١٥,٩
	٤-	١٢٤	٤٩,٦	٩٣	٥٤,٧	٧٨	٤٥,٩	٢٩٥	٥٠,٠
	٦-	٦٢	٢٤,٨	٣٦	٢١,٢	٤٠	٢٣,٥	١٨٣	٢٣,٤
	٨-	١٧	٦,٨	٦	٣,٥	٢٣	١٣,٥	٤٦	٧,٨
	١٠+	٣	١,٢	٣	١,٨	١١	٦,٥	١٧	٢,٩
نمط المعيشة	مستقل	٢٤٤	٨٩,٦	١٤٤	٨٤,٧	١٢٢	٧١,٨	٤٩٠	٨٣,١
	مشترك	٣٦	١٠,٤	٢٦	١٥,٣	٤٨	٢٨,٢	١٠٠	١٦,٩
حيازة المسكن	ملك	١٣٨	٥٥,٢	١٠١	٥٩,٤	١٠١	٥٩,٤	٣٤٠	٥٧,٦
	إيجار	١١٢	٤٤,٨	٦٩	٤٠,٦	٦٩	٤٠,٦	٢٥٠	٤٢,٤
المجموع		٢٩٠	١٠٠	١٧٠	١٠٠	١٧٠	١٠٠	٥٩٠	١٠٠

وفى محافظة المنوفية يتضح أن غالبية أفراد العينة من هذه المحافظة تقع فـى فئة المتزوجين ، فقد بلغت هذه النسبة ٥٣,٥% تقريباً من إجمالى عينـة الدراسـة ، وتليها نسبة العزاب ٤٢,٤% . وتتشابه محافظة أسيوط مع محافظة المنوفية فى هـذه النتيجة العامة تقريباً ، حيث كانت أعلى نسبة لعينة الدراسة تقع فى فئـة المتـزوجين بنسبة ٦٤,٧% ، وتليها نسبة العزاب ٣١,٢% ، ثم نسـبة الأرامـل ٣,٥% ، وفئـة المطلقين ٠,٦%.

وباستقراء البيانات الخاصة بحجم الأسرة المعيشية لعينة الدراسة ، يتضـح أن هذه الأسر تتميز بكبر حجمها النسبى. فنصف عينة الدراسة تتكون من أربعة أو خمسة أفراد ، وربع عينة الدراسة تقريباً تتكون من ستة أو سبعة أفـراد ، كمـا أن نسـبة ١٥,٩% من هذه الأسر تتكون من فردين أو ثلاثة أفراد. وقد بلغ متوسط حجم الأسرة المعيشية فى عينة الدراسة ٥,١٩ فرد بانحراف معيارى قدره ١,٩٠ درجة ، مما يعنى أن درجة توزع البيانات حول المتوسط الحسابى تعتبر ضئيلة.

ويتضح تركز نسبة الأسر التى تتكون من أربعة أو خمسة أفراد فى محافظـة القاهرة ، فقد بلغت هذه النسبة ٤٩,٦% من إجمالى عينة الدراسة. غير أن هذه النسبة تزيد قليلاً فى محافظة المنوفية عما يناظرها فى محافظة أسيوط ، فقد بلغـت هاتـان النسبتان ٥٤,٧% و ٤٥,٩% على التوالى. وفى محافظة القاهرة بلغ المتوسط الحسابى لحجم الأسرة المعيشية ٥ أفراد بانحراف معيارى ١,٨٢درجة ، وفى محافظة المنوفية بلغ هذا المتوسط ٤,٨ فرد بانحراف معيارى ١,٦٥ درجة. أما فى محافظـة أسـيوط فكان المتوسط الحسابى ٥,٦ فرد بانحراف معيارى ٢,١٥ درجة.

وتشير بيانات الجدول (١-٩) إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة تعيش معيشة مستقلة ، حيث بلغت هذه النسبة ٨٣% تقريباً من إجمالى العينة ، مما يعنى أن معظم أفراد العينة يعيشون فى أسر نووية. وهم أيضاً يعيشون فى مساكن مملوكة لهم، حيث بلغت نسبة من أفادوا بذلك ٥٧,٦% من إجمالى العينة ، فى حين بلغـت نسـبة الأسر التى تعيش فى مساكن مؤجرة ٤٢,٤%. ويلاحظ زيادة عدد الأسر التى تعـيش فى معيشة مشتركة فى محافظة أسيوط عما يناظرها فى محافظتى القاهرة والمنوفيـة، بينما تزيد نسبة الأسر التى تعيش معيشة مستقلة فى مساكن مؤجرة بدرجة أكبر فـى محافظة القاهرة.

وفيما يتعلق بخبرات الهجرة لدى عينة الدراسة ، تشير البيانات الميدانية (جدول

١٠-١) إلى أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لم يسبق لهم الهجرة ، حيث بلغت هذه النسبة ٦٢% تقريباً من إجمالى العينة ، وذلك فى مقابل نسبة ٣٨% فقط هـم الـذين سبق لهم الهجرة. وكانت هذه الهجرة غالباً داخل المجتمع المصرى ، حيث بلغت نسبة من أفادوا بذلك نصف عينة الدراسة ممن سبق لهم الهجرة. فى حين بلغت نسبة مـن هاجروا إلى دول عربية ٤٠% تقريباً ، وكانت أقل نسبة من هؤلاء هى التى سبق لها الهجرة إلى دول أجنبية. كما كانت محافظة القاهرة تضم أكبر نسبة من عينة الدراسة ممن سبق لهم الهجرة ، حيث وصلت هذه النسبة ٢٣% من إجمالى العينة ، فى حـين كانت محافظة أسيوط تضم أكبر نسبة من عينة الدراسة ممن لم يسبق لهم الهجـرة ، وقد بلغت هذه النسبة ٢٣% أيضاً من جملة العينة. وتركزت أكبر نسـبة مـن عينـة الدراسة ممن سبق لها الهجرة إلى دول عربية أو داخل المجتمع المصرى فى محافظة القاهرة ، ثم فى محافظة المنوفية . ولعل هـذا مـا يفسـر ارتفـاع نسـبة الحـراك الديموجرافى من وإلى محافظة القاهرة ، كما يفسر أيضاً كون محافظة المنوفية طاردة للسكان .

جدول (١٠-١)

خبرات وأماكن الهجرة لعينة الدراسة

البيان / المحافظة		القاهرة		المنوفية		أسيوط		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
خبرة الهجرة	هاجر	١٣٦	٥٤,٤	٥٤	٣١,٨	٣٥	٢٠,٦	٢٢٥	٣٨,١
	لم يهاجر	١١٤	٤٥,٦	١١٦	٦٨,٢	١٣٥	٧٩,٤	٣٦٥	٦١,٩
المجموع		٢٥٠	١٠٠	١٧٠	١٠٠	١٧٠	١٠٠	٥٩٠	١٠٠
مكان(*) الهجرة	دولة عربية	٤٦	٣٢,٩	٢٨	٥٠,٠	٢٣	٤٧,٩	٩٧	٣٩,٨
	دولة أجنبية	١٥	١٠,٧	٦	١٠,٧	٤	٨,٣	٢٥	١٠,٢
	داخل مصر	٧٩	٥٦,٤	٢٢	٣٩,٣	٢١	٤٣,٨	١٢٢	٥٠,٠
المجموع		١٤٠	١٠٠	٥٦	١٠٠	٤٨	١٠٠	٢٤٤	١٠٠

(*) يوجد عدد (١٩) مبحوثاً سبق لهم الهجرة إلى أكثر من مكان.

ج - الخصائص الاقتصادية

توضح بيانات الدراسة الميدانية (جدول ١-١١) أن نصف عينة الدراسة تقريباً تعمل لدى الغير بأجر ، وتشمل هذه الفئة : المدرسين، والموظفين فى القطاعين العـام والخاص . كما أن نسبة كبيرة من هذه العينة تقع خارج قوة العمل، حيث بلغت هـذه النسبة ١٢,٧%، وتشتمل هذه الفئات على المتعطلين عـن العمـل والطلبـة وربـات البيوت، ومن هم على المعاش والعاجزين عن العمل. وقد بلغت نسبة من لديهم أعمال خاصة ١٤,٧% وتشمل أصحاب الورش والمشروعات الصناعية والتجارية الصغيرة. أما أصحاب الأعمال التى تتطلب الاعتماد على عمالة أخرى فقد بلغت نسبتهم ٦,٦%، وأخيراً يأتى من يعملون لدى الأسرة بدون أجر بأقل نسبة وهى ٤,٧% من إجمـالى عينة الدراسة.

وقد مثلت نسبة من يعملون لدى الغير بأجر أعلى نسبة فى محافظة أسيوط حيث بلغت هذه النسبة ٧٢,٩%، بينما بلغت هذه النسبة فى محافظة القاهرة ٤٢%، أما فـى محافظة المنوفية فقد بلغت ٤٠% من إجمالى عينة هذه المحافظة . أما نسبة من هـم خارج قوة العمل، فقد بلغت فى محافظة القاهرة نسبة ١٣,٦%، وفى محافظة المنوفية ٢٠%، بينما بلغت النسبة المقابلة فى محافظة أسيوط ٤,١% من جملة العينة فى هـذه المحافظة . فى حين جاءت نسبة أصحاب الأعمال والمشروعات الصناعية والتجارية الصغيرة كبيرة فى محافظة القاهرة حيث بلغت ٢٠,٤%، ولكنها جاءت بنسب ضئيلة فى محافظتى المنوفية وأسيوط ، حيث بلغت ١٢,٩%، ٨,٢% من إجمالى عينة كـل محافظة على التوالى. وتنطبق النتيجة السابقة تقريباً فيما يتعلق بأصـحاب الأعمـال الكبيرة التى تتطلب الاعتماد على قوة عمل خارج نطاق الأسرة، فقد بلغت نسبة هؤلاء فى محافظة القاهرة ٧,٦%، وفى المنوفية بالنسبة نفسها ، أما فى أسيوط فقـد بلغـت ٤,١% فقط. وكذلك تشير بيانات الجدول السابق إلى أن أعلى نسبة للعاطلين من عينة الدراسة كانت فى محافظة المنوفية ، حيث بلغت هذه النسبة ١٥,٩% فى مقابل نسـبة ٨,٤% فى محافظة القاهرة ، ونسبة ٩,٤% فى محافظة أسيوط.

جدول رقم (١-١١)

الحالة العملية للمبحوثين

المحافظة / الفئات	القاهرة		المنوفية		أسيوط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صاحب عمل ويديره	٥١	٢٠,٤	٢٢	١٢,٩	١٤	٨,٢	٨٧	١٤,٧
صاحب عمل ويستخدم آخرين	١٩	٧,٦	١٣	٧,٦	٧	٤,١	٣٩	٦,٦
يعمل لدى الغير بأجر	١٠٥	٤٢,٠	٦٨	٤٠,٠	١٢٤	٧٢,٩	٢٩٧	٥٠,٣
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	٢٠	٨,٠	٦	٣,٥	٢	١,٢	٢٨	٤,٩
خارج قوة العمل	٣٤	١٣,٦	٣٤	٢٠,٠	٧	٤,١	٧٥	١٢,٧
العاطلين	٢١	٨,٤	٢٧	١٥,٩	١٦	٩,٤	٦٤	١٠,٨
المجموع	٢٥٠	١٠٠	١٧٠	١٠٠	١٧٠	١٠٠	٥٩٠	١٠٠

أما فيما يتعلق بتوزيع عينة الدراسة حسب الدخل الشهرى للأسرة (جدول ١-١٢)، نجد أن الغالبية العظمى من هذه الأسر لم يتعد دخلها ٦٠٠ جنيه شهريا، فقد بلغت هذه النسبة ٦٥,٢% تقريبا من إجمالى العينة الكلية. وتوزعت هذه النسبة بين عدة فئات، كان أكثرها تركزاً فى فئة الدخل من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ جنيه بنسبة ٢٣,٧%، ويليها نسبة الدخل من ٢٠٠ – ٤٠٠ جنيه والتى بلغت ١٦% تقريباً، ثم نسبة الدخل من ٦٠٠ – ٨٠٠ جنيه بنسبة ١٤% تقريباً، ويليها نسبة الدخل الأقل من ٢٠٠ جنيه شهريا حيث بلغت هذه النسبة ١١,٧%.

وتوضح البيانات الميدانية أيضا أن نسبة ١٠,٢% من إجمالى عينة الدراسة يزيد دخلهم على ٢٠٠٠ جنيه شهريا، وهذه النسبة تتوزع بدرجة أكبر فى محافظة القاهرة ١٩,٦% ، ثم محافظة المنوفية ٥,٣% ، وأخيراً محافظة أسيوط ١,٢%.

ومعنى ذلك أن الدخل الشهرى لأسر العينة يميل إلى الارتفاع النسبى، ففى الوقت الذى تتركز فيه نسبة ١١,٧% فى فئة الدخل الأقل من ٢٠٠ جنيه شهريا، نجد نسبة قريبة منها ١٠,٢% من أسر عينة الدراسة يزيد دخلها عن ٢٠٠٠ جنيه شهريا. ويتأكد ذلك إذا علمنا أن هناك حوالى ١٧,٢% من إجمالى عينة الدراسة ينحصر دخلها الشهرى بين ١٠٠٠ و٢٠٠٠ جنيه، وهى نسبة ليست قليلة وخاصة إذا أضفنا إليها نسبة من يزيد دخلهم الشهرى عن ٢٠٠٠ جنيه. ويشير ذلك إلى اشتمال عينة الدراسة على فئات اجتماعية واقتصادية متباينة وهو ما سوف يعمق من النتائج الخاصة بموضوع الدراسة.

جدول رقم (١-١٢)

إجمالى الدخل الشهرى لأسر العينة

المحافظة / فئات الدخل	القاهرة		المنوفية		أسيوط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
-٢٠٠	١٠	٤,٠	٣	١,٨	٥٦	٣٢,٩	٦٩	١١,٧
٢٠٠-	٢٨	١١,٢	٢٤	١٤,١	٤٢	٢٤,٧	٩٤	١٥,٩
٤٠٠-	٥٩	٢٣,٦	٤٧	٢٧,٦	٣٤	٢٠,٠	١٤٠	٢٣,٧
٦٠٠-	٢٤	٩,٦	٤٢	٢٤,٧	١٦	٩,٤	٨٢	١٣,٩
٨٠٠-	١٨	٧,٢	١٩	١١,٢	٧	٤,١	٤٤	٧,٥
١٠٠٠-	٢٧	١٠,٨	١٣	٧,٦	١٣	٧,٦	٥٣	٩
١٢٠٠-	١٤	٥,٦	٣	١,٨	-	-	١٧	٢,٩
١٤٠٠-	١٦	٦,٤	٨	٤,٧	-	-	٢٤	٤,١
١٦٠٠-	٣	١,٢	١	٠,٦	-	-	٤	٠,٧
١٨٠٠-	٢	٠,٨	١	٠,٦	-	-	٣	٠,٥
٢٠٠٠+	٤٩	١٩,٦	٩	٥,٣	٢	١,٢	٦٠	١٠,٢
المجموع	**٢٥٠**	**١٠٠**	**١٧٠**	**١٠٠**	**١٧٠**	**١٠٠**	**٥٩٠**	**١٠٠**

وبالمقارنة بين المحافظات الثلاث نجد أن محافظة القاهرة كانت أكثر المحافظات التى يتركز بها ذوو الدخل المرتفع، وفى الوقت نفسه ذوو الدخل المنخفض. ويعد ذلك

نتيجة لتوزع عينة الدراسة فى هذه المحافظة بين ثلاثة أحياء متفاوتة فى المستوى الاقتصادى والاجتماعى. وعند المقارنة بين محافظتى المنوفية وأسيوط، نجد تركز الفئات الأقل فى مستويات الدخول بدرجة أكبر فى المحافظة الثانية (أسيوط)، فكما تشير البيانات الميدانية لا توجد أى نسب لعينة الدراسة تقع فى فئة الدخل من ١٢٠٠ جنيه إلى أقل من ٢٠٠٠ جنيه شهرياً، فى حين أن النسبة المقابلة لها فى محافظة المنوفية ٧,٧%. وفى الوقت الذى توجد فيه نسبة ١,٢% فقط من العينة فى محافظة أسيوط نجد أن ما يقابلها فى محافظة المنوفية ٥,٣%.

وتتميز دخول أسر عينة الدراسة بالتباين الشديد فيما بينها، فقد بلغ المتوسط الحسابى لدخول هذه الأسر حوالى ٨٢٦ جنيه شهرياً وهو متوسط مرتفع نسبياً، غير أن الانحراف المعيارى لهذه الدخول قد بلغ ٨٥٣ درجة، مما يعنى وجود تباين شديد جداً فى مستويات دخول أسر عينة الدراسة، وهو ما اتضح من بيانات الدراسة الميدانية، حيث يتركز ما يقرب من ثلثى عينة الدراسة فى فئة الدخول من ٢٠٠ – ٨٠٠ جنيه شهرياً، ويتوزع الربع الباقى بين العديد من المستويات وفئات الدخول.

ويبلغ ارتفاع مستويات الدخول مداه فى محافظة القاهرة، حيث بلغ المتوسط الحسابى لدخول أسر عينة الدراسة فى هذه المحافظة ١١٥٠ جنيه تقريباً، وهو متوسط مرتفع جداً، مع درجة تشتت مرتفعة جداً هى ١١٠٢ درجة، مما يعنى تمثيل عينة الدراسة لمستويات اقتصادية متباينة. ويؤكد ذلك أن أعلى دخل فى هذه المحافظة كان ٧٥٠٠ جنيه شهرياً، وجاء فى حى مدينة نصر، أما أقل دخل فكان ١٠٠ جنيه وجاء فى المعصرة. أما فى محافظة المنوفية فجاء المتوسط الحسابى لدخول أسر العينة ٧٦٠ جنيه تقريباً، بانحراف معيارى ٥٥٨ درجة، وهو ما يشير أيضاً إلى درجة تشتت مرتفعة فى هذه المحافظة ، حيث بلغ أقل دخل فى هذه المحافظة ١٢٠ جنيه وأعلى دخل ٤٠٠٠ جنيه، وكلاهما جاء فى مدينة شبين الكوم. فى حين توضح بيانات محافظة أسيوط أن المتوسط الحسابى بلغ ٤١٣ جنيه، وهو أقل متوسط بين دخول أفراد العينة فى المحافظات الثلاث. المحافظات الثلاث، وبانحراف معيارى بلغ ٣١٧ درجة، مما يشير إلى درجة تشتت مرتفعة إلى حد ما، وهو ما يتأكد من وصول أعلى دخل فى هذه المحافظة إلى ٢٢٠٠ جنيه، فى حين جاء أقل دخل ٨٠ جنيه، وكان فى قرية سلام.

جدول رقم (١-١٣)

مصادر دخل الأسرة

المحافظة / المصادر	القاهرة		المنوفية		أسيوط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
المهنة أو الوظيفة	٢٠٣	٨١,٢	١٢٨	٧٥,٣	١٤٦	٨٥,٩	٤٧٧	٨٠,٨
المهنة والعمل الإضافى	٣٤	١٣,٦	٢٧	١٥,٩	١٧	١٠,٠	٧٨	١٣,٢
أراضى زراعية	٥	٢,٠	٢٥	١٤,٧	٢٠	١١,٨	٥٠	٨,٥
آلات زراعية	-	-	٥	٢,٩	٤	٢,٤	٩	١,٥
مشروع صناعى	١٤	٥,٦	١١	٦,٥	٨	٤,٧	٣٣	٥,٦
التجارة	٤٩	١٩,٦	٤٠	٢٣,٥	٨	٤,٧	٩٧	١٦,٤
عقارات	٤٧	١٨,٨	٢١	١٢,٤	١٠	٥,٩	٧٨	١٣,٢

ولا يعبر دخل أسر عينة الدراسة فى التحليل السابق عن مصدر واحد، وإنما يغطى مصادر مختلفة للدخل مثل الراتب الشهرى، والأعمال الإضافية والأراضى الزراعية والمشروعات الصناعية والتجارية والعقارات. وتعكس البيانات الميدانية ذلك (جدول ١-١٣) ، والتى تشير إلى التباين الواضح بين المصادر السابقة، فقد مثل المرتب الشهرى أكثر هذه المصادر أهمية، حيث بلغت نسبته ٨٠,٨% وهو ما يفوق ثلاثة أرباع عينة الدراسة. ويلى ذلك الدخل الناتج من العمل فى المشروعات التجارية بنسبة ١٦,٤% من إجمالى عينة الدراسة، ثم نسبة عينة الدراسة التى تحصل على دخولها من عقارات بنسبة ١٣,٢% وهو ما يتساوى مع تلك النسبة التى لها دخول من المهنة والعمل الإضافى. كما جاءت نسبة الأسر التى تعتمد فى دخولها على أراض زراعية، حيث بلغت هذه النسبة ٨,٥%، ثم نسبة الدخول الناتجة من المشروعات الصناعية بنسبة ٥,٦% وأخيراً الدخول الناتجة من الآلات الزراعية بأقل نسبة ١,٥%. وتشير البيانات السابقة إلى تدنى الدخول من مصادر تمتلكها الأسرة مثل العقارات والمشروعات الإنتاجية، بينما تتزايد نسبة هذه الدخول من مصادر معينة مثل المرتب الشهرى والأعمال الإضافية.

عاشراً: خطة التحليل الإحصائى وعرض البيانات

بعد الحصول على البيانات فى صورتها الأولية ومرورها بمراحل المراجعة الميدانية والمكتبية، تم ترميز بيانات الاستمارات وتحويلها إلى صورة رقمية تمهيداً لإدخالها على الحاسب من خلال برنامج (SPSS). وتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

١ - **التحليل الوصفى**، والذى يشير إلى إظهار المواصفات والملامح الرئيسية لعينة الدراسة فى صورة جداول بسيطة أو مركبة أو مقاييس إحصائية كالمتوسط الحسابى والانحراف المعيارى لبعض المتغيرات الكمية مثل السن والدخل وعدد أفراد الأسرة وعدد سنوات الهجرة. بالإضافة إلى إيجاد العلاقات (جداول مركبة) بين بعض المتغيرات الأساسية مثل مستوى التعليم والدخل والمهنة ومنطقة الدراسة مع المتغيرات الأخرى فى الاستمارة.

٢ - **التحليل الاستدلالي**، ويعبر عن الوسائل المختلفة التى يمكن بها الوصول إلى تعميمات من خلال العينة على مجتمع الدراسة، وقد اعتمد الباحث فى ذلك على اختبار كا^{2} واختبار معامل التوافق، وقد تم تطبيق هذين الأسلوبين على معظم الجداول المركبة التى تتناول العلاقة بين المتغيرات الأساسية وبعض المتغيرات الخاصة بالتسامح أو عدم التسامح فى الاستمارة. كما استخدم الباحث معامل اختبارات (ت) T. Test عند دراسة دلالة الفروق فى التسامح بين المسلمين والمسيحيين، وبين الريفيين والحضريين، وبين الذكور والإناث، وبين من سبق لهم الهجرة ومن لم يسبق لهم ذلك. وبالإضافة إلى ذلك اعتمد الباحث على أسلوب التحليل العاملى لاختزال العوامل والمؤشرات الخاصة بقياس التسامح فى المجتمع المصرى. وكذلك تحليل التباين لتحديد العلاقة بين التسامح وبعض المتغيرات مثل النوع وخلفية الهجرة والخلفية الدينية.

حادى عشر: أساليب التحليل والتفسير

سوف يعتمد الباحث فى هذه الدراسة على أسلوب التحليل الكمي لتقديم وعرض البيانات الإمبريقية فى ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة. وذلك على أساس اعتماد الدراسة الميدانية بصفة رئيسية على البيانات الإمبريقية المستمدة من تحليل استمارة المقابلة من خلال برنامج SPSS. وبالإضافة إلى ذلك سوف يعتمد الباحث على

التحليل الثانوى لبعض البيانات الإحصائية الخاصة بمجتمعات ومناطق الدراسة.

أما بالنسبة للتفسير فقد جمعت هذه الدراسة بين التفسير الكلى والتفسير الجزئي، وذلك انطلاقاً من فكرة أساسية مؤداها أن التسامح الاجتماعى لا ينفصل عن السـياق الكلى للمجتمع، وأن ظروف المجتمع القومى وواقعه وعلاقاته الخارجية مـع الـدول الأخرى تترك بصماتها على واقع عملية التسامح فى المجتمع. ومن هنا فـإن تفسـير البيانات الإمبريقية سوف يرتبط دائما بالسـياق الاجتمـاعى ، والتـاريخى للمجتمـع المصرى. ولن يتجه هذا التفسير إلى إبراز متغير بعينه، بل سوف يتجه نحو إبـراز العلاقات والتأثيرات الجدلية بين كافة المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافيـة، وبين التسامح الاجتماعى فى المجتمع، بحيث تؤدى هذه المتغيرات معاً إلـى تحقيـق أهداف الدراسة.

الفصل الثانى

مفهوم التسامح الاجتماعى

النشأة – الخصائص – المفاهيم ذات الصلة

مقدمة

نشأ مصطلح "التسامح" فى سياق ثقافة مختلفة وظروف تاريخية متباينة؛ ولأسباب اجتماعية وثقافية لم تمر بها كل المجتمعات الإنسانية. ثم انتقل هذا المصطلح إلى مناطق وسياقات ثقافية مغايرة حكمتها ظروف تاريخية مختلفة. ولذلك فإن هذا المصطلح لا يحمل المعنى نفسه بالنسبة لكل المجتمعات الإنسانية ، كما تعرض لتقلبات عدة ناتجة عن اختلاف السياقات التى نشأ فيها. ومن ثم يصعب التعامل مع هذا المصطلح من منظور أحادى؛ فهو ليس مصطلحاً دالاً على المفاهيم الدينية وحدها ، كما أنه ليس مقصوراً على الممارسة السياسية دون غيرها ، فضلاً عن أنه ليس محصوراً فى نطاق الحوار الثقافى أو التفاعل الاجتماعى فقط. ورغم أن هذا المصطلح قد انتقل إلى ثقافات عديدة منها الثقافة العربية الإسلامية، فإنه حمل دلالات جديدة فرضتها الممارسات الفكرية المختلفة. وترتب على ذلك تعدد الدلالات والمفاهيم التى يحملها هذا المفهوم بحسب تعدد الجماعات أو المجتمعات الإنسانية التى تستخدمه، وبحسب تنوع الأهداف والغايات التى يقصدها من يستخدمونه. ومن ثم يلاحظ اختلاف الباحثين فى تحديد مفهوم التسامح ونشأته وتطوره، مما أدى إلى تشعب محاولات توضيحه، بل وتناقضها فى بعض الأحيان، بالإضافة إلى استخدامه بمفاهيم أخرى غير لفظ التسامح. وفيما يلى سوف نتناول : التعريف اللغوى للتسامح، نشأته ، خصائصه ، ثم المفهوم الاجتماعى والثقافى للتسامح ، وأخيراً المفاهيم ذات الصلة بالتسامح مثل : المجارة ، التساهل ، التعايش ، السلام الاجتماعى ، الاحترام ، الاعتدال ، التقدير، قبول الآخر .

أولاً: المفهوم اللغوى

تكاد تجمع قواميس اللغة ومعاجم الفلسفة على تعريف التسامح بمعناه الأخلاقى، بأنه "موقف فكرى وعملى قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التى تصدر من الغير،

سواء كانت موافقة أو مخالفة لمواقفنا". ولفظ التسامح ترجمة للمصطلح اللاتينى Tolerantia، ويعنى لغوياً التساهل. ومن معانيه أنه سلوك شخص يتحمل دون اعتراض أى هجوم على حقوقه، فى الوقت الذى يمكنه فيه تجنب هذه الإساءة. كما يعنى استعداد المرء لأن يترك للآخر حرية التعبير عن رأيه، حتى ولو كان مخالفاً أو خطأ[١]. ومن ثم فإن التسامح يشير باختصار إلى: "احترام الموقف المخالف، سواء تم التعبير عن ذلك من خلال الرأى أو الفكر أو الممارسة".

وفى اللغة الإنجليزية هناك مقابلان لكلمة تسامح: الأول Tolerance، والثانى Toleration. ويشير الأول إلى استعداد الفرد لتحمل معتقدات وممارسات وعادات تختلف عما يعتقد فيه. أما الثانى فيشير بدرجة أكبر إلى التسامح الدينى، فهو يعنى السماح بوجود الآراء الدينية وأشكال العبادة المناقضة أو المختلفة مع المعتقد السائد[٢]. وتاريخياً كان مصطلح Toleration هو السائد فى القرن السادس عشر، فى مواجهة الحروب الدينية التى شهدتها أوربا بين الكاثوليك والبروتستانت. ولذلك تميز مفهوم التسامح فى ذلك الوقت بالطابع الدينى، وكان مجرد سلوك فاضل، مما يفترض ضمناً عدم وجود مساواة بين طرفى عملية التسامح. وبذلك يعنى هذا المفهوم تسامح الأسمى مع الأدنى، بمعنى تسامح هؤلاء الذين يتمتعون بميزة أرقى سواء كانت تعليماً أو ثروة أو الانتماء إلى طبقة أعلى مع أولئك الذين يفتقرون لمثل هذه المزايا.

أما مصطلح Tolerance فلا يفترض هذا التدرج، بل يعنى الإقرار بالمساواة بين كافة الأطراف، وقيام التسامح على هذا الأساس يعنى احترام المختلف مهما كان مصدر اختلافه. ويعود أساس هذا المفهوم إلى ما رفعته الثورة الفرنسية من شعارات مثل الحرية والمساواة والإخاء، فكان نتاج ذلك تساوى الوضع القانونى والمعنوى لكل البشر، وبالتالى تحول مفهوم التسامح من مفهوم ذى طابع هرمى يقوم على تفضل طرف على طرف آخر إلى حق لكل البشر[٣].

---

(١) حسن حنفى ، التعصب والتسامح ، فى : " أضواء على التعصب: مـن أديـب اسـحق والأفغانى إلى ناصيف نصار " ، بيروت دار أمواج للطباعـة والنشـر، ١٩٩٣ ، ص ص ١٧١ - ١٨٢ .

(2) International Encyclopedia of Sociology, Vol. 2, Salem Press, 1995, p p. 1025-1029.

(٣) هويدا عدلى، التسامح السياسى: المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصـر، القـاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠، ص ص٣٦-٣٧.

أما فى اللغة العربية فتدل كلمة التسامح على السياسة التى يتجمل بها الفرد فى التعامل مع كل مالا يوافق عليه، ويصبر عليه، ويجادل فيه بالتى هى أحسن، ويتقبل حضوره بوصفه حقاً من حقوق المخالفة، ولازمة من لوازم الحرية التى يقوم عليها معنى المواطنة فى الدولة المدنية الحديثة. ويؤكد الجذر اللغوى للترجمة العربية "سمح" هذه الدلالة الأصلية، ويرتبط بمعانى العطاء والرحابة والقبول والصفح ولين الجانب والتساهل، ومن ثم يؤكد حق المغايرة. وتدور دلالته حول تقبل وجود الآخر المخالف، ومن ثم مجادلته بالتى هى أحسن، والانطلاق من أنه ليس أدنى أو أقل لأنه "آخر" أو "مختلف"(١).

ثانياً: نشأة مفهوم التسامح

انبثق مبدأ التسامح أساساً من عصر التنوير فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتكاملت صياغته الفلسفية على أيدى فلاسفة التنوير الكبار، أمثال: جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤)، وفولتير (١٩٦٤-١٧٧٨)، وبيركلى (١٦٨٥-١٧٥٣)، وكوندياك (١٧١٥-١٧٨٠)... وغيرهم. فهو مبدأ يرتبط بعصر الثورة الفرنسية، وبداية الانتفاضات الكبرى، والتمرد على السلطة التقليدية فى مسائل الدين والسياسة.

ولعل أول من استعمل كلمة " التسامح " هو المصلح البروتستانتى مارتن لوثر Martin Luther ، فى حدود عام ١٥٤١ ، وذلك عندما ربط التسامح بحرية المعتقد والإيمان والضمير. وتزامن مع هذا بروز النزعة الإنسانية عند مجموعة من المصلحين اللاهويتين المسيحيين ، الذين تركوا بصمات واضحة فى جهودهم لإصلاح الكنيسة فى الغرب. ومن هؤلاء: إرازموس Erasmus، وميشال دى لوسبيتال Michel De Lospital، ومونتان Montan. وينظر لهؤلاء الفلاسفة الثلاثة على أنهم مؤسسوا فكرة التسامح فى عصر النهضة. لقد أكد هؤلاء على ضرورة تحقيق الوئام المدنى بين مختلف الفئات والتيارات المسيحية. وهذه الدعوة_هى التى أدت إلى المصالحة بين الكاثوليك والبروتستانت فى عام ١٥٩٨. ولم تكن هذه المصالحة على حساب المعتقدات الخاصة، ولكن من أجل العيش معاً بوصفهم إخوة وأحبة ومواطنين.

وفى هذا السياق التاريخى يدعو جان بودان Jean Bouden الملوك والحكام

---

(١) جابر عصفور، هوامش على دفتر التنـوير، الكويـت، دار سـعاد الصـباح، ١٩٩٤، ص٤١٣.

إلى ضرورة الاستعانة بأهل الخبرة ممن لا ينتمون إلى ملتهم ، لأن المملكة مكان لجميع المواطنين الذين يطيعون القانون رغم اختلاف مللهم ونحلهم ، وحيث يتخلى الجميع عن معتقداته من أجل القانون العام[١]. وهكذا نجد أن فكرة التسامح فى هذه الفترة كانت تعتمد على التمييز بين طاعة المواطن للقانون العام فى المجتمع، وبين الحرية الداخلية لكل عضو فى المجموعة.

ويرى الجابرى أن مفهوم التسامح ولد فى حظيرة الإيديولوجيا والسياسة، ليوظف توظيفاً سياسياً إيديولوجياً ؛ ضد السلطة أو معها. فقد ظهرت كلمة التسامح أول ما ظهرت فى كتابات الفلاسفة فى القرن السابع عشر الميلادى زمن الصراع بين البروتستانت والكنيسة الكاثوليكية، حينما نادى أولئك بحرية الاعتقاد، وطالبوا الكنيسة البابوية بالتوقف عن التدخل فى العلاقة بين الله والإنسان، وبضرورة التسامح مع المخالفين عن طريق السماح لهم بحق الوجود وحق التعبير عن مذهبهم، والقيام بالشعائر الدينية على الطريقة التى يعتقدون أنها الأصلح[٢].

وإذا كان مفهوم التسامح هو وليد بدايات حركة الإصلاح الدينى الأوروبى ، فإنه قد نشأ ليعبر عن تغير فى الذهنية ناتج عن علاقة جديدة ، هى علاقة الاعتراف المتبادل بين القوى التى استمرت تتصارع طوال القرن السادس عشر ، أى خلال الحروب الدينية الأوروبية. لقد حدث انشقاق داخل الدين المسيحى ، ثم تم تجاوزه عن طريق الاعتراف بالحق فى الاختلاف فى الاعتقاد ، ثم فى حرية التفكير بوجه عام[٣].

لقد نتج عن حركة الإصلاح الدينى فى أوربا (فى القرن السادس عشر) تعدد العوامل التى أدت إلى إضعاف سلطة الكنيسة، ومن أهمها تعدد الانشقاقات فى المسيحية، ونشأة عديد من الطوائف والشيع، بالإضافة إلى سعى الملوك للحد من نفوذ الكنيسة الزمنى، بسبب انتشار الفساد فيها والإفراط فى المادية. وقد أدى ذلك إلى انتشار الصراع والتناحر بين الطوائف والمذاهب المختلفة، فبعد أن كانت هناك مؤسسة واحدة تدعى ملكية الحقيقة المطلقة، أصبح هناك طوائف عديدة تدعى كل منها ملكية

---

(١) الزواوى بغورة ، التسامح وثقافة السلم عند بن باديس ، ***رواق عربى*** ، ع١٩ ، ٢٠٠٠ ، ص٢٦.

(٢) محمد عابد الجابرى : قضايا فى الفكر المعاصر ، بيروت ، مركـز دراسـات الوحـدة العربية ، ١٩٩٧، ص ٢٠.

(٣) على أومليل ، التسامح : هل هو مفهوم محايد؟ ، فى مراد وهبه (محـرر) ، التسـامح الثقافى ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧ ، ص ص : ١٠٣ - ١٠٤.

تلك الحقيقة. وكان اشتعال الحروب الدينية فى ذلك الوقت هو التعبير الواقعى والعملى عن سيادة روح التعصب ونفى الآخر فى المجتمع الأوربى[١].

وقد تجلى استشعار هذا الخطر والسعى إلى التخلص منه فى إسهامات عديد من الفلاسفة ورجال الدين والسياسة، الذين اعتبروا أن الإقرار بالحق فى الاختلافات وغرس قيمة التسامح هو المخرج الوحيد من هذا المأزق، حتى نادى بعضهم بحق الخطأ، أى بضرورة السماح للخطأ بالوجود من غير أن يتعرض لهجوم سوى الهجوم الذى يشنه عليه العقل.

ولذلك نجد دعاة التسامح من البروتستانت أنفسهم، شأنهم شأن كثير من فلاسفة التنوير فى فرنسا وإنجلترا وغيرهم، يضعون حدوداً لحرية الاعتقاد، خصوصاً إذا كان المذهب الذى يعتقده الخصم مخالفاً لمذهب الدولة القومية التى ينتمون إليها ويعملون على خدمتها وتقويتها. ومن هنا أخذ التشريع للتسامح يخضع للمصلحة القومية، فى وقت كانت فيه النزعة القومية فى أوربا فى عنفوانها. ولذلك اعتبرت أن " الكاثوليك " فى هذه الحالة غير جديرين بالتسامح، لأنهم يدينون بالولاء لسيد أجنبى وهو البابا فى روما[٢].

ويمكن بصفة عامة تحديد ثلاث مراحل لنشأة مفهوم التسامح الدينى فى أوربا. تتمثل المرحلة الأولى فى مرحلة الخروج على الكنيسة، والثانية مرحلة تغير أوضاع الكنيسة، أما الثالثة فهى مرحلة الديموقراطية الحديثة. وقد بدأت المرحلة الأولى بوجود مجموعات صغيرة انشقت على الكنيسة، ولكنها كانت عاجزة عن خلق الظروف الاجتماعية الملائمة لانتصار أفكارها. أما المرحلة الثانية فتتعلق بتغير أوضاع المؤسسة الدينية وفشلها فى مواجهة المنشقين عليها، مما دفعها إلى إبداء قدر من المرونة إزاء الاختلافات، وقد ساعد على ضعف الكنيسة سعى الدولة لتقليص نفوذها وتجريدها من قوتها الاقتصادية. أما المرحلة الثالثة فى تكريس مبدأ التسامح فقد تواكبت مع بدء عملية التصنيع، وما ارتبط بها من تقدم تكنولوجى. فقد أدى التصنيع إلى ظهور التخصص وتقسيم العمل، وبالتالى الفصل بين العمل والمنزل وغرس مبدأ العقلانية، فلم يعد الإنسان يعتمد على الحقائق والمعتقدات الدينية عند التعامل مع مشاكل العمل، حيث سادت الاعتبارات العقلانية عالم العمل.

---

(١) هويدا عدلى، مرجع سابق، ص ص ٨٠-٨١ .
(٢) محمد عابد الجابرى، مرجع سابق، ص ٢٧ .

ولم يقتصر التحول على المجال الاقتصادى فحسب، بل امتد أيضا إلى النظام الإقطاعى الذى أصبح يتسم هو الآخر بالحياد والموضوعية والعقلانية بدرجة أو بأخرى. ومن ناحية ثانية فقد أدى التقدم التكنولوجى وزيادة الوعى إلى تقليص دائرة المقدس وإضعاف فكرة وجود قوة خارقة تتدخل فى الحياة اليومية للأفراد. ومن ناحية ثالثة فقد ترتب على التصنيع تحرك أعداد كبيرة من البشر إلى المدن، مما أدى إلى الاستقلال الاقتصادى للفرد، والاختلاط بأفراد من قوميات وجنسيات مختلفة، وقيام العلاقات على أساس المصلحة وبالتالى العقل[١].

ونخلص من ذلك إلى أن مفهوم التسامح بدا ذا طابع دينى فى القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر، ولكن مع تطور المجتمع وما طرأ عليه من عمليات تحديث وما صاحبها من تغيرات وآثار سياسية وثقافية وفكرية، اتسع مجال التسامح ليشمل بجانب التسامح الدينى كافة أشكال وأنماط الاختلافات الأخرى. وقد ظل مبدأ التسامح ملازماً لمفهوم الدولة المدنية أو المجتمع المدنى الذى يصون الحقوق الطبيعية لأفراده، ويؤسس التقدم الإبداعى فى كل المجالات على أساس من حق أفراده فى الاختلاف. ولذلك أصبحت الاجتهادات الحديثة تميل بوجه عام إلى توسيع آفاق التسامح، لا لتشمل كل ما هو مخالف روحياً وأخلاقياً فحسب، بل كل ما هو مخالف سياسياً واجتماعياً.

ثالثاً: خصائص مفهوم التسامح

هناك مجموعة من الملاحظات وأوجه الخلاف والتباين فى فهم التسامح، لكنها تشترك - من زوايا مختلفة ومتنوعة - فى توضيح شتى أبعاد المفهوم، مثل:

- يؤدى مفهوم التسامح دوراً أساسياً فى المناقشات المعاصرة حول مشكلات المجتمع متعدد الثقافات، وتتعدد معانى هذا المصطلح، فهو بالنسبة للبعض حالة مرغوبة من الاحترام أو الإدراك المتبادل، بينما للبعض الآخر يمثل علاقة براجماتية على أفضل تقدير، وعلاقة قمع وكبت على أسوأ تقدير. إلا أن الأطروحة الرئيسية التى يتضمنها هذا المفهوم أنه يعتبر فضيلة أخلاقية، وقيمة للعدالة ومطلباً للرشد والعقل.
- هناك مفارقة واضحة فى مفهوم " التسامح "؛ تتمثل فى أن الحضارة الغربية التى

---

(١) هويدا عدلى، مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨ .

أفرزت هذا المصطلح ليست حضارة " متسامحة " إزاء الآخر بأي حال من الأحوال. فهى حضارة تقوم على فكرة استعلائية مستمدة دينياً من فكرة " الشعب المختار " التى ورثتها المسيحية الغربية عن العهد القديم، والذى يتحدث عن بنى إسرائيل القدماء الذين يزعمون أن الرب اختارهم وميزهم على سائر البشر. وقد صاغت الحضارة الغربية (الكاثوليكية ثم البروتستانتية فيما بعد) مفهوم التسامح لحل مشكلات ثقافية واجتماعية أوربية فى أواخر العصور الوسطى، وفى بداية عصر النهضة، بعد أن تفاقمت أزمة الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية نتيجة الصراع بين الكنيسة الكاثوليكية، وبين الذين تمردوا على مفاهيم الكنيسة الضيقة فى مختلف الجوانب العلمية والثقافية والاجتماعية. وقد أدى تزايد نجاح معارضي الكنيسة وفشل سياسات محاكم التفتيش إلى تراجع الكنيسة ورفع شعار" التسامح "لحل هذه المشكلات.

وقد خرج مفهوم التسامح من هذا الجدل الديني الضيق إلى رحابة الحوار الثقافى والسياسي الذى نجم عن التطورات التاريخية التى جرت على بلدان أوربا الغربية. ولكن لم تسير هذه التطورات على خطوط متوازية فى كل المجالات أو بالنسبة لكل دول أوربا. وصار التسامح من شعارات الحياة الفكرية فى بعض البلاد، ولم يعد ممارسة مقبولة فى كل هذه البلاد سوى فى القرن العشرين. كما أن دول أوربا قد مارست التسامح داخل بلادانها فقط، ولم تمارسه تجاه الآخر غير الأوربي.وكذلك فعلت الولايات المتحدة ذلك منذ انغماسها فى الشئون الدولية بعد الحرب العالمية الثانية[١].

- تقوم قيمة التسامح على مبادئ أخلاقية معينة، هذه المبادئ تعتمد على عدم انتهاك البعد الإنسانى للآخرين. ويمكن أن يحدث ذلك عندما تكون هناك محاولة لفرض وجهة نظر مختلفة، أو مطاب بأن يتصرف الشخص بطريقة تتعارض مع معتقداته الخاصة أو معتقدات الآخرين فى نفس الوقت. هذه الطبيعة الأخلاقية للتسامح لا تتطاب من الفرد أن يخفف من إيمانه أو معتقداته ، ولكنها تتطاب بدلاً من ذلك احتراماً مطلقاً لاعتقاد الآخر ، حتى إذا لم يكن هناك مبادئ مشتركة بين هذا الفرد والآخر. وهذا هو الأساس الحقيقى للحقوق الإنسانية، كما أنه أساس التسامح الحق الذى لا يرفض السعى إلى الحقيقة والبحث عنها[٢].

---

(١) قاسم عبده قاسم ، التسامح : المعنى والمغزى ، **مجلـة العربـى** ، ع ٥٤٢ ، ينـاير ٢٠٠٤ ، ص ص١٦-١٩.

(٢) جين هرش ، التسامح بين الحرية والحقيقة ، **مجلة ديوجين** ، مرجع سابق ، ص٢٣.

• التسامح ليس - كما يعتقد دائماً - صفة مميزة للتهذيب، يمكن أن تتعادل مع قيم أخرى مماثلة مثل الأدب والكياسة والحب والحرية، كما أنها لا تمثل الآلية المحركة للرغبات البشرية بالرغم من اختلافها من فرد لآخر، ولكن التسامح الحقيقى له نفس الأساس الذى تنهض عليه القيم السابقة. وهذه الأسس تتقاسمها فى الوقت نفسه قيمتا الحرية والحقيقة.

• وإذا كان التسامح فى المقام الأول هو " السماح " بحرية العقل "[١]. فإن فكرة الحرية نفسها تمثل مشكلة ، لأنه من الصعب تحديد نقطتى بداية ونهاية لها ؛ كما أن الحرية المطلقة – شأن التسامح – تولد التعصب الذى هو وليد الدوجماتية(*).

• يشير مفهوم التسامح إلى العلاقة بين شخصين أحدهما مُسامح والآخر مُسامح معه، مثلما يحدث على سبيل المثال بين الوالدين وأطفالهم، وبين الأصدقاء، وبين الأعضاء فى جماعة دينية. ويشير ذلك إلى إمكانية اختلاف أسباب وحدود التسامح، كما يثير تساؤلاً عما إذا كان أطراف التسامح: أفراداً أو جماعات أو الدولة. وكذلك التساؤل عما إذا كانت موضوعات التسامح تتعلق بسمات شخصية أو ممارسات وأفعال معينة، أو معتقدات.

• ومن الضرورى فى مفهوم التسامح الحكم على المعتقدات أو الممارسات بأنها خاطئة أو سيئة، ويمكن أن يعبر الفرد عن ذلك بالاعتراض أو الخلاف معها. ولكن ذلك لا يعد كافياً لتحديد المفهوم. فلكى نستطيع القول بوجود تسامح، فإنه يلزم أن يكون هذا الاعتراض واقعياً وله تبرير منطقى. وحتى فى مستوى التحليل العام للتسامح، فإنه يجب أن يكون محدداً لكى يسمح بالتعارض الأخلاقى، واستثناء الأشكال الأخرى من النقد.

---

(١) الزواوى بغورة ، التسامح وثقافة السلم عند بن باديس ، مرجع سابق ، ص٢٦.

(*) تعنى كلمة دوجما Dogma – فى اللاهوت المسيحى الكاثوليكى خاصـة – " العقيـدة " الجزئية التى تعد من الحقائق الدينية العليا ، والتى تكون بالتالى اسمى وأصـدق بشـكل مطلق ودائم من أى رأى خاص يبديه أى إنسان فى موضوعها . وفى الأدبيات الماركسية ، استعار البعض هذا المصطلح لوصف أولئك الذين كانوا يتمسكون بالمـدلول الحرفـى للكلام النظرى ، إلى الدرجة التى دفعت ماركس إلى القول: "أنا لست ماركسياً"، بمعنى أنه لا يريد لأفكاره أن تتحول إلى " مذهب " ، أو إلى حقائق مطلقة ، وأنه لا يزعم أنه امتلك الحقيقة النهائية . انظر:

سامى خشبة ، مصطلحات فكرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة مكتبـة الأسرة ، ١٩٩٧ ، ص ص١٠٨-١٠٩.

- ويؤدى مصطلح الاعتراض إلى مشكلة صعبة، فإذا لم يكن هناك تبرير منطقى لهذا الاعتراض، فإنه يعتمد إذن على التعصب. فعلى سبيل المثال، إذا كان هناك بعض الأفراد من جنسيات مختلفة، ويحتل بعضهم مرتبة أقل من الآخرين، ويكون هناك احتمال للتعارض والاختلاف فيما بينهم. فى هذه الحالة يمكنه البحث فيما إذا كانت المجموعة الأقوى من الأفراد متسامحة أم لا. ويمكن أن يكون ذلك خطوة براجماتية أولى نحو الانخفاض التدريجى فى درجة تعصب هؤلاء الأفراد. وعلى العكس من ذلك، فإن هذا الشكل من التسامح من المحتمل أن يكون قمعياً ، ومن المحتمل أيضاً أن يؤدى إلى التمييز الاجتماعى.

- وبالإضافة إلى العامل السلبى المحدد سابقاً، يتطلب التسامح وجود القبول الإيجابى، وذلك تبعاً لما إذا كانت معتقدات وممارسات الفرد المسامح معه خاطئة أو سيئة، ولكنها ليست خاطئة أو سيئة بالطريقة التى تجعل التسامح مستحيلاً. فالأسباب التى تظهر التسامح يجب أن تكون مرجحة على الأسباب التى تثار ضد المعتقدات أو الممارسات الخاصة بالآخرين. وهناك حالة خاصة يكون فيها الاعتراض أو القبول "أخلاقياً"، والذى ينشأ من التناقض المثار حول ماهية الممارسات أو المعتقدات الصحيحة أو السيئة أخلاقياً. ويتطلب تحليل هذا التناقض فهم معانى: الأخلاقى، والصحيح، والخطأ، والسيئ[1].

- يطرح التسامح مشكلات عديدة متعلقة بمضمونه وتاريخه وعلاقاته الدينية والسياسية والفلسفية، وحدوده ومجالاته وإمكانياته. فهو أخلاقى ودينى وفلسفى وسياسى وحقوقى، وله مضامين عديدة ومستويات مختلفة تتمثل أساساً فى حرية المعتقد والعقل والتعبير والإقرار بالاختلاف والتنوع مع ضرورة التعايش والتعاون. ومع التطور التاريخى، تطور مفهوم التسامح ليجمع بين مجموعة القيم تلك: الأخلاقية والفلسفية والدينية والسياسية، التى صاغها المجتمع الدولى فى العقود الأخيرة. فالتسامح قيمة أخلاقية أولاً إذ لا يمكن فهمه إلا كنقيض للتعصب، وقيمة فلسفية صقلتها تجارب التعايش الإنسانية، وقيمة دينية لا يمكن فهمها بعيداً عن مفهوم المحبة والإخاء، وقيمة سياسية تقبل بالحجة والاختلاف، وقيمة حقوقية تدعوا لعدم التمييز وتحدد

---

(1) Seligman, Adam B., Toleration and Religious Tradition, ***Society***, Vol. 36, No. 5, July / August 1999, p. 51.

الحقوق والواجبات فى إطار المواطنة(١). وبالإضافة إلى ذلك يمثل التسامح قيمة سياسية ، حيث يعد شرطاً أساسياً لممارسة ديموقراطية حقيقية. ومن ثم فإن العيش فى مجتمع متسامح هو العيش فى مجتمع يتقبل النقد ويقر الاحترام ، فكل فرد فيه يعبر بحرية عن فكرة دون أن يفرضه على الآخرين.

- ولذلك يستلزم مفهوم التسامح توضيح فكرة وجود "حدود معينة للتسامح". وينتج ذلك من درجة القبول أو الرفض، كما ينشأ من الدرجة التى تصبح فيها أسباب الرفض أقوى من أسباب القبول. وهنا يظهر تناقض آخر، والذى يقول بأن التسامح – طالما أصبح محدداً – فإنه يتضمن بالضرورة عدم التسامح تجاه هؤلاء الذين ينظر إليهم باعتبارهم غير متسامحين. ورغم أن هذه الحدود يمكن تحديدها بصفة جوهرية، فإن التسامح يمكن أن يتحول إلى عدم تسامح. ومعنى ذلك أنه لا يوجد تسامح حقيقى. ولكى نتجنب هذا التناقض، فإنه يلزم أن يكون مفهوم التسامح قادراً على توضيح إلى أى حد يمكن لمعنى التسامح أن يتحدد بطريقة مُبررة وليست تعسفية(٢).

- ولا يجب أن يكون الفرد مجبراً على ممارسة التسامح، مثلما يحدث فى موضوعات التسامح التى لا يستطيع فيها الفرد إعلان اعتراضه، والتصرف طبقاً لذلك الاعتراض. فإذا كانت الحالة كذلك، فإنه يكون عليهم احتمال ممارسات ومعتقدات هؤلاء الذين يملكون القوة. فالجماعة المتسامحة يجب أن تكون فى موقف المسيطر اجتماعياً، وتمتلك القوة للتدخل فى الممارسات موضع المشكلة. والأقلية التى لا تمتلك هذا النوع من القوة ربما تظل محتملة ومقتنعة بأن هذه هى الحالة التى يجب أن يكون عليها القوة، والتى لا يجب عليهم استخدامها حتى لا يسيئوا إلى الآخرين.

- وارتباط التسامح بعامل القوة والإجبار كان هو السائد فى الماضى، فالتسامح هو موقف تتخذه (أو لا تتخذه) المجموعة الأقوى أو الأغلبية تجاه مجموعة أقل قوة أو تمثل الأقلية. وكانت المناقشات التى تدور حول التسامح غالباً ما تدور حول القوانين التى يجب أن توضع لتسمح بمختلف الممارسات، وكان تحديد هذه القوانين يتم تبعاً

---

(١) سميح محسن ، التسامح : مقاربات تاريخية ومفاهيمية ، **مجلة التسامح** ، مـج١ ، ع٣ ، ٢٠٠٣ ، ص ص١-١٢.

(2) Vertovec, Steven., Social Cohesion and Tolerance ,A Discussion Paper Prepared for the Second International Metropolis Conference, Copenhagen, 25-27 September, 1997. http://www.ercomer.org/ metropolis.vertovec.html.

لموقف المجموعة الأقوى.

ولكن التسامح فى الأساس هو التعرف على أو تشخيص موقف أية مجموعة بالنسبة للأخرى، ولا يتعلق فقط بالعلاقة بين الأقوى والأضعف. حيث يمكن أن يُقال عن مجموعة أو عقيدة معينة أنها "غير متسامحة" إذا كانت تود أن تقمع الآخرين أو تطردهم، حتى لو كانت فى الواقع تفتقر إلى القوة التى تمكنها من أن تفعل ذلك. ومن ثم فإن مشاكل التسامح الحقيقية توجد على مستوى العلاقات الإنسانية، وفى موقف كل طريقة للحياة من الطرق الأخرى.

- وأخيراً يجب التمييز بين التسامح باعتباره ممارسة والتسامح باعتباره اتجاها. فمن الممكن أن يطلق على الممارسات السياسية الشرعية للدولة، والتى تكفل حريات معينة للأقليات، بأنها متسامحة. كما أنه من الممكن أن يطلق على الاتجاهات الشخصية التى تقبل ممارسات معينة - قد يعترض عليها أشخاص آخرون - بأنها متسامحة. والحالة الأولى يمكن أن توجد بدون الحالة الثانية. حيث يمكن للدولة - على سبيل المثال - أن تكفل حقوقاً معينة للأقليات حتى إذا رفضت الغالبية العظمى من المواطنين الدوافع التى دفعت الدولة إلى فعل ذلك. ولذلك فإن تحليل التسامح الذى يركز على المستوى البنائى الخاص بالتعايش السلمى بين مختلف الجماعات الثقافية، يثير تساؤلاً أساسياً يتعلق بنوع اتجاه أو فضيلة تسامح مواطنى هذه الدولة.

ومعنى ذلك أن التسامح كاتجاه تتم ترجمته فى صورة سلوكيات اجتماعية وعقلانية بغض النظر عن عواطف المرء ومزاجه الشخصى. أما التسامح الشخصى فيتحدد من خلال الأهواء والأمزجة الشخصية، وبالتالى تتم ممارسته على أساس التفضل وليس الحق.

رابعاً: المفهوم الاجتماعى والثقافى للتسامح

يفترض التسامح أن هناك تنوعاً وتعدداً فى المجتمع أياً كانت طبيعته، وأن هذا التنوع تتم ترجمته فى صورة آراء وأفكار وممارسات مختلفة. ويكمن أساس هذه الفكرة فى ارتباط النشأة التاريخية للتسامح بتعدد الفرق والطوائف الدينية والصراع فيما بينهم، ومحاولة إيجاد طريقة بمقتضاها تتمكن هذه الطوائف والشيع المختلفة والمتناحرة من التعايش معاً.

ولعل أبسط تعريفات التسامح ما يتعلق بالعلاقات البسيطة بين الأفراد، ولكنه أيضاً يتضمن نماذج واسعة، فالتسامح يعنى "تحمل وتقبل شئ لا تحبه، ويكون ذلك غالباً من أجل ضرورة التقدم والتعايش والانسجام بطريقة أفضل مع الآخرين"(١). ومن أبسط الأمثلة على ذلك اختلاف العادات والتقاليد داخل الأسرة حديثة التكوين. فى هذه الحالة يظهر التسامح عندما يتنازل كل طرف من طرفى العلاقة الزوجية عن بعض عاداته وممارساته التى درج عليها منذ مرحلة التنشئة الاجتماعية، بحيث يتقابل الطرفان فى منطقة وسط تسمح لهما بالتعايش معاً فى إطار الأسرة الجديدة. وبهذا الشكل فإن كل طرف قد تحمل الاضطراب الناتج عن التغيير فى بعض عاداته وتقاليده، لأن ذلك يعد الأفضل لاستمرار العلاقة.

وبالطبع فإن هناك اختيارات أخرى بجانب التوافق والتسامح، مثلما يفعل الناس عادة فى المواقف المشابهة. فأحد هذه الاختيارات يتمثل فى محاولة إقناع طرف للآخر بالتنازل عما درج عليه من عادات وتقاليد وتقبل طريقة أخرى فى التفكير. أما الاختيار الثانى فيتمثل فى استخدام الإجبار لإقناع أحد الأطراف على قبول عادات وممارسات الطرف الآخر. ولكنه لما كان كل من الطرفين متكافئين، فإن أى طرف لا يستطيع إجبار الآخر على فعل ذلك، ولذلك فإن عامل الإجبار يمثل الاختيار التالى على التوافق، وخاصة عندما يكون أحد طرفى العلاقة أكثر قوة.

ومن الاختيارات الأخرى حول التسامح فى المثال السابق الصراع حول القضية موضع الاختلاف طوال الوقت، والذى قد ينتهى بالطلاق. ولذلك قرر كل طرف أن عاداته وتقاليده مهمة جداً بالنسبة له، بحيث يعجز عن تغييرها أو إجبار الآخر على فعل ذلك، مما يعنى أنهم سوف يعيشون فى اضطراب. ولذلك كان اختيار التسامح والتوافق هو الحل الأمثل.

ويوضح المثال السابق عدة نقاط حاسمة حول مظاهر التسامح. تتمثل النقطة الأولى فى أن الاتفاق على " الحل الوسط " يؤدى إلى التسامح. وهذا الاتفاق (الودى) يعبر عن رغبة أحد طرفى العلاقة فى قبول رغبة الطرف الآخر. ولذلك فإن أى نظام اجتماعى أو سياسى يقوم على هذا الاتفاق، فإنه سوف يكون أيضاً قائماً على التسامح. ويكون ذلك حقيقياً على الأقل فيما يتعلق بالسياسات التى لا تقوم على العنف أو

---

(1) Vogt, W. Paul., Tolerance and Education: Learning with Diversity and Difference, Sage Publications, London, 1997, p.1.

القمع.والنقطة الثانية تتمثل فى أن التسامح يعتمد على الاختلاف والتنوع، فإذا كانت العادات والتقاليد والأفكار الخاصة بأطراف العلاقة مثالية، فلن يكون ثمة شئ يحتاج إلى تسامح. وبصفة عامة، فإن أحد الشروط السابقة على التسامح تتمثل فى أنه يلزم أن يكون هناك اختلاف، كما يلزم أن يعتقد أطراف العلاقة أن التسامح أمر ضرورى[١].

ولذلك يعبر التسامح عن الاحترام والقبول والتقدير لمختلف الثقافات فى العالم ، ولأشكال التعبير المختلفة الخاصة بكل منها، وللأساليب المختلفة فى الحياة. فالتسامح يعنى التجانس مع الاختلاف. وهو يزداد مع المعرفة، وانفتاح العقل، والانفتاح على العالم، وزيادة الاتصالات والتفاعلات مع ثقافات أخرى، إلى جانب حرية التفكير والمعتقدات والممارسات[٢]. ومن ثم فإن التسامح يعبر عن اتجاه نشط ينشأ ويزداد من خلال الاعتراف بالحقوق الإنسانية الكلية والحريات الأساسية للآخرين. وممارسة التسامح ليس معناها التسامح مع الظلم الاجتماعى أو الاستسلام أو الضعف. ولذلك فإن هذا المفهوم لا يعد دائماً مفهوماً إيجابياً.

ويوضح ريشر Rescher أن التسامح عملية نسبية، لأن الادعاء بأننا يجب أن نكون متسامحين ادعاء أخلاقي. بالإضافة إلى نسبية التقدير أو الحكم على الأشياء، فما يتسامح معه فرد قد لا يتسامح معه آخر، على الرغم من أن كليهما يستند إلى مسببات حقيقية من وجهة نظره. ولذلك يعبر التسامح عن طريقة فى التعامل مع الناس الذين نختلف معهم أو نعتقد أنهم على خطأ بدرجة أو بأخرى. ونحن عندما نتسامح مع الناس، فإننا نسمح لهم بفعل ما نكرهه، وعدم التدخل فى أنشطتهم وممارساتهم (حتى إذا اعتقدنا أنها خاطئة)، وكذلك عدم معاقبتهم أو تجريمهم على رؤاهم الخاصة، مع ملاحظة أن التسامح مع هذه الرؤى المختلفة لا يؤكد صدقها[٣].

ومن ثم يستند مبدأ التسامح إلى أصلين أساسيين : الأول معرفى ، يرتبط بالتسليم بنسبية المعرفة ، والتسليم بأنه ما من أحد يحتكرها أو يمتلكها كاملة . وانطلاقاً من هذا

---

(1) Ibid, p.2-3.

(2) United Information Leaflets., The Danger of Words: Definitions, Amsterdam, 2000 (Internet) http://www.Xs4all.nl/~united/Info13.Html.

(3) Rescher Qwen., Contemporary Moral Problems: Relativism and Tolerance, Department of Philosophy, University of Rochester, Summer, 1997. http: // www.ling.rochester.edu/~ rescher/phl 103/lect 11. html.

التسليم يصبح حق الاختلاف بين الناس مقبولاً ، بوصفه لازمة منطقية ترتكز على تعدد المداخل إلى المعرفة ، واختلاف أدواتها ووسائلها التى تتباين بتباين أوجه الحقيقة التى لا يحتكرها أحد ، ولا يعرفها طرف إلا فى حدودها النسبية القابلة للتغير والتطور. وهذه النسبية تقرن المعرفة باحترام العقل الذى لا يعرف لنفسه حداً أو حقيقة نهائية فى اكتشاف العالم ، واحترام العلم الذى لا يكف عن التقدم ، ومن ثم تأكيد نسبية المعرفة العقلية فى الوقت نفسه .

هذا الأساس المعرفى لا ينفصل عن الأساس السياسى الاجتماعى الذى يقوم عليه معنى الحرية فى الدولة المدنية الحديثة. حيث يؤكد هذا المعنى أن المواطنة تعاقد يقوم على احترام حرية الفرد فى ممارسة حقوقه الطبيعة والمدنية، فى مستوياتها كافة؛ الاعتقادية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولا شك فى أن هذا الاحترام يبدأ بحق المخالفة، ومن ثم تأكيد " التسامح " فى علاقة الفرد بفكر غيره ، أو علاقة الدولة بفكر الفرد ، وقبل ذلك كله علاقة المؤسسات الدينية بالفرد[١].

وخلاصة ما سبق أن التسامح يعنى التحكم فى النفس عمداً فى مواجهة الشىء الذى يكرهه الفرد، وفى مواجهة التهديدات، وموضوعات الخلاف. وهو ما يعنى وجود اتجاه سلبى نحو هذه الأشياء – ويكون ذلك غالباً من أجل الحفاظ على الجماعة السياسية أو الاجتماعية، أو لزيادة التجانس داخل هذه الجماعة. ويمكن أن تكون هذه الجماعة صغيرة مثل فردين فقط، كما يمكن أن تكون مؤسسة مثل المدرسة، بل يمكن أن تكون هى المجتمع أو الدولة. ومبدأ التسامح واحد فى كل هذه الأنواع. والتجانس المطلوب يمكن أن يكون قصير الأجل أو طويل الأمد. فعلى سبيل المثال، يمكن للخلافات السياسية التى تمزق التسامح ألا تؤدى إلى نظام جيد وإلى تماسك فى الأجل القصير، ولكنها يمكن أن تؤدى إلى الاستقرار فى المجتمع الديموقراطى على المدى الطويل.

وهناك ظروف معينة تؤدى إلى التسامح، وعندما تحدث هذه الظروف، فإن حدوث التسامح يكون حتمياً. ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية[٢]:

التنوع + المساواة + السلام = التسامح

(١) جابر عصفور ، مرجع سابق ، ص ٤١٤ .

(2) Vogt, W. Paul., Op. Cit, p.4.

وتوضح هذه المعادلة أن الاختلاف والمساواة بين الناس الذين يعيشون فى سلام، يعنى بالضرورة أنهم يعيشون فى تسامح مع بعضهم البعض. ولكن ليس معنى ذلك أن التسامح حتمى فى كل الظروف، أو حتى فى معظمها، فهو ؛ لا يكون حتمياً إلا عندما تجتمع شروط الاختلاف والمساواة والسلام معاً.

خامساً : المفاهيم ذات الصلة بالتسامح

وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك مفاهيم عديدة يمكن أن تبدو ملائمة أو مقبولة بوصفها مفاهيم للتسامح، حيث يتداخل مفهوم التسامح مع العديد من المفاهيم الأخرى، مما يؤدى إلى تداخل طرق فهم التسامح داخل المجتمع. ولذلك فإن الاختلاف حول معنى التسامح يمكن أن يفهم باعتباره صراعاً بين هذه المفاهيم. ومن هذا المنطلق يمكن تحديد عدة مفاهيم للتسامح يمكن أن توجد فى أى مجتمع، ولكل منها إيجابياته وسلبياته، وهى ما سنوضحها فيما يلى:

(أ) التساهل Permission

وطبقاً لهذا المفهوم، فإن التسامح هو العلاقة بين السلطة أو الأغلبية وبين المخالفين أو المعارضين، أى الأقليات المختلفة أو المعارضة. وهنا يعنى التسامح أن السلطة تسمح لأعضاء جماعة الأقلية بالعيش طبقاً لمعتقداتهم وتصوراتهم حول الظروف التى تقبل فيها الأقلية المواقف المسيطرة للسلطة أو الجماعة الأغلبية.

ولما كانت هناك حدود للاختلاف، مثلما يكون فى الأمور الخاصة، ومادامت جماعة الأقلية لا تطالب بأن يكون لها مواقع أو مكانات سياسية عامة ومتكافئة، فإن السلطة أو جماعات الأغلبية يمكن أن تتسامح. ويمكن أن يقوم هذا التسامح على أسس أولية أو أسس براجماتية. وتحدث الحالة الأولى عندما يتم التفكير فى ممارسات ومعتقدات جماعات الأقلية باعتبارها محظورة أخلاقياً (وفى حالات كثيرة غير ذات فائدة)، لأنها مستدمجة بعمق فى الأفراد، وليس من السهل الإقلاع عنها أو تغييرها.

وفى الحالة الثانية يقوم التسامح على أسس براجماتية، لأنه ينظر إلى هذا الشكـل من التسامح باعتباره التكلفة الأقل لكل الاحتمالات الممكنة، وخاصة عندما لا يخل ذلك بالسلام الاجتماعى والنظام المدنى كما تدافع عنه الجماعة المسيطرة، والتى

تشارك فيه كذلك(١).

وفى هذا الإطار يفرق أديب اسحق (سنة ١٨٧٤) بين التعصب والتساهل(٢). فلفظ التعصب يعنى: " الغلو فى الدين والرأى إلى حد التحامل على من خالفهم بشىء فيما يدين وما يرى ". أما لفظ التساهل فيعنى الاعتدال فى المذهب والمعتقد على عكس ذلك التطرف والغلو المصاحب لمفهوم التعصب، والذى يؤدى إلى إغراق الفرد فى استنكار الرأى المخالف، مما قد يؤدى به إلى حمل الناس حملاً على الانقياد لرأيه بالقوة ومنعهم من إظهار ما يعتقدون، وذلك من منطلق إدعاء الكمال لنفسه وإثبات النقص لمن يخالفه. وبذلك يعنى التساهل قبول الفرد واحترامه لآراء الآخرين ، اعتقاداً فى صحتها، ورجوعاً إلى معاملة الناس بما يجب أن يُعاملوه، فهو لا يقطع بلزوم الخطأ فى آراء الآخرين، وهو لا يمنع الناس من إظهار ما يعتقدون.

كما يوضح أمين الريحانى(٣) أن التسامح هو التساهل، أى : " الاعتقاد بوجود ما يخالفك". أما التسامح الدينى فيعنى إجازة العقائد والطقوس الدينية التى تخالف العقائد والطقوس المألوفة. وهو الاعتبار والاحترام الواجب علينا إظهارهما نحو المذاهب التى يتمسك بها آخرون، حتى ولو كانت هذه المذاهب مناقضة لمذاهبنا. والتساهل ينجم عن التعصب، وهاتان الكلمتان ضدان، وهما يمثلان ثنائية متقابلة كالخير والشر، والعدل والظلم ... فلولا أحدهما ما كان الآخر. فالتعصب يولد التساهل، والتساهل يولد السلام، والسلام يولد النجاح، والنجاح يولد السعادة ".

ومن ثم يكون مفهوم التسامح بمعنى التساهل مفهوما "كلاسيكيا"، حيث نجد فـى الوثائق والأحداث التاريخية ما يشير إلى أن التسامح يعنى أن السلطة أو الأغلبية تمتلك القوة للتدخل فى ممارسات الأقلية، فضلاً عن التساهل معها، بينما الأقلية تقبل موقعها التابع. وفى هذه الحالة فإن مواقف التسامح لا تكون متبادلة، فأحد الجماعات تسمح للجماعة الأخرى بأشياء وممارسات معينة تحددها الجماعة الأولى(٤).

---

(1) Rainer Forst., toleration,justice.and reason. Exeter university (Internet) http://www.ex.ec.uk/shipss/politics/forst.html

(٢) أديب اسحق، التعصب والتساهل، فى: أضواء على التعصب، مرجـع سـابق، ص ص: ٩-٢٢.

(٣) أمين الريحانى، التساهل، فى: أضواء على التعصب، مرجع سابق، ص ص: ٤١-٦٠.

(4) Ȿtephan Alfred, Religion, Democracy, and the "Twin Tolerations", journal of Democracy, vol.11, no.4, October 2000.

وهنا يظهر التسامح فى معنى: "التعامل مع أشياء معينة، وترك أشياء كما هى"، وذلك من منظور الأغلبية، بينما تعنى من وجهة نظر الأقلية "المعاناه" والتعامل مع موقف لا تستطيع تغييره. كما يظهر أيضاً فى معنى: عدم التدخل فى الشىء الخاطئ، ولكن التدخل فى الشىء غير الضار، أوالذى يمكن احتماله. ولذلك فإن التسامح يجب أن يؤدى إلى الاعتراف بشىء ما. ولكى تتسامح، فإن هذا يعنى أن تكون مالكاً للقوة والقدرة على الأذى.

(ب) التعايش Coexistence

وهذا المفهوم يتماثل مع المفهوم الأول فى النظر إلى التسامح باعتباره أفضل وسيلة لإنهاء الصراعات أو تجنبها، وكذلك باعتباره يقوم على أسس براجماتية، دون اعتباره قيمة فى حد ذاته أو يعتمد على قيم قوية. ويكمن الاختلاف عن المفهوم السابق فى التداخل بين موضوعات وأهداف ودوافع التسامح. ففى الحالة الأولى لا تكون القوة متكافئة بين السلطة والأغلبية فى علاقتها بالأقلية. أما فى هذا المفهوم فيلاحظ وجود تكافؤ (تقريبى) فى امتلاك مقومات القوة، بحيث يتم الاتفاق على أن الغاية من السلام الاجتماعي والتسامح هى أفضل من كل البدائل الممكنة. ولذلك يفضلون التعايش السلمى على الصراع، ويتقبلون طرق العيش والمصالح المشتركة للطرف الآخر[(1)].

ومن ثم فإن علاقة الأفراد والجماعات بالتسامح لم تعد رأسية بل أفقية، وعندئذٍ تمثل موضوعات التسامح - فى نفس الوقت - غايات له، كما يمثل تفضيل الدولة للتسامح المتبادل اعترافاً براجماتياً فى المقام الأول، وهو الاعتراف الخاص بالضرورات العملية. وهذه الطريقة فى فهم التسامح لا تقود إلى موقف اجتماعى ثابت، حيث أن الثقة يمكن أن تزداد عندما تتغير حالة التداخل الاجتماعي للقوى، كما أن وجود التسامح فى هذا الموقف يعد فى صالح أكثر الجماعات قوة.

ومفهوم التعايش يسمح بالتحول بين الأقوى والأضعف. وطبقاً لما سبق فإن التسامح يكشف عن حالة الإنهاك بعد صراع وقتال طويل وعقيم، كما أن التسامح يعتبر نوعاً من الهدنة التى سوف توقف انهيار إحدى الجماعات لكى تستعيد قوتها أكثر من الجماعة الأخرى، وتعتقد أنه توجد فرصة أفضل لتحقيق أهدافها فى السيطرة الاجتماعية، وهذا الموقف يكون غير ثابت أو مستقر بدرجة كبيرة وواضحة.

---

(1) Rainer Forest.,op.cit,p.3. Ibid., pp. 4-5.

(ج) السلام الاجتماعى

إن السلام لا يعنى فقط غياب الحرب، كما أنه ليس فقط ظاهرة سياسية، ولكنه يعبر عن عملية اجتماعية لها العديد من المستويات، والتى تتضمن السلام على مستوى العائلة، وعلى مستوى المجتمع، ثم على المستوى الإقليمى والدولى أيضاً. كما يتضمن أيضاً السلام الداخلى، أى السلام مع النفس، وهو هذا النوع من السلام الضروري من أجل خلق عالم سلمى. وهو يعنى أيضاً استبعاد كل مظاهر العنف والقهر والخوف فى المجتمع.

ويحدد إعلان مبادئ التسامح (اليونسكو ١٩٩٥)[1]، أن التسامح ليس فقط مجرد التزام أخلاقى ، وإنما هو أيضاً ضرورة سياسية وقانونية . وهكذا يعد التسامح فضيلة وممارسة تجعل السلام ممكناً بين الشعوب ، باستبدالها الصريح للحرب باللاعنف ، وبالتحول إلى التسامح النشط الذى يمتلك حق تحييد ووقاية وحماية وتربية الشعوب فى ممارستها للسياسة وفى المؤسسات الاجتماعية ،وخصوصاً عن طريق الأسرة والتربية وثقافة السلام .

ويفترض الخطيبى أنه طالما أن أفق السياسة هى ممارسة السلام الاجتماعى بجميع أشكاله، فإنها مرتبطة بالتسامح . ومن خلال هذه العلاقة بين السياسة والتسامح تتبلور مجموعة من القيم لفائدة الإنسان ، منها استقلال الشخص وحرية الفكر والمواطنة ...إلخ . ويتحقق ذلك بموجب عقد اجتماعى يكون صالحاً ومنصفاً لكل فرد فى المجتمع . وهذه هى القاعدة الأساسية لحقوق الإنسان فى صيغتها الحديثة.

ومن ثم يعتبر التسامح مبدءا للتعايش ولاحترام الآخر . ومعنى ذلك النظر إلى أى طرف آخر باعتباره شريكاً فى المباحثة والمحاجة . وسواء كان هذا الآخر صديقا أو خصماً أو غير ذلك، فإنه يشارك مثلى فى حياة المجال العام، حيث تتدرج مواجهة الآراء والقناعات عن طريق " المسافة المناسبة " التى يهيئها العقد الاجتماعى أو الميثاق الوطنى، ويعدلها حسب مختلف المصالح المتعارضة بالقول والفعل . وهنا يكمن مدلول الوفاق أو التعاون الذى يربط التسامح بالسلام الاجتماعى . وبذلك يتطلب التسامح إحداث طرف ثالث أو كلام ثالث، حيث يستقر التوازن ويجد مكانة بين

---

(1) Unesco, Unesco, A global Quest of Tolerance, 1995, P.3. (http://www.unesco.org/tolerance/global.htm.)

الأنانيات الفردية والجماعية والعشائرية[١].

ويعتمد قيام السلام الاجتماعى – سواء على المستوى الدولى أو القومى - على دعائم وشروط أساسية، لعل من أهمها التسامح والعدالة والمساواة والثقة. حيث يلاحظ مثلاً أن الثقة والتسامح بين الأفراد العاديين تنمو كلما كثرت لقاءاتهم، وكلما ازدادوا معرفة ببعضهم البعض، بحيث يستطيع الواحد منهم أن يتبنأ بسلوك الآخر مقدماً. أما على المستوى الدولى فالملاحظ أنه كلما زادت العلاقات الشخصية بين أكبر عدد من أفراد دولة معينة ، وبين أبناء البلدان الأخرى ، فسوف يؤدى ذلك إلى ظهور الثقة والتسامح فيما بينهم ، مما سيؤدى بدوره إلى تعاون دولهم على أساس من الثقة والتسامح المتبادلين.

ولكن كيف يمكن تحقيق الثقة والتسامح والسلام بين الدول؟ يوضح الجوهرى[٢] صعوبة تحقيق ذلك. وإن كانت هناك مجموعات من السياسات أو الإجراءات الوقائية والاحتياطات التى لا يتحتم أن تواكب قيام الثقة والتفاهم والتسامح بين مواطنى هذه الدول، ولكنها بالتأكيد يمكن أن تغذى مشاعر الثقة بينهم وتدعم اتجاهاتهم نحو السلام. ومن هذه السياسات اتخاذ بعض الإجراءات والاحتياطات التنظيمية والرسمية التى يكون لها نفس الأثر المتبادل ، كما لو كان الجميع يثق بالجميع. وكذلك تكوين هيئات والقيام بإجراءات متفق عليها تتيح لخبراء كل دولة الإطلاع بحرية على قيم وأعراف الدولة الأخرى ومناقشة دور كل منها فى تحقيق تقدم المجتمع. كما يؤدى الاعتماد المتبادل فى المجالات الاقتصادية إلى تنمية الثقة بين تلك الدول. ويمكن أن تقوم الثقة – مثلاً - عند الاتفاق على عدم استخدام أنواع معينة من الأسلحة.

وإذا كانت الخبرات التاريخية توضح أن القيام بحملات كراهية وخوف ضد شعب مجاور أسهل وأضمن نجاحاً من تحويل مشاعر الكراهية الموجودة ضد شعب مجاور إلى مشاعر صداقة ومودة وثقة؛ فإن بناء الثقة القائم على الإجراءات الرسمية والتنظيمية تبدو أيسر نسبياً من حملات المودة والصداقة بين الشعوب. ومثال ذلك أنه إذا افترضنا أن الطرف (أ) قام بحركة معينة اعتبرها الطرف (ب) تهديداً له. عندئذ

---

(١) عبدالكبير الخطيبى ، السياسة والتسامح ، ترجمة عز الدين الكتانى الإدريسى ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ،المشروع القومى للترجمة ، رقم ١٠٢، ١٩٩٩، ص ص ٩-١١.

(٢) محمد الجوهرى ، علم الاجتماع التطبيقى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص ص٣٥١-٣٥٩.

سوف يتخذ (ب) بدوره موقفاً هجومياً ، سوف يدفع (أ) إلى أن يتخذ حركة تهديدية فعلاً ، ويتصاعد التوتر بهذه الطريقة إلى أن تبدأ الأعمال العدوانية فعلاً بين الطرفين. والطرفان (أ) و(ب) يمكن أن يكونا فردين ، أو جماعتين من الجماعات ، أو شعبين من الشعوب. وفى الحالتين الأولى والثانية (الأفراد ، الجماعات) فإن يمكن التوصل إلى اقتراحات محددة لوضع حد لهذا التصعيد الذى بدأ فعلاً. ويمكن أن يكون ذلك من خلال تدخل الأصدقاء والمعارف فى الحالة الأولى ، أو تدخل الشرطة فى الحالة الثانية. أما فى الحالة الثالثة (حالة الدول) فلا توجد قوة أعلى منهما لديها الصلاحيات التى تسمح لها بالتدخل لوقف هذا التصعيد (وذلك باستثناء بعض الحالات التى تقوم فيها دولة عظمى بهذا الدور إزاء دولتين صغيرتين). ومن ثم فإنه يتعين على الدولتين (أ) ، (ب) أن يعملا من تلقاء أنفسها وبأنفسهما على وقف هذا التصعيد.

(د) المجاراة

إذا كان مفهوم التسامح يعنى بصفة عامة أن تتحمل وتكابد أو تصبر على نشـاط إنسان ما، أو فكرة معينة، والتى لا يوافق عليها الفرد؛ فإن الإنسان يستطيع أن يتحمل أو يصبر على موضوع معين سواء كان يستطيع أو لا يستطيع فعل شئ حيـال هـذا الموضوع. فعلى سبيل المثال يمكن للفرد أن يتحمل تجاوزات حاكم مـا؛ والـذى لا يستطيع عمل شئ حيال سلوكه. وبصورة مماثلة يستطيع الفرد أن يتحمل ويصبر على تجاوزات طفل حتى عندما لا تكون هناك حاجة لهذا التحمل. فى الحالة الثانية يسيطر الإنسان على نفسه ويتحكم فيها. ولكن فى الحالة الأولى لا يملك هذه السيطرة أو هـذا التحكم. وكلتا الحالتين يمكن تقديمهما كأمثلة ونماذج للتسامح. ولكن الحالات من النوع الأول (العجز عن عمل شئ) توصف باعتبارها أمثلة للمجاراة، وذلك فى الوقت الذى يقصر فيه كثير من الباحثين التسامح على النوع الثانى (القدرة أو المقدرة). والفرق الجوهرى بين الحالتين السابقتين هو امتلاك القوة أو عدم امتلاكها[(١)].

وكان لعلم النفس الاجتماعى الريادة فى الاهتمام بمفهوم المجاراة. ويعرف كيسلر Kiesler المجارة بأنها : " التغيير فى السلوك أو المعتقدات بما يتوافق أو يتماثل مـع سلوك ومعتقدات الجماعة ، وذلك نتيجة ضغوط منها ، سواء كانت هـذه الضـغوط حقيقية أم خيالية ، أى فى ذهن من يسعى للتوافق أو التماثل فقط "[(٢)]. وترتبط المجاراة

---

(1) King. Preston T., Toleration, New York, St. Martin's Press, 1976, P. 21.

(2) Kiesler, C., & Kisler, S., Conformity, London: Addison Wesley Publishing Company, 1969, P. 2.

بثلاثة متغيرات أساسية هى: ضغوط الجماعة Group Pressure، والشك فى الذات Self Doubt، وتوافر أعراف وقيم متطرفة فى المجتمع. وتتخذ المجاراة شكلين: الأول التأثير المعلوماتى Informational، أو من خلال حيازة المعلومات، حيث تتم مجاراة الآخرين أو الاستجابة لتأثيراتهم على أساس ما يحوزونه من معلومات عن الواقع، وعلى أساس الاعتقاد فى صحة هذه المعلومات من جانب من يسعى للمجاراة. أما الشكل الثانى فهو التأثير القيمى Normative؛ وفيه يكون الدافع للمجاراة إما الحصول على عائد إيجابى أو تجنب العقاب، بغض النظر عما يعتقده الشخص فى صحة أو عدم صحة مصادر التأثير. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك دوافع نفسية أخرى للمجاراة، منها الحاجة لتحقيق القبول وتجنب الرفض خاصة فى حالة عدم وضوح ما هو مقبول اجتماعياً، وكذلك السعى للتغلب على مشاعر فقدان الهوية والاغتراب(١).

وهناك أمثلة عديدة توضح الفرق بين المجاراة والتسامح. فإذا افترضنا مثلاً أن شخصاً ما يستنكر أو يرفض أفراد جماعة معينة ممن لا يدينون بنفس ديانته، ويعمل بشتى الطرق على إجبارهم على تبنى هذه الديانة، على أساس أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لإنقاذ أرواحهم مثلاً. ولكن لنفترض بالتالي أنه اقتنع فى النهاية أنه بإجبار أعضاء هذه الجماعة على تبنى عقيدة معينة أو اتجاه ديني معين، فإنه بذلك يخالف تعاليم دينه ويتصرف ضد إرادة الرب وتعاليمه؛ مما يؤدى فى النهاية إلى كراهية الناس لهذا الدين، وأنه بذلك يخلق بين هؤلاء الناس إيماناً زائفاً وعقيدة سطحية بدلاً من الإيمان المخلص بالرب. فإذا اقتنع هذا الرجل بهذه الأفكار، فإنه ربما يتوقف عن اضطهاد غير المؤمنين بدينه، وربما يتخلى عن فكرة إجبارهم على الهداية ودخول دينه عنوة، وذلك رغم أنه قد يكون مستمراً فى رفضه واستنكاره لما تدين به هذه الجماعة أو هؤلاء الأفراد.

وفى مثل هذه الحالة يتم قبول غير المؤمنين على أساس الاقتناع بأن القوة والسلطة هى وسيلة غير مؤثرة وغير فعالة لخلق الإيمان عندهم. وقد يستمر هذا الفرد فى رفضه للجماعة، وربما يستمر فى العمل والمحاولة على تغيير ما يدينون به أو وما يعتقدونه، ولكنه يوقف نمطاً من العمل السلبي (الإجبار) كوسيلة، لاعتقاده أنها غير قادرة على ضمان تحقيق الهدف المرغوب(٢). وربما يصف البعض هذا التصرف بأنه "تسامح"، ولكنه لا يعدو أكثر من مجرد استسلام أو إذعان أو مجاراة. لأن التصرف

---

(١) هويدا عدلى ، مرجع سابق ، ص٥٧.

(2) King Preston T., Op. Cit., P. 29.

السلبي الموجه ضد هذه الجماعة ينظر إليه باعتباره لا قيمة له مثل حائط من الرمـال فى مواجهة البحر. وهكذا فإنه فى حالة التسامح، قد يسـتنكر أو يـرفض الشـخص موضوع معين، ولكنه يوقف التصرف السلبي ضده، ليس لأن معارضته قد قلـت، أو لأن استنكاره ورفضه لهذا الموضوع أقل من معارضته لموضوع مماثل، ولكن لأنـه يفترض أن سلوكه السلبي الظاهر النابع من اعتراضه ليس له تأثير على الموضـوع المرفوض. فالشخص الذى يكره حاكم ما، ربما يمتنع عن إشعال النار فى سيارته لأنها ضد الرصاص أو لأنه يعتقد أنها كذلك. فى هذه الحالة لا يعد هذا الشخص متسامحاً. وأيضاً فإن الشخص الذى يكره الجنس البشرى، ويمتنع عن تدميره؛ ليس متسـامحاً، ولكنه مجرد شخص عاجز عن فعل شئ حيال ما يكرهه.

(هـ) الاحـترام Respect

وهو عكس مفهوم التعايش من حيث كونه يقوم على أسس أخلاقية. ويظهر عندما يتحمل أفراد الجماعات بعضهم البعض، ويحترم كل فرد الآخر باعتباره مواطناً فى دولة، حيث يجب على الأفراد فى كل الجماعات – أغلبية أو أقلية – أن يحوزوا مكانات اجتماعية وسياسية متكافئة. وهم يختلفون بطريقة ملحوظة حتى فى معتقداتهم الأخلاقية الخاصة بأساليب الحياة، وفى ممارساتهم الثقافية، ويقيمون رؤاهم المختلفة من وجوه عديدة، وهم يحترمون بعضهم البعض باعتبارهم متعادلين سياسياً وأخلاقياً، انطلاقاً من أن خلفياتهم العامة فى الحياة الاجتماعية يجب أن توجه من خلال الأعراف (العادات والتقاليد) التى يمكن أن تقبلها كل الجماعات والتى تؤدى إلى تمييز إحدى الجماعات على الأخرى[1].

ويفرق بوسويه بين التسامح (بمعنى الاحترام) وعدم الاكتراث، فكلمة تسامح بالنسبة له معناها أنك لا تعاقب أصحاب الآراء المخالفة لرأيك. ولكن إذا سمحنا لكل أصحاب المعتقدات أن يمارسوا آراءهم بحرية، فإن ذلك لا يكون تسامحاً، وإنما يكون عدم اكتراث.

وهناك اتجاه يعترض على كلمة تسامح ويفضل كلمة احترام بدلاً منها. فكلمة تسامح ليس لها وجود ، لأننا نتسامح مع الأشياء التى لا نستطيع أن نقف ضدها.

---

(1) Lilling, Thomas, Tolerance: Basis for Democratic Interaction, Bertelsmann Foundation Publishers, Gutersloh, 2000, p.17.

فالتسامح هنا يظهر فى موقف الضعف، هذا التسامح الضعيف سرعان ما يتحول إلى استبداد وعدم تسامح إذا زادت سيطرته[١].

وهناك نموذجان لمفهوم الاحترام، يعتمد الأول على نموذج المساواة الرسمية، بينما يعتمد الثانى على نموذج المساواة غير الرسمية أو النوعية. ويقوم النموذج الرسمى على التمييز الدقيق بين الجانب السياسى والجانب الخاص، وذلك طبقاً للاختلافات الأخلاقية (الثقافية والدينية) بين المواطنين فى دولة؛ يجب أن تقتصر على النواحى الخاصة؛ دون أن يؤدى ذلك إلى الاختلافات والنزاع السياسى. ونتيجة لأن الأفراد جميعهم متساوون، فإنه يكون لديهم معتقداتهم الأخلاقية الأكثر ضيقاً. وهذا المفهوم يوجد بوضوح فى الجمهوريات العلمانية مثل فرنسا، حيث لا يوجد للمعنى الدينى أى مكان فى المدارس العامة، وحيث يتعلم الأفراد باعتبارهم مواطنين مستقلين.

ومن جهة أخرى فإن نموذج المساواة غير الرسمية يدرك أن أشكالاً معينة من المساواة القانونية (الرسمية) يمكن أن تساعد المجتمعات والجماعات الثقافية على التلاؤم والتكيف مع التمايزات الخاصة. بمعنى أن هذا النموذج يميل إلى أن يكون غير متسامح نحو الأشكال الثقافية والأخلاقية فى الحياة، والتى تتطلب نوعاً معيناً من الوجود فى المجتمع. ولذلك فإنه فى هذا النموذج يحترم الأفراد بعضهم البعض باعتبارهم متكافئين سياسياً. وفى الوقت نفسه فإن هويات ثقافية وأخلاقية متمايزة، هذه الهويات يجب احترامها والتسامح معها، لأنها تعتبر ذات أهمية خاصة للفرد، ولأنها تعطى الأفراد المتميزين استثناءات معينة أو تغيرات فى البنى السياسية والشرعية القائمة، من أجل نجاح المساواة المادية وليس فقط المساواة القانونية. ومن ثم فإنه يتم النظر إلى التكامل والمساواة الاجتماعية والسياسية باعتبارها ملائمة للاختلافات الثقافية، مع وجود حدود معينة من تبادل الامتيازات[٢].

(و) الحـلم والاعتدال

يستخدم بوبيو التسامح بمعنى "الحلم" أو "الاعتدال". ويفرق بين هذا المصطلح وبين الوداعة. فالحلم أعمق على حين تظل الوداعة أقرب إلى السطح، والحلم عملية نشطة أما الوداعة فسلبية، كما أن الوداعة فضيلة شخصية، حيث يعبر عن نزعة

---

(١) حسن حنفى، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(2) Rainer Forst., op.cit, p.5.

داخلية فى الفرد يمكن أن تكون موضع تقدير باعتبارها فضيلة مستقلة عن العلاقة مع الآخرين. فالشخص الوديع هو شخص هادئ ومطمئن؛ يعيش ويتيح للآخرين أن يحيوا حياتهم، وهو لا ينفعل للحقد الذى لا مبرر له؛ ليس عن ضعف بل عن تقبل واع بعلل وأمراض الحياة اليومية.

أما الحلم فهو على العكس من ذلك يعتبر فضيلة اجتماعية، وهى تشير إلى الميل الإيجابى تجاه الآخرين، فهى نزعة أو ميل داخلى يتضح فقط فى ضوء العلاقة بالآخر. فالشخص الحليم شخص يحتاجه الآخر حتى يتغلب على الشرور بداخله[1]. كما أن الحلم هو "القوة العليا الوحيدة التى تكمن فى ترك الآخر يكون ذاته". والقوة هنا ليست قوة العنف، فالشخص العنيف ليست لديه أية قوة، لأنه ينتزع قوة العطاء من هؤلاء الذين يستخدم العنف ضدهم، ولكن القوة – بدلاً من ذلك – تكون مع الشخص الذى يمتلك الإرادة على ألا يستسلم للعنف، ولكن للحلم، أى أن نترك الآخر يكون ذاته[2]. ومن ثم فإن الحلم يقترن بعدم العنف، ورفض ممارسته ضد أى فرد، وهو فضيلة اجتماعية وليست سياسية، بل هو النقيض للسياسة.

ويصنف بوبيو مجموعة الفضائل إلى قسمين هما: الفضائل القوية والفضائل الضعيفة. فهناك من جهة فضائل مثل: الشجاعة، والمثابرة، والبسالة، والجرأة، والإقدام، وبعد النظر، والتحرر، والرحمة ... إلخ، وهى التى تميز الأقوياء، وهم هؤلاء الذين يتولون مهمة الحكم والتوجيه والقيادة والزعامة. ومن جهة أخرى فإن هناك فضائل مثل: التواضع والحياء والاعتدال والخجل والاحتشام والعفة والرزانة والرقة والطهارة والبساطة والصدق. وبين هذه جميعاً تأتى الوداعة والدماثة والحلم. وهذه الفضائل ترتبط بالشخص المفرد غير البارز وغير الظاهر؛ وهو شخص يكون موقعه فى الطرف الأدنى من السلم الاجتماعى، والذى لا يكون له سلطة على أحد، وأحياناً لا تكون له سلطة حتى على نفسه. ويُطلق على هذه الفضائل صفة "الضعيفة"؛ ليس لأنها أدنى أو أقل فائدة أو نبلاً، ولكن لأنها تشكل ذلك الجزء الآخر من المجتمع، حيث يوجد المساكين والفقراء.

ولأن الحلم أسلوب للإنسان تجاه الآخرين، فإنه يقترب من التسامح واحترام أفكار

---

(١) نوربيرتو بوبيو، فى مدح الحلم، ترجمة بهجـت عبـدالفتاح، **ديـوجين**، ع ١٢٠/١٧٦، ١٩٩٩، ص ص: ٥-١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص: ٨-٩.

الآخرين وطريقة حياتهم. ومع ذلك فإن الشخص الحليم ليس متسامحاً أو محترماً فقط. ولأن التسامح متبادل، فإنه لكى يوجد التسامح يجب أن يكون هناك على الأقل شخصان. ويوجد شرط التسامح عندما يتحمل الشخص شخصاً آخر، ولكن إذا لم يكن هذا التحمل متبادلاً، فلا تكون هناك حالة من التسامح، بل على العكس سيكون هناك نوع من السيطرة. ويتشابه التسامح فى ذلك مع الاحترام، فكما يقول كانط "إن كل إنسان له الحق فى أن يتوقع الاحترام من بنى جنسه، وهو ملزم – بالتبادل – أن يحترم الآخرين"(١). ومن ثم فإن التسامح لا يكون عن ضعف أو تخاذل، بل عن إمكانية للرد بنفس القوة.

ويتميز الحليم بأنه لا ينتظر أو يتوقع رد فعل مماثل من الآخرين. لأن الحلم نزعة تجاه الآخرين لا يحتاج بالضرورة بأن يتم تبادلها حتى يُصبح حقيقة وواقعاً. فالحلم يُعد أحد الفضائل الاجتماعية أحادية الجانب، بمعنى أن اتجاه الواحد تجاه الآخر لا يتطابق مع اتجاه مماثل لهذا الأخير تجاه الأول. ومن ثم فإن التسامح ينشأ عن اتفاق، ويستمر طالما استمر الاتفاق، بينما يكون الحلم هبة، وليس له حدود مستقرة بشكل مسبق.

(ن) التقـديـر Esteem

وهو يشير إلى الإدراك والتفاهم المتبادل بين المواطنين، وذلك بدرجة أكبر من مفهوم الاحترام. فعندما يكون الفرد متسامحاً، فإن ذلك لا يعنى تماماً احترام الأشكال الثقافية الأخرى فى الحياة. أما فى مفهوم التقدير فإنه يعنى النظر إلى المعتقدات والممارسات باعتبارها تعبر عن مفاهيم وتصورات متاحة أخلاقياً، ويمكن أن تكون جذابة حتى إذا كانت مختلفة عن تصوراتهم الخاصة.

ويعتقد بعض الباحثين أن هذه الأشكال من التقدير للقيم الثقافية لا تعبر عن موقف تسامح حقيقى،لأنه لايتضمن عنصر "الاعتراض" الذى يحكم وجود الشىء الخاطئ عن قيمهم ومعتقداتهم. ويمكن أن يكون ذلك صحيحاً فقط إذا كان نوع التقدير الذى يصف هذه العلاقات الذاتية والمتداخلة يشبه إلى حد ما "التقدير المتحفظ"؛ وهو ذلك النوع من القبول الإيجابى للمعتقدات الخاصة ببعض الأفراد، والتى تعتبر أقل جاذبية من تلك الخاصة بالفرد ذاته. حيث لا يوجد تقدير متساو بطريقة تامة أو كاملة.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٤-١٦.

وبجانب المظاهر ذات القيمة للمعتقدات المتسامحة، توجد أيضاً المظاهر الأخرى التى يراها الفرد خاطئة أو سيئة التوجه، سواء من وجهة النظر الشخصية فقط، أو من وجهة النظر الأكثر موضوعية[1].

(ى) قبول الآخـــر The Otherness

يوضح ميلاد حنا أن عبارة قبول الآخر" هى ترجمة أكثر تعبيراً وأقرب إلى الموضوع السليم لمصطلح Tolerance من مصطلح التسامح، ويقول:

"إن ثقافة قبول الآخر ليست فلسفة رومانسية طوباوية، توجه للفقير ليقبل الآخر الثرى. وليست دعوة ليقبل الأسود المقهور الآخر الأبيض وهو يفرض سيطرته على الأسود وموارد وطنه، لأن ذلك يعد نوعاً من تكريس الفاشية وسيادة أجناس على أجناس. بالإضافة إلى أن ثقافة الآخر ليست دعوة للمرأة لكى تقبل تفوق الرجل لمجرد أنه رجل، فهذا يوقف مفاهيم المساواة، لأن المرأة إنسان قبل أن تكون أنثى. وهى ليست دعوة لقبول أن هناك شعباً اختاره الله ليميزه على الآخرين، لأن الله خالق كل البشر، وهم لديه مثل أسنان المشط، وليس لعجمى فضل على عربى إلا بالتقوى والإيمان"[2].

ومن ثم فإن ثقافة قبول الآخر لا تشير إلى التحرر والمساواة وحقوق الإنسان فقط، بل هى ذهنية تدعو إلى الديموقراطية وتكافؤ الفرص، كما أنها تكون بمثابة البداية لتحصين المجموعات البشرية من أمراض الصراعات العرقية والدينية أو المذهبية. وثقافة قبول الآخر سلاح ذو حدين، فإذا أمكن إقناع الشعوب المقهورة بهذه الثقافة دون أن تقتنع شعوب وحكومات الدول القاهرة، فإننا نكون بهذه الثقافة قد ساعدنا القاهر على حساب المقهور. ولكن ثقافة قبول الآخر فى مجملها هى محاولة لصياغة عقلية وجدانية ينبغى أن تسود دول العالم جميعاً المتقدمة منها والنامية[3].

وقبول الآخر فى مجال الدين أصعب منه فى مجال الأسر المتجاورة أو القبائل المتناحرة، بل وحتى القوميات والسلالات المختلفة التى يجمعها وطن واحد. لأن الصراعات غير الدينية قد تذوب مع الرقى وثورة المعلومات والاتصالات، وتكون

---

(1) Rainer Forset., op. Cit, pp.4-5.

(٢) ميلاد حنا، قبول الآخر، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٦.

نقطة البداية غالباً هى لقاء الآخر ثم الحوار معه، ويتحول الحوار إلى فهم قبل أن تتحول المشاعر الإنسانية إلى "قبول"، وقد يمتد الأمر فتتحول المشاعر إلى وفاق وتعاون لاكتشاف الأرضية المشتركة لانتماءات أرقى، مثل حقوق الإنسان والديموقراطية. ولكن الصراع الدينى وبعض الصراعات العرقية تحتاج إلى مدى طويل وجهود شاقة، وذلك لأن الانتماء الدينى يقوم على مسلمات تؤخذ كما هى. ويطلق المذهب الكاثوليكى على ذلك عبارة الدوجما " Dogma "، وهى تعنى أى عقيدة أو مبدأ أو إيمان بحقائق يقينية تؤخذ كما هى ولا تناقش عقلياً ومنطقياً(١).

فكل دين لديه عقيدة ومسلمات ثابتة، ترسخت مع الزمن، وهى ما تسمى فى الغرب "الدوجما". وبدون هذه الدوجما يكون الدين فكراً وفلسفة. ولما كانت العقائد والمسلمات ذات حاسية خاصة، ومحفورة فى وجدان كل من القيادات الدينية والشعوب المؤمنة بهذا الدين، فإن فتحها للحوار محفوف بالمخاطر ولا طائل من مناقشته، لأن أحداً لن يغير ديانته أو مذهبه لمجرد أن الحجج أقوى أو أكثر إقناعاً، لأن الدوجما لا تستند إلى منطق عقلى مجرد(٢).

ومن ثم ليس فى الإمكان نقد الدوجما من أصحاب الدوجما، لأنها تعبر عن سلطان وارد من مصدر غير عقل صاحب الدوجما. وقد تبلور سلطان الدوجما فيما يسمى بعلم العقيدة، وهو العلم الذى يحتوى على كل ما يُلزم المؤمن بعقيدة معينة. فنشأ، على سبيل المثال، علم اللاهوت فى المسيحية وعلم الكلام فى الإسلام. ووظيفة كل منهما تحديد بنود الإيمان، ومن ثم فأنت لا تكون مؤمنا إلا إذا التزمت هذه البنود، وإن لم تلتزم فأنت كافر تستحق التأديب كحد أدنى والقتل كحد أقصى(٣).

سابعاً: خاتمة

بعد استعراض وتحليل المفاهيم المتعددة للتسامح، وما بينها من مفارقات وتداخلات، نتساءل: ما هو أكثر تلك المفاهيم ملاءمة لمفهوم التسامح؟

نستخلص من الاستعراض السابق أن العيش فى ظل عالم أو مجتمع يتسم بالتعدد

---

(١) نفس المرجع، ص ٤٢.
(٢) ميلاد حنا، ما بعد عام ٢٠٠٠، كتاب الهلال، العدد ٥٤٣، القاهرة، دار الهلال، مـارس ١٩٩٦، ص ٣٣٠.
(٣) مراد وهبة، ملاّك الحقيقة المطلقة، ص ٣٣.

والتنوع يحتاج إلى وجود قدر وافر من التسامح بين الفئات المختلفة، أى من القدرة على قبول الآخر برغم اختلافه. وليس المقصود هنا التسامح الذى ينطوى على معنى استصغار الآخر، الذى يعد غير كاف لقيام علاقات تقوم على التكافؤ والمساواة بين الشعوب والجماعات. فالآخر العرقى أو الثقافى أو الاجتماعى ليس طرفاً ناقص الأهلية أو النضج لكى نتسامح معه، ومثل هذا النوع من التسامح يقوم على إدعاء ضمنى بالتفوق على الآخر.

أما التسامح وقبول الآخر الذى يمكنه أن يكون أساساً متيناً للتعايش فى سلام والتعاون بين الشعوب والجماعات، فهو التسامح القائم على أساس من الاحترام؛ أى احترام خصوصية الآخر وثقافته وحضارته، وهو يقوم على الإيمان بأن التنوع أمر طبيعى، وأن كل شعب وكل جماعة بشرية قد طورت ثقافتها فى ظل ظروف معينة ساهمت فى تشكيل هذه الحضارة وتلك الثقافة، وأنها بالتالى تستحق الاحترام(١).

ومفهوم العدالة ضرورى فى سياق المناقشات الدائرة حول مفهوم التسامح، لأن السياق الخاص بنشأة قضية التسامح بين المواطنين هو نفسه سياق العدالة. كما أن عدم التسامح يمثل أحد أشكال عدم العدالة، أى تفضيل أحد المجموعات الأخلاقية أكثر من الآخرين بدون أسس شرعية. وهنا يعتبر التسامح فضيلة للعدالة.

ففى قلب مفهوم العدالة، يجب أن توجد نظرية عن التبرير الذاتى المتبادل للأعراف والمعايير التى يمكن أن تستند إلى ادعاءات معقولة، أى التى يكون لها أسباب جيدة، كما تدعى الصدق العام والمتبادل بين الأطراف. فالأعراف التى تنظم توزيع ومنح الحقوق الهامة يجب أن تكون ذات أسباب معقولة، بحيث يمكن أن تقبل بطريقة متكافئة من قبل كل المواطنين بوصفها أسباباً متكافئة وحرة. وهذا المبدأ يقع فى قلب المنطق الداخلى للمجتمع العادل.

ومن ثم فإن أساس التسامح وقبول الآخر الذى يقوم على الاحترام والعدالة، هو الإيمان العميق بمبدأ المساواة بين كل الشعوب والجماعات والثقافات، بحيث لا يصبح من حق أى شعب أو أبناء أى ثقافة ادعاء الأفضلية والتفوق على أى شعب آخر أو ثقافة أخرى.

---

(١) جمال عبدالجواد، مرجع سابق، ص ص: ٤٨-٤٩.

الفصل الثالث

التسامح الاجتماعى فى التراث الفكرى

مقدمة

اعتمدت فكرة التسامح فى التراث الغربى على توضيح الفرق بين الحقيقة الموضوعية واليقين الذاتى للمعرفة. كما يزخر التراث الفكرى العربى بالعديد من المفكرين والفلاسفة الذين أفاضوا فى شرح وتفسير مفهوم التسامح، وكان ذلك من خلال الحوار مع أفكار التنوير الأوربية. وقد ترتب على ذلك تقبل بعض الأفكار ورفض البعض الآخر ، وإعادة تأويل المقبول منها ليلائم الواقع العربى شديد الخصوصية. وكان استبدال تيارات العقل بالنقل فى التراث العربى، أو استبدال عناصر " الإبداع " بعناصر " الاتباع " فى الثقافة العربية الموروثة، وإعادة تأويلها بما ينزلها منزلة الإطار المرجعى فى الحوار العقلانى مع الآخر، هو البعد الموازى لاستقبال أفكار التنوير الأوربية، والموازى للعملية الاجتماعية التى استبدلت بواقع التخلف أمل التقدم. وفيما يلى سوف نتناول بالتفصيل تجليات التسامح فى التراث على مستويين: أولاً فى الفكر الغربى بداية من عصر سقراط وحتى الوقت الحالى، وثانياً فى الفكر العربى بدءا من ابن رشد وحتى طه حسين.

أولاً: التسامح فى الفكر الغربى

أ – الفكر الكلاسيكى

كان **زينوفانيس**(*)- فى عصر ما قبل سقراط- أول مفكر طور نظرية للحقيقة، وربط فكرة الحقيقة الموضوعية بالفكرة الجوهرية القائلة بأن البشر غير معصومين من الخطأ، وتتلخص نظرية زينوفانيس عن الحقيقة والمعرفة البشرية فى أن معرفتنا تتكون من عدد من العبارات. وهذه العبارات تكون إما صحيحة أو خاطئة، والحقيقة الموضوعية هى التى تناظر محتوى العبارات فى الواقع. حتى عندما نعبر عن أكمل حقيقة ، فإننا لن نعرف ذلك على وجه اليقين. ولما كانت المعرفة - بالمعنى المألوف

(*) ولد عام ٥٧١ ق.م. وكان أول إغريقى يكتب فى النقد الأدبـى ، وكـان أول فيلسـوف أخلاقى ، وأول من طور نظرية نقدية للمعرفة البشرية.

للكلمة - تعنى" المعرفة اليقينية "، فلا يمكن أن يكون ثمة معرفة، لأنه لن يكون هناك سوى المعرفة الحدسية، والتى تعنى أن كل شئ ليس إلا نسيجاً محبوكاً من التخمينات، ورغم ذلك فإننا نستطيع فى معرفتنا الحدسية أن نتقدم نحو الاقتراب من الحقيقة[١].

وقدم **سباستيان كاستليون** (مفكر فرنسى بروتستانى المذهب من ١٥١٥-١٥٩٣م) تبريراً فلسفياً للتسامح يعتمد على خلفية لاهوتية. وأرجع سبب الحروب الدينية إلى التعصب الدينى أو الإجبار على الإيمان بمعتقد معين، وأن هذا القمع الدينى لن يؤدى إلى اختفاء المختلفين، ولن تنتهى الحروب الدينية أبداً بهذا الأسلوب، كما أن التحول من مذهب إلى آخر مسألة طوعية، ولا يمكن الإجبار عليها، وأن المسيح لم يجبر أحداً على أن يتبعه، فالانتماء الطوعى مبدأ أساسى فى المسيحية، وأن هؤلاء الذين يجبرون الآخرين على الاعتقاد بمذهب معين ليسوا أتباعاً حقيقيين للمسيح.

أما المفكر الفرنسي **ميشيل دولوبتيال**، وهو رجل دولة كاثوليكى المذهب ومعاصر لكاستليون، فقد قدم تبريراً فلسفياً مختلفاً للتسامح؛ وهو تبريرعلمى براجماتى. فقد توصل إلى استحالة حسم الحروب الدينية لصالح طرف على آخر، وأن الاستمرار فى الحرب معناه إضعاف قوة الدولة بل تدميرها، لأن الحرب أدت إلى هروب الناس بثرواتها للخارج وتوقف حركة الاقتصاد والتجارة وبوار الأراضى الزراعية[٢].

ويربط **توماس هوبز** (١٥٨٥-١٦٧٩م) بين القوة والتسامح، ويستعين فى ذلك بمفهومى "المنفعة والأنانية" ليميز بين العقل والخرافة، وبالتالى بين التسامح والتعصب. ويقرر أن المنفعة والأنانية هى التى كانت سائدة فى بداية المجتمع البشرى. ولهذا فإن أية مؤسسة يصنعها الإنسان تصبح مشروعة عندما تنتصر ، لأن القوة تقهر الحق ، وليس ثمة مبرر للهزيمة. والدولة الكاملة هى التى لا تنشأ من الطبيعة، ولكن من العقل. ويستلزم ذلك عقداً اجتماعياً تخضع فيه الأحزاب الاجتماعية لسلطة القوة (الدولة)[٣]. كما أخضع هوبز الكنيسة ونظامها الاجتماعى لنوع من النقد الشديد؛ حاول

---

(١) كارل بوبر، بحثاً عن عالم أفضل، ترجمة أحمد مستجير ، القاهرة ، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة)، ١٩٩٩، ص ص ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) عصام عبد الفتاح، التسامح والعنف والعدالة فى المجتمع المعاصر، فى مؤتمر"أزمة القيم ومتغيرات العصر "، ٢٤-٢٥ مارس٢٠٠٣، جامعة حلوان، كليـة الآداب، قسـم الفلسـفة، ٢٠٠٣، ص ٢.

(٣) توليو تنتورى، التحيز والسلطة الثقافية، فى مراد وهبه (محـرر)، التسـامح الثقـافى، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٧، ص ١٣٠.

فى إطاره تحديد علاقة الكنيسة بالنظام الاجتماعى القائم. ولذلك اتجه إلى رفض أية تنظيمات اجتماعية تتوسط العلاقة بين الفرد والمجتمع، وحتى فى رؤيته بين الحاكم والمحكوم تتضح رؤيته الفردية، فالبشر يتحركون وفقاً لمصالحهم الخاصة دون وسيط بينهم وبين الدولة[1].

كما نجد فكرة التسامح عند **سبينوزا** Spinoza فى كتابه " رسالة فى اللاهوت والسياسة "، حيث دعا إلى حرية التعبير والديموقراطية. واحتلت فكرة التسامح فى عمله مكانة رئيسية، حيث أكد على أنه: " فى جمهورية حرة، كل فرد مسموح له أن يفكر كما يشاء وأن يعبر كما يشاء ". ومعنى ذلك أن سبينوزا أكد على ما نسمية اليوم بضرورة حرية التفكير والتعبير. وكان ذلك منذ سنة ١٦٧٠، وهو تاريخ نشر رسالته، التى برهن فيها أن " حرية فكرة التفلسف لا تمثل خطراً على التقوى أو على السلام فى الدولة، وأن فكرة الديموقراطية ذاتها تقوم على التسامح فى ظل عقد اجتماعى"[2]. ومن هنا أصبحت فكرتا النقد العقلى والتسامح من الأفكار الأساسية عند فلاسفة التنوير فى القرن الثامن عشر.

ويعد الفيلسوف الإنجليزى **جون لوك** (١٦٣٢-١٧٠٤) من أقوى المدافعين عن التسامح، عندما نشر رسالته فى التسامح فى سنة ١٦٨٩. وكان يقصد التسامح الدينى بمعنى أنه: " ليس من حق أحد أن يقتحم باسم الدين الحقوق المدنية والأمور الدنيوية ". ولذلك نادى بضرورة الفصل بين الدولة والكنيسة، حيث يقول: " فالدولة مهمتها الحفاظ على حقوق الأفراد، ولا علاقة لها مطلقاً بخلاص النفوس، والكنيسة هى مجرد جمعية حرة إرادية ليس لها أن تتدخل فى الإيمان. والأولوية هنا للدولة ومصلحتها القومية. ولذلك يخرج لوك أتباع المذهب الكاثوليكى فى بلاده من عداد من يجب التسامح معهم ؛ لأنهم خطرون سياسياً نتيجة تبعيتهم للبابا فى روما ، وكذلك فإن لوك لا يتسامح مع الملحدين ؛ لأنهم يعتبرون خطراً على المجتمع والدولة[3] .

ويتساءل لوك: إلى أى مدى يمتد واجب التسامح؛ وما الذى يتطلبه هذا الواجب

---

(١) جورج جقمان وآخرون، الحضارة الأوربية الحديثة والمعاصرة، سلسلة دراسات ثقافيـة، رقم ٣٣١ (بيروت، جامعة بيروت)، ١٩٩٧، ص ص ١٤٩-١٧٥.

(٢) الزواوى بغورة ، التسامح وثقافة السلم عند بن باديس ، مرجع سابق ، ص٢٧.

(٣) جون لوك ، رسالة فى التسامح ، ترجمة منى أبو سنة ، تقديم ومراجعة مـراد وهبـه ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٤-٢٥.

من كل إنسان؟. وفى هذا الصدد يعتقد لوك أنه: " ليس من حق الكنيسة استخدام العنف ضد الخارجين عليها، لأن استخدام القوة يعتبر من اختصاص الحاكم وحده، كما أنه لا يحق لأى إنسان فى أى وقت استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس ضد أى عنف غير مشروع. كما أنه من حق أى شخص حرية الانتماء إلى أى طائفة أو فرقة دينية وله حرية التمتع بكافة الحقوق المدنية ، لأن كل الحقوق والامتيازات التى تخص هذا الشخص من حيث هو إنسان ، أو من حيث هو مواطن ، يجب أن تكون محفوظة له دون أن تنتهك. ومن ثم يجب ألا يلحق بهذا الشخص أى عنف أو ضرر"[١].

كما يتساءل لوك عن أصل سلطة الكهنوت أوكرامته، فأياً كان مصدر هذه السلطة، فإنها ما دامت ذات طابع كنسى فيجب أن تكون مقيدة بحدود الكنيسة، وبحيث لا تمتد بأى حال من الأحوال إلى الشئون الدنيوية، لأن الكنيسة ذاتها منفصلة عن الدولة ومتميزة عنها تماماً، وهما متباعدتان أشد التباعد، وبسبب هذه الأفكار هوجم لوك فألف رسالة ثانية فى التسامح فى يونيو ١٦٩٠، ورسالة ثالثة فى يونيو ١٦٩٢.

ومعنى ذلك أن اهتمام جون لوك الأساسى كان يتركز فى التسامح الدينى فى المحل الأول، ومواجهة القيود التى تفرضها الكنيسة على التفكير، أو التبرير الدينى للحكم بدعوى الحق الإلهى. ولكن هذا الاهتمام كان جانباً لا ينفصل من تفكير الاستنارة العام عند لوك ، وجزءاً من فكرته التى تتعلق بأن المجتمع المدنى لا يتقدم إلا على أسس الحرية والعقلانية. وكان هذا الاهتمام مرتبطاً بمحاربته لنظرية " الحق المقدس " وتبريره وجود الحكومة المقيدة وما يرتبط بها من مبادئ الليبرالية الحديثة.

ولذلك انطوت رسائله عن "التسامح"[*] على دفاع قوى عن المبادئ الليبرالية التى تؤصل التسامح وتؤسسه وتحميه. وكانت البداية هى تأكيد أنه ليس من حق أى

---

(١) مراد وهبه ، ملاك الحقيقة المطلقة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص٣٢.

(*) كتب جون لوك الرسالة الأولى وطبعها باللاتينية لأول مرة، خلال السنوات التى قضـاها فى هولندا هارباً من الحكم الاستبدادى فى إنجلترا. ثم ظهرت الرسالة بالإنجليزية فى السـنة التى عاد فيها لوك إلى وطنه عام ١٦٨٩. وأدخلته هذه الرسالة فـى سلسـلة مـن الرسـائل المتبادلة والمناظرات التى استمرت سنوات طويلة مع الأسقف ستيلنج فليـت Stilling fleet أسقف وورشستر. وتوفى جون لوك وهو يكتب الرسالة الرابعة فى ٢٨ أكتوبر ١٧٠٤، وطبع الجزء الذى أنجزه منها بعد وفاته عام ١٧٠٦ ، بينما طبعت الرسالة الثانية والثالثة من حياته عام ١٦٩٠ ، بعد عام واحد من ظهور الطبعة الإنجليزية للرسالة الأولـى. (انظـر جـابر عصفور ، مرجع سابق ، ص ٤١٦).

ملك أو عاهل أن "يحكم" استناداً إلى حقيقة دينية، فليس فى قدرة الدولة أن تتبين حقيقة المعتقدات، وليس من وظيفتها إنقاذ أرواح الناس بل حماية مصالحهم، فالدولة لا توجد إلا لحماية مواطنيها وصيانة حقوقهم، وهذا هو أساس التعاقد الذى تقوم عليه، وهو الأساس نفسه الذى لا يسمح لها باستخدام القوة إلا لصيانة هذه الحقوق وحمايتها، ومنها ممارسة الحق الطبيعى للحرية الذى ينتج عنه مبدأ التسامح. وإذا كان التعاقد مع الدولة يتضمن صيانة حرية أفرادها - فى إطار مفهوم الدولة المدنية التى تقوم على الفصل بين القوى، وفى إطار المجتمع المدنى الذى يقوم على التسامح - فإن هذا التعاقد يؤكد الحرية نفسها على مستوى التعامل مع الكنيسة أو السلطة الدينية أو حتى التعامل بين الأفراد حيث يتعلق الأمر باختلاف العقيدة.

ورغم أن اهتمام لوك الأساسى كان منح السياسى والدنيوى استقلالية داخل المجتمع المدنى، إلا أنه يؤخذ عليه أنه قصر التسامح على ذويه دون غيرهم من المؤمنين، وعلى الأخص الكاثوليك والملحدين والأقليات الضعيفة. وبذلك وضع لوك حدوداً وشروطاً للتسامح لا يتعداها. فهو يرى أنه: " إذا كانت القوة غير مناسبة لدفع أى إنسان إلى اعتناق دين معين، فإن التسامح بالذات هو تنحية لتلك القوة. ومثال ذلك أن الأسير لا يتوفر على أية سلطة ، لذا يجب أن يظل فى مكانه غير متحرك ومجرداً من أية رغبة فى احتلال مكانه اجتماعية. فهو يجب أن يوضع بعيداً ليكون حراً فى ممارسة شعائر دينه الخاص. غير أنه يجب ألا يعلمها لغيره أو دفع أحد لاعتناقها. يتعين عليه إذن أن يتحكم فى عقيدته ويحجمها، وإلا وقع تحت طائلة القانون والجزاء". وكان هذا بالتحديد تسامح لوك فى عصره[١].

وكتب **بيير بايل** Bayle دفاعاً عن التسامح لا يقل أهمية عن كتاب لوك، بل ويسبقه فى سنة ١٦٨٦، وهو يرى أن المعتقد الذى يبدو لنا مغلوطاً يجب التسامح معه لأنه قد يكون حقاً، ويرى أن أكبر خطر فى أى دين هو ألا يكون متسامحاً، ومن واجب الدولة أن تسمح بكل شئ إلا بعدم التسامح، وهو يؤكد أن هناك اختلافاً بين العقل والإيمان، وبالتالى فإن مسألة الإجبار على الإيمان مسألة لا عقلانية لأنها تخلق منافقين لا مؤمنين حقيقيين، وأن الحل هو العودة للعقل، وأن هذا ليس معناه ابتعاد الإنسان عن الله. ومن خلال العقل يمكن التمييز بين الحق والباطل. ونظراً لأن العقل

---

(١) يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، ط٦، القـاهرة، دار المعـارف، ١٩٧٩، ص ص ١٤١-١٥١.

غير معصوم من الخطأ؛ فلابد من الإقرار بمبدأ عدم التأكد ونسبية الحقيقة الذى يقود بدوره إلى احترام الآخر المختلف[١].

ولا يفرق **جان جاك روسو** بين التسامح المدنى والتسامح الدينى، ويرى أن هذين النوعين من التسامح لا ينفصل أحدهما عن الآخر. ويحدد روسو من لا يجب التسامح معه ، وهو الانطوائى والكاذب أمام القانون. وخلاف هؤلاء ينبغى التسامح مع جميع الأديان التى تتسامح مع غيرها ، وكل من يجرؤ على القول أنه لا يوجد تسامح مطلقاً خارج الكنيسة يجب أن يطرد من الدولة.

ويتضح الفرق فى مفهوم التسامح عند كل من روسو ولوك فيما يتعلق بموقف كل منهما من العلمانية، ففى رسالة التسامح يقول لوك بالعلمانية، ولكن قوله بالعلمانية لا يتناقض مع القول بالدين المدنى ؛ لأن الدين المدنى هو القانون المدنى المؤسس على العقل ، وهو الذى يسمح بتجاوز أزمة العقائد الدينية المتزمتة ، ما دامت المسيحية العاقلة لا وجود لها فى وعى القرن السابع عشر. بينما يبحث روسو فى كتابه "العقد الاجتماعى"[٢] علاقة الدين بالدولة. وينتهى إلى أن جميع الأديان عليها نقد، ومنها ما يفرز التعصب والعنف وال حروب، ويحدث ذلك عندما يكون الدين مصدر التشريع، ومنها ما لا يربط بين الإنسان والوطن الذى يعيش فيه؛ ولذلك فإن جميع الأديان من وجهة نظره موضع اعتراض، وهو كثيراً ما يؤكد أن دولة العقد الاجتماعى والإرادة العامة ليست دولة دينية، ولكن دون أن يستخدم مصطلح علمانية على نحو ما ورد عند لوك فى رسالته عن التسامح[٣].

ب – عصر التنوير

ومع أن **فولتير**، أشهر فلاسفة التنوير، كان ضد اضطهاد الأفكار والمعتقدات، ومن أقوى المنادين بحرية الفكر التى لا تحدها حدود، فإنه جعل حدوداً للتسامح لا

---

(١) حسن حنفى ، التسامح و التعصب ، مرجع سابق ، ص ١٨١.
ولمزيد من التفاصيل حول أفكار بيير بايل حول التسامح ، أنظر :
- Tinsley Barbara, Sozzini’s Ghost: Bierre Bayle and Socinian Toleration, ***Journal of History of Ideas,*** V. 57, N. 4, October 1996, PP. 609-624.

(٢) جان جاك روسو، العقد الاجتماعى: مبادئ الحقوق السياسية، اللجنـة الدوليـة لترجمـة الروائع الإنسانية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٤، ص ص ١٦-١٧.

(٣) فريال حسن خليفة ، الدين المدنى عند لوك وروسو ، مجلة الفلسفة والعصر ، مـج ١ ، ع١ ، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٠-٢١٠.

يتعداها، عندما يتعلق الأمر بشئون الدولة والسياسة، فهو يقول بضرورة حصر الوظائف العامة والمراتب الرفيعة فيمن يعتنقون دين الدولة، لأنه يعتقد أن الدين ضرورى لضبط الشعب. ويلخص **جون هرمان راندال** هذه المسألة بقوله: "كان عصر التنوير مستعداً للتسامح فى أمر الاختلاف الدينى لا السياسى"[١].

وتوصل فولتير إلى أن التسامح هو النتيجة الحتمية لإدراك البشر أنهم ليسوا معصومين من الخطأ؛ ولذلك سعى فولتير إلى تحرير الدين من الأبعاد الميتافيزيقية، وحصره فى الأخلاق العملية، مؤكداً أن الله لا يهتم بصلوات الإنسان وتضحياته، ولكن بفضائله. كما أشار أيضاً إلى أن وجود التسامح الدينى فى المجتمع مرهون بغرس فكرة عدم التأكد ونسبية الحقيقة. ونادى فولتير بالوقوف ضد كل أشكال التعصب، من خلال إعلاء قيمة العقل والبعد عن التزمت واحترام الحرية فى كل مجال وخاصة حرية الاعتقاد وحرية الفكر الإنسانى، ولذلك خاض كثيراً من المعارك فى جبهات متعددة ضد الأشكال المختلفة للتعصب، وقد آمن بقيمة التقدم ودور الحضارة فى الحياة الإنسانية، وعارض الحركة الدينية الفكرية التى أثارها بعض أتباع المذاهب المسيحية المتشددة المعروفة بالتزمت فى الرأى، واعترض على رؤيتهم المأساوية للإنسان.

كان فولتير يدافع عن صورة مثالية للإله الذى بإمكانه تحويل البؤس الإنسانى إلى سعادة، وهاجم مبدأ الإلحاد عند معاصريه من الفلاسفة، وعارض مبدأ "التجسيد" فى المسيحية. كما أبدى عدم اقتناعه بضرورة وجود رسالات سماوية أو رسل أو طقوس دينية، لأن ذلك يحد من حرية الإنسان، وبالغ فولتير فى نقده لجميع الأديان بدرجة جعلته يبدو متعصباً، وهو ما ظهر من خلال كتاباته المتعددة[٢].

وقد طور **جون ستيورات ميل** (١٨٠٦-١٨٧٣) مفهوم التسامح فى كتابه المعنون "عن الحرية" سنة ١٨٥٩، إذ رأى أن التسامح يمتنع معه الاعتقاد فى حقيقة مطلقة، أى تمتنع معه الدوجما، ويرى أن الحرية الدينية تكاد لا تمارس إلا حيث توجد اللامبالاة الدينية. وحتى فى البلدان المتسامحة فإن ثمة تحفظات على التسامح لدى معظم المتدينين، فالإنسان قد يتحمل الانشقاق إزاء أسلوب الكنيسة، ولكنه لن يتحمل التسامح إزاء الدوجما. وبذلك تعد أفكار ميل عن التسامح تطويراً لأفكار جون لوك، حيث نقلها من

---

(١) محمد عابد الجابرى ، مرجع سابق ، ص ٢٦.
(٢) زينب محمد همام ، القيم الدينية عند فولتير بين التعصب والتسامح ، فى مؤتمر : " أزمة القيم ومتغيرات العصر " ، مرجع سابق ، ص ص ٤١-٤٢.

المجال الدينى إلى المجال الأخلاقى الاجتماعى فى سياق من سياقاتها؛ خصوصاً ما طرحته هذه الكتابات عن قضية العلاقة بين القانون والأخلاق، وما ينبغى أن تقترن به هذه العلاقة من أبعاد متميزة لممارسة مبدأ التسامح على المستوى الاجتماعى.

ويعد كتاب ميل السابق بحثاً فى الحريات المدنية والاجتماعية، وطبيعة الحدود التى يمارسها المجتمع فى سلطته على الفرد. وقد حاول ميل فى هذا الكتاب أن يخلق نوعاً من التوازن بين الأنانية والغيرية، وبين الفردية والجماعية، ويربط حرية الفرد بمصلحة المجموع، ويؤيد تدخل الحكومة فيما يراه محققاً لمصالحهم ومصلحة المجموع. ولم ير ميل فى جمود القانون الطبيعى ما يحقق نظرته للحياة ، تلك النظرة التى تقوم على تنمية الفضائل وإذكاء العقل لدى الأفراد. فمنفعة المجتمع لا تتحقق إلا بضمان حرية الفرد، وفى هذا الإطار تتحدد غاية الحكومة. ولايقاس صلاح الحكومة إلا بمقدار ما يتمتع به أفرادها من فضائل الخلق والسلوك والتقدم العقلى العام، وبصفة خاصة حرية الفكر وحرية العمل(١). وليس لأى فرد أو جماعة أن تعوق حرية الإنسان إلا دفاعاً عن النفس، وما من مسوغ لاستخدام القوة المشروعة ضد إرادة الفرد إلا لمنعه من إيقاع الأذى بالآخرين. فسلوك الفرد حيال غيره هو ما يقع تحت رقابة المجتمع، أما سلوكه حيال ذاته فلا يصح لأى فرد أو جماعة التعرض له، فالإنسان سيد نفسه، له مطلق الحرية على جسده وعقله، فإذا بدر منه ما يسئ به إلى نفسه فما على المجتمع إلا أن يقومه بالنصح والتعليم والإقناع.

وإذا كانت الحرية هى المظهر الأساسى للتسامح عند ميل، فإنه قد وضع حدوداً لتطبيق وممارسة هذه الحرية، فهو لا يرى فى القيود التى تفرض على التجارة والصناعة ما يتعارض مع الحرية الشخصية، ما دامت قاصرة على ما يمس المجموع. فمراقبة الغش وفرض شروط صحية على المصانع وتحريم بيع السموم لا تعد اعتداء على حرية البائع ولا تتعارض مع مبدأ حرية التجارة أو الحرية الشخصية. فالأفعال التى يقع ضررها على فاعلها ولا تتعداه، لا تقع فى حدود المسئولية والعقاب. فإذا تجاوزه إلى الغير جاز تحريمها كالجرائم المخلة بالحياء إذا وقعت قهراً. كما عرض ميل لطبيعة العقود والاتفاقات التى تقع بين الأفراد بوصفهم أفراداً مستقلين أو أفراداً فى مجتمع. كما عرض للعلاقة بين الرجل والمرأة، ورأى أن التراث الذى يحكم

---

(١) جون ستيوارت ميل، عن الحرية، ترجمة عبد الكريم أحمد، القاهرة، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة) ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٢١-٢٣.

العلاقة بين الرجل والمرأة تراثاً متخلفاً عفا عليه الزمن، وهو يقر لذلك بمبدأ السماح للمرأة بالعمل فى جميع الوظائف والمهن التى ظلت حكراً على الرجال لفترات طويلة. ويشدد على أهمية الشخصية الحرة المستقلة القادرة على احترام نفسها واحترام الآخرين. ويدعو إلى الثورة على العادات الاجتماعية التى تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة، وذلك لكى يبنى الشخصية المستقلة، وحتى يصبح الرجل والمرأة ندين [١].

ويوضح **كارل بوبر** (١٩٠٢ – ١٩٩٤) أن التسامح لم يعد يشكل معضلة فى البلاد الديموقراطية على الأقل فى أوربا وأمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا. ففى مجتمعات الغرب المفتوحة، أو التى تكاد تكون مفتوحة، من الواضح أن كل فرد يجد نفسه موضع تسامح كل فرد وآخر وكل شخص تقريباً يؤمن بالتسامح، ربما أقوى مما يؤمن بالديموقراطية. ولكن هذا الإيمان بالتسامح هو من القوة بحيث يطرح مشكلة جدية تتعلق بما إذا لم نكن قد ذهبنا إلى أبعد من اللازم فى ارتباطنا العاطفى بالتسامح. فالخوف من اللاتسامح فى هذه المجتمعات قد أدى إلى الميل لتوسيع مدى التسامح حتى شمل أولئك الذين لا يتسامحون، وأولئك الذين يحاولون نشر إيديولوجيات اللاتسامح وهى: الإيديولوجيات التى تتمسك بالمبدأ القائل بأن كل من هو مختلف عن اتجاه معين يتعين إزالته بالقوة، وتنظر إلى المنشقين على أنهم مجرمون. ولذلك يوضح بوبر أننا لفرط تفانينا إزاء فكرة التسامح، نجد أنفسنا أمام خطر تدمير الحرية وتدمير التسامح معها. وينتج هذا الموقف الخاطئ من طبيعة النظرة التى تشكل أساس التسامح، والتى ترى بأننا كلنا قابلون لأن نخطئ ولأن ننادى بارتكاب الخطأ. فأنا قد أكون على خطأ وقد تكون أنت على صواب[٢].

وقد عبر فولتير عن ذلك فى قاموسه الفلسفى تعبيراً رائعاً كما يلى : "ما هو التسامح ؟ إنه نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية، إننا جميعاً نتاج الضعف ، كلنا هشون وميالون للخطأ. لذا دعونا نسامح بعضنا البعض ، ونتسامح مع جنون بعضنا البعض

---

(١) جون ستيوارت ميل ، استعباد النساء ، ترجمة وتعليق وتقديم إمام عبد الفتاح إمام ، القاهرة ، مكتبة مدبولى، ١٩٩٨ ، ص ص ١٥-٢٣.

(٢) كارل بوبر ، التسامح والمسؤولية الفكرية ، فى سمير الخليل وآخرون ، التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريس ، بيروت ، دار الساقى ، ١٩٩٢ ، ص ص ٧٥-١٠١.

ولمزيد من التفاصيل حول أراء كارل بوبر ، راجع :

- كارل بوبر ، بؤس الإيديولوجيا : نقد مبدأ الأنماط فى التطور التاريخى ، ترجمة عبد الحميد صبرة، بيروت ، دار الساقى ، ١٩٩٢ ، ١٩٥ص.

بشكل متبادل. وذلك هو المبدأ الأول لقانون الطبيعة ، والمبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة ". وهذه الصياغة التى وضعها فولتير مؤسسة على نظرة سقراطية تقول : " إننى أعرف أنى لا أعرف .. وبالكاد أعرف هذا ".

كان فولتير يرى بوضوح أن على التسامح أن يكون تبادلياً ، أى أنه يتعين عليه أن يقوم على مبدأ التقابل، لكنه لم يتوقع قيام مجتمع ديموقراطى يصبح فيه التسامح مبدأً مقبولاً ، وليس فقط على شكل تسامح دينى ، بل كذلك على شكل تسامح سياسى. كما أنه لم يتوقع نهوض أقليات لن تكون راغبة فى تقديم مقابل للتسامح الذى يقدمه لها الآخرون. فهذه الأقلية تقبل بمبدأ اللاتسامح وبضرورة العنف. وهنا تكمن المشكلة: فهل يجب التسامح مع هذه الأقليات أم لا ؟. وهنا يوضح بوبر أنه طالما ظلت هذه الأقليات اللامتسامحة تناقش وتنشر نظرياتها باعتبارها مقترحات عقلانية ، يتوجب علينا أن نتركها تفعل هذا بكل حرية. ولكن طبقاً لشروط التبادل فى التسامح؛ ينتهى مبدأ التسامح حينما تبدأ هذه الأقلية بالفعل تنفيذ أعمال العنف[١].

ويلخص **كارل بوبر** فكرته حول التسامح فى المبادئ الثلاثة التالية[٢]:

١ – مبدأ اللاعصمة : فقد أكون أنا على خطأ ، وقد تكون أنت على صواب ، كما أننا قد نكون سوياً مخطئين، ويتطابق هذا المبدأ مع فهم كل من سقراط وفولتير لافتقارنـا إلى المعرفة.

٢ – مبدأ الجدل العقلى : فنحن عبر تفاهمنا حول الأمور بشكل عقلانى ، قد نصل إلى تصحيح بعض أخطائنا، وهذا المبدأ يفترض مسبقاً وجود التسامح. ويعنى ذلك التفاهم حول الأمور بغية العثور على ما هو صحيح وعلى ما هو خطأ ، على ما هو حقيقـى وعلى ما هو مزيف ، والتغاضى عن التساؤل حول من هـو المخطـئ ومـن هـو المصيب.

٣ - مبدأ الاقتراب من الحقيقة : ويحدث ذلك عند الدخول فى مناقشات نتجنب فيهـا الهجوم الشخصى ، حتى فى تلك الحالات التى لا يتم فيها التوصل إلى اتفاق. وهـذا الدنو من الحقيقة لا يمكن الوصول إليه إلا بفضل التسامح المتبادل ؛ وبفضل التبنـى المتبادل للموقف القائل بأن ما يقوله الطرف الآخر قـد يسـتحق أن ننصـت إليـه.

---

(١) كارل بوبر ، التسامح والمسؤولية الفكرية ، مرجع سابق ، ص ص ٧٧-٧٩.
(٢) كارل بوبر ، بحثاً عن عالم أفضل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢-٢٤٣.

والتسامح هو الشرط المسبق لإمكانية الوصول إلى تصحيح متبادل بين الطرفين.

وقد شهد القرن العشرون معالجات فلسفية نقدية لمفهوم التسامح. ففى سنة ١٩٦٥، ظهر كتاب نقد التسامح المطلق "[١]، اشترك فى كتابته ثلاثة فلاسفة يمثلون ثلاثة تيارات فلسفية مختلفة وهم: **روبرت بول وولف ، وبارنجتون مور ، وهربرت ماركيوز**. يقرر وولف فى مقالته " ما بعد التسامح " أن الفرد سلطان ذاته طالما لم يلحق ضرراً بالآخرين - وهى الفكرة التى نادى بها جون ستيورات ميل - وأنه إذا أحدث ضرراً فإن للمجتمع الحق فى التدخل. أما بارنجتون مور فقد ناقش فى مقالته "التسامح والنظرة العلمية" أن التسامح لا يمكن تحقيقه إلا بتبنى رؤية علمية علمانية تنحى جانباً الالتزام بأى نظرية سياسية. فالرؤية العلمية هى الرؤية الوحيدة الكفيلة بالبحث عن الحقيقة. ورغم أن الاتجاهات السياسية السائدة قد تشجع على تبنى هذه الرؤية العلمية العلمانية التى يدعو إليها مور ، فكثيراً ما تكون الحقيقة مدمرة للمناخ السياسى السائد. وفى هذه الحالة يجب على الفرد ألا يرضخ لهذا المناخ إذا رأى أن الحقيقة تدعو إلى مناقضته، وينتهى مور إلى القول بأن العلم يتسامح دائماً مع نقد العقل ، ولكنه لا يتسامح قط مع اللامعقول.

أما **ماركيوز** فقد أوضح أنه لا وجود للتسامح المطلق، لأننا عندما نتسامح مع أشياء معينة، فإن كل فعل للتسامح يفترض عدم التسامح، وخاصة فى حالة عدم تسامح تلك الأشياء. وناقش ماركيوز ما أسماه بـ : " الفكرة التقدمية للتسامح " Progressive. فهو يرى أن الفرد يمكن أن يتخذ موقفاً معيناً يدعو فيه إلى ضرورة تسامح المجتمع وما يترتب على ذلك من إتاحة المزيد من الحرية، وفى الوقت نفسه يرفض التسامح مع تلك الأشياء التى يمكن أن تؤدى إلى تحقيق الهدف، وهذا النمط من التسامح يمكن أن يكون له تبرير فى النقاش العادى وفى المناقشات الأكاديمية وفى المشروعات العلمية، لكنه لا يصلح فى حالة المجتمع الديموقراطى الذى يعمل على إشباع احتياجات المواطنين وتوفير السعادة والحرية لهم؛ لأنه فى هذه الحالة يمكن أن يكون التسامح أداة لاستمرار العبودية والخضوع للسلطة[٢]. ومن ثم يخلص ماركيوز إلى أن التسامح

---

(1) Wolff, R.P., Moor, Barington, and Herbert Marcuse, “A Critique of Pure Tolerance”, Beacon Press, Boston, 1994.

نقلاً عن عصام عبد الفتاح ، مرجع سابق ن ص ٦.

(2) Corbett, Bob, Comments of A critique of Pure Tolerance, November 2002.
(www. Webster. edu / Corbetre / reading / Wolff. tolerance, html.) =

من شأنه الإبقاء على الوضع القائم المستند على التفرقة والظلم، وأن التسامح ليس هبة من السلطة القائمة المستندة على طغيان الأغلبية على الأقلية. ولذلك يتعين على الأقلية اختراق الطغيان من أجل تأسيس مجتمع حر.

وذهب ماركيوز إلى أن المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تستطع أن تضمن للإنسان حريته واستقلاله؛ لأن هذا النظام القائم يفرض عليه " بعداً واحداً " فى التفكير والسلوك، ويغرسه فيه من خلال وسائل الإعلام دون أن يترك له حرية التفكير فى الجانب المعاكس أو الرأى المضاد. ولذلك فإن التسامح الذى تدعيه الديموقراطيات الصناعية المتقدمة ليس سوى ضرباً من ضروب الخداع. لأن سماح هذه الأنظمة للأقلية بالتعبير عن رأيها لا يأتى إلا لتأكدها أنه ليس لهذه الآراء أى أثر فعال. فالتسامح يساعد النظام القائم على أن يسيطر على الأغلبية ويتحكم فيها ويقولب أفكارها على نحو يجعلها عاجزة عن فهم الانتقادات الجذرية أو الاستماع إليها. ومن ثم يرفض ماركيوز مبدأ التسامح لأنه السبب الحقيقى للسيطرة على جموع الشعب، وفى مقابل ذلك يدعو إلى التعصب الثورى ضد كل النظم المعادية للاشتراكية[1].

وخلاصة ذلك أن فلاسفة عصر التنوير قد انطلقوا من رؤية بسيطة، ولكنها بالغة القوة. فقد اعتقدوا فى رؤية مؤداها أنه كلما أمكننا أن نفهم أنفسنا والعالم بقدر أكبر من الرشد، كلما تمكنا من أن نوجه التاريخ وفقاً لأغراضنا. ولذلك فإن علينا أن نحرر أنفسنا من عادات وتحيزات الماضى كى يمكننا أن نتحكم فى المستقبل. ولقد صاغ كارل ماركس ، الذى يدين بقدر كبير من أفكاره لفلاسفة عصر التنوير ، هذه الفكرة فى بساطة شديدة. فقد ذهب إلى القول بأن علينا أن نفهم التاريخ لكى نصنع التاريخ. وفى ضوء هذه الفكرة مارست الماركسية قدراً هائلاً من التأثير على أفكار ونظريات القرن العشرين.

= ولمزيد من التفاصيل حول أراء هربرت ماركيوز، انظر:

- هربرت ماركيوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشى، ط١، بيـروت، دار الآداب، ١٩٨٨.

- هربرت ماركيوز، العقل والثورة: هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، ترجمة فؤاد زكريـا، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

(١) أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، القاهرة ، دار المعارف ، ط١ ، ١٩٨١ ، ص ص ٢٣٩-٢٤٠.

ج – الفكر الحديث

وفقاً لرؤية فلاسفة عصر التنوير؛ سوف يصبح العالم أكثر ثباتاً وانتظاماً نتيجة لتطور العلم والتكنولوجيا. ولقد قبل العديد من المفكرين الذين عارضوا ماركس بهذه الفكرة، ومن هؤلاء فيبر، ورغم ذلك يرى **جيدنز** أن العالم الذى نعيشه اليوم لا يبدو مشابها لذلك الذى تنبأ به أولئك المفكرون. فبدلاً من إخضاعه بصورة متزايدة لسيطرتنا؛ فإنه يبدو مستعصٍيا على الخضوع والسيطرة. كما أن بعض التأثيرات التى كان من المفترض أن تجعل الحياة أكثر يقيناً وقابلية للتنبؤ بها - بما فى ذلك تقدم العلم والتكنولوجيا - عادة ما أفضت إلى نتائج معاكسة: كالتغيرات المناخية الكونية والمخاطر المصاحبة لها على سبيل المثال، وترتبط هذه المخاطر بالعولمة، والتى تعكس بوضوح القوة السياسية والاقتصادية الأمريكية. كما أنها ذات آثار غير متكافئة إلى حد بعيد على العديد من البلدان الأخرى.

وقد حلل **جيدنز** فكرة التسامح فى إطار النظام الليبرالى الجديد، فهذا النظام يفترض أن النموذج الوحيد للمساواة اليوم يجب أن يكون نموذج تكافؤ الفرص أو وفقاً لنظام الجدارة. وبافتراض أن هذا النموذج قابل للتحقق، فإن ذلك سوف يخلق قدراً كبيراً من عدم المساواة فى المجتمع، وما يترتب على ذلك من عدم التسامح وتهديد للتماسك الاجتماعى[(١)]. وهذا المجتمع الليبرالى سوف يشهد قدراً كبيراً من الحراك الاجتماعى إلى أسفل، حيث يصبح على الكثيرين أن ينحدروا إلى أسفل لكى يتمكن الآخرون من الحراك إلى أعلى. وهذا الحراك إلى أسفل سوف يؤدى إلى الاستبعاد الاجتماعى لعدد كبير من الناس، مما يولد شعوراً بالاغتراب لديهم، وما يترتب على ذلك من سيادة عدم التسامح فى المجتمع.

وفى ضوء ذلك يتنبأ جيدنز بأن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد مواجهة بين الأصولية والتسامح الكوزموبوليتانى. ففى عالمنا الذى يتسم بالعولمة، حيث تتدفق المعلومات بصفة منتظمة عبر العالم، فإننا جميعاً نتواصل مع آخرين يفكرون بطرق مختلفة، ويعيشون بأساليب حياة مختلفة عن تلك التى نفكر ونعيش بها. ويرحب أصحاب النظرة الكوزموبوليتانية ويشجعون هذا التعدد الثقافى، فى حين يجده الأصوليون مقلقاً وخطيراً. وهم يحتمون إما فى مجال الدين، أو فى مجالات الهوية العرقية أو القومية، أو فى عباءة التقاليد الخاصة المعاد إحياؤها. ومن المتوقع أن

---

(١) جيدنز ، الطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩-١٤٠.

تنتصر النظرة الكونية فى النهاية، لأن كلاً من التسامح والتعددية الثقافية يرتبطان بالديموقراطية ارتباطاً وثيقاً. وهذه الأخيرة تجتاح العالم الآن، وتكمن العولمة وراء هذا الاجتياح الديموقراطى[١].

ويتضح موقف جيدنز من قضية التسامح فى مفهومه عن "سياسة الحياة " life politics. ويعد هذا المفهوم من الموضوعات الهامة التى شغلت الفكر الغربى على اختلاف تياراتة فى السنوات الأخيرة. ونشأ نتيجة التحولات العلمية والتقنية وتأثيراتها الآنية والمحتملة. واقترن بمناقشات حول التفرد والاستجابة الآنية والاختيار والأخلاق والعقل والوعى والهوية...إلخ. وقد خصص جيدنز دراسات منفصلة تتعلق ببعض قضايا سياسة الحياة مثل زيادة قدرات البشر على عمل اختيارات واعية وعلمية بشأن الحياة والمعيشة. وتعنى هذه القضايا بالتأمل فى الأحوال الفردية والجماعية والكوكبية للبشر، ومحاولة تفهم العواقب بعيدة المدى للممارسات الإنسانية، وعواقب شيوع التقنيات الحديثة فى المجالات المختلفة[٢].

وتعنى سياسة الحياة أيضاً بكيفية اتخاذ القرارات فى شؤون الحياة والمعايير المعتمدة اجتماعياً التى تؤثر فى طبيعة هذه القرارات. وتكشف هذه القرارات أو كيفية اتخاذها عن صراع شرس بين القديم والجديد، وعلاقة ذلك بالمسؤولية وبالحقوق بين الأفراد والمجتمعات والدول، والسلطة السياسية أو السلطة التقليدية للتراث أو سلطة الأسرة أو الإعلام أو رأس المال، أو قيم الاستهلاك أو قيم الاتصال بين الأجيال. ومن خلال هذا المفهوم دعا جيدنز إلى أن تظل قرارات واختيارات الفرد والمجتمع مفتوحة دائماً فى دينامية لتتجاوب مع دينامية الواقع أو العالم المنفلت.

ومن ثم فإن عدم التسامح أو التعصب – من وجهة نظر جيدنز - يعد نتاجاً للتحولات العلمية والتقنية، وما أدت إلية هذة التحولات من تكريس للفروق والتمايزات بين البشر فى أساليب الحياة وأساليب التفكير والعمل، وشيوع القيم الفردية وانتشار البطالة وتدنى مستويات المعيشة، إلى جانب عدم دينامية قرارات و اختيارات الفرد والمجتمع وعدم ملاءمتها مع تحولات الواقع المجتمعى والعالمى. ويعود ذلك إلى أن

---

(١) جيدنز ، عالم منفلت : كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟ ، ترجمة محمد محي الـدين ، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١١-١٥.

(٢) جيدنز، بعيداً عن اليسار واليمين: مستقبل السياسات الراديكالية ، ترجمة شوقي جلال ، **عالم المعرفة** ، رقم ٢٨٦ ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٤١-٢٤٢ .

الحداثة والتغيرات التكنولوجية تعتمد على منطق التراكم الرأسمالى الذى يعتمد على مبدأ: "أقصى عائد اقتصادى على حساب الآخرين جميعاً ". وأفضى هذا إلى سلب الطبيعة وخلق حالة من الفوضى بين البشر. فقد أدى توسع أشكال الإنتاج الرأسمالى فى كل صوره إلى خلخلة النظام الإيكولوجى الذى كان سائداً من قبل، مع تضاؤل فسحة الوقت اللازمة للتكيف مع حالة الفوضى التى كان البشر سبباً فيها نتيجة ظروف التقدم والحداثة التكنولوجية.

ويتفق جيدنز مع **جواد سميث** فى أن انهيار المجتمع المحلى والأسرة من أهم أسباب عدم التسامح.وفى ذلك يقول سميث : "إن أكبر خسارة تسببت فيها دولة الرفاه ، أنها أفضت بنا إلى تفكك الوحدة الأسرية" . إن هذه الوحدة الأساسية للسلوك البشرى - والتى بدونها لاتقوم للمجتمع المستقر قائمة - ليس بوسعها البقاء فى وضع اغتصبت فيه الدولة الوظائف التى كانت تقوم بها الأسرة فى حالتها الطبيعية. ويستطرد إلى مسألة الجنوسة، ويؤكد أن الفوارق الطبيعية بين الرجل والمرأة لابد أن تكون هى أساس تقسيم العمل بين الأسرة الواحدة.

ويتمثل جوهر فكرة **أمارتيا صن** A.Sen حول التسامح فى نظريته عن "الحرية"، والتى تدعوا إلى فكرة أن: "الحرية الشخصية مهمة من أجل خير المجتمع". ويميز صن فى هذه الدعوة بين عنصرين أساسيين. يتمثل العنصر الأول فى " قيمة الحرية الشخصية "، بمعنى أن الحرية الشخصية مهمة ويتعين كفالتها. أما العنصر الثانى فيتمثل فى " مساواة الحرية " بمعنى أن كل فرد يعنيه أمر خير المجتمع، ومن ثم يتعين ضمان الحرية لكافة أفراد المجتمع. وهاتان النقطتان تستلزمان الإيمان بضرورة ضمان الحرية الشخصية على أساس مشترك يتقاسمه الجميع. وقد كتب أرسطو وأفاض فى الحديث عن دعم القضية الأولى، ولكنه استثنى المرأة والعبيد، وبهذا تخلى عن الدفاع عن القضية الثانية.

وعلى هذا الأساس، يميز صن بين: "قيمة التسامح"؛ حيث يتعين التسامح بين مختلف العقائد والالتزامات والأعمال لجميع الناس على اختلافهم، وبين " المساواة فى التسامح "؛ بمعنى أن ما يحظى به البعض من تسامح يتعين بالتالى أن يحظى به الجميع (إلا إذا كان التسامح عند البعض سيفضى إلى تعصب مع آخرين). وقد أفاضت الكتابات الغربية المبكرة فى الدعوة إلى بعض التسامح، ولكن دون أن يكتمل

هذا التسامح بالدعوة إلى المساواة فى التسامح.[١]

وفى كتابه " العقل قبل الهوية "[٢]،يربط صن التسامح بفكرة " العدالة " ؛ كما صاغها جون راولز. وهى تشير إلى" أهمية الاختيار والعقل فى تقرير الفرد لهويته "، كما تعد " حالة متخيلة للمساواة بين أفراد جماعة إنسانية عندما يحاولون اختيار القواعد الاجتماعية الموجهة لسلوكهم ". هذه القواعد – التى يسميها راولز " مبادئ العدالة " – سوف تؤدى إلى الاهتمام بمصالح كل الأفراد والجماعات فى المجتمع بشكل يتيح التوزيع المتكافئ للثروات المجتمعية بهدف تحقيق أكبر قدر من العدالة والمساواة والتسامح.

ثانياً: التسامح فى الفكر العربى

من الواضح أن المفكرين العرب قد تأثروا بأفكار التنوير الأوروبية، ودخلوا فى حوار واثق معها، واتخذوا موقفاً نقدياً من عناصرها التكوينية، وتقبلوا مبادئها الجذرية الخاصة بأولوية العقل فى المعرفة، والفصل بين السلطات فى الدولة، والمجتمع المدنى وسلطته الزمنية. وكان ذلك يعنى الحماسة لأفكار الاستنارة عن: الحرية، والمساواة، والعدل، والتسامح، وحق الاختلاف، واستبدال العلم بالخرافة، أو العقد الاجتماعى بالتفويض الإلهى، وفى الوقت ذاته رفض ما يتناقض مع منطق الخصوصية للأمة العربية وتراثها الإسلامى، أو على الأقل استبدال المسميات بما يؤكد الخصوصية ويحفظ التراث[٣].

ورغم اختلاف استجابات رواد النهضة العربية الحديثة تجاه أفكار التنوير الأوربية، حيث يمكن التمييز بين استجابات المشايخ والأفندية، وبين أبناء الأقليات غير المسلمة وأبناء الأغلبية المسلمة، فإن قاسماً مشتركاً وصل الجميع وقارب بين رفاعه الطهطاوى (الشيخ) وعلى مبارك (الأفندى)، وبين الأفغانى (داعية البعث الإسلامى)، وشبلى شميل (داعية نظرية التطور)، وبين الإمام محمد عبده (مفتى الديار المصرية)،

---

(١) أمارتيا صن ، التنمية حرية ، ترجمة شوقى جلال ، **عالم المعرفة** ، رقم ٣٠٣ ، مـايو ٢٠٠٤، ص ص٢٧٦-٢٧٧.

(2) Amartya Sen, Reason Before Identity, Oxford, Oxford university Press, 2002, PP.3-4.

(٣) جابر عصفور، أنوار العقل، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب ، سلسلة مكتبـة الأسـرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٢٢-٢٣.

وفرح أنطون (الحالم بالإنسانية الجديدة). هذا القاسم المشترك يبدأ من استبدال المكانة الواعدة للعقل بالمكانة التقليدية للنقل ، والاحتفاء بالعقل الإنسانى بوصفه القوة الباهرة التى يتفهم بها الإنسان عالمه ، ويتعرف أسراره ، ويتغلب بها على عقباته، ويواجه تحدياته، ويتمكن بها من السيطرة على الكون وتوظيفه لصالح الإنسانية.

- **ابن رشد**

يعد **ابن رشد** من أوائل المفكرين الذين أوضحوا مفهوم التسامح، وتتمثل جوهر فكرته حول التسامح فى مفهوميه عن التأويل(*) والتعددية. فقد رأى ابن رشد - معارضاً الغزالى – أن: " النص الديني له معنيان: معنى ظاهرى ومعنى باطنى، وعلى الفيلسوف أن يؤول المعنى الظاهرى إذا كان لا يتفق مع العقل، ويكشف عن المعنى الباطنى لهذا النص فى إطار سلطة العقل ". ورغم أن مفهوم التأويل قد سبق تناوله من قبل فلاسفة آخرين قبل ابن رشد، إلا أن مفهومه عن التأويل يعتبر جديداً ويختلف عمن سبقوه من فلاسفة إسلاميين. فمثلاً: يوجد تأويل لدى المعتزلة، لكن المعتزلة اتبعت أسلوب التكفير، ووصل التكفير إلى حد أنهم كفروا بعضهم بعضاً، وتفرقوا إلى ما يقرب من عشرين فرقة تكفر كل منها الآخرين.

أما التأويل الحقيقي عند ابن رشد فيمتنع عن التكفير؛ لأن التأويل معناه التسامح تجاه الاختلاف. فالتأويل والتسامح كلاهما يعتمد على العقل. والعقل لا يكتفى ببديل واحد، ولكن لديه بدائل متعددة، وإذا اكتفى العقل ببديل واحد فإنه يقع فى براثن الدوجماطيقية، أى أنه يقع فى توهم أنه يمتلك الحقيقة المطلقة. وإذا وقع العقل فى هذا الوهم يمتنع التطور. وهذا العقل عند ابن رشد لا سلطان عليه إلا سلطانه هو نفسه. ولذلك يمكن القول بأن فلسفة ابن رشد تحمل فى طياتها جذور التنوير الأوربى، لأن التنوير الأوربى فى القرن الثامن عشر قد انتهى إلى هذه الصيغة الأخيرة(١).

وفيما يتعلق بالتعددية: رأى ابن رشد أنها قائمة فى طباع البشر، وفى اختلاف عاداتهم ومرجعياتهم ، وهو ما حرصت الشرائع السماوية على التعامل معه بوصفه حقيقة سابقة عليها. ولم تسع هذه الشرائح لإلغاء التعددية أو للقضاء عليها، بدليل أنها

(*) يقصد ابن رشد بالتأويل: " إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازيـة، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب ".

(١) مراد وهبه ، جرثومة التخاف ، القاهرة ، الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب ، ١٩٩٨، ص ص١٨٩-١٩٨.

انطوت فى بنية خطابها - الخطاب الإلهى - على تعددية مماثلة تجعل الخطاب مفتوحاً لآفاق التأويل والفهم. إن ثنائية الظاهر والباطن التى يتضمنها الخطاب الإلهى لا تسعى إلى الإخفاء والتعصب كما فهم بعض المتصوفة، ولكنها ثنائية التعددية فى البشر ، وتسمح لكل البشر بحق الفهم والتأويل[1].

لكن ابن رشد الداعى للتعددية والحريص عليها، المؤمن بحق الاختلاف، الذى يجعل من التأويل الصلة الجامعة بين البرهان والشريعة ، كان ينتج خطابه فى سياق ثقافى حضارى مؤمن بالأفول ، وكان هدف ابن رشد من ذلك محاولة الجمع والتوفيق بين فرق الأمة وفصائلها ، وبين الأمة وغيرها من الأمم.

ويبلغ التسامح قمته فى موقف ابن رشد من آراء المخالفين والخصوم حينما ينتقد الغزالى على كونه لا يحاول أن يتفهم موقف " الخصم" ،بل يحكم بفساده دون اعتبار المقدمات التى أدت إليه . وكان أبو حامد الغزالى قد سبق ابن رشد فى القرن الخامس الهجرى - الحادى عشر الميلادى - فى سبيل مشابه ، ولكن نحو غاية مغايرة : إلغاء العقل والبرهان لحساب النقل والسماع ، وإن كان قد فعل ذلك بآليات البرهان ذاته. كان الغزالى قد وجه هجومه الحاد والقاسى - فى تهافت الفلاسفة - نحو تكفير الفلاسفة فى مجموعة من القضايا والأفكار. وكانت المواجهة التى تمت بين أفكار هذا الكتاب وبين أفكار ابن رشد فى " تهافت التهافت " ، من أهم ما رصده تاريخ الفكر العربى الإسلامى، ومن أهم ما رصده الفكر الإنسانى على إطلاقه. لقد كانت مواجهة بين وقفتين حضاريتين، ومحورها هو محاولة الإجابة على السؤال: هل تأخذ حضارة لاحقة أصولاً ثقافية من حضارة سابقة ، وخاصة إذا كان هناك تعارضاً فيما بينهما؟[2]

لقد دافع ابن رشد عن آراء ومعتقدات الآخرين ، وأكد على ضرورة الإطلاع عليها والاستفادة منها ، والتماس العذر لأصحابها إذا هم أخطأوا الصواب . ويرد على الفقهاء الذين كانوا يرفضون "علوم الأوائل" بالتنبيه إلى الطابع التاريخى التراكمى للمعرفة البشرية. فالوصول إلى الحقيقة أو الاقتراب منها، فى العلوم العقلية، إنما يتم

---

(١) نصر حامد أبو زيد ، ابن رشد : التأويل والتعددية ، **مجلة العربـى** ، ع ٤١٤ ، مـايو ١٩٩٣.

(٢) محمد عابد الجابرى ، ابن رشد : سيرة وفكر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص ص٢٥-٣٠.

بتداول الفحص عنها واحداً بعد الآخر، وأن يستعين فى ذلك المتأخر بالمتقدم[١].

ففى الوقت الذى رفض فيه الغزالى أن تستمد الحضارة الإسلامية بعض روافدها الفكرية من أصول يونانية، بهدف حماية هذا الفكر مما ظن أنه يفسده ويهدم أركاناً أساسية فيه، نجد ابن رشد يرد على الغزالى منطلقاً من ضرورة الدفاع عن تأثر الفكر الإسلامى بفلسفة وفكر اليونان القدماء، وأنه لا خطر على شريعة الإسلام من جراء ذلك[٢]. لقد أراد ابن رشد أن يبقى على صلته الإيجابية بالفكر اليونانى، وكانت دعوته إلى ذلك هى آخر صوت يرتفع دفاعاً عن الفكر وضرورة دخوله مع الشريعة فى نسيج واحد. ولم يكن الوجدان العربى مهيأً لقبول هذه الدعوة إلا بعد انقضاء عصر ابن رشد بأكثر من سبعة قرون.

ويرتفع "التسامح" عند ابن رشد إلى أعلى مقام ، وهو مقام العدل ، فيقول فى ذلك : "ومن العدل كما يقول الحكيم - أرسطو- أن ياتى الرجل من الحجج لخصومه بمثل ما يأتى به لنفسه ، أعنى أن يجهد نفسه فى طلب الحجج لمذهبه ، وأن يقبل لهم من الحجج النوع الذى يقبله لنفسه "[٣].

- **فرح أنطون**

ولعل فرح أنطون (١٨٧٤-١٩٢٢) هو أول من أفاض - فى التراث الفكرى العربى الحديث - فى توضيح مبدأ التسامح بوصفه أساس الدولة المدنية الحديثة ، وبوصفه القاعدة التى ينطلق منها الفصل بين السلطتين المدنية والدينية ، ذلك الفصل الذى ينظر إليه أنطون فى السنة الثانية من القرن العشرين بوصفه آلة مبدأ التسامح ووسيلته معاً[٤]، وكان ذلك حين دخل فرح أنطون فى مناظرة مع محمد عبده مفتى

---

(١) محمد عابد الجابرى ، قضايا فى الفكر المعاصر ، مرجع سابق ، ص٢٢ .
(٢) زكى نجيب محمود ، قيم من التراث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (سلسلة مكتبة الأسرة) ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤٣-٤٨.
- وانظر المزيد حول أفكار ابن رشد حول التأويل والتعددية فى :
- عباس محمود العقاد ، ابـن رشـد ، القـاهرة ، دار المعـارف ، ط٦، ١٩٩٢ ، ص ص٦٠-٦٤.
- ماجد فخرى ، ابن رشد : فيلسوف قرطبة ، بيروت ، دار المشرق ، ط٣ ، ١٩٩٢.
- موسوعة علماء العرب ، مؤسسة عالم النور (الإنترنت).
http://www.alnoor-world-com/scientists/zaman.as
(٣) محمد عابد الجابرى ، ابن رشد : سيرة وفكر ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .
(٤) فرح أنطون ، معنى التساهل والفصل بين السلطتين المدنية والدينية ، فى : أضواء على التعصب، مرجع سابق ، ص ص ٦٥-١٣٠ (نشر فى الأصل سنة ١٩٠٢) .

الديار المصرية فى ذلك الوقت حول ما كتبه الأول عن ابن رشد وفلسفته فى مجلة "الجامعة" ، وتطرقت إلى مشكلات الدين والمدنية والتقدم والعقل والتعصب ، كما أفضت إلى ضرورة تحديد معنى الدولة المدنية وعلاقتها بمبدأ التسامح. وتوصل أنطون إلى أن الحرية والاستقلال الفكرى يؤديان إلى التسامح. وهو يؤكد بقوة على أن الحرية لا تتجزأ، ولا تكون فى موقف دون آخر، بل يشترط أن تكون الحرية مطلقة[١]، ويترتب على ذلك أن تظهر على الساحة الفكرية آراء عديدة ومذاهب شتى ، ويحدث التسامح عندما تتفاعل هذه المذاهب والآراء المختلفة.

وتعرض أنطون لمحاولة تعريف التسامح ، الذى كان يطلق عليه " التساهل ". فيرى أن: "هذه الكلمة دخيلة فى اللغة العصرية، وإننا نعرف معناها باصطلاح الفلاسفة؛ الذين يشير التساهل عندهم إلى أن الإنسان لا يجب أن يدين أخاه الإنسان على أساس من المعتقد الدينى؛ لأن الدين علاقة خصوصية بين الخالق والمخلوق. وإذا كان الله يشرق بشمسه على الأشرار والأخيار ، فيجب على الإنسان أن يتشبه به ولا يضيق على غيره لكون اعتقاده مخالفاً لمعتقده. فليس على الإنسان أن يهتم بدين أخيه الإنسان أياً كان ؛ لأن هذا لا يعنيه. والإنسان من حيث هو إنسان فحسب، بغض النظر عن دينه ومذهبه، صاحب حق فى كل خيرات الأمة ومصالحها ووظائفها، وهذا الحق لا يكون من يوم أن يدين الإنسان بهذا الدين أو ذاك ، ولكنه من يوم أن يولد ؛ لأن هذا الحق من الحقوق الطبيعية التى يجب أن تشمل جميع البشر".

ويضيف فرح أنطون أن التسامح لا يوجد إلا فى الدولة المدنية التى تنظر إلى مواطنيها نظرة المساواة ولا تفرق بينهم حسب المعتقد أو الثروة أو الأصل أو العرق، ويؤكد أن التسامح هو القاعدة التى تبنى عليها الحضارة والتقدم، وأن الإنسانية التى تؤكد حق الاختلاف بين الأمم هى الإنسانية التى تتقدم صوب حلم العصر الذهبى، والأمة التى تكفل حق الاختلاف بين أبنائها، ويعامل أبناؤها بعضهم البعض على أساس من مبدأ التسامح، هى الأمة التى تبقى وتزدهر وتقوى ولا تندثر.

ويوضح أنطون أن: "غرض السلطة الدينية مناقض لغرض التسامح، ولذلك فهى لا تقدر عليه. فهى تعتقد اعتقاداً مطلقاً أن الحقيقة فى يدها ، وأن قواعدها وتعاليمها هى الحق الأبدى الذى لا يداخله أقل شك وما عداه كفر وضلال. ومن ثم لا

---

(١) ماهر عبد القادر محمد على ، النزعة الوضعية فى فكر فرح أنطون : رؤيـة نقديـة ، **مجلة الفلسفة والعصر** ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥-٥٥.

يكون أمامها إلا طريقتان فى التعامل مع غير أقوامهم والمخالفين لهم فى الديانة ، الأولى أن يضغط عليهم ليدخلهم فى دينه، والثانية أن ينظر إليهم بعين النقص والاحتقار. ويترتب على ذلك أن تتآلف فى بناء الأمة فئات يفصل بينها التمييز، منها عزيزة ومنها ذليلة، فيسقط الحق الإنسانى الذى تقوم عليه الدولة المدنية والمجتمع المدنى على السواء"[١].

وكان أنطون يحلم بتأسيس دولة علمانية يُشارك فيها المسلمون والمسيحيون على قدم المساواة، وتستند هذه الفكرة إلى افتراض أن الأديان فى حقيقتها متشابهة؛ لأنها تقوم على جملة مبادئ تدور حول الطبيعة البشرية والحقوق والواجبات الإنسانية. وذلك هو السبيل الوحيد إلى تحقيق التسامح فى جميع الأديان ، كما أن ذلك هو أساس المدنية الحديثة. ويرى أنطون كذلك أن التسامح ضرورى لخمسة أسباب. أولها وأهمها هو تحرير العقل الإنسانى من أى سلطة مقيدة، ثانيها هو المساواة التامة بين أبناء الأمة الواحدة بغض النظر عن معتقداتهم وإيديولوجياتهم، ثالثها أن السلطات الدينية ليس لها حق التدخل فى أغراض الحكومة ؛ لأن هذه السلطات تشرع برؤية أخروية وليس برؤية دنيوية ، والرؤية الدنيوية هى الغرض من تشريعات الحكومات. رابعها أن الدولة المحكومة بالدين ضعيفة بحكم طبيعتها ؛ لأنها تكون تحت رحمة مشاعر الجماهير، ثم هى سبب ضعف المجتمع لأنها تركز على ما يفرق بين البشر. بل إن مزج الدين بالسياسة يضعف الدين ذاته لأن السياسة تهبط بالدين وتعرضه لمخاطر الحياة السياسية ومؤامراتها، وأخيراً فإن الوحدة الدينية مستحيلة لأنه على الرغم من أن الدين الحق واحد فالمصالح الدينية المتباينة معادية دائماً لبعضها البعض، وهذا هو السبب فى أن الحكومة الدينية تتجه إلى الحرب[٢].

وكانت هذه الأفكار الأساسية لفرح أنطون أساساً لتأصيل مفهوم المجتمع المدنى فى الثقافة العربية ، وتأكيداً للترابط الوثيق بين مستقبل الثقافة العربية وممارسة أبنائها للتسامح. وفى هذا الإطار يؤكد أنطون أن الحقوق المدنية والتسامح والعدل والمساواة والتقدم لا تتحقق فى أى مجتمع إلا بفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية ، وهذا الفصل هو السبب الحقيقى فى التسامح. فغرض الأديان هو تعليم الناس عبادة الله

---

(١) فرح أنطون ، مرجع سابق ، ص ص ٧٣-٧٥.
(٢) منى أبو سنة ، أورشليم الجديدة : الطريق إلى النصر ، فى مراد وهبه (محرر)، التسامح الثقافى، مرجع سابق ، ١٩٨٧ ، ص ص ٧٧-٨٥.

وحثهم على الفضائل ، أما غرض الحكومات فهو حفظ الأمن بين الناس ، أى حفظ حرية كل شخص فى إطار الدستور. وهذا الدستور لا يجيز أن يؤخذ من حرية الشخص إلا بمقدار ما يجب أخذه لمصلحة الجمهور. وفيما عدا ذلك يكون الشخص حراً مطلقاً يفعل ويعتقد ويقول ما شاء.

ويلاحظ أن التسامح ليس له معنى واحد فى رواية فرح أنطون عن " الدين والعلم والمال ". فأبعاد التسامح متعددة. أولها التسامح على المستوى الدينى ، حيث ضرورة المجادلة بالتى هى أحسن، وعدم التفتيش فى ضمائر الناس، واحترام المخالفة فى الاجتهاد ، وعدم الخلط بين المخالفة فى تأويل الدين والخروج على الدين، وتقبل المغايرة فى الملة ، والاختلاف فى المذاهب، والتباين فى الاعتقاد، والمفارقة فى الاجتهاد بوصفها اللازمة الطبيعية لوجود العقل الإنسانى الذى يقوم على التنوع ويأبى الوحدة القسرية. وهناك التسامح فى مجال العلم، والذى يأتى تالياً للتسامح الدينى. ويقترن هذا النوع من التسامح بالمعنى الخلاق للابتكار ، حيث التقدم مرهون بالمغايرة، والإبداع مقرون بالاختلاف ، واللاحق لا يتقدم إلا بالانطلاق من حيث انتهى السابق ، على سبيل الإبداع وليس الاتباع. وأخيراً هناك التسامح فى مجال المال والعمل، سواء فى علاقة صاحب رأس المال بالعامل، أو علاقة الاثنين ببقية أبناء المجتمع وطوائفه، حيث لا فضل لأحد على أحد إلا بما يؤكد إنسانيته السمحة(١).

وقد تعرض هذا المفهوم المثالى للتسامح عند أنطون لنقد شديد. فهذه المثالية تقصر التسامح على مجال العقيدة الدينية دون المجال السياسى. فاستبعاد السياسة من التسامح يفرز نقيض التسامح ، أى التعصب. والدليل على ذلك وجود ظاهرة تاريخية فى العالم العربى نابعة من استبعاد فصل الدين عن الدولة ، أى استبعاد التسامح بالمعنى الذى يقصده أنطون. فقد أدى هذا التيار إلى الرفض الكامل للحضارة الغربية بدعوى التعصب الدينى الذى كشف عنه الصراع الذى دار بين أنطون والشيخ محمد عبده. حيث أعلن عبده أن الفصل بين الدين والدولة ليس فقط أمراً غير مرغوب فيه وإنما هو أمر محال ؛ لأن الحاكم ينبغى أن ينتمى إلى دين معين من شأنه أن يحدث تأثيراً فى سلوكه وأفعاله.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الفهم السابق للتسامح عند أنطون ينطوى على سوء فهم

---

(١) جابر عصفور، أنوار العقل ، مرجع سابق ، ص ص ٨٧-٨٨.

للعلمانية ، فهى لا تعنى عنده سوى الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية. فى حين أن العلمانية تعنى أسلوب حياة يهيمن على جميع المجالات الاجتماعية. وأنطون يرفض اعتبار العلمانية أسلوباً للحياة. ومع ذلك فهو يعادلها بالعلمنة التى تأتى فى مرحلة تالية للعلمانية. وهذه المفارقة هى السبب الذى دفع أنطون إلى قصر التسامح على المجال الدينى دون المجال السياسى. وهو بذلك - من حيث لا يدرى – يروج للتعصب. والسبيل الوحيد إلى تجنب هذا التعصب هو إدخال النسبية فى المعتقدات الدينية، ولا يتم ذلك إلا بإدخال السياسة فى مفهوم التسامح.

- **محمد عبده**

وفى مقابل فرح أنطون، دعا محمد عبده إلى أن يكون العقل هو السلطة النهائية والمرجع الأخير فى التشريع للواقع بحيث يكون هو المعيار الأوحد لكل ما عداه، وتكون أفكاره متمتعة بالسلطة المطلقة على الواقع. غير أن العقل لا يكون هذه السلطة إلا إذا كان حراً. فالحرية شرط العقلانية ، إذ لا يمكن للفعل غير الحر أن يكون فعلاً عاقلاً ومعقولاً. ومن خلال ذلك حاول محمد عبده بناء منظومة عصرية يمكن أن تسهم بدور رئيسى فى التغلب على صور "الاغتراب" التى كانت مهيمنة فى ذلك الوقت وتفصل بين الإنسان وعالمه[١]. وقد استمد محمد عبده فكرته هذه من مجموعة المبادئ الخاصة بالثورة الفرنسية، التى تتمثل أهم انجازاتها فى انتقال الإنسان إلى الاعتماد على عقله، وتجاسره على إخضاع الواقع لتفسير العقل. فهذه الثورة هى التى أعلنت السلطان المطلق للعقل على الواقع. وما لم تكن لدى الإنسان تصورات ومبادئ فكرية تشير إلى طرق ومعايير ذات صحة مطلقة فلن يستطيع فكره أن يحكم الواقع. وما هذه المعايير إلا العقل ذاته.

وأوضح محمد عبده وجود فجوة شاسعة بين مرآة الشريعة وبين الذات التى تحاول أن تهتدى إلى نفسها فى هذه المرآة. واستنتج من ذلك أن هذه الشريعة تتطلب إعادة النظر فيها حتى يمكن للذات مرة أخرى أن تتعرف على نفسها ، وذلك مشروط برفع ضروب الاغتراب فيما بينهما ، تلك الناشئة فى جملتها عن التصلب والجمود اللذين عانت منهما الشريعة على أيدى هؤلاء الذين يصفون أنفسهم بأنهم حراسها. ولكى يكون من الممكن إعادة بناء الشريعة يتعين الاعتراف بالشرعية المطلقة لأمرين

---

(١) فرح أنطون ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦-٩٦.

متكاملين هما: إطلاق حرية العقل من ناحية، والكف عن التقليد فى الفكر والعمل من ناحية أخرى ؛ لأن ذلك يؤدى إلى إلغاء الشخصية الإنسانية وإلى إلغاء العصر نفسه الذى تعيش فيه هذه الشخصية[١].

وفى ضوء ذلك حاول محمد عبده إعادة بناء روح الشريعة الإسلامية مسترشداً بالعقل ومبتعداً عن التقليد عندما قرر أن الحكمة هى الوجه الآخر من الشريعة ، وأصولها تترتب من الأعلى إلى الأدنى: أصلها الأول النظر العقلى لتحصيل الإيمان، وأصلها الثانى تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض، وأصلها الثالث التسامح والبعد عن التكفير. وأصلها الرابع الاعتبار بسنن الله فى الخلق، وأصلها الخامس القضاء على أية سلطة دينية، وتأكيد مبدأ أنه لا يسوغ لأحد أن يفتش فى عقيدة أحد أو يتسلط عليه، وأصلها السادس الدعوة لمنع الفتنة، وأصلها السابع مودة المخالفين فى العقيدة، وأصلها الثامن الجمع بين مصالح الدنيا والآخرة[٢]. ويقترن هذا الأصل الأخير بتأكيد حضور المجتمع المدنى ، وتبرير الدولة المدنية ، والإعلاء من قيمة العلم بوصفه الوجه الآخر للعقل.

ولضمان حرية هذا العقل يقرر محمد عبده بأنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد ، حمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر. ولقد جاءت الأصول الثمانية السابقة ضمن دفاع الإمام عن الإسلام من حيث علاقته بالمدنية والعلم ، فى مناظرته الشهيرة مع فرح أنطون، وهو دفاع فرض على الإمام المضى فى نقض التراث الموروث بين العقل والنقل ؛ ليصل بالعقل إلى المكانة التى تقارب بينه وبين عقلانية أفكار التنوير الأوروبية من ناحية ، وتعيد إليه الاعتبار بعد أن سلبه أهل النقل والتقليد مكانته فى التراث العربى من ناحية أخرى. ولقد ثبت لدى الإمام محمد عبده أن التمدن الحديث لا يريد إماتة الأديان ؛ لأنها تصلح أن تكون وسيلة إليه. ولكنه فى الوقت نفسه لا يطيق أن يكون رجال الدين أو المتحدثون باسم الأديان حجر عثرة فى سبيل التقدم.

- **الأفغانى**

أما الأفغانى (أستاذ الإمام) فهو يقف فى البداية ضد التسامح ويدافع عن

---

(١) يوسف سلامه، النزعة العقلانية عند محمد عبده ، مجلة الفلسفة والعصر ، مرجع سـابق ، ص ص ٣٧-٤٤.
(٢) جابر عصفور ، أنوار العقل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ – ٣٩.

نقيضه وهو التعصب، وفى رأيه أن امتداح التسامح ونبذ التعصب هما فى رأيه دعوة تخفى هدفاً معيناً وهو النيل من وحدة الأمة التى هى مصدر قوة المسلمين. ولذلك فهو يعتبر أن الذين يروجون لفكرة التسامح فى عصره لا يعملون لهذا الغرض سواء عن قصد أو بدون قصد. ومعنى التعصب لديه ليس مذموماً فى ذاته، ما دام التعصب من العصبية، أى الوحدة والتكاتف ضد الأجانب[١]. وبذلك فإن التعصب عنده يعنى: "التضامن الديني، وما دام فى حدود الاعتدال، فإنه يعد فضيلة، وخاصة عندما يحدث بين المشتركين فى الدين والعقيدة، ومن ثم فإن الأفغانى لم يتقيد بالمعنى الأجنبى لمعنى التسامح، أى باعتباره قيمة، ولكن استبدله بمصدر آخر إسلامى"[٢].

وبهذا الأسلوب تجنب الأفغانى التصدى لمشكلة الحرية الفكرية وعلاقتها بالتقدم، ونقل النقاش إلى مستوى آخر يرجع فيه التعصب إلى أصوله اللغوية والقبلية. فالعصبية من العصبة ، والعصبة تكون من أفراد تربط فيما بينهم رابطة قوية هى رابطة النسب، ومن ثم يؤدى التعصب فى رأى الأفغانى وظيفتين متكاملتين: وظيفة داخلية ووظيفة خارجية، الوظيفة الداخلية هى التى تتعلق بالاتحاد بين أفراد الجماعة ، وهو ما يؤدى إلى الامتناع عن ارتكاب أى عمل يعود على الأمة بضرر أو بسوء عاقبة. أما الوظيفة الخارجية فهى الدفاع عن حق أبناء الأمة فى مواجهة أى عدوان خارجى. وقد واجه هذا التصور المثالى عند الأفغانى اعتراضات كثيرة ، ولذلك لجأ إلى طرح التعصب كفضيلة متوسطة بين طرفين ، كلاهما مكروه. فالتعصب له حد اعتدال وطرفا إفراط وتفريط. والتفريط فى التعصب هو ضعف الشعور بالرابطة بين أفراد الجماعة ، مما يؤذن بتفككها وانحلالها. وأما الإفراط فى التعصب فإنه خروج عن حدود الاعتدال والتطرف فى الدفاع عن حقوق الجماعة، وما يخرج عن حد الاعتدال يخرج بالفعل نفسه عن العدل. وكما أن التفريط فى التعصب مضر للجماعة ، إذ يهددها بالفناء ، كذلك الإفراط مضر لها ، إذ يوقعها فى الجور والاعتدال.

ومعنى ذلك أن الأفغانى قد رفض البعد المناقض للدين فى فلسفة التنوير. لكنه تقبل من فلسفة فولتير وروسو ومونتسكيو مبادئ حماية العدل ومقاومة الظلم والإيمان بمبدأ التسامح بوصفه مبدأً من مبادئ الاستنارة ، وقد مارس الأفغانى هذا المبدأ فى

---

(١) على أومليل، التسامح: هل هو مفهوم محايد؟ فى: مراد وهبه (محرر)، التسامح الثقافى، ١٩٨٧ ، ص ص ١٠٨-١٠٩.

(٢) جمال الدين الأفغانى، التعصب، فى أضواء على التعصب، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٣٦ (نشر من الأصل سنة ١٨٨٤ فى جريدة العروة الوثقى بالتعاون مع الشيخ محمد عبده)

حواره مع أقرانه الذين كانوا على النقيض من موقفه من فلسفة التنوير، وردوده على شبلى شميل (١٨٦٠-١٩١٧) نموذج للمجادلة بالتى هى أحسن ، ومثال على الاختلاف من منطق التقدير والاحترام والتسامح لا التكفير والإعدام. وقد انطلق الحوار بينهما من منطقة مشتركة جمعت بين الاثنين ، وهى الإيمان بأهمية العلم فى تطوير الحياة من ناحية ، ومبدأ التطور بوصفه مبدأً أساسياً من مبادئ الوجود من ناحية ثانية. ولكن الأفغانى لا يمضى فى تقبل آراء نظرية التطور إلى الحد الذى وصل إليه شبلى شميل(١).

ورفض الأفغانى الهجوم على شبلى شميل وأدان مهاجميه، وأعلن اختلافه مع شميل فيما ذهب إليه فى كتابه، ويراه واقعاً فى تقليد أفكار الغرب الأوربى دون تبصر. ولكن ذلك لم يمنع الأفغانى من تأكيد احترامه لشميل بوصفه حكيماً من حكماء الشرق. والواقع أن حوار الأفغانى مع نظرية التطور لا يكشف فحسب تسامحه الواضح فى الحوار مع المخالفين له ، واحترامه حق المخالفة حتى لو كانت فى الأديان ، بل يكشف فى الوقت نفسه عن إفادته من تراثه العقلانى فى ممارسة مبدأ التسامح الذى اقترن بأفكار التنوير الأوربية ، وفى الوقت نفسه استخدام المعطيات الموجبة لهذا التراث فى دعم نظرية التطور نفسها ، وليس التشهير بها أو تكفير المرددين لها.

ورغم ذلك فقد تعرضت بعض أفكار الأفغانى حول التسامح والتعصب إلى نقد شديد ، وخاصة فيما يتعلق بنظرته إلى التعصب باعتباره فضيلة اجتماعية ، وأن هذا التعصب ينقلب إلى نقيضه إذا مورس بتطرف وإفراط ، وأن التعصب فى ذاته شئ محمود ، غير أنه يصبح مذموماً إذا تجاوز حد الاعتدال. وفى هذا الصدد يتساءل نصيف نصار: "هل هذا المفهوم للتعصب يتفق مع حقيقة التعصب كما نعانيه فى حياتنا الاجتماعية ؟. ويرى أن الأفغانى لم يحدد معنى الإفراط فى التعصب والتفريط فيه. كما أن طريقته فى طرح الفضيلة كاعتدال بين طرفين لا تنطوى على تفريق بين التدرج فى نطاق الفضيلة أو النقيصة، وبين التمييز فى الماهية بين كلاً منهما. فالتعصب المفرط لا يخرج عن ماهية التعصب لكونه مفرطاً؛ لأنه درجة من درجات التعصب، وهكذا بالنسبة إلى التعصب المعتدل والتعصب الضعيف. إذن التعصب هو التعصب سواء كان معتدلاً أو مفرطاً أو ضعيفاً. فإذا كان التعصب هو نفسه فضيلة،

---

(١) جابر عصفور، أنوار العقل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩-٣١.

فالزيادة فيه لا تنتج نقيصة، وكذلك النقصان"[1]. ومعنى ذلك أن العناصر التى حاول الأفغانى إخراجها من مفهوم التعصب ، تحت عنوان التعصب المفرط – أى الاستعلاء والجور والكراهية – هى من ماهية التعصب ، تقوى وتظهر بقدر ما يشتد التعصب. ويذهب نصار إلى أن ما حاول الأفغانى إخراجه من مفهوم التعصب هو نفسه الشئ الجوهرى فيه، وأن التعصب ليس وسطاً بين طرفين، بل هو طرف مقابل لمفهوم التحال، والوسط بين هذين الطرفين هو التضامن.

- **الطهطاوى**

يأتى الطهطاوى فى مقدمة ثلاثة مفكرين قمم أثروا القرن التاسع عشر، حيث كان معه عبدالرحمن الكواكبى وخير الدين التونسى. وقد توقف الطهطاوى أثناء بعثته فى باريس أمام الكثير من مظاهر الفكر والثقافة التى لم يألفها أو يعرفها فى مصر، وأهمها: علاقة الحاكم بالمحكوم، والصحافة، والأدب، وقضية المرأة. ولذلك تحول الشيخ إلى جسر حقيقى يعمل على تدفق أنوار الفكر والأدب من باريس إلى القاهرة.

ويتسم الطهطاوى بثلاث سمات رئيسية هى: شمولية النظرة والإحاطة بالظواهر الاجتماعية والسياسية من مختلف جوانبها، ثم الجمع ما بين النظر والعمل والفكر والخبرة الواقعية، ثم المزج ما بين أرضية التراث الإسلامى والتعرف على العلوم العصرية الحديثة. وانطلق فى تفكيره الاجتماعى والسياسى من احترام العقل كأداة لحل مشاكل المجتمع، وذلك بالكشف عن أسبابها وبواعثها. كما عبرت كتاباته عن فهم مستنير للحضارة الأوروبية، فهو لا يرفضها، كما أنه لا يقبلها دون تمحيص، ولكنه يعمل على التفاعل معها. ولذلك دعا الأزهر إلى أن يضيف سائر المعارف المدنية إلى جوار علوم الفقه والشريعة[2].

وبالإضافة إلى ذلك يبرز مبدأ التسامح فى الفكر الإسلامى كذلك فى موقف الطهطاوى من فكرة "الحرية الدينية"، فهى لا تعنى عنده حرية التدين أو حرية النقد الدينى، وإنما تعنى عنده حرية "الاجتهاد"، وبذلك فإن الطهطاوى قد قام بترجمة المبدأ الليبرالى: "الحرية الدينية" إلى هذا المصطلح الأصولى: "الاجتهاد"، والذى بمقتضاه

---

(١) ناصيف نصار ، فى نقد التعصب ، فى : أضواء على التعصب ، مرجـع سـابق ، ص ص ١٨٧-١٩٦.

(٢) محمد الشافعى، رفاعة رافع الطهطاوى..أمير النهضة، الثقافة الجديـدة، ع١٦٧، مـايو ٢٠٠٤، ص ص٣٨-٤٦.

يكون لخاصة العلماء أن يجتهدوا فى إدراج المستجد من الوقائع تحت قواعد شرعية أصلية، ولذلك يسلم الطهطاوى بأن الحرية الدينية هى حرية العقيدة والرأى والمذهب، ولكن بشرط ألا تخرج عن أصل الدين[١].

وكان الطهطاوى أول من دعا إلى العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعى فى المجتمع. حيث طالب – فى كتابه " مناهج الألباب " – بالتفرقة بين الأخوة فى الوطن والأخوة فى الدين، كما طالب بضرورة تنمية روح المواطنة السليمة. وكذلك كان أول من دعا إلى النظر فى التراث دون تعصب، مع الأخذ من الغرب دون تبعية.

أما عن الدور الرائد الذى لعبه الطهطاوى فى مساندة قضايا المرأة، فيلاحظ أنه سبق قاسم أمين فى كثير مما جاء فى كتابيه: "تحرير المرأة "١٨٩٩، و"المرأة الجديدة" ١٩٠٠. حيث سبق للطهطاوى القول بأن عفة المرأة ترجع إلى تربيتها وليس إلى ملابسها. وطالب بإعادة النظر فى منع المرأة من تولى الحكم، ودافع عن تعليم المرأة العربية، وقيامها بالأعمال التى يقوم بها الذكور[٢]. كما أكد على أن التمدن يرتبط بحرية الفكر والبحث العلمى وحرية إبداء الرأي. وكان أول عربى يتحدث عن الدستور والفصل بين السلطات والحقوق المدنية وتعدد الأحزاب.وأكد على أن العدل أساس الحكم، وأن ذلك لا يتناقض مع جوهر الإسلام.

(١) جابر عصفور، هوامش على دفتر التنوير، مرجع سابق، ص ص ٥٠-٥١.
(٢) محمد الشافعى، مرجع سابق، ص ٤٥.

الفصل الرابع

دراسات التسامح

النشأة - التطور - المجالات

مقدمة

يمكن تقسيم التراث البحثي فى موضوع التسامح إلى ثلاثة أقسام، يعبر كل قسم عن مرحلة تاريخية من تطور هذه الدراسات. تشير المرحلة الأولى إلى الدراسات الكلاسيكية والتى امتدت إلى أواخر السبعينيات. بينما تشير المرحلة الثانية إلى الفترة من أواخر السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات؛ وتشمل الدراسات التي ركزت على تطوير طرق وأساليب قياس التسامح. أما المرحلة الثالثة فتشير إلى الدراسات الحديثة التى ركزت على المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية والنفسية للتسامح، والتى تركزت فى فترة التسعينيات، بالإضافة إلى بعض الدراسات التى أجريت فى أواخر الثمانينيات.

وفيما يلى سوف نتناول نماذج من هذه الدراسات مع التركيز على تلك التى اهتمت بالمحددات الاجتماعية والثقافية للتسامح. ولأن نتائج هذه الدراسات تعتمد على المسوح الإمبريقية، لذلك سوف يتم تحليل هذه الدراسات فى ضوء الأسئلة الآتية: كيف تم تحديد التسامح؟ وكيف يقاس؟ وما هى الافتراضات التى تتعلق بدور التسامح فى الدولة الديموقراطية ؟ وأخيرا ما هى أهم نتائج هذه الدراسات ومدى مصداقيتها ؟.ولن يقتصر الباحث على عرض الدراسات الميدانية فقط ، وإنما سوف يعتمد على العديد من المصادر التى تناولت بالتحليل والتفسير لبعض تلك الدراسات.

أولاً: الدراسات الكلاسيكية

وهى تشمل الدراسات المبكرة عن التسامح. وتبدأ بدراسة لويس ويرث عن:"الحضرية كأسلوب للحياة"١٩٣٨[١]. والتى توصلت إلى أن حياة الحضر تبعث

---

(1) Wirth, L., "Urbanism as Away of Life", ***American Journal of Sociology***, vol.44, 1938, pp.1-24.

على التسامح بدرجة أكبر من حياة الريف، وذلك نتيجة لأن حياة الحضر تتميز بالكثافة السكانية المرتفعة والتنوع وعدم التجانس فى الخلفيات والثقافات والسمات السكانية، مما يؤدى إلى تشكيل روابط وجماعات عديدة تضم أعضاء مختلفي الاتجاهات. وعلى خلاف ذلك فإن حياة الريف يسود فيها تجانس السكان وتماثل القيم والمعتقدات، مما يعوق التسامح وقبول الاختلاف.

إن أغلب السكان فى المدن لا يعرفون بعضهم البعض معرفة شخصية. وهو ما يؤدى إلى إضفاء أسلوب خاص للحياة يميز هؤلاء السكان. حيث تتسم العديد من العلاقات مع الآخرين بغلبة الطابع الرسمي عليها، وبعدم الاستمرارية، والتفتت. كما ينظر إليها من قبل المنخرطين فيها باعتبارها أدوات؛ أى وسائل لغايات أكثر من كونها علاقات مشبعة فى حد ذاتها. فالشخص – كما يقول ويرث – مجرد من القدرة على " التعبير التلقائي عن الذات، والمعنويات، والإحساس بالمشاركة النابع من العيش فى مجتمع متماسك ". واتساقاً مع الرؤية الإيكولوجية؛ يذهب ويرث إلى القول أن أعداد السكان الكبيرة والكثيفة تقود بالضرورة إلى تخصيص وتنوع المناطق. حيث يسمح هذا التباين الوظيفي لقدر أكبر من الأشخاص أن يعيشوا معاً فى مساحة صغيرة نسبياً. وفى هذا الصدد يلاحظ وجود تماثل بين ما يذهب إليه ويرث وتوصيف فيبر للبيروقراطية[1] .

وهناك عدة أوجه تم من خلالها توجيه سهام النقد لوجهات نظر ويرث، بل إن أفكاره قد صورت أحياناً فى صورة كاريكاتورية من قبل نقاده. وتتمثل أهم هذه الأوجه من النقد فى أن هذه النظرية لا تتمتع بالقابلية العامة للتطبيق التى يدعيها ويرث. ويرجع ذلك إلى استنادها على ملاحظاته على المدن الأمريكية فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، مما يفرض حدوداً على قابليتها للتطبيق حتى على التحضر فى النظام الرأسمالي الصناعي. كما أنه من الخطأ أن نفترض – كما فعل ويرث – وصفاً للحضرية يدعى لنفسه سمة العمومية يمكن أن ينهض على خصائص المدن وحدها فقط، وذلك لأن هناك جوانب كثيرة تتوازى فيها الحياة فى المدن مع الحياة فى المناطق الريفية.

(١) أنتونى جيدنز، مقدمة نقدية فى علم الاجتماع، ترجمة أحمد زايد ومحمد محـي الـدين، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (كلية الآداب – جامعة القاهرة)، ٢٠٠٢، ص ص١٢٤-١٢٦.

أما الدراسة الثانية، والتى شكلت - مع دراسة ويرث - أساساً قوياً للعديد من دراسات التسامح فيما بعد، فهى دراسة صموئيل ستوفر عن:" الشيوعية وثقافة المجاراة والحريات المدنية"١٩٥٥[(١)]. وتعد أول دراسة رائدة عن التسامح فى الولايات المتحدة. واعتمدت على نتائج المسح القومى الذى أجرى عام ١٩٥٤، وطبق على عينة بلغت ٤٩٣٣ حالة. وتمثل هدف هذه الدراسة فى قياس مواقف الأمريكيين تجاه ثلاث جماعات محددة هى: الشيوعيون والاشتراكيون والملحدون، وهم الذين صورتهم الحكومة ووسائل الإعلام بوصفهم عناصر غير مرغوب فيها فى المجتمع الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، على اعتبار أن ما يعتنقونه من أفكار ومبادئ يختلف عما هو سائد فى المجتمع الأمريكى. كما حاولت هذه الدراسة قياس درجة الحريات المدنية التى يمكن أن تتمتع بها هذه الفئات فى المجتمع. وركزت بصفة خاصة على حق هذه الجماعات فى التعبير عن آرائها فى المجتمع.

وقد أوضحت نتائج دراسة ستوفر أن غالبية الشعب الأمريكى يعتقدون أن الشيوعيين والاشتراكيين والملحدين لا ينبغي لهم أن يتمتعوا بأى حريات مدنية. فلا ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحديث بأفكارهم إلى العامة، أو أن يقوموا بالتدريس أو الدراسة فى المدارس والمعاهد العليا، أو تقتنى أعمالهم فى المكتبات العامة، أو يشغلوا مناصب هامة فى المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة مراقبة الحكومة لهذه الفئات وإلقاء القبض على المشتبه فيهم.

باختصار استنتج ستوفر عدم وجود أى دعم للتسامح لدى الشعب الأمريكى تجاه الحقوق والحريات الخاصة بالجماعات الاجتماعية والسياسية التى ليس لها شعبية فى المجتمع الأمريكى. ومع ذلك وجد ستوفر أن المستويات المرتفعة من التعليم مرتبطة بالمستويات المتزايدة من التسامح، على افتراض أن التعرض لوجهات نظر مختلفة من خلال المنظومة التعليمية يجعل الفرد أكثر تقبلا للآخرين. كما كانت جماعات الشباب وتحديدا من سن ٢١-٢٩ سنة، أكثر تسامحا من كبار السن الذين يزيد عمرهم على ستين عاما. ولذلك خلص ستوفر إلى أن معايير التسامح فى المجتمع الأمريكى سوف تنمو بصورة حتمية بمرور الوقت وخاصة مع زيادة التعليم فى المجتمع.

ومن ثم يمكن تلخيص أطروحة ستوفر بصدد العلاقة بين ثلاثة متغيرات هى:

---

(1) Stouffer,Samauel., “Communism, Conformity and Civil Liberties”, Gloucester, N H: Peter smith, 1955.

الجيل، والتعليم، والتسامح كما يلى:

- كلما زاد عمر الجماعة قل التسامح.
- كلما زاد المستوى التعليمى زاد التسامح.
- كلما زاد عمر الجماعة قل التسامح.

وقد فسر ستوفر التفاوت الجيلى فى عملية التسامح على أساس نظرية تشرشل. والتى ترى أنه كلما تقدم الشخص فى السن، كلما أصبح أكثر تحفظا (أى غير متسامح). إلا أن هناك بعض الباحثين مثل: كتار وكوفمان (١٩٧٥)، ودافيز(١٩٧٥)، ونان (١٩٧٨)، قد تبنوا تفسيرا مختلفا للتفاوت فى التسامح بين الأجيال. فقد اعتمد هؤلاء الباحثون على فكرة "السلسلة الجيلية"، فحينما تنخرط أو تشارك الأجيال الجديدة فى الحياة العامة فإنها تحمل معها تجارب حياة مختلفة وتوقعات جديدة، بحيث يمكن لهذه الأجيال الجديدة أن تقوم بتطوير مواقف مختلفة عمن سبقوهم، وبالتالي تكون الأجيال الصغيرة أكثر تسامحا من أجيال الكبار.

ويلاحظ على هذا التفسير الأخير أنه يقوم على افتراض أن تجارب الحياة للجيل اللاحق تجعله أكثر تسامحاً ممن سبقوهم من أجيال. ولكن هذا الفرض لن يكون دقيقاً إذا كانت تجارب حياة هذا الجيل لا تؤدى إلى المزيد من التسامح. ومن ثم فان كلا التفسيرين السابقين لا يقدمان تفسيرا حقيقياً للأسباب الأساسية لضرورة الربط بين العمر والتسامح، وكذلك أسباب زيادة التسامح فى الفترة ما بين ١٩٥٠ – ١٩٧٠ في المجتمع الأمريكى.

ولذلك حاول نان (١٩٦٤) أن يفسر ذلك فى ضوء الأحداث التى مرت بالمجتمع الأمريكى فى أواخر عام (١٩٦٠) وأوائل (١٩٧٠) [(1)]. وأرجع سبب تعصب الشعب الأمريكى فى أوائل الخمسينيات إلى الآثار المترتبة على الحرب العالمية الثانية. ولكن بعد ذلك حدث تغير شامل فى المعايير والقيم لدى أفراد الشعب الأمريكى نتيجة لانتشار التعليم بدرجة كبيرة، بحيث أصبح التعليم بالنسبة للأجيال الصغيرة أمراً مألوفاً، كما ساد الاعتقاد بأن هؤلاء الصغار ينتمون إلى مجتمع متقدم تعليمياً. وكذلك اتجه العديد من الأفراد والجماعات فى المجتمع الأمريكى إلى العيش فى المدن، مما

---

(1) Nunn, Clyde Z., Crockett, Harry J., and William S J. Allen., Tolerance for Nonconformity, San Francisco: Jossey-Bass, 1964.

ترتب عليه انتعاش التفاعل مع جماعات وأفكار مختلفة، وهو ما أدى فى النهاية إلى تعدد وتنوع القيم التى يؤمن بها أفراد الشعب الأمريكى، ومنها قيمة التسامح مع الآخرين مهما كانت درجة اختلافهم في الأفكار أو العادات أو التقاليد.

وقد أكد نان بصفة خاصة على أن حركة الحقوق المدنية وحرب فيتنام قد زادا من التزام الشعب الأمريكى بالتسامح. فلا شك فى أن التغيرات التى طرأت على المجتمع الأمريكى قد أثرت على جيل الشباب، كما أن حرب فيتنام قد أثارت كثيراً من القضايا الأخلاقية. وقد ظهرت مع هذه القضايا الجديدة وجهات نظر مختلفة، مما ترتب عليه زيادة التسامح بين فئة الشباب.

وقد ترتب على دراسة ستوفر العديد من الدراسات الهامة يمكن الإشارة إلى ست دراسات منها أجريت خلال عقدى الستينيات والسبعينيات، وهى: دراسة بورجاتا Borgatta حول إعادة تحليل بيانات ستوفر (١٩٥٦)، ودراسة بروثرو وجريج Prothro& Grigg (١٩٦٠) عن التسامح السياسى، ودراسة ماكلوسكى McClosky (١٩٦٤) عن مستويات التأييد للمعايير الديموقراطية، ودراسة لورانس Lawrence (١٩٧٦) عن علاقة التسامح ببعض المواقف فى قضايا معينة، ودراسة دافيز Davis (١٩٧٦) التى اختبرت تنبؤات ستوفر عن تأثير الجيل والعمر والتعليم على التسامح تجاه الشيوعيين والملحدين والاشتراكيين. وأخيرا دراسة وليامز وزملائه Williams (١٩٧٨) والتى ركزت بصفة خاصة على اختبار فروض ستوفر فى العصر الحديث.

والسمة المميزة للدراسات السابقة اهتمامها ببحث العلاقة بين المواقف من المبادئ المجردة والتطبيق العملى على مواقف أو قضايا بعينها. وقد أوضحت أن هناك فجوة بين الاثنين، فبينما يعلن الفرد تسامحه مع كل الأفراد والجماعات بصرف النظر عن مدى اختلافهم، فإنه عند سؤاله عن موقفه تجاه جماعات بعينها تتبنى قيماً شاذة عن قيم المجتمع أو تقع فى صفوف الجماعات المكروهة، فإن هذا التسامح السابق يتراجع لتحل محله مواقف أكثر تعصباً ونفياً للآخر.

وقد حاولت دراسة بورجاتا[١] إعادة تحليل بيانات ستوفر باستخدام أساليب وتكنيكات إحصائية مختلفة. ففى الوقت الذى اعتمد فيه ستوفر فى صياغة نتائجه على

---

(1) Borgatta,E.F.,Hulquist,J.A., "Reanalysis of Some Data From Stouffer's Communism, Conformity and Civil Liberties, Public Opinion Quarterly,Vol.20, No. 4, Winter 1956, pp. 631.650

أسلوب إحصائى يقتصر على الجداول المركبة فقط لتحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة، حاول بورجاتا إعادة تحليل البيانات ذاتها باستخدام معاملات الارتباط والتحليل العاملى. وقد أوضح بورجاتا (١٩٥٦) أن النتائج التي توصل إليها ستوفر بالاعتماد على أسلوب الجداول المركبة فى التحليل تتناقض بدرجة كبيرة عما توصل إليه من خلال التحليل العاملى. وفسر ذلك بأن أسلوب الجداول المركبة يؤدى إلى توضيح العلاقات بين المتغيرات كما تحدث على السطح وبطريقة ظاهرية وبدون التعمق فى التحليل لطبيعة تلك العلاقات. ولكن مدخل التحليل العاملى يبدأ من الافتراض المسبق بأن مجموعة البيانات الاقتصادية مثلا يمكن أن تفسر وتنظم وتلخص فى وقت واحد العلاقات بين المتغيرات . ولكن النتائج التى يتم التوصل إليها تعتمد على كل افتراض مسبق فى الدراسة.

وركزت دراسة Prothro-Grigg (١٩٦٠)[1] على اكتشاف ما إذا كان يوجد إجماع على معايير إجرائية عامة للديموقراطية وحقوق الأقلية، وما إذا كان المواطنون مستعدين لتطبيق هذه المبادئ المطلقة والمجردة على مواقف خاصة ببعض الجماعات التى ليس لها شعبية فى المجتمع. وتحددت هذه المعايير الإجرائية العامة فى القيم العامة للحرية والمساواة والفردية والحلول الوسط وتقبل حقوق الجماعات المختلفة فى المجتمع.

ولا يعنى ذلك بأن هذه القواعد والقيم والمعايير ضرورية ومرغوبة وتتطلب قبولها بصفة مطلقة. وذلك لأن الإجماع المضاد يعتبر ضرورياً كذلك، وهو الذى يعبر عن وجهات النظر الدوجماطيقية والديكتاتورية التى تسلم بوجود حقيقة واحدة فقط. وبدون هذه التوجهات السلبية لا نكون بحاجة إلى التسامح أو الإجماع على معايير عامة للديموقراطية. وتشتمل التوجهات الديموقراطية على فكرة إدراك الأفراد لوجود أوجه مختلفة للحقيقة، وأنه يوجد على الأقل جانبان لأى قضية كبرى، ولا بد أن يكون أحد هذه الاحتمالات صحيحاً على الأقل. فهل تتطلب الديموقراطية حقيقة رفض أو قبول فكرة الحقيقة الواحدة أو المطلقة؟.

وقد أوضحت نتائج الدراسة عدم تأييد الفرض الخاص بأن الديموقراطية تتطلب

---

(1) Prothro.JW and C.M.Grigg "Fundamental Principles of Democracy: Bases of Agreement and Disagreement, "*Journal of Politics,* Vol.22, No.2, May 1960, pp.276-94.

قدراً كبيراً من الإجماع على القيم والحقوق والمعايير العامة الخاصة بأصحاب المذاهب والاتجاهات المختلفة مثل الشيوعيين والملحدين والاشتراكيين. كما كشفت الدراسة عن وجود إجماع عام على فكرة الديموقراطية نفسها، وعلى المبادئ التى ترى ضرورة وجود قاعدة للأغلبية(*) وحقوق للأقلية، ولكن هذه القواعد والحقوق تختفى عندما توضع هذه المبادئ فى شكل أكثر خصوصية. كما أوضحت الدراسة اختلاف الاتجاهات الخاصة بالإجماع حول مبادئ الحرية والمساواة وتقبل الجماعات المختلفة تبعاً للمستوى التعليمى للمبحوثين وطبيعة المجتمع أو المنطقة التى يعيشون بها والدخل الخاص بالأسرة، ولكن لم توجد فروق معنوية فى علاقة هذه الاتجاهات بمتغيرات العمر والنوع وحجم الجماعة.

أما دراسة ماكلوسكى (١٩٦٤)[1] فقد حاولت المقارنة بين الصفوة وأصحاب النفوذ السياسي من جهة وبين العامة فيما يتعلق بمستويات دعم وتأييد المبادئ والقيم المدنية ، ومدى إمكانية تطبيق هذه القيم والمبادئ على مواقف خاصة لتشمل جماعات معينة ليس لها شعبية فى المجتمع. وأجريت هذه الدراسة أثناء ذروة الحرب الباردة، عندما كان رفض الحقوق المدنية للشيوعيين والجماعات المتصلة بهم يمثل الاهتمام الرئيسي لهؤلاء المهتمين بالحقوق المدنية. وفى أثناء هذه الفترة أصبحت أبعاد الصراع السياسى أكثر تعقيداً، كما أن التحديات أمام الإجماع السياسى جاءت من مصادر متعددة، منها: فاعلية الحقوق المدنية، ومعارضي الحرب فى فيتنام وظهور حركة أنصار المرأة...الخ. وقد أدت هذه الظروف السياسية فى فترة الستينيات إلى زيادة احتمالات توسيع بعض الحقوق والحريات المدنية، مما تسبب فى خلق بيئة أكثر تسامحا تجاه المعارضين. واكتشفت الدراسة أن أعضاء الصفوة أكثر تعاطفاً وتقبلاً للعبارات التى تشير إلى إمكانية تمتع الجماعات المرفوضة والمكروهة فى المجتمع ببعض الحقوق والحريات المدنية.

وبعد أكثر من عشرين عاماً من التغيير السياسى والاجتماعى فى الولايات المتحدة، بدأ العلماء فى التساؤل: هل عمل مرور الوقت - وخاصة فى ضوء الأحداث التاريخية خلال عقد الستينيات وأوائل عقد السبعينات – على إحداث تأثير تراكمي

(*) قاعدة الأغلبية Majority Rule هى مبدأ سياسي يقول بأن للأغلبية (مهما تكن ضئيلة) سلطة اتخاذ القرارات الملزمة للمجموع.

(1) McClosky, H.,"Consensus and Ideology in American Politics", ***American Journal Science Review***, Vol.58, 1964, pp.361-382.

على مستويات التسامح لدى الشعب الأمريكى؟. ولذلك قام دافيز بعمل تحليل مقارن لمستويات التسامح عبر الأجيال بين عامي ١٩٥٤-١٩٧٢[1]، وذلك من خلال إعادة طرح أسئلة ستوفر. وقد وجد أن التسامح قد ازداد فى كل الجماعات الجيلية خلال ١٨ سنة. ولكن على الرغم من العلاقة بين العمر والتسامح فإن التأثيرات المستقلة للعمر على التسامح لا تزال مؤثرة. ولذلك فإنه إلى جانب أن الشعب الأمريكى أصبح أكثر تسامحاً ما بين عامي ١٩٥٤-١٩٧٢، فإن الأجيال الصغيرة ظلت كذلك أكثر تسامحاً من أجدادهم. وقد أوضحت دراسة دافيز النتائج التالية:

١ - يوجد متوسط زيادة حوالي ٢٣% فى استجابات التسامح.

٢ - حوالى٤% من هذه الزيادة تعود إلى تأثير الالتحاق بالتعليم، كما تنبأ ستوفر.

٣ - حوالى ٥% من هذه الزيادة تعود إلى التزام الجماعة فى حد ذاتها.

٤- حوالى ١٣% تعود إلى التسامح المتزايد فى كل الجماعات والجماعات المتعلمة، عكس ما تنبأ به ستوفر.

٥-حوالى ١% تعود إلى زيادة الالتحاق بالتعليم العالى وليس إلى التزام الجماعة.

كما حاولت دراسة لورانس ١٩٧٦[2] إعادة اختبار النتائج التى توصل إليها ستوفر والدراسات التالية له، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين المواقف من قضايا معينة، وإمكانية التسامح مع الممارسات الخاصة بجماعات معينة مهتمة بهذه القضايا. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة وجود مستوى أعلى من التسامح فى فترة السبعينيات أكثر مما افترضته وتوصلت إليه الدراسات السابقة. فالغالبية العظمى من عينة الدراسة تسمح بالممارسات المعبرة عن الآراء والأفكار المعارضة أو المرفوضة، باستثناء تلك التى تهدف إلى هدم نظام الحكم الذى اختاره الناس بأنفسهم من خلال الانتخابات.

ويلاحظ على دراسات لورانس ودافيز وماكلوسكى أنها اهتمت فقط باختبار أحد

---

(1) Davis James A., " Communism, Conformity, cohorts, and categories; American Tolerance in 1954 and 1972. 73 ", ***American Journal of Sociology***, Vol .81, No.3, 1975, pp.491-513.

(2) Lawrence, D., "Procedural Norms and Tolerance: A reassessment", ***American Political Science Review***, Vol-LXX, No. 1, March, 1976, PP. 220-233.

الفروض التى صاغها ستوفر فى دراسته الأصلية، ولم تهتم باختبار مجموعة الافتراضات العامة فى نظرية ستوفر. كما أن هذه الدراسات قد حصرت نفسها فى اختبار الحدود الضيقة فى العلاقات بين الجماعات ، بالإضافة إلى أن المتغيرات التابعة كان يتم قياسها فى هذه الدراسات من خلال عدة جمل يتم الإجابة عليها بالإيجاب أو بالسلب لتحديد الاتجاهات نحو أعضاء الجماعة الأخرى .

ولذلك حاولت دراسة وليامز وزملاؤه (١٩٧٦)[1] إعادة اختبار مجموعة الافتراضات الرئيسية فى أطروحة ستوفر الكلاسيكية والخاصة بالاتجاهات نحو الحريات المدنية، مع التركيز على اختبار فكرة أن التعرض للاختلافات الثقافية والاجتماعية تسهم فى زيادة إدراك قيمة الحريات المدنية للآخرين والتي تعد سمة مميزة للمجتمع الديموقراطي الحديث. فهذا التعرض لأنماط الاختلاف والتنوع فى المجتمع سوف يسمح للناس باكتشاف أن الأشخاص ذوى الخصائص والتوجهات الثقافية المختلفة ليسوا خطرين دائما. ويترتب على ذلك أن الناس يصبحون أكثر احتراماً للحقوق المدنية الخاصة بهؤلاء الأشخاص. كما أن هؤلاء الأشخاص سوف يدركون أن الحفاظ على هذه الحريات المدنية لا يعد ذا قيمة لحماية الذات فقط، ولكنه يمثل أمراً حيوياً للحفاظ على المجتمع الديموقراطي.

كما حاولت هذه الدراسة أيضا اختبار فكرة أن التسامح فى المجتمع الأمريكى سوف يزداد فى المستقبل نتيجة لزيادة التنوع والاختلافات الثقافية فى المجتمع. واعتمدت الدراسة فى اختبار الافتراضات السابقة على ستة متغيرات رئيسية تناولها ستوفر فى دراسته وهى: التعليم، وحجم المدينة ، والمنطقة أو الإقليم، ووسائل الإعلام، والنوع، والمهنة. فالفكرة الرئيسية فى نظرية ستوفر تتمثل فى أن المتغيرات السابقة تجعل الناس يتفاعلون مع أنماط مختلفة من القيم والمعتقدات وأساليب الحياة، والتي تؤدى بدورها إلى زيادة التسامح. ومع استمرار العوامل والمتغيرات الديموجرافية والاجتماعية التي تزيد من احتمالات تعرض نسبة كبيرة من السكان لتلك الاختلافات، فإن المجتمع الأمريكى بصفة عامة سوف يصبح أكثر تسامحاً في المستقبل.

---

(1) Willams,j.Allen,Nunn, Z.Clyde. and Peter, St. Louis.," Origins of Tolerance: Findings from a Replication of Stouffer's Communism, Conformity ,and civil liberties", ***Social Forces*** , Vol.55, No.2, December 1976, pp.394-408.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج مشابهة لنتائج دراسات دافيز ولورانس. حيث كشفت عن زيادة هائلة فى التسامح فيما بين فترتى الخمسينيات وبداية السبعينيات. ولما كانت هذه الدراسة قد اشتملت على نفس الأسئلة التى استخدمها ستوفر، فإنها كانت قادرة على القياس بدقة للتغيرات فى مستويات التسامح تجاه الشيوعيين والملحدين والاشتراكيين. وتراوحت نسبة هذه الزيادة بين ٢٥-٣٠%. وبينما كشفت دراسة ستوفر أن ٣١% فقط من الجمهور الأمريكى يمكن أن يصنفوا كمتسامحين على مؤشر تسامحهم فإن هذه الدراسة قد كشفت أن ٥٥% من الجمهور الأمريكى يمكن تصنيفهم كمتسامحين. وكما أوضحت دراسة ستوفر أيضا أن ١٧% فقط من سكان المجتمع الأمريكى ينتمون إلى الفئات الأكثر تسامحا، فإن هذه الدراسة (وليامز وزملائه) قد أوضحت أن ٤١% من الأمريكيين البالغين قد انتقلوا إلى هذه الفئة الأكثر تسامحاً. وفسر وليامز وزملاؤه هذه الزيادة جزئياً بالمستويات المتزايدة من التعليم، وبتأثير الإحلال العمرى والجيلى، ولكن بصفة رئيسية بتأثير من القوى السياسية التى سمحت بتوسيع المناخ العام للتسامح والحريات المدنية. وذلك بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل علمانية المجتمع وفضيحة ووترجيت.

ورأى كروكيت Crockett [1] أن وليامز وزملائه قد ذهبوا أبعد من النتائج الخاصة بدراساتهم الإمبريقية والمتعلقة بأن التسامح تجاه الشيوعيين والملحدين قد ازداد عن ذى قبل، والاعتقاد بأن التسامح أصبح الآن أكثر انتشاراً بصفة عامة. وقد ذهبوا إلى أبعد من ذلك من خلال استنتاج أن التأييد العام للمبادئ الديموقراطية قد زاد عن ذى قبل . وهذا يعنى أن الدراسات التى أوضحت زيادة التسامح فى المجتمع الأمريكى إنما اعتمدت على الاقتراحات التى قدمها ستوفر منذ البداية.

ومن ثم يمكن القول بأن الدراسات الإمبريقية المبكرة عن التسامح -وخاصة تلك التي أجريت في فترة الخمسينيات - قد اكتشفت وجود مستويات مرتفعة من عدم التسامح وقدراً كبيراً من عدم الرغبة في توسيع الحقوق والحريات المدنية بالنسبة للجماعات المرفوضة أو المكروهة في المجتمع.

ولقد وجد العديد من الباحثين في النتائج الحديثة في فترتي الستينيات

---

(1) Crocket, J. Harry. " On Political Tolerance: Comments on "Origins of Tolerance" , ***Social Forces***, Vol.55, No.2,1976 , pp 409-412

والسبعينيات ما يشجع على الادعاء بأن هذه النتائج تظهر أن مستويات التسامح في الشعب الأمريكى قد زادت جوهريا عما أظهرته الدراسات في الخمسينيات. ويبدو أن النضوج السياسي والاجتماعي في الستينيات في المجتمع الأمريكى، وانخفاض حدة الحرب الباردة، وقضية الشيوعية... إلخ. قد ساهمت في خلق مناخ أكثر تسامحاً بالنسبة للخصوم والمعارضين[(١)]. وأخيراً يمكن القول أن هذه الاستخلاصات والنتائج حول المستويات المتغيرة للتسامح في المجتمع الأمريكى مستمدة من دراسات اعتمدت على أساليب بحثية معينة، وخاصة فيما يتعلق بأساليب قياس التسامح. وهذه الأساليب بدورها قد ساهمت بقوة فى النتائج التي تم التوصل إليها.

ثانياً: تطور دراسات التسامح

يعتبر سوليفان وزملاؤه رواد هذه المرحلة الثانية من دراسات التسامح. وبدأت هذه المرحلة بنقد الأساليب المنهجية التى اعتمد عليها ستوفر فى دراسته على أساس أنه قد ركز فقط على تحليل التسامح تجاه الجماعات التى تقع على أقصى اليسار فقط ، فى الوقت الذى لم يختبر فيه التسامح تجاه جماعات اليمين.[(٢)] كما أنه اعتمد على مؤشر واحد فى قياس التسامح وهو حرية التعبير، ولذلك يوصف هذا المقياس بأنه ذو بعد واحد، وهو ما يتعارض مع استمرار الاتجاه الليبرالى المحافظ الذى كان سائداً فى المجتمع الأمريكى فى ذلك الوقت.

وفى هذا الإطار عرض سوليفان وزملاؤه (١٩٧٩، ١٩٨٢) لصياغة مفاهيمية بديلة لدراسة التسامح، بحيث تسمح بتحديد الاتجاهات نحو الجماعات المختلفة سواء

---

(1) Williams, J. Allen, Nunn, Z. Clyde, and Peter, St. Louis., "Origins of Tolerance": Replay to Crockett, ***Social Forces***, Vol.55, No.2, 1976, pp.413-418.

(٢) انظر مزيداً من أوجه النقد فى:

- Sullivan, John l., James E. Pierson, and George E. Marcuse." Ideological Constraint in the mass public: A Methodological Critique and Some New Findings", ***American Journal of Political Science***, Vol.22, No.2, 1978, pp.233-49.
- Sullivan, John l., and George E.Marcuse, "A note, on Trends on Political Tolerance". ***Public Opinion Quarterly*** ,Vol.52, No.2, 1988, pp.26 -32.

كانت يمينية أو يسارية[1]. وتتضمن هذه الصياغة البديلة شرطاً أساسياً لدراسة التسامح؛ وهو ضرورة وجود معارضة لجماعة معينة أو فكرة ما، أى وجود جوانب اختلاف. وإذا لم تتوفر هذه الجوانب، فلا فائدة من دراسة التسامح، لأن مشكلة التسامح من عدمه لا تنشأ أصلاً، نتيجة لأن التسامح قرين الاختلاف. ولذلك عرف هؤلاء التسامح بأنه القدرة على احتمال الأشياء التى نرفضها أو نكرهها، مع ضرورة السماح بحرية التعبير لهؤلاء الذين نرفض أفكارهم واهتماماتهم أو نعارضها. ويؤكد أنصار هذه الاتجاه أن الافتراضات الخاصة بمعنى وهدف وقياس التسامح أمور غير مؤكدة، ولذلك فإن النتائج المبنية عليها غير دقيقة، أو على الأقل غير كاملة.

وانطلاقاً من هذا الفهم حاولت دراسات سوليفان وزملائه إثبات فشل الجهود السابقة التى حاولت قياس التسامح، لأنها سألت المستجيبين عن جماعات معينه سبق اختيارها من قبل الباحثين.ومن ثم اعتمدت استراتيجية قياس التسامح فى هذه الدراسة على طريقة تسمح للمستجيبين باختيار جماعة معينة ممن يرفضونها أو يعارضونها بشدة. ويلي ذلك سلسلة من الأسئلة تختبر مدى استعدادهم للسماح لهذه الجماعات بالتمتع ببعض الحريات المدنية مثل: حرية التحدث، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية النشر، وحرية تولى المناصب العامة....إلخ. وهى لم تقتصر على حرية التعبير فقط مؤشراً للتسامح كما فى الدراسات السابقة.

وباستخدام هذا الأسلوب الجديد انتهت الدراسة إلى حدوث تغير ضئيل فى التسامح فى الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات فى الولايات المتحدة.وهى نتيجة تتناقض كثيرا مع الأبحاث العديدة التى تصدت لبحث هذه المشكلة. وقد افترضت هذه الدراسات أنه رغم تحقق تقدم كبير على مدار حقبتى الستينيات والسبعينيات فيما يتعلق ببناء نظام ديموقراطي أكثر تسامحا فى الولايات المتحدة، فإن العلاقة الواضحة بين الاتجاهات الاجتماعية والسياسية فى هاتين الفترتين وبين المستويات المتغيرة من

---

(١) انظر:

- Sullivan, John l., James E. Pierson, and George E. Marcuse, "An Alternative Conceptualization of Political Tolerance: Illusory Increases 1950s-1970s" ***American Political Science*** Review, Vol.73, No.3,1979, pp.781-94.
- Sullivan, John l., James E. Pierson, and George E. Marcuse, "Political Tolerance and American Democracy," Chicago: University of Chicago press,1982 .

التسامح - كما أوضحت بعض الدراسات - ربما تتلاشى بناء على دراسة أكثر دقة لقياس عملية التسامح فى المجتمع الأمريكى.

فعلى الرغم من أن الشيوعيين قد أصبحوا أقل بروزاً فى المجتمع الأمريكى فى حقبتى الستينيات والسبعينيات بالمقارنة بفترة الخمسينيات، فإنهم قد ظلوا أهدافا محتملة للتسامح من خلال الجماعات الأخرى، وهو ما لم يتحقق بدرجة كبيرة سواء من قبل أعضاء الصفوة أو من قبل العامة فى المجتمع الأمريكى. كما أن الادعاء بأن المناخ المتغير للرأى العام قد أحدث مستويات أعلى من التسامح يعد هو الآخر ظاهرياً، ويثير العديد من التساؤلات حول أسباب التسامح ومغزاه فى النظام الديموقراطي.[١]

ورغم أن النظام الديموقراطي يمكن أن يتفتت من خلال الصراعات والتناقضات الحادة، فإنه يظل ثابتاً إذا ظل المواطنون ملتزمين بالإجراءات الديموقراطية، وحافظوا على الرغبة فى تطبيق مثل هذه الإجراءات على أساس متساوٍ للجميع ، حتى لهؤلاء الذين يختلفون مع أسلوبه فى الحياة . ولا شك أن هذه الإجراءات تعد أهم مظاهر التسامح فى المجتمع. ومن ثم فإن التسامح يفهم باعتباره ذا قيمة ودلالة لأنه يساعد فى المحافظة على استمرار وثبات النظام الديموقراطي. وكما أن النظام المتسامح يعتبر نظاماً جيداً، فإن التسامح يعد نظاماً صالحاً وجيداً فى حد ذاته باعتباره خاصية أساسية ولازمة للمجتمع الصالح.

وقد أثرت هذه الاتجاهات الحديثة فى قياس التسامح ودراسته فى عديد من الدراسات التالية لدراسات سوليفان وزملائه وحتى الوقت الحاضر. فنجد على سبيل المثال دراسة ماكلوسكى وبريل (١٩٨٣)[٢] تحاول إعادة اختبار القضايا العديدة الخاصة بدعم الحريات المدنية تجاه الجماعات الأقل تفضيلاً فى المجتمع. أحد هذه القضايا يختص بتوضيح العلاقة بين التسامح والأيديولوجيا السياسية.وفيها توصل ماكلوسكى وزميله إلى أن الليبراليين السياسيين يميلون إلى أن يكونوا أكثر تسامحاً من المحافظين. وقد اتفق هذان الباحثان مع نتائج دراسات سوليفان وزملائه فيما يتعلق بأن المحافظين يميلون إلى اختيار الإجابات التى تعبر عن عدم التسامح عندما يشير السؤال

---

(1) Sullivan, John .,et.al.,"An Alternative…"op.cit,p.p781-782.

(2) Mcclosky.H.,and A.Brill, Dimensions of Tolerance : What American Believe About Civil Liberties, New York Russell Sage Found.,1983,p. 512.

إلى النشاط أو الجماعة أو القيمة التى يتميزون بها أو تعبر عنهم. أما الليبراليون فإنهم يبدون تسامحاً أكبر تجاه الجماعات والآراء التى يفضلونها بدرجة أكبر من التى يكرهونها. وقد لاحظ ماكلوسكى وبريل نفس هذا الاتجاه الخاص بالجمهور العام بين قادة الرأى وصفوة المجتمع.

وحاولت دراسة أخرى[١] اختبار ما إذا كان الأسلوب المنهجى الذى اتبعه سوليفان وزملائه أكثر ملاءمة ودقة فى وصف التسامح مع الجماعات المكروهة فى المجتمع بدرجة اكبر من مقياس ستوفر. وكذلك حاولت هذه الدراسة اختبار فكرة أن الإيديولوجيا السياسية تؤدى دوراً مهماً فى تسامح الجمهور العام مع المخالفين. وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن قياس التسامح أكثر تعقيداً مما توصلت إليه الدراسات السابقة، وخاصة دراسة ستوفر وزملائه. كما أوضحت خطأ الافتراض الخاص بأن هناك نموذجاً ثنائياً يصنف من خلاله المبحوثون باعتبارهم متسامحين أو غير متسامحين. أو أن هناك متصلاً أحادى الاتجاه يتباين موقع الأفراد عليه بين التسامح الشديد أو عدم التسامح الشديد. ومن خلال ذلك توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أربعة مستويات من التسامح متدرجة فى شدتها: يتعلق أولها بالجمهور المتسامح بصفة عامة، وفى مقابل ذلك نجد غير المتسامحين بصفة عامة. وبين هذين البعدين نجد فئتين هما: عدم التسامح مع جماعات اليمين ، ثم عدم التسامح مع جماعات اليسار. وهكذا يشكل ذلك متصلاً متعدد الأبعاد.

وبالاعتماد على الأسلوب المنهجى لسوليفان، حاولت دراسة ين Yen[٢] بحث كيفية تعامل الموظفين العموميين فى تايوان مع جماعات الأقليات الاجتماعية والسياسية، ومدى تأييد الناس للحقوق المدنية لهذه الجماعات التى يكرهونها أو يرفضونها بسبب رؤيتها أو توجهاتها السياسية. كما حاولت هذه الدراسة اختبار مصادر وعوامل هذا التسامح. وبدأت هذه الدراسة ببحث السياق الكلى للسياسات التايوانية وتحديد الجماعات المؤيدة والمعارضة لهذه السياسات. وافترضت الدراسة مسبقا أن هناك تطابقاً فى الجماعات المستهدفة للتسامح داخل المجتمع التايوانى.

---

(1) McCutcheon, Alan l., "A latent Class Analysis of Tolerance for Nonconformity In The American Public." ***Public Opinion Quarterly***, Vol 49, No 4, 1985, pp,474-88 .

(2) Yen, Liang K., an Empirical Analysis of Cultural and Political Tolerance in Taiwan, the University of Texas, PHD Degree Thesis, 1990.

وطبقت الدراسة الميدانية على عينة مكونة من ٨٢٨ مبحوثاً من ثلاثة مستويات اجتماعية من تايوان، وهى مستويات مختلفة فى توجهاتها السياسية والاجتماعية والعرقية . وأوضحت النتائج أن المستوي العام من التسامح ليس منخفضاً بدرجة كبيرة وبصفة خاصة عند المقارنة بينه وبين الوضع المناظر فى الولايات المتحدة. كما أوضحت هذه الدراسة أن الأصول العرقية كمتغير اجتماعى، والتوجه الفكرى، والتوجهات السياسية، تمثل متغيرات بعيدة التأثير فى تشكيل التسامح تجاه الآخرين.

ورغم أن هناك دراسات عديدة قد دعمت النتائج التى توصل إليها سوليفان وزملاؤه، فإن سنيدرمان Sniderman وزملائه[1] قد توصلوا إلى غير ذلك. فقد حاول هؤلاء إعادة قياس وتحليل التسامح الثقافى والمدنى، مع التمييز بين دعم القيم الديموقراطية بصفة عامة (مثل عدالة الظروف الاجتماعية وحرية التحدث...الخ) ودعم حقوق الجماعات غير المرغوبة.

وقد أوضح سنيدرمان وزملائه أن تسامح الجماعات المختلفة وكذلك الممارسات الاجتماعية والسياسية المختلفة، غير متنوع فى جوهره، بصرف النظر عن طبيعة الجماعة أو الممارسات المختلفة لها. كما أوضح أن عامة الشعب الأمريكى يؤيدون كلاً من القيم الديموقراطية ووسائل التعبير عن هذه القيم. ومن خلال ذلك توصل سنيدرمان إلى أن التسامح لدى الشعب الأمريكى قد زاد بدرجة أكبر عما توصل إليه سوليفان فى دراسته، وأن التسامح أصبح منتشراً بين عامة الشعب الأمريكى بدرجة كبيرة، وأن هذا التسامح لا يعود لأسباب فردية أو ذاتية، ولكنه يعود لانتشار المبادئ الديموقراطية فى المجتمع. ولذلك فإنه كلما كان الأفراد أكثر تسامحا كانوا أكثر استعداداً لتدعيم حقوق الآخرين. وكلما شعر هؤلاء المواطنون بالأمن كانوا أكثر تدعيماً لحقوق الجميع. وهنا فإن التسامح يقع فى جوهر التصورات المعاصرة حول القيم الديموقراطية والمواطنة الديموقراطية.

ولاحظت هذه الدراسة وجود النمط المعاكس للمبدأ العام الذى أجمعت عليه الدراسات السابقة، والذى يرى أن الناس يكونون أكثر استعداداً لتقبل الحريات المدنية للجماعات القريبة نسبياً من اتجاهاتهم السياسية، ولكنهم يرفضون تلك الحريات نفسها للجماعات التى تختلف نسبياً عنهم. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الشخص الذى

---

(1) Sniderman, Paul M., et. Al., "Principled Tolerance and the American Mass Public," ***British Journal of Political Science***, Vol.19, No.1, 1989, pp.25-45.

يتسامح مع الجماعات اليسارية يكون متسامحاً كذلك مع الجماعات اليمينية، وأن الجماعات التى لا يتحملها الأفراد ذوو الاتجاهات اليسارية هى نفسها الجماعات التى لا يتسامح معها الأفراد الذين ينتمون إلى الاتجاهات اليمينية. وفى نفس الوقت فإن الجماعات التى يتسامح معها الأفراد ذوو الاتجاهات اليسارية هى نفسها الجماعات التى لا يرفضها الأفراد ذوو الاتجاهات اليمينية.

ومن ثم فإن السمة الرئيسية للاتجاهات العامة نحو قضايا التسامح تكون ثابتة، سواء نحو الجماعات أو الأفراد الذين ينتمون إلى الاتجاهات اليمينية أو اليسارية. وهذا الثبات لا يعد نتيجة لرد الفعل نحو الجماعات أو القضايا الخاصة، ولكنه يعد نتاجاً للالتزام الرئيسي بالتسامح باعتباره قيمة. وهذه النتائج تخالف ما توصل إليه سوليفان وزملائه، وأوضح سنيدرمان أن المشكلة الرئيسية تتمثل فى الافتراض الأساسي لسوليفان، والذى يتعلق بأن الخطوة الأولى فى تقدير التسامح هى التأكد من أن الناس قد سألوا عن الجماعات التى يكرهونها بقوة فى الواقع. وهذا بدوره يؤدى إلى أن فهم أو تصور التسامح لا يمكن أن يتم بدقة إلا من خلال الأسلوب المنهجى البديل الذى حدده سوليفان وزملائه. وهنا يكمن الخلل الأساسي، لأن هذا الأسلوب المنهجى فى قياس التسامح (سوليفان) يشير فقط إلى رد الفعل نحو الجماعات المكروهة فى المجتمع. وهنا يعد التسامح أمراً طبيعياً لأنه يمثل الاستجابة الأولى للناس، أى الاستجابة التى يميلون إلى اختيارها غالباً، إلا فى الحالات التى يكرهون فيها جماعة معينة بشدة.

ورغم ذلك فقد بالغ سوليفان وزملائه كثيراً فيما ذهبوا إليه من فروض. فلكى يوضح سوليفان وزملائه ما إذا كان عامل الكراهية يمثل فى الحقيقة شرطاً ضرورياً للتسامح، أوضحوا أنه من الضروري أن نأخذ فى الاعتبار رد فعل الناس، ليس فقط تجاه الجماعات التى يكرهونها، ولكن - أيضا - تجاه الجماعات التى لا يهتمون بها أو حتى التى يحبونها.

ويوضح سنيدرمان أنه ليس من الضروري أن يكره الناس جماعة معينة لكى يتسامحوا معها.وهو ما لم يستطع سوليفان وزملائه توضيحه من خلال تناولهم المنهجى للموضوع ، الذى يعكس سوء فهم عميق لطبيعة التسامح. ذلك أن الشخص الذى لا يحترم ولا يحمى حقوق هؤلاء الذين تتعارض وجهات نظرهم مع ما يعتقد به، فإنه من المعقول جداً ألا يكون مستعداً لحماية حقوق هؤلاء الذين يؤيدون وجهات نظرهم. ومن

جهة أخرى، فإن الشخص الذى يتوقف عن مساندة حقوق هؤلاء الذين لا يوافق على آرائهم وأساليب حياتهم، فإنه سيكون على استعداد أكبر لتأييد الحقوق المدنية لهم، ومن ثم فإن عامل الكراهية لا يمثل شرطاً ضرورياً للتسامح إلا بالنسبة للشخص المتحرر من قيمة التسامح. ويمكن أن يكون ذلك ملائماً فقط بالنسبة للجماعة التى تعتبر غير شائعة أو معروفة بصفة عامة بحيث لا تكون هدفاً لاستجابات عدم التسامح.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مدخل سوليفان وزملائه لم يركز بدرجة كبيرة على حقيقة أن كل فرد يكاد يكره بعض الجماعات. ونتيجة لذلك فإنه أغفل الحقيقة البعيدة الأكثر أهمية وهى أن بعض الناس يكرهون جماعات عديدة بدرجة أكبر من الآخرين، وهذه الجماعات أيضا تكره العديد من الجماعات الأخرى. وهنا يوجد خطأ مزدوج: الأول أنه من الخطأ أن نسال الشخص الذى يجد صعوبة فى تحمل إحدى الجماعات الخاصة، ولكنه بالعكس يكون مستعداً لقبول كل الجماعات الأخرى بصرف النظر عن اتجاهاتها أو نمط شخصيتها، أو الشخص الذى يكون غير مستعد للتسامح مع أى جماعة، سواء كانت مختلفة أو غير مشهورة أو ضارة. ولذلك فإن الأسلوب المنهجى لسوليفان اقتصر على التركيز على ردود الأفعال تجاه إحدى الجماعات أو فى الأغلب جماعات قليلة. فرغم أنه لا يوجد شخص كامل، ولكن ذلك لا يعنى أن كل شخص هو إنسان غير كامل تماماً.

وهذا هو الخطأ الثانى. فحتى إذا كان من الحقيقي أن كل شخص يكون غير مستعد لتحمل بعض الجماعات الخاصة، فإن ذلك لا يعنى أن كل شخص يعد غير متسامح. ومثال ذلك أنه ليس من التسامح أن يرفض إحدى الجماعات المعترف بها شرعيا لأن أفكارها مختلفة، لأن ذلك لا يعنى عدم التسامح. فهي بالفعل يمكن أن تقوم بجهود تعكس تصورات معينة للتسامح عندما ترفض قبول جماعة معترف بها شرعياً بسبب سلوكياتها العنيفة أو غير الشرعية. فعندما نرفض التسامح مع الاشتراكيين فإن ذلك لا يعنى أننا غير متسامحين. ولكن عندما نرفض التسامح مع الإرهابيين فإن ذلك يعد تسامحاً. والأسلوب المنهجى لسوليفان وزملائه يخلط بين الاثنين، وذلك من خلال تأكيده على حقيقة أن هناك دائماً بعض الجماعات التى يكون الفرد فيها غير مستعد لمساندتها على طول الخط وتحت أى الظروف.

وتتمثل القضية الرئيسية فيما إذا كان المواطن العادي قادراً على الالتزام أو الاستمرار فى التسامح، وبالتالي الالتزام بالمعايير الديموقراطية بصفة عامة. ومن

المغامرة أن نفترض أنهم لا يتأثرون بحبهم أو كراهيتهم أو بآمالهم أو خوفهم. ولكن رغم ذلك يظل التساؤل حول ما إذا كان المواطن فى المجتمعات الديموقراطية الحديثة يمكن أن يحمى قيمة التسامح ويحترمها بدرجة معينة من الثبات أو الاستمرار. وقد أوضحت دراسة سنيدرمان أنه توجد الآن نسبة كبيرة من المواطنين ملتزمون بالتسامح.

واستمراراً لأوجه النقد حول المنهج الاختيارى فى قياس التسامح، أوضحت تشانلى Chanley (١٩٩٤)[١] نقطة هامة وهى أنه عندما يسمح للناس باختيار المجموعات التى لا يفضلونها، فإن ذلك لا يعنى وجود دعم كبير للحريات المدنية لهذه الجماعات. ولكن عندما تذكر مدينة المبحوث كمقر لأنشطة هذه الجماعات، فإن التسامح سوف ينخفض بشكل كبير. لأن الأمر يختلف عندما يشعر الفرد بأنه مهدد شخصياً بالأنشطة الخاصة بهذه الجماعات.

ثالثاً: مجالات دراسة التسامح

كان الاهتمام بمحددات التسامح من أبرز سمات المرحلة الثالثة المتعلقة بدراسات التسامح. وتفاوت الاهتمام فى هذه الدراسات بين المحددات السياسية والنفسية والاجتماعية. وإذا كانت هذه الدراسات الكلاسيكية قد ركزت بدرجة كبيرة على قياس التسامح السياسى، فإن هذه الدراسات قد ركزت على قياس التسامح الثقافى والاجتماعى. كما تميزت بتركيزها على علاقة التسامح بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة كالتعليم والتنشئة الاجتماعية والمقارنة بين الريف والحضر فى عملية التسامح. وفيما يلى سوف نتناول هذه المحددات باختصار مع التركيز على المحددات الاجتماعية.

أ- دراسات التسامح فى مجال السياسة

تركزت المحددات السياسية للتسامح حول متغيرات: الثقافة السياسية، والفاعلية السياسية، والصراعات الإيديولوجية، وانضمام المواطنين إلى روابط ومنظمات طوعية، وأخيراً الممارسة الديموقراطية وطبيعة النظام السياسى[٢]. فكلما كانت الثقافة

---

(1) Chanley, Virginia.," Commitment to Political Tolerance :Situational and Activity-Based Differences," ***Political Behavior***, Summer 1994,pp.343-363.

(٢) هويدا عدلى، التسامح السياسى، مرجع سابق، ص ٤٧. وانظر المزيد حول هذه المحددات فى: =

السياسية تقبل مساحة واسعة من التنوع السياسى، كلما زاد الميل نحو التسامح، وذلك لأن توافر التنوع والتعدد فى أنماط السلوك وطرق التفكير يجعل العالم أكثر ثراء وبالتالي يؤدى إلى ممارسة الحرية وزيادة التسامح. وكلما زاد إحساس الفرد بأنه أكثر فاعلية سياسياً كانت اتجاهاته أميل للتسامح، لأن هذه الفاعلية السياسية تؤدى إلى مزيد من المشاركة السياسية والتى تسهم بدورها فى تعزيز التسامح. بالإضافة إلى أن الصراع والتنوع الأيديولوجي يؤدى إلى تعزيز وتقوية الأعراف الديموقراطية وما يترتب على ذلك من زيادة فى التسامح. وكلما ازداد عدد الروابط والمنظمات التى ينتمي إليها الفرد، وكلما كان أكثر تسامحاً مع المختلفين. وأخيراً فإن الممارسة الديموقراطية وطبيعة النظام السياسى يؤثران بدرجة كبيرة فى درجة التسامح أو التعصب لأن ممارسة الدولة لأسلوب القمع يكرس التعصب والعكس صحيح.

ب – دراسات التسامح فى الأنثروبولوجيا الثقافية

ترتبط الدراسات الثقافية الخاصة بالتسامح أو التعصب بمفهـوم رئيسـي هـو "التمركز حول السلالة " Ethnocentrism. وقد أدخل سمنر Sumner هذا المصـطلح إلى مجال الأنثروبولوجيا الثقافية، ليشير إلى: " ميل الباحث إلـى تفسـير الثقافـات الأخرى أو الحكم عليها حسب معايير ثقافته الخاصة ". كما يعرفه بأنه النظـرة إلـى الأشياء التى تكون فيها الجماعات الخاصة مركزاً لكل شئ؛ تقاس الجماعات الأخرى على أساسها. ويعرفه ميردوك Murdock بأنه: " الميل إلى تفخيم الجماعة الداخليـة وقيمها والتقليل من شأن الجماعات الأخرى وقيمها ". ويعرفه كروبر بأنه: " النظـرة التى مؤداها اعتبار أسلوب الحياة الخاص أفضل من جميع الأساليب الأخرى "(١).

وعادة ما توحي هذه الفكرة أن أساليب السلوك فى المجتمعات الأخرى هى أدنى

= - Gibson, J., “Political Consequences of Intolerance: Cultural Conformity and Political Freedom”, ***American Political Science Review***, Vol. 86, No. 2, Jan 1992, PP. 340 – 355.

- Davis, M., “The Budget of Tolerance”, Ethics, Vol. 89, No. 2, Jan 1979.

- Galeotti, A., “Citizenship & Equality, the Place for Toleration”, ***Political Theory***, Nov. 1993.

-Diamond, L., “Toward Democratic Consolidation, Rethinking Civil Society, ***Journal of Democracy***, Vol. 5, No. 3, July 1994.

(١) إيكه هولتكرانس، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور، ترجمة محمـد الجـوهرى وحسن الشامى، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٧٢، ص١٣٦.

مستوى من تلك المتبعة فى مجتمع الباحث. ويمثل ذلك اتجاهاً عاماً بـين البـاحثين؛ بالرغم من أننا قد نجد فى السياقات الإثنوجرافية والتاريخية المختلفة درجات متفاوتـة من التسامح أو الاتجاهات النسبية تجاه الجماعات السلالية الأخرى. ولن يمكن تجنـب هذا التحامل إلا بإسقاط الاعتقاد المسبق بأن هناك طريقة صحيحة واحدة لصنع الأشياء وتنظيمها[1]. وعندئذ يمكن لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا البدء بتحليل الممارسـات المتبعة فى الثقافات الأخرى فى إطار السياق الذى تمارس فيه.

وقد أصبح تجنب التمركز حول السلالة أحد الركائز الأساسية للأنثروبولوجيـا الاجتماعية وعلم الاجتماع المقارن فى أوائل القرن العشرين. وكان ذلك نتيجة لتمتـع الأنثروبولوجيا بتأثير كبير على الرأى العام ، بمعنى أنها يمكـن أن تضـفى الطـابع النسبى على الفروض والقيم الكامنة فى ثقافة معينة بالمقارنة بفروض وقيم الثقافـات الأخرى. وفى هذا الصدد ظهرت قضية أكثر تعقيداً تتعلق بما إذا كـان يجـب علـى الأنثروبولوجيين أن يكافحوا التمركز السلالى لدى الشعوب التى يدرسونها أم لا، وهل يجب احترام التمركز السلالى المحلى كجزء من النظرية العالمية المحلية؛ أم أنه يجب على الأنثروبولوجيين أن يكافحوا التحيز وسوء التفسير فى المجتمع بتقديم مزيد مـن المعلومات عن قيم وعادات الشعوب الأخرى[٢].

والعرقية Ethnicity مفهوم اجتماعى بحت فى معناه. فهو يشير إلى الممارسات الثقافية ووجهات النظر لجماعة معينة من الأفراد تنأى بنفسها عن الآخرين. وأعضاء الجماعات العرقية يرون أنفسهم باعتبارهم متميزين ثقافياً عن الجماعـات الأخـرى، والتى بدورها تراهم مختلفين أصلاً. والفروق العرقية هى مكتسبة وليست موروثـة. ويعتمد التمييز العرقي على عدة محكات أو صفات أو خصائص؛ أكثرهـا شـيوعاً: اللغة، والتاريخ، والدين، وأنماط الملبس أو الزينة. ويتجسد ذلك واقعياً علـى سـبيل المثال فى الاعتقاد بأن بعض الجماعات " ولدت لتحكم " أو " بليدة وكسولة " أو " تتسم بالغباء والبلادة، أو " لها رائحة مميزة غيـر مرغوبـة "... إلـخ. وهـذه الظـاهرة الاجتماعية يتم إنتاجها ويعاد إنتاجها عبر الزمن، فمن خلال عملية التنشئة الاجتماعية،

---

(١) شارلوت سيمور – سميث، موسوعة علم الإنسان، ترجمة محمد الجـوهرى وآخـرون، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨، ص٢٩٢.

(٢) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، ترجمـة محمـد الجـوهرى وآخرون، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠، ص ٤٧٥.

يستوعب الصغار أساليب الحياة والمعايير والمعتقدات الخاصة بجماعاتهم[١].

كما أوضح **بيدنى** Bidney أن هناك نوعين من التمركز حول السلالة: نوع سئ ونوع حميد. ويتضمن النوع السيئ " الإيمان بقيم موضوعية مطلقة، وبالتـالي عـدم التسامح إزاء القيم الأخرى ". فى حين يتضمن النوع الحميد " تفضـيل نسـق القـيم الخاص، وكذلك الاحترام المتبادل لأنساق المجتمعات الأخرى ". ويعد النوع الأخير – إلى حد كبير – نتاجاً للثقافات المتقدمة. وقد حاول علماء الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا الاجتماعية استبدال التمركز حول السلالة الاستاتيكى Static (السيئ) بالتمركز حـول السلالة المتغير Serial. ويشير هذا النوع الأخير إلى النظر إلى كل ثقافة من وجهـة نظرها الخاصة، وعلى أساس بنائها وقيمها الخاصة بها، بدلاً من تقييمها طبقاً لمعايير حضارة أخرى[٢].

وأعضاء الجماعات المتمركزة عرقياً غالباً ما يتصـفون بـالانغلاق Group Closure؛ والذى يشير إلى العملية التى تحافظ بها الجماعات على حدود تفصلها عن الجماعات الأخرى. وتشكل هذه الحدود أشكالاً مختلفة من الاستبعاد ، والتى تزيد من حدة الخلافات والانقسامات بين مجموعة عرقية وأخرى. وتتمثل أهم هذه الأشكال فى الحد من الزواج الداخلي بين الجماعات، والقيـود علـى العلاقـات الاجتماعيـة أو الاقتصادية مثل التجارة، فضلاً عن الفصل المادى للجماعات كما فى حالة الجيتو.

ويضرب **جيدنز** مثالاً على ذلك بالأمريكيين الأفارقة فى الولايـات المتحـدة، والذين مارسوا كل أدوات ووسائل الاستبعاد السابقة. فالزواج الداخلي كان غير شرعي فى بعض الولايات، وكان يتم تعزيز الفصل الاجتماعى الاقتصادى قانونياً فى الجنوب، ولا تزال بعض أحياء الجيتو للزنوج موجودة فى معظم المدن الرئيسية[٣]. وفى بعض الأحيان فإن جماعات متكافئة القوة تدعم بصورة متبادلة الانغلاق والفصل فيما بينهم. فأفراد كل مجموعة يظلون بعيدين عن أفراد المجموعة الأخرى، ولكن دون أن تفرض أى من الجماعتين سيطرتها على الأخرى. ويمكن لأحد الجماعات العرقية أن تشـغل مكانة من القوة والسيطرة على الأخرى. وفى ظل هذه الظروف فإن انغلاق الجماعـة

---

(1) Giddens A., Sociology, (Fourth Edition), Cambridge, Polity Press, 2002, PP. 246-247.

(٢) إيكه هولتكرانس، مرجع سابق، ص ١٣٧.

(3) Giddens A., Op. Cit., P. 255.

يؤدى إلى ظهور أشكال من اللامساواة فى توزيع الثروة والموارد المادية، والتى قد تتحول إلى صراعات شرسة بين تلك الجماعات.

ويتم التعبير عن التمركز حول السلالة فى شكل "التمييز" أو "التفرقة" Discrimination بين الجماعات المختلفة على أساس من جوانب وأنماط "التفكير النمطية أو الجامدة" Stereotyping. ويستخدم المصطلح الأول (التمييز) على نطاق واسع فى علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا باعتباره ظاهرة ثقافية تدور حول: "كراهية المختلف عنى" أو "المعاملة غير العادلة للآخرين".

وهناك ثمة خلاف كبير بين العلماء حول المصادر البنائية للصراعات العرقية والتمييز والتصورات النمطية. فالماركسيون يذهبون إلى أن المجتمعات الرأسمالية تعمل على خلق نزعة عنصرية لتسهل لها عملية الاستغلال. ويشتق هذا المدخل تصوره من الأطروحة القائلة " أن التمييز هو فى الغالب نتاج للاستعمار الداخلي " ، كما يستمد هذا المدخل تصوره من نظريات أسواق العمل المجزأة " ؛ التى ترى أن الرأسماليين يستفيدون من فرص التمييز بين الأعمال الرخيصة غير المضمونة وبين الأعمال المضمونة المرتفعة الأجور ، وأنه من السهل عليهم فى أغلب الأحيان أن يعتمدوا على الجماعات الإثنية أو العرقية فى تكوين هذه الفئات فى سوق العمل. وهناك أخيراً تفسير للتمييز بوصفه إحدى النتائج المترتبة على الميل نحو التسلطية[١].

وفى السنوات الأخيرة، استخدم مفهوم التمييز على نطاق واسع فى دراسة العلاقة بين الذكور والإناث. فقد ذهبت بعض البحوث إلى أن المرأة غالباً ما تجبر على أن تشغل القطاع الثانوى داخل أسواق العمل المجزأة، بل إنها تضطر – فى بعض الأحيان – إلى أن تشكل الجيش الاحتياطي. ونتيجة لذلك ظهرت حركة تحرير المرأة فى العقد السابع من القرن العشرين، وكانت تستخدم لمهاجمة اتجاهات الرجال نحو المرأة. واقترن ذلك بظهور مصطلح " التعصب للرجال " Male Chauvinism. ويشير هذا المصطلح إلى وجود ادعاءات تفتقر إلى التمييز ، ومتغطرسة ، وتتسم بالتطرف والغلو ، وضيق الأفق حول التفوق الذكورى ، وبهيمنة الرجل على المرأة. وعلى نفس الأساس ظهر إلى حيز الوجود عدد من المنظمات (مثل الفهود الرمادية) فى الولايات المتحدة بهدف الوقوف فى وجه التفرقة ضد كبار السن والدفاع عن حقوقهم. ويشير ذلك الاتجاه إلى تبنى أساليب أو معتقدات أو وجهات نظر متحيزة تجاه

---

(١) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ص٤٧٥-٤٧٦.

بعض الأفراد أو الجماعات بسبب أعمارهم. وهى تنطوى على ادعاءات ذات طبيعـة نمطية عن القدرات الجسمانية أو العقلية لهؤلاء الأفراد أو الجماعات. وعادة ما يقترن ذلك بتعبيرات فيها ازدراء لهم وحط من قدراتهم.

وتتضمن دراسة التمركز العرقي أو السلالى فى الأنثروبولوجيا الحديثـة فهـم تطور وأسس التسميات والمقابلات والصفات التى تطلق على جماعات أو فئات مـن الناس. ولذلك لا يمكن فصل هذه الدراسات عن نظم تحديد الهوية ، وأسلوب تكـوين الصور النمطية ، والنظم الطبقية ، ونظم التنافس علـى المـوارد ، ونظـم السـيادة السياسية والاقتصادية وتغيرها. كما ترتبط تلك الدراسات أيضاً بالاسـتمرار والتغيـر الثقافى واستمرار كل الحدود القائمة وتخطيطها، وإقامة حدود بين الناس.

والثقافة النمطية أو القوالب النمطية[*] Stereotype هى عبارة عن بناء معرفي ينظم ويقدم المعلومات عن الفئات الاجتماعية. وهى تشير إلى تلك الصيغ النمطية الجامدة التى تشيع بين الناس؛ بحيث يرددها كثيرون دون فحصها وعرضها على العقل. وهذه الأفكار النمطية هى ظاهرة إنسانية سلبية، لأنها تعمل لصالح " النقل " و "التقليد" وفى الوقت نفسه تعمل ضد مصلحة العقل[1]. وهى توجد فى كل المجتمعات بدرجات مختلفة.

وتعبر هذه الصورة النمطية عن شخص أو جماعة أو توجه نحو هذا الشخص أو تلك الجماعة ليست قائمة على الملاحظة والخبرة، وإنما تنهض على أفكار مدركة سلفاً. ويتم تحليل هذه الأنماط الجامدة فى الغالب كجزء من النسق الرمزى للعلاقات الاجتماعية، نظراً لأن كليهما يعكس التقسيمات الاجتماعية ويعمل على استمرارها. ويمكننا من خلال التفاعل الاجتماعى الواقعي بين أفراد الفئات النمطية أن نتوصل إلى فهم التفاعل بين الأنماط الجامدة المختلفة، والطريقة التى يتبعها الأفراد فى تعديل، أو التعليق، أو المساومة على مختلف جوانب الأنماط الجامدة لمختلف الأدوار فى المجتمع[٢].

(*) استعار علماء النفس هذه المفاهيم الثلاثة (المركزية العرقية، الأنماط أو القوالب الجامدة، التمييز) من مجال الأنثروبولوجيا الثقافية وقاموا بتطويرها والتوسـع فيهـا مـن خـلال دراساتهم.

(1) Hewstone, M., "Inter group bias (Social Prejudice)", ***Annual Review of Psychology***, V. 10, No. 3, 2002.

(٢) شارلوت سيمور – سميث، مرجع سابق، ص٧١٧.

وهناك أربعة مصادر أساسية تؤدى إلى زيادة حجـم وتـأثير هـذه الأفكـار النمطية[1]. يتمثل المصدر الأول فى عدم وجود تراث معرفي ثرى ومتعدد الجوانب. أما المصدر الثانى فهو عدم شيوع ثقافة الحوار الحر والمتواصل بصفته أكبر أعـداء الأفكار النمطية. ويتركز المصدر الثالث فى عدم خروج عولمة إنسـانية مـن رحـم العولمة الحالية التى ترتكز على أسس اقتصادية وسياسية أكثر من الأسس الإنسـانية والثقافية. وأخيراً يتمثل المصدر الرابع فى التواجد المستمر فى حالة دفاع عن النفس، وذلك على أساس أن الشعور بالإنجاز وصنع التقدم يعطى أبناء أى مجتمع رغبة أقـل فى أمرين هما: الدفاع عن الذات وفى نفس الوقت إلصاق تهمة عدم الإنجاز بالآخرين.

ومن الدراسات التى ركزت على مفاهيم التمركز حول السلالة والتمييز والتصورات النمطية فى المجتمع المصرى؛ دراسة محمود جاد حول " مجتمع الصعيد: من التكوين القبلى والجماعاتى إلى التكوين الحديث "[2]. وتفترض هذه الدراسة أن مجتمع الصعيد – خاصة ريف محافظات أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان – مازال يحتفظ بأسس وقواعد المجتمع القبلى؛ الذى من أبرز سماته انقسام الناس فيه إلى جماعات Collectivities؛ لكل منها سماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسياسية الخاصة نسبياً، وذلك مثل جماعات: الأشراف والهوارة، والعرب، والفلاحين، والجمسة، والحلب، والعبيد.

وفى ضوء ذلك تحاول هذه الدراسة كشف الغموض الذى يكتنف التكوين الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسي لمجتمع وسط وجنوب الصعيد، أو الكشف عن بنيته الخفية بلغة كلود ليفى شتروس Strauss. حيث لا يزال الناس فى ريف الصعيد يحتفظون حتى الآن بسماتهم القبلية، أو الجماعاتية، ويتعاملون مع بعضهم البعض – اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً – على أساس انتماءاتهم القبلية والجماعاتية، وليس على أساس انتماءاتهم الاجتماعية. بالإضافة إلى إبراز أهم الخصائص القبلية أو التقليدية التى لا تزال تميز كل جماعة من الجماعات السبع السابقة، مع تناول الأصول التاريخية والإثنية لكل جماعة من الجماعات فى النصف الثانى من القرن العشرين،

---

(١) طارق حجى، ثقافة الأفكار النمطية، إيلاف، ١٠ / ٣ / ٢٠٠٣.

(٢) محمود جاد (خطة بحث والتقرير المرحلي الأول)، مجتمع الصعيد: من التكوين القبلى والجماعاتى إلى التكوين الحديث، فى: مجموعة قوانين، التراث والتغير الاجتماعى، الكتـاب الثالث:مقترحات ومحاولات بحثية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعيـة، جامعـة القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٣٦٣ – ٤٩٨.

وتوضيح أهم التغيرات التى طرأت على تلك الخصائص خلال ربع القرن الماضي. وكذلك الوقوف على السياق التاريخي الذى تبلور فى ظله التكوين القبلى والجماعاتى لمجتمع وسط وجنوب الصعيد، وإبراز دور المتغيرات التى شهدها المجتمع المصرى خلال ربع القرن الماضي فى تهيئة الظروف الموضوعية الملائمة لتنامي أسس ومظاهر التكوين الحديث فى مجتمع وسط وجنوب الصعيد.

وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الأولية الخاصة بالجماعات السابقة، وسوف نستعرض منها ما يشير إلى أفكار التميز والتمركز حول السلالة والأفكار النمطية. فبعض هذه الجماعات تستند إلى ركائز ثقافية يتميزون بها عن غيرهم من الجماعات. فجماعة الأشراف مثلاً تستند إلى ركيزة ثقافية ذات مضمون ديني أساساً. أما جماعة الهوارة فهى تستند إلى رأس مال حربي وعسكري. وتستند جماعة العرب إلى ركائز اقتصادية ومادية. وهذه الجماعات الثلاث تتصف ببعض الصفات ذات الطبيعة الإثنية أو العرقية منها: الانغلاق على الذات، وغلبة الطابع القبلى على خصائصهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من حيث: انتشار عادات الأخذ بالثأر، وهرمية المكانة وفقاً للسن، وعلو مكانة الذكر على الأنثى، والاستقطاب الإيكولوجى، والزواج الداخلي، واحتقار المهن اليدوية..إلخ.

ويذهب أعضاء جماعة العرب إلى أنهم أفضل من جماعتي الأشراف والهوارة، ويستندون فى ذلك إلى أن الإسلام لم يقل أن " النبي " شريف أو هوارى، وإنما قال إنه "عربى". ويميل أعضاء هذه الجماعة إلى ممارسة حرفتي التجارة والرعي. فخلافاً للأشراف الذين يفضلون الالتحاق بالوظائف والمهن التى تضفى على أصحابها سلطة سياسية (رسمية)، يميل العرب إلى مزاولة التجارة التى تضفى على صاحبها سلطة مالية. أما جماعات الفلاحين والجمسة والحلب والعبيد، فهم أدنى فى المكانة الاجتماعية من الجماعات الثلاث الأولى، وهذه الجماعات لا تستند إلى أصول قبيلة أو إثنية أو سلالية مشتركة، رغم أن بعضها يشكل الغالبية العظمى من سكان الريف فى الصعيد كجماعة الفلاحين مثلاً؛ والتى طورت ما سمي بـ " ثقافة المقارنة "؛ التى تعمل على إثبات الذات وتوازنها فى مواجهة الجماعات الأخرى. وتتجلى هذه الثقافة فى بعض الأمثال والمقولات الشعبية التى صاغها الفلاحون ليسخروا بها من العرب الذين نهبوهم وأهانوهم، مثل: " أخوك من أبوك زى العرب اللي نهبوك "، " العرب جرب منين ما يروحوا مطرحهم نقمة "، هو فيه شيء بييجى من العرب يسر القلب "...إلخ.

أما جماعة الجمسة فتخصصوا تاريخياً فى تربية ورعى وتجارة الجاموس والغنم، وفى مزاولة العمل الزراعي، وتوصيل المياه بالقرب إلى المنازل. ويذهب أعضاء جماعتي الهوارة والحاب مثلاً إلى أن " معنى كلمة "جمسى" إنه إنسان خسيس، وردئ الأخلاق، وأنسابهم مختلطة، وصفاتهم البخل والجبن، ومش محترمين، وصوتهم عالي، ولغتهم زى الغجر، وليس لهم أصول أو عادات يمشوا عليها زى العائلات الكبيرة والمحترمة ". أما جماعة الحاب فهم يتألفون من خليط من الجماعات القبلية والفلاحية المترحلة؛ التى لم تستقر بعد فى مكان محدد، ولذلك يعملون فى الحرف التى لا تتطلب استقرار أو بيعاً لقوة عمل الغير، مثل التجارة والرعي والتسول. ويعتقد أعضاء جماعة الحاب أنهم وحدهم الأحرار، وأن غيرهم عبيد، ولذلك يرون أنه من المشروع سرقة هؤلاء الأغيار وخداعهم والنصب عليهم. وقد أدى هذا الموقف العدائى أو الكاره للأغيار من قبل جماعة الحاب إلى تجنب هؤلاء الآخرين لهم. وأخيراً فإن جماعة العبيد يشغلون وضعاً اجتماعياً خاضعاً للأسياد ، ولذلك ينحصر دورهم فى إكمال الوجاهة الاجتماعية للأسياد.

ومن الدراسات الأجنبية فى هذا المجال، دراسة يانج جوليا Yang Julia حول الجو التعليمى فى جامعة شيلى وظاهرة انتشار التحيز للجنس الأبيض عام ١٩٩٢[(١)]. وقد أوضحت هذه الدراسة أن ظاهرة التمركز العرقي تأخذ اتجاهاً متنامياً فى جميع الجامعات ومؤسسات التعليم العالى فى شيلى. فقد أظهرت هذه الدراسة وجود اتجاهات تعصبية وعنصرية لدى الطلاب تجاه الجماعات المختلفة عنهم فى المستوى الثقافى والعرقي. وفى هذا السياق يظهر الطلاب البيض رؤية تعصبية ومشاعر الكراهية والاحتقار ضد الطلاب السود، ومع أن بعض الطلاب البيض لا يأخذون اتجاهاً تعصبياً ضد السود، إلا أنهم لا يملكون مشاعر إيجابية تجاه الملونين بصورة عامة.

أما دراسة كاتس Kats وبرالى Braly حول: اتجاهات طلاب جامعة برينستون نحو بعض الشعوب "[(٢)] ، فقد طبقت على عينة بلغت مائة طالب من طلاب الجامعة ،

---

(1) Yang Julia, chilly Campus Climate, Qualitative Study on the White Racial Identity Development attitudes, University of Pennsylvania, Pennsylvania, 1992.

(2) Katz, d, and Braly K., Racial Stereotypes, ***Journal of abnormal social psychology***, 1933.

نقلاً عن: على اسعد وطفه وعبد الرحمن الأحمد، التعصب ماهية وانتشاراً فى الوطن العربى، عالم الفكر، مج ٣٠، ع ٣، يناير – مارس ٢٠٠٢، ص ص ٧٩ – ١٢٤.

وطلاب منهم تحديد السمات التى تناسب بعض الشعوب ولاسيما الأمريكيين والصينيين والإنجليز .. إلخ. وأوضحت النتائج أن: الألمان علميون ومجدون، واليهود مرتزقة ومجدون، والزنوج كسالى وخرافيون ومرحون، والإيطاليون فنانون ومندفعون، والإنجليز أذكياء وتقليديون. ومن ثم يتضح أن الآراء والسمات السابقة نابعة من صور وأفكار نمطية كونها الطلاب حول الآخرين بدون الاستناد إلى مبررات قوية لإصدار هذه الأحكام.

وعلى مستوى المجتمعات العربية، أوضحت دراسة على أسعد وطفه وعبدالرحمن الأحمد أن التعصب الطائفي والعرقي أكثر انتشاراً وخطورة فى المجتمعات العربية مقارنة بالكويت. فقد أوضحت النتائج أن هذا النوع من التعصب يحتل المكانة الأولى بين الأشكال التعصبية الأخرى. ويلي هذا النوع من حيث الحضور والانتشار التعصب الديني، ثم التعصب الإقليمي والقبلى، وأخيراً التعصب العائلي. وفى المجتمع الكويتي يحتل التعصب القبلى المرتبة الأولى من حيث الانتشار، يليه التعصب العائلي، ثم الطائفي، وأخيراً التعصب الديني والتعصب ضد الوافدين. وفيما يتعلق بالفروق بين آراء الطلاب فى مدى وجود التعصب فى المجتمعات العربية، وفقاً لمتغيرات الجنس والتخصص والسنوات الجامعية، أوضحت الدراسة الإحصائية غياب الفروق المعنوية فى مختلف المستويات، وهذا يعنى أن آراء الطلاب متجانسة فيما يتعلق بمدى انتشار التعصب فى المجتمعات العربية، وذلك على خلاف ما لوحظ فى المجتمع الكويتي[١].

ج – دراسات التسامح فى مجال علم النفس

أوضحت الدراسات أن هناك عدة محددات نفسية للتسامح تتمثل فى تقدير الذات، والشخصية السلطوية، والشخصية الدوجماتية، والقوالب النمطية، والأنومية، والإسقاط، ومدى إشباع الحاجات الإنسانية. ومن الواضح أن هذه المحددات تشير بدرجة كبيرة إلى العوامل المؤدية للتعصب، وقد يعود ذلك إلى أن غالبية الدراسات النفسية قد ركزت على دراسة التعصب بدرجة أكبر من دراسة التسامح.

وقد ركزت دراسة أدورنو وآخرون سنة ١٩٥٠ على الشخصية التسلطية وعلاقتها بالتعصب[٢]. بينما ركزت دراسة إيرليش Ehrlich سنة ١٩٧٣ على تقدير

---

(١) على أسعد وطفه وعبد الرحمن الأحمد، المرجع السابق، الصفحات نفسها.
(2) Adorno, T., et.al, Authoritarian Personality, New York; Harper, 1950.

الذات والتوافق السيكولوجي باعتبارهما من أهم محددات التعصب والتسامح[1]. وتناولت دراسة دولارد Dollard وآخرون سنة ١٩٣٩ نظرية الإحباط ودورها فى تفسير التعصب والتسامح[2]. أما فرانكل Frankel فقد تناول سنة ١٩٤٩ أثر العمليات المعرفية والعاطفية فى حدوث التعصب[3].

والسمة المشتركة بين هذه الدراسات النفسية هى أنها تنظر إلى التعصب (أو التسامح) باعتباره ظاهرة إنسانية عامة. واستند هؤلاء إلى مفهوم "التمركز العرقي" والذى صاغه " سمنر " سنة ١٩٠٦ فى سياق الأنثروبولوجيا الثقافية. غير أن هذا التمركز العنصري لا يعنى بالضرورة التعصب ضد الجماعة الخارجية فى ذاتها. ففى ظروف معينة مثل التنافس بين الجماعات أو داخل كل جماعة، قد يتحول التعصب للجماعة الداخلية إلى تعصب نشط، كما قد يتحول إلى عداء للجماعة الخارجية. وهكذا يمكن النظر إلى التحيز للجماعة باعتباره تكويناً لاستعداد إنساني أساسى للتعصب[4].

كما يتميز التراث السيكولوجي بمعالجته لموضوع التسامح والتعصب باعتباره ينتظم عبر متصل، يحتل التسامح أحد قطبيه والتعصب القطب الآخر. غير أن التركيز الأساسي كان على دراسة التعصب، حيث عالج هذا التراث التعصب على أنه اتجاه عدائي نحو الآخرين وبالذات الأقليات العنصرية. وركز التراث النفسي أيضاً على ارتباط التعصب أو التسامح ببعض سمات الشخصية كالتسلطية والدوجماتية (الجمود) والقلق والتصلب والعدوان... إلخ. وقد انطلقت غالبية الدراسات النفسية فى هذا الصدد من افتراض أساسي مؤداه أن هناك بناء أساسياً وعميقاً فى الشخصية يساعد على نمو الاتجاهات التعصبية والجوانب السلوكية المرتبطة بها فى مواقف محددة[5]. فالشخصية السلطوية تقوم على عدد من السمات مثل الخضوع للسلطة والسعي لإخضاع من هم أدنى والعدوان على الجماعات المختلفة وأنماط التفكير النمطية والثابتة. أما الشخصية

---

(1) Ehrlich, H. J. The Social Psychology of Prejudice, New York: Wiley, 1973.

(2) Dollard, J., et.al, Frustration and Aggression, New Haven: Yale University Press, 1939.

(3) Frenkel-Brunswick, E., Intolerance of Ambiguity as An Emotional and Perceptual Variable, ***Journal of Personality***, Vol. 18, 1949, PP. 108 – 143.

(٤) جون دكت، علم النفس الاجتماعى والتعصب، ترجمة عبد الحميد صفوت، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٠، ص ص ١٥٥ – ١٥٧.

(٥) معتز سيد عبدالله، الاتجاهات التعصبية، مرجع سابق، ص ص ٢٥-٣٠.

الدوجماتية فتتسم بالمحافظة وتمسكها بالأفكار القديمة، ومقاومة التغيير والتفكير النقدى.

وقد أوضحت دراسات عديدة ارتباط التساطية والدوجماتية بالتعصب، مثل دراسة دكيت Duckitt حول " الثقافة والشخصية التسلطية فى جنوب أفريقيا " سنة ١٩٨٣[١]، وكذلك دراسته حول " التكيف مع الثقافة التسلطية " سنة ١٩٨٣[٢]. وربطت دراسات أخرى هذه السمات مع متغيرات القلق والتصلب وعدم تحمل الغموض والسيطرة والعدوان وتقبل الآخرين كمحددات عامة لكل من التسامح والتعصب[٣]. وخلصت هذه الدراسات إلى أن الشخصية المتسامحة تتسم بسمات اللين والتحرر والنزعة الإنسانية، وفى مقابل ذلك تتسم الشخصية المتعصبة بسمات التسلط والجمود والمحافظة والغلظة والعدوان والمجاراة.

وتعنى الأنومية الشعور بغياب المعايير والقواعد المحددة للسلوك، كما أنها تعنى فقدان التوجه والانغلاق على الذات. وقد أوضحت بعض الدراسات[٤] أنه كلما زادت نسبة الأنومية فى مجتمع معين؛ كان هذا المجتمع أميل إلى التعصب فى سلوكه مع الآخرين، والعكس صحيح. حيث يترتب على الأنومية تمحور الفرد حول ذاته وعدم اهتمامه بالآخرين أو بالبيئة المحيطة؛ وبالتالي فإنه يميل إلى التعصب بدرجة أكبر من التسامح.

أما مصطلح الإسقاط فيشير إلى ميكانزم دفاعي يهدف إلى حل صراع داخلى عن طريق إسناد السمات غير المقبولة والمكبوتة إلى آخرين. وبذلك يمكن اعتبار

---

(1) Duckitt, J., “Authoritarianism and Adjustment in an Authoritarian Culture”, ***Journal of Social Psychology***, Vol. 121, 1983, PP. 211-222.

(2) Duckitt, J., “Culture, Class, Personality and Authoritarianism among South Africans”, ***Journal of Social Psychology***, Vol. 121, 1983, PP. 191-199.

(٣) ومن هذه الدراسات:

- Stephan, W. & Stephan, C., “Inter group Anxiety***”, Journal of Social Issue***, Vol. 41, No. 3, 1985, PP. 157-175.
- Ray, J., “Authoritarian Tolerance”, ***Journal of Social Psychology***, Vol. 111, 1980, PP. 9-17.

(٤) ومن هذه الدراسات:

- Gaines O. S., “Coping with Prejudice: Personal Relationship partners as Sources of Social Emotional Support for Stigmatized Individuals”, ***Journal of Social Issue***, spring 2001.
- Brewer B. M., “The Psychology of prejudice: In-group Love or Out-group Hate?”, ***Journal of Social Issue***, Fall 1999.

الإسقاط ميكانزماً شائعاً يكمن خاف الميل الإنساني لتكوين صورة نمطية جامدة سلبية للجماعة الخارجية[1]. ويفسر هذا المنطق ميل الأفكار النمطية إلى أن تكون صوراً مشتركة بين جماعة من الناس، وذلك ليس على أساس السمات الفعلية للجماعة الخارجية، ولكن على أساس الصفات غير المرغوبة التى تشعر بها الجماعة وتسقطها على جماعة خارجية.

وقد طور ألبورت فى دراساته المختلفة[2] دور العمليات المعرفية فى تشكيل القوالب والأفكار النمطية. وركز فيها على عمليات التصنيف الاجتماعى باعتباره الآلية المعرفية الأساسية للتعصب. ويعنى ذلك تصنيف الأفراد إلى فئات أو جماعات، مع تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الفئات أو الجماعات. وحالة التصنيف الاجتماعى هذه هى المسئولة عن ظاهرة القوالب الاجتماعية النمطية التى تجعل الأفراد المصنفين فى جماعات يبالغون فى التركيز على مظاهر تشابههم مع زملاء جماعتهم الداخلية واختلافهم عن الجماعات الخارجية. ومن ثم فإن هذه الأفكار والقوالب النمطية ليست محايدة لأنها تميل إلى التركيز العرقي، وبالتالي فإن هذه القوالب النمطية للجماعة الداخلية ستكون إيجابية التقدير فى مقابل القوالب الخاصة بالجماعة الخارجية.

د – دراسات التسامح فى المجال السوسيولوجى

وركزت هذه الدراسات على علاقة التسامح بمتغيرات: التعليم، والخلفية الريفية الحضرية، والمتغيرات الديموجرافية. ففيما يتعلق بالتسامح وأسلوب الحياة الحضرية، أوضح كل من ويرث وستوفر أن اختلاف أساليب الحياة فى الحضر وعدم تجانسها؛ تمثل عوامل مساعدة على زيادة التسامح بين سكان المدينة. وقد انطلق هؤلاء من افتراض أن حجم السكان وكثافتهم وعدم تجانس الحياة فى الحضر تمثل عوامل أساسية تميز العلاقة بين التحضر والتسامح. فكثافة السكان وتركزهم فى المدينة مع اختلاف

---

(١) جون دكت، مرجع سابق، ص ص ١٥٨ – ١٥٩.

(٢) ومن هذه الدراسات:

- Allport, G., The Nature of Prejudice, Garden City: Addison – Wesley, 1985
- Allport, G., “Prejudice: is it Social or Personal”, ***Journal of Social Issue***, Vol. 18, 1962, PP. 120-134.
- Allport, G., & Kramer, B. M., “Some Roots of Prejudice”, ***Journal of Psychology***, Vol. 22, 1964, PP. 9-39.

أصولهم وعدم تجانسهم واختلاف صفاتهم وخصائصهم ، يؤدى إلى تكوين علاقات ثانوية متعددة مع أناس آخرين يختلفون فى اتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم. وبذلك يكون التسامح مع مثل هذه الاختلافات هو نتيجة منطقية للعيش فى الحضر.

وبالإضافة إلى ذلك أوضح ويرث تأثير بعض العوامل مثل "العقلانية" و"الموضوعية" فى تقييم الآخرين طبقاً لعوامل المنفعة والمصلحة الشخصية. ومن ناحية أخرى فإن سكان المناطق غير الحضرية يعتبرون أكثر تجانساً من سكان المدينة، سواء فى الخلفيات الاجتماعية أو الخصائص الثقافية، أو فى الانغماس فى علاقات مستمرة ودائمة مع الآخرين ذوى القيم والمعتقدات وأساليب الحياة المتجانسة. ولذلك فهم لا يظهرون تسامحاً بسهولة إزاء الاختلافات والفروق الفردية المميزة لسكان الحضر. وبالمثل اعتبر ستوفر أن التنوع والاختلاف الثقافى فى المناطق الحضرية يؤدى إلى تقوية التسامح تجاه الآراء ووجهات النظر المختلفة عنهم، وحتى المعارضة لآرائهم الخاصة.

وقد حاول عدد كبير من الباحثين إعادة اختبار الفروض والنتائج التى توصل إليها كل من ويرث وستوفر بشأن علاقة التسامح بأسلوب الحياة فى الحضر[*]. وقد انقسمت نتائج هذه الدراسات إلى قسمين: أولهما مؤيد لما توصل إليه كل من ويرث وستوفر ومنها دراسة ويلسون Wilson (١٩٨٥) بينما أوضح القسم الثانى عدم تأكيد الفروض والنتائج الخاصة بهذه الدراسات الكلاسيكية، ومنها دراسات فيشر Fisher (١٩٧١)، ودراسة سميث وبيترسون Peterson (١٩٨٠).

وعن العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية والتسامح، حاولت دراسة تيوم Thume[1] تحديد هذه العلاقة، مع التركيز على قياس التسامح من خلال مدى تكرار حالات الزواج بين الأفراد من الجنسيات المختلفة. وأجريت الدراسة الميدانية على الروابط والمنظمات الاجتماعية الممثلة للمجتمعات المختلفة، والتى توجد فى سان فرانسيسكو. واعتمدت الدراسة على منهج المسح بالتليفون، واستخراج معاملات الارتباط بين المجموعات المختلفة.

(*) تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الدراسات قد اعتمدت على متغير " حجم المدينة " فقط للتمييز بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى.

(1) Thume, Glynda A., The Relationship Between Demo graphic Variables, Social Tolerance and The Frequency of Interracial Marriage and Dating Patterns, United States International Univ., PHD degree, 1992, 141P.

وتحددت فروض الدراسة فى: وجود اختلافات ليست ذات دلالة بين المجتمعات، وأنه لا توجد اختلافات بين الجماعات العرقية المختلفة، وعدم وجود علاقة بين تعدد حالات الزواج بين الأفراد من جنسيات مختلفة والتسامح الاجتماعى. وبناء على نتائج الدراسة تم رفض هذه الفروض الثلاثة، مما يعنى وجود اختلافات بين المجتمعات المختلفة والجماعات العرقية المختلفة، وأن تعدد الزواج بين أفراد مجتمعات مختلفة يؤدى إلى تأكيد التسامح الاجتماعى.

أما فيما يختص بالعلاقة بين التعليم والتسامح، فهناك دراستان حاولتا اختبار هذه العلاقة بالاعتماد على أساليب منهجية مختلفة. أُجريت الدراسة الأولى سنة ١٩٩٧[(١)]، وحاولت الإجابة على الأسئلة آلاتية : لماذا يكون بعض الأفراد متعصبين تجاه آراء الآخرين؟ ومتى يصبح الناس أكثر احتمالاً لأن يكونوا متعصبين؟. واعتمدت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين مناهج التعليم وعملية التسامح؛ من خلال دراسة حالة لمجموعة من الطلاب المراهقين فى المرحلة الثانوية. كما اعتمدت هذه الدراسة على مفهوم سوليفان وزملائه للتسامح، والذين أكدوا أن التسامح يستلزم من المرء أن يوسع الحريات المدنية بالنسبة للجماعات التى لا يتفق معها.

ويعنى هذا المفهوم فى المجال التعليمى أنه يجب أن يهتم المدرسون بتنمية وتشجيع التسامح وربطه بالمبادئ الأخلاقية، كما يجب عليهم أن يحددوا الجماعات أو الأفكار التى لا يوافق عليها الطلاب، وهو ما من شأنه أن يولد قضايا خلافية بين الطلاب داخل الفصل الدراسي، والتى تمثل - بدورها - مجالاً هاماً لتعليم التسامح.

وأوضحت الدراسة أن العديد من المناهج التعليمية لا تقوم بتشجيع التسامح بين الطلاب أو بينهم وبين المدرسين. كما أن التنشئة الاجتماعية داخل المدارس بصفة عامة تكسب الطلاب ثقافة معينة، هذه الثقافة تقوم بتهميش دور التناقض والخلاف فى إكساب الطلاب القيم الديموقراطية والمدنية.

أما الدراسة الثانية التى حاولت تحليل العلاقة بين التعليم والتسامح[(٢)]، فقد

---

(1) Avery, Patricia G., and Sullivan, John L., Teach for Tolerance of Diverse beliefs, ***Theory Into Practice***, Vol. 36, No. 1, Winter 1997, PP. 32-39.

(2) Greene, Jay P., Giammo, Joseph., Mellow, Nicole., The Effect of private Education of Political Participation Social Capital, and Tolerance, University of Texas at Austin, November 1998.

افترضت أن الأفراد الذين يحصلون على شهادات أعلى فى التعليم ، يكونون أكثر مشاركة من الناحية السياسية والاجتماعية ، كما يمتلكون مستويات أعلى من رأس المال الاجتماعى ، ويظهرون مستويات أعلى من التسامح. ولذلك تحاول هذه الدراسة اختبار تأثير كل من التعليم العام والتعليم الخاص على بعض القيم المدنية.

وكشفت نتائج هذه الدراسة أن الملتحقين بالتعليم الخاص يرتبطون بمستويات عليا من التسامح بدرجة أكبر من الملتحقين بالتعليم العام؛ فكل عام يقضيه الطالب فى المدرسة الخاصة يسجل زيادة فى التسامح بمقدار ٣% عما يناظره فى التعليم العام.

وعن التسامح بين المسلمين والمسيحيين فى مصر حاولت دراسة مكارى[(١)] Makari الإجابة على السؤال الرئيسي التالي: " ما هى ديناميات العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى فترة حكم الرئيس حسنى مبارك منذ سنة ١٩٨١ إلى الآن؟ وكيف تعكس هذه الديناميات علاقات التسامح والتعاون أو الصراع على المستويات الاجتماعية والسياسية ، وبصفة خاصة عند حدوث أزمات طائفية ؟". وتبنت الدراسة تعريفاً إجرائياً للتسامح باعتباره يعبر عن: " التعايش السلمي وقبول كل طرف (مسلم/مسيحى) للطرف الآخر، دون محاولة نفيه أو تجنبه أو استبعاده". وحاولت الدراسة تحقيق هذا الهدف العام من خلال بحث عدة مجالات أو محاور:

أولاً: بحث السياسات الحكومية والقانونية التى تناولت العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر. ويعكس ذلك موقف الحكومة المصرية من مسألة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين. وكان ذلك من خلال تحليل مضمون المقالات والتقارير الواردة فى أحد الصحف القومية المصرية وهى الأهرام.

ثانياً: بحث العلاقة بين المؤسسات الدينية الرسمية (المسجد/ الكنيسة) والتسامح. وشمل ذلك المؤسسات والأشخاص مثل: الأزهر، وشيخ الأزهر، والمفتى، ودار الإفتاء، والكنيسة القبطية الأرثوذوكسية، ورئيس المسيحيين البروتستانت فى مصر. وركز هذا المحور على موقف هذه القيادات وجماعات الصفوة الدينية المؤيد لتعزيز الحوار ولوجود علاقات أفضل بين المسلمين والمسيحيين، وانعكاس هذه المواقف على المجال العام فى المجتمع.

---

(1) Makari, Peter Emmanuel, Conflict and Cooperation among Christians and Muslims in Egypt: Communal Relations Toleration and Civil Society, PHD degree, New York University, 2003.

ثالثاً: وركز المحور الثالث على مستوى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى، ودور كل منها فى تدعيم جوانب الصراع أو التعاون والتسامح بين المسلمين والمسيحيين. وقد ناقش البحث عدة حالات مثل: مؤتمر الأقليات فى الشرق الأوسط، والعنف المتبادل بين المسلمين والمسيحيين فى قرية الكشح فى صعيد مصر.

وقد أكدت نتائج الدراسة وضوح أوجه التسامح والتعاون بدرجة كبيرة بين المسلمين والمسيحيين فى مصر على المستويين الاجتماعى والسياسي، فرغم أن العقدين الأولين من فترة حكم الرئيس حسنى مبارك قد شهدا صراعاً طائفياً متزايداً بين المسلمين والمسيحيين، كنتيجة لزيادة التيارات الدينية فى مصر فى تلك الفترة، فإن التعاون والتسامح المتبادلين قد استمرا بين هاتين الجماعتين فى مختلف المواقف السياسية والاجتماعية. وكان ذلك نتيجة لتركز جهود العديد من الفئات والشرائح السياسية والاجتماعية والدينية فى المجتمع المصرى فى سبيل تأكيد علاقات التسامح والتعاون بين جميع سكان المجتمع، حتى فى ذروة أحداث التوتر بين الجماعات المسيحية والمسلمة. وشهدت فترتى الثمانينيات والتسعينيات نقاشاً واسعاً حول الدور الذى يمكن أن يلعبه المجتمع المدنى فى دول العالم العربى. وكانت قضايا التسامح والهوية فى مقدمة هذه المناقشات. كما ارتبطت هذه المناقشات بصورة مباشرة بالنقاش حول العلاقة بين الجماعات الدينية فى مصر (المسلمين كأغلبية والمسيحيين كأقلية).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التسامح والتحديث، حاولت دراسة نجاتى[١]،عام ١٩٦٥، اختبار الفرض الذى يذهب إلى أن: " تسامح الوالدين فى الأسرة العربية نحو الأبناء والبنات يزداد تبعاً لزيادة درجة تعرض الأسرة لمظاهر وتأثير المدنية الحديثة". وعرفت هذه الدراسة التسامح بأنه: " التحرر من التقاليد المحافظة القديمة، وقبول أساليب الحياة الحديثة الغربية فيما يتعلق بحقوق المرأة ومنحها حريتها الشخصية، وفيما يتعلق بمنح الأبناء والبنات كثيراً من الحريات الشخصية مثل حرية الاختلاط الجنسي وحرية اختيار الأصدقاء، وحرية الخروج معهم أو الذهاب معهم إلى السينما أو الاشتراك معهم فى السباحة أو الرقص، وحرية اختيار المهنة.. إلخ".

---

(١) محمد عثمان نجاتي، التعرض لتأثير المدنية الحديثة وتسامح الآبـاء: بحـث حضـارى مقارن لاتجاهات الشباب فى خمس بلاد عربية، فى: لويس كامـل مليكـة (محـرر)، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، القاهرة، الـدار القوميـة للطباعـة والنشر، ١٩٦٥، ص ص٥٢٩-٥٣٣.

وجمعت بيانات الدراسة عن طريق الاستبيان الذى طبق على عينة قوامها ٢٢٢٩ طالباً وطالبة من خمسة بلدان عربية هى: مصر، ولبنان، والعراق، وسوريا، والأردن. وتوصلت الدراسة إلى أن ازدياد تعرض الأسرة العربية لتأثير المدنية الحديثة يؤدى إلى ازدياد تسامح الوالدين فى معاملتهما للأبناء والبنات، وأن الأسر الريفية المحافظة فى هذه البلدان تميل بوجه عام إلى التمسك بالتقاليد القديمة المحافظة، وخاصة فى معاملة البنات.

خاتمة

حاول الباحث فى هذا الفصل تتبع التطور التاريخي لدراسات التسامح. ولذلك قسم إلى ثلاثة محاور أساسية، ركز المحور الأول على الدراسات الكلاسيكية وبخاصة دراستي لويس ويرث وصموئيل ستوفر وما ترتب عليهما من دراسات مثل: دراستي نان وبورجاتا عن إعادة اختبار النتائج التى توصل إليها ستوفر، ودراسة ماكلوسكى عن مستويات التأييد للمعايير الديموقراطية، ودراسة لورانس حول علاقة التسامح ببعض المواقف فى قضايا معينة.

وركزت دراسات المحور الثانى على تطوير الأساليب المنهجية التى اعتمد عليها ستوفر فى دراسته، على أساس أنه ركز على تحليل التسامح تجاه الجماعات التى تقع على أقصى اليسار فقط، فى الوقت الذى لم يختبر فيه التسامح تجاه جماعات اليمين. ومن رواد هذا الاتجاه: سوليفان، وجيمس بيرسون، وماركيوز، وين، وسنيدرمان، وتشانلى. وقد أوضحت دراسات هذا الاتجاه حدوث تغير ضئيل فى التسامح فى المجتمع الأمريكى فى الفترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات. وهذه النتيجة تتناقض بشدة مع الدراسات التى تنتمى للمحور الأول.

وكان الاهتمام بمحددات التسامح من أبرز سمات المرحلة الثالثة المتعلقة بدراسات التسامح. وتفاوت الاهتمام فى هذه الدراسات بين المحددات السياسية والثقافية والنفسية والاجتماعية. ويلاحظ أن بعض الدراسات التى تنتمى لمجال معين تستعير مفاهيم خاصة بمجال آخر وتقوم بتطويرها . ومثال ذلك استعارة الباحثين فى علم النفس لبعض المفاهيم التى تمثل محور الدراسات الثقافية، مثل مفاهيم: التمركز حول السلالة، والتمييز، والصور النمطية.

ويمكن القول بأن الدراسات الكلاسيكية قد ركزت بصفة أساسية على التسامح السياسى. بينما ركزت دراسات المحور الثانى على تطوير أساليب قياس التسامح. بينما ركزت دراسات المرحلة الثالثة على محددات التسامح، وبخاصة المحددات السياسية والنفسية؛ وبدرجة أقل المحددات الثقافية والاجتماعية. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات فى تطوير الأدوات المنهجية فى دراسة التسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى، بالإضافة إلى تتبع تطور مفهوم التسامح ذاته عبر الفترات التاريخية المختلفة، ومدى اختلاف هذا المفهوم من سياق اجتماعى لآخر.

الفصل الخامس

واقع التسامح الاجتماعى ومحدداته

فى المجتمع المصرى

مقدمة

يحاول هذا الفصل رسم خريطة للتسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى، من خلال تحليل نتائج مقياس التسامح على مستوى عينة الدراسة، ومن خلال المقارنة بين واقع التسامح فى المحافظات والمناطق المختلفة التى أجريت بها الدراسة الميدانية. وتعتمد نتائج هذا الفصل على إعطاء كل حالة من حالات الدراسة قيمة على متصل التسامح تتراوح بين القيمة (١) لاستجابة " أرفض بشدة "، والقيمة (٢) لاستجابة "أرفض"، والقيمة (٣) لاستجابة "أوافق" والقيمة (٤) لاستجابة "أوافق بشدة". وتم جمع هذه القيم لكل حالة. ومع الأخذ فى الاعتبار المتوسط الحسابى ودرجة توزع البيانات حول هذا المتوسط (الانحراف المعيارى)، تم افتراض متغير خاص بالتسامح لدى عينة الدراسة، يعتمد على ثلاثة مستويات للتسامح هى: التسامح المنخفض، والتسامح المتوسط، والتسامح المرتفع. وبناء على ذلك يتناول هذا الفصل عدة محاور هى: المحاولات السابقة فى دراسة التسامح، وقياس التسامح فى هذه الدراسة، ثم خريطة التسامح فى محافظات الدراسة، ثم المحددات الثقافية للتسامح، ثم المحددات الاجتماعية، وأخيراً المحددات الاقتصادية.

أولاً : المحاولات السابقة فى قياس التسامح

تعددت محاولات قياس التسامح تبعاً لتعدد المراحل التى مرت بها دراسات التسامح. فى المرحلة الأولى (١٩٥٥-١٩٧٨) ساد على الساحة البحثية مقياس ستوفر. وفى المرحلة الثانية، والتى بدأت من أواخر السبعينيات حتى أواخر الثمانينيات، ساد مقياس سولفيان وزملائه، وتراوحت الدراسات فى هذه المرحلة فى المفاضلة بين مقياس ستوفر ومقياس سوليفان. أما فى المرحلة الثالثة، والتى تمتد من أواخر الثمانينيات وحتى الآن، فقد تركز الاهتمام فيها حول المحددات المختلفة للتسامح، كما

ظهرت محاولات متعددة لتحديد التسامح فى سياقات ومجالات اجتماعية مختلفة، وذلك بالاستناد إلى: محاولة دمج مميزات كلا المقياسين السابقين، أو محاولة تطـوير كـل منهما، وتبعاً لطبيعة المجتمع الذى يجرى فيه البحث، وكذلك تبعا للبعد الـذى يركـز عليه الباحث.

أ- ستوفر : المنهج أحادى البعد

اعتمد ستوفر فى قياسه للتسامح على بعض الجماعات المكروهـة أو التـى لا تتمتع بشعبية كبيرة فى المجتمع الأمريكى آنـذاك، مثـل الشـيوعيين والاشـتراكيين والملحدين، وحاول هذا المقياس دراسة التسامح من خلال تحديـد درجـة الحريـات المدنية التى يمكن أن تتمتع بها هذه الجماعات فى المجتمع الأمريكى، وبصفة خاصـة حرية التعبير عن الرأى[1].

وتقوم فكرة هذا المقياس على نظام التحليل التراتبى[2] ويعنى هذا التحليل أننا لو طلبنا من بعض الأولاد تهجئة الكلمات التالية: Cri, Crime, Critique فإنـه يمكننـا الافتراض عن حق أن هذه الكلمات متدرجة من حيث درجة الصعوبة. فإذا اسـتطاع الولد تهجئة الكلمة الثالثة بشكل صحيح، فإنه يستطيع أيضا تهجئة الكلمة الأولى حتـى ولو لم ينجح بتهجئة الكلمة الثانية، ويقال عن هذه البنية بأنها ذات خاصية تراكميـة. فإذا كانت مجموعة من الأسئلة تملك هذه الخاصية فإننا يمكننا اعتبارها مشمولة ببعـد واحد. ومعنى ذلك أن ستوفر قد اعتمد على القياس ذى البعد الواحد فى تحديده للتسامح أو عدم التسامح فى المجتمع.

يتألف مقياس ستوفر من خمس مجموعات من الأسئلة، فى كل منها ثلاثة أسئلة فرعية، بحيث إذا ظهر شخص غير متسامح فى إحدى المجموعات، يكون لديه فرصة

---

(1) Stouffer, Samuel A.,Communism, Conformity and Civil Liberties, Gloucester, N H: Peter Smith, 1955.

(٢) انظر شرح لفكرة وبنود هذا المقياس فى:
- بودون ولازارسفيلد، موسوعة مناهج علم الاجتماع، الجزء الأول، ترجمة فـؤاد شـاهين وخليل أحمد خليل، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٨١.
- McCutcheon, A.," Alternative class Analysis of Tolerance For Non Conformity in the American Public”, ***Public Opinion Quarterly***, Winter, 1985.

كبيرة ليظهر كشخص متسامح فى إحدى المجموعات الأخرى، وذلك استناداً إلى فكرة التحليل التراتبى السابقة. وتحددت الفئات على الوجه التالى:

* الفئة ٥: وتمثل درجة التسامح الأعلى، وهى تشمل الأشخاص الذين يعطـون جوابا إيجابيا (+) على سؤالين من الأسئلة الثلاثة التالية:

- لنفرض أن شيوعياً مشهوراً أراد أن يلقى خطاباً فى بلدتكم (أو حيكم)، هـل تعتقد أنه يجب أن يسمح له بالتعبير؟.

نعم (+) لا (-) لا أعرف (-)

- لنفرض أن مكتبة بلدتكم تحتوى على كتاب شيوعى، وأن أحد القـراء طلـب سحب هذا الكتاب من التداول، هل أنت مستعد لمساندة هذا الاقتراح؟.

نعم (-) لا (+) لا أعرف (-)

- لنفرض أن نجماً إذاعياً مشهوراً بانتمائه للحزب الشيوعى، هل يجب إبعـاده عن المذياع؟

نعم (-) لا (+) لا أعرف (-)

* الفئة ٤: والأشخاص فى هذه الفئة هم أقل تسامحا من أعضاء الفئة السـابقة، لكنهم يعطون أجوبة متسامحة (+) على سؤالين على الأقل من الأسئلة الثلاثة التالية:

- هل يجب أن نسجن الشيوعيين؟

نعم (-) لا (+) لا أعرف (-)

- يعتبر الكثيرون أن الملحدين والعلمانيين خطرون على المجتمع. إذا أراد أحد هؤلاء أن يلقى خطاباً ضد الدين أو ضد رجال الدين فى مدينتكم، هل تعتقد أنه يجـب أن يسمح له بالتعبير؟

نعم (+) لا (-) لا أعرف (-)

- لنفرض أنه جرى اقتراح سحب أحد الكتب الخاصة بالملحدين أو العلمـانيين من مكتبة بلدتكم، فهل أنت مستعد لمساندة هذا الاقتراح؟

نعم (-) لا (+) لا أعرف (-)

- الفئة ٣: وتشمل أشخاصاً لم يكن بالمستطاع تصنيفهم فى الفئتين (٥) و (٤)، لكنهم يجيبون إيجابياً (+) على سؤالين على الأقل من الأسئلة الثلاثة التالية:

- لنفرض أن شيوعياً استُخدم من قبل مؤسسة معينة ليقوم بالدعاية لسلعة معينة. وقام حولك من يدعو لمقاطعة هذه السلعة. هل توافق على ذلك؟

نعم (-)   لا (+)   لا أعرف (-)

- لنفرض أن شخصاً معيناً مشهوراً بتأييده لتأميم السكك الحديدية والصـناعات الثقيلة. فإذا أراد هذا الشخص أن يلقى خطاباً فى مدينتكم لصالح سياسة التأميم، فهـل يجب أن نتركه يقوم بذلك؟.

نعم (+)   لا (-)   لا أعرف (-)

- ولنفرض أنه جرى اقتراح لسحب كتاب لهذا الشخص من مكتبة بلدتكم. فهل تؤيد ذلك؟

نعم (-)   لا (+)   لا أعرف (-)

* الفئة (٢): وتشمل الأشخاص الذين لم يكن بالإمكان تصنيفهم فى الفئات ٥ و٤ و٣، والذين يعطون أجوبة إيجابية على سؤالين على الأقل من الأسئلة الثلاثة التالية:

- فكر الآن بنوع آخر من الأشخاص. بفرد جرى التشكيك فى ولائه من قبـل لجنة التحقيق، لكنه يقسم بأنه لم يكن أبداً شيوعياً. لنفرض أن هذا الشخص أستاذ فـى الجامعة. فهل يجب طرده؟

نعم (-)   لا (+)   لا أعرف (-)

- هل يجب أن يسمح له بالخطابة فى مدينتكم؟

نعم (+)   لا (-)   لا أعرف (-)

- لنفرض الآن أنه أستاذ ثانوى. فهل يجب طرده؟

نعم (-)   لا (+)   لا أعرف (-)

* الفئة ١: وهى تشمل الأشخاص الذين لم يكن بالإمكان تصنيفهم فى الفئـات: ٥و٤و٣و٢، ولكنهم يجيبون إيجابياً على سؤالين على الأقل من الأسئلة الثلاثة التالية:

- بالنسبة للشخص الذى جرى التشكيك فى ولائه ولكنه يقسم بأنه لم يكن منتمياً أبداً للحزب الشيوعى، لنفرض أن هذا الشخص مستخدم فى مصـنع يعمـل للـدفاع الوطنى. فهل يجب طرده؟

نعم (-) لا (+) لا أعرف (-)

- لنفرض أنه مستخدم فى أحد المتاجر الكبرى. فهل يجب طرده؟

نعم (-) لا (+) لا أعرف (-)

- هل تؤيد الاقتراح بسحب أحد كتبه من مكتبة بلدتكم؟

نعم (-) لا (+) لا أعرف (-)

* الفئة صفر، وهى تشمل الأشخاص الذين لم يكن بالإمكان تصنيفهم فى أية فئة من الفئات السابقة. وهى الأقل تسامحاً فى جميع الفئات.

ويفترض النموذج التراتبى السابق أن الشخص الذى يصنف باعتباره متسـامحا فى الفئة ٥، فإن ذلك يعنى أنه متسامح فى بقية الفئـات. والشـخص الـذى يصـنف باعتباره متسامحا فى الفئة ٤، فإن ذلك يعنى أنه متسامح فى الفئات الأقل وهى ٣، ٢، ١، صفر ... وهكذا. ومن خلال ذلك يمكن تصنيف المستجيبين فى ست فئـات تـدل على درجات مختلفة فى التسامح، وهى كمـا يلـى: (+++++، ++++-، +++--، ++---، +----، -----)

ولغرض التبسيط تم دمج كل فئتين معاً، ليشكلا ثلاث مجموعات:

- مجموعة أكثر تسامحاً نسبياً: وتشمل الفئتين ٥، ٤.

- مجموعة وسيطة: وتشمل الفئتين ٣، ٢.

- مجموعة أقل تسامحاً نسبياً.: وتشمل الفئتين ١ و صفر.

وقد تعرض هذا الأسلوب المنهجى فى قياس التسامح إلى العديد من أوجه النقد، وخاصة من سوليفان وماركيوز وبيرسون[١]. حيث تنشأ المشكلة التحليلية من حقيقة أن

---

(1) Marcus, George E., James Pierson and John Sullivan., "Rural – Urban Differences in Tolerance: Confounding Problems of Conceptualization and Measurement", ***Rural Sociology***, vol. 45, No. 4, 1980, PP. 731-737.

الناس يعارضون أو يرفضون أفكاراً أو جماعات مختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن لأحد الأفراد أن يركز بصفة خاصة على التسامح مع الشيوعيين، بينما يركز فرد آخر على ضرورة التسامح مع الملحدين. فى هذه الحالة لا يمكننا قيـاس مـدى تسـامح كـلا الشخصين من خلال سؤالهما عن جماعات عامة لا تتمتع بشعبية فى المجتمع؛ وذلـك لأن النتائج التى يتم التوصل إليها سوف تكون معتمدة فقط على الجماعات التى سـئل عنها. فمن الممكن أن يظهر أحد الشخصين السابقين عدم التسامح تجـاه الشـيوعيين، ولكنه فى الوقت ذاته يكون متسامحاً جداً فى علاقته بالملحدين.

ويلاحظ فى دراسة ستوفر، وفى الدراسات التى اعتمدت على أسلوبه المنهجى، مثل دراسات: دافيز ١٩٧٥، ونان وزملائه ١٩٧٨، وسـميث وبيترسـون ١٩٨٠ أن درجة التسامح تجاه هذه الجماعات الخاصة يمكن أن تتناقض بشدة مع درجة التسامح فى السياقات الأكثر عمومية فى المجتمع. فهؤلاء الذين قد يتسامحون مع الجماعـات التى تقع فى أقصى اليسار، يمكن أن يكونوا متسامحين جداً بالنسبة للجماعات التى تقع فى أقصى اليمين. وفى نفس الوقت فإن هؤلاء الذين لا يتسامحون مع هذه الجماعـات اليسارية، يمكن أن يكونوا متسامحين جداً مع الجماعات اليمينية. ومن ثم فإن طبيعـة الجماعات التى استخدمت فى مقياس التسامح يمكن أن يكون لها تأثيرات جوهرية على نتائج البحث.

ب- سوليفان : المنهج الاختيارى

أوضح سوليفان وزملائه (١٩٧٨، ١٩٧٩)[1] أن مفهوم التسامح قد نـتج مـن الجهود التى حاولت التخفيف من الآثار الضارة وغالباً العنيفة للصراعات الدينية. وقد نشأت فكرة التسامح الدينى باعتبارها آلية تسمح للأديان بتحمل Put up with الديانات الأخرى التى تكرهها أو التسامح معها. كما أن مفهوم التسامح السياسـى قـد ظهـر باعتباره طريقة للحياة أو للعيش مع أحد الاتجاهات الإيديولوجية والسياسية المعادية.

وقد وظف سوليفان وزملائه فهمهم للتسامح وتقييمهم للأبحاث الإمبريقية السابقة فى دراسة الاتجاهات العامة نحو الحريات المدنية. ففى الوقت الذى يمثل فيه اختبـار ستوفر مقياساً لتسامح المواطنين الذين يكرهون أويخافون من الجماعات اليسارية فـى

---

(1) Sullivan, John L., et. al., “The development of Political Tolerance: The Impact of Social Class, Personality and Cognition”. ***International Journal of Political Education***, vol. 2, No. 3, 1978, pp. 115-39.

السياسات الأمريكية، أو المتدينين بشدة الذين يعتقدون أن الملحدين سـوف يـدمرون الدين؛ فإنه لا يمثل اختباراً للتسامح بالنسبة لهؤلاء الـذين ينتمـون إلـى الجماعـات اليسارية أو الذين يصنفون أنفسهم باعتبارهم ملحدين.

كما سئل المستجيبون فى مقياس ستوفر عما إذا كانوا يؤيدون الحقوق المدنيـة لتلك الجماعات المحددة سلفاً، فى الوقت الذى لم تمثل فيه هذه الجماعـات تهديـداً أو تحدياً بالنسبة لهم. وهنا فإن الإجابة بالموافقة لا تعنى أن هؤلاء الأفـراد متسـامحون سياسياً فى الحقيقة. فهذا يعنى احتمال أنهم غير مختلفين تقريباً مع الاتجاه السابق، أو أنهم بالفعل مؤيدون لأهداف تلك الجماعات موضع التساؤل.

ومن ثم أوضح سوليفان وزملائه أنه لاختبـار مـا إذا كـان هـؤلاء الأفـراد متسامحين، فإننا يجب أن نسألهم عن تأييدهم لحقوق الجماعات والأيديولوجيات التـى يعارضونها أو يكرهونها بالفعل. ويعد ذلك وحده كفيلاً بإضفاء معنى علـى اختبـار التسامح السياسى لديهم. ونتيجة لهذه الصياغة حول التسامح السياسى، أدرك سـوليفان وزملائه أن قياس التسامح يتطلب خطوتين لإجراءات القياس[1]، حيث يجب أن يحـدد الباحث فى البداية أن الأفراد لديهم معارضة سياسية أو مشاعر سلبية حول الجماعـة موضع التساؤل، ثم يطلب منهم بعد ذلك تحديد مدى تأييدهم للحقوق والحريات المدنية والسياسية الخاصة بهذه الجماعة.

وترتب على ذلك أن طور سوليفان وزملائه المنهجية التى تعطـى المبحـوثين الفرصة لتحديد الجماعات التى يكرهونها. ويختلف هذا الأسلوب المنهجى عن مقياس ستوفر فى سؤال المبحوثين عن حبهم أو عدم حبهم لسلسـلة مـن أكثـر الجماعـات السياسية تطرفا. وبذلك تتحدد مستويات تسامحهم فقط تجـاه تلـك الجماعـات التـى يرفضونها أو يكرهونها.

وهذا المقياس الخاص بالتسامح لا يعتمد على فكرة البعد الواحد فـى القيـاس. حيث كان يقدم إلى كل مبحوث قائمة بالجماعات التى لا تتمتع بأى شعبية فى المجتمع. وتدرجت هذه الجماعات من الشيوعيين والاشتراكيين فى أقصى اليسار، إلى الفاشيين وأعضاء جماعتى " Jhon Birch " و " Ku Klux Klan " فى أقصى اليمين. واشتمل

---

(1) Sullivan, John L., et. al., “The more things change, the more they stay the same: the stability of mass belief system”., ***American Journal of Political Science***, vol. 23, No. 1, 1979, pp. 176-86.

هذا المقياس أيضا على ثلاث جماعات هى: جماعات الملحدين، والجماعات المؤيـدة للإجهاض، وتلك المعارضة له. وهذه الجماعات الثلاث تتأرجح بين الاتجاهات اليمينية واليسارية. وأُعطيت لهم الفرصة لتحديد الجماعة التى لا تنتمى إلى هذه القائمة.

وبعد أن يحدد المبحوثون الجماعات التى يكرهونها أو لا يحبونها بدرجة كبيرة، يتم سؤال المبحوثين مجموعة من الأسئلة، تتدرج الاستجابات عليها فى خمـس نقـاط تتراوح بين الموافقة وعدم الموافقة، والتى تسمح لهم بإعطاء رؤيتهم عن مدى الأنشطة التى يمكن أن يشارك فيها أعضاء هذه الجماعة التى حددها كل مبحوث فى البدايـة. وهذه الأسئلة هى:

- أعضاء جماعة ---- يجب أن يكون من بينهم رئيس للولايات المتحدة.
- أعضاء جماعة ---- يجب أن يسمح لهم بالدراسة فى المدارس العامة.
- أعضاء جماعة ---- يجب أن يكونوا طريدى العدالة (باعتبـارهم خـارجين على القانون).
- أعضاء جماعة ---- يجب السماح لهم بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم فى هذه المدينة.
- أعضاء جماعة ---- يجب أن أن يتم مراقبة تليفوناتهم من قبل الحكومة.
- أعضاء جماعة ---- يجب السماح لهم بتنظيم مسابقات علمية ورياضية فـى هذه المدينة.

وتُقرأ الجمل السابقة على المبحوث بعد وضع الجماعة التى حددها المبحوث فى البداية. ويتميز هذا الأسلوب فى قياس التسامح بأنه يخلق الموقف الذى يستطيع مـن خلاله كل مبحوث أن يحدد اتجاهه نحو الجماعة التى يكرهها.

وفى بداية تطبيق هذا المقياس، طبق هؤلاء الباحثون مقياس ستوفر على عينـة من المبحوثين. وتمت مقارنة نتائج كلا المقياسين. واتضح من ذلك وجود تناقضـات جوهرية فى النتائج التى تم الحصول عليها من خلال مقياس ستوفر، ممـا يعنـى أن تحديد جماعات مرجعية يقاس على أساسها التسامح يمكن أن يؤثر بشدة فـى النتـائج

التى يتم التوصل إليها. فقد اكتشفت هذه الدراسة أن الجمهـور الأمريكـى لـم يكـن متسامحاً بنفس الدرجة التى حددها نان Nunn وزملائه (١٩٧٨) عندما حاول تحديث وإعادة اختبار بيانات وفروض ستوفر.

ج- جاسر: المقياس متعدد الأبعاد

يلاحظ على كل من مقياس ستوفر ومقياس سوليفان وزملائـه أنهمـا يمـيلان بدرجة كبيرة إلى الاهتمام بالتسامح السياسى. أما جاسر Gasser (١٩٩٤) فقد حـاول تكوين مقياس للتسامح الثقافى، وتحديد علاقته بالمقاييس السابقة عليه. وتم اختبار هذا المقياس من خلال تطبيقه على ثلاثة نماذج من طلاب جامعـة مينسـوتا بالولايـات المتحدة[١].

وقد عرف جاسر التسامح الثقافى بأنه موقف الفرد تجاه العـادات والأعـراف الاجتماعية المميزة للثقافات الأجنبية. ولذلك اعتمد مقياس التسامح الثقافى على تقيـيم مواقف المبحوثين تجاه عادات وأعراف اجتماعية محددة. هذه العـادات والأعـراف الاجتماعية يتم تقييمها فى صورة عدد من المواقف الافتراضية التى من المحتمـل أن تواجه الفرد. ومرت عملية وضع مقياس للتسامح الثقافى بخطوات محددة. ففى البداية تم تحديد شكل المقياس، وذلك من خلال وضع العادات والأعراف الاجتماعيـة فـى سلسلة من المواقف الافتراضية المكتوبة التى يمكن أن يواجهها الفرد، وتقوم عناصـر هذا المقياس بتقييم المشاعر والمعتقدات والنوايا تجاه كل عادة أو عرف اجتماعى.

وبعد الأخذ فى الاعتبار علاقات الولايات المتحدة بالعديد من الدول، بالإضـافة إلى نتائج الدراسات التى حاولت تقسيم الدول إلى مجموعات بينها خصائص مشتركة؛ تم اختيار خمس دول كمصادر لأمثلة العادات، وهى: اليابان وهنـدوراس وبريطانيـا

---

(١) أنظر:

- Gasser, M. B., Construction of a Scale of Cultural Tolerance, unpublished master's thesis, University of Minnesota, Minneapolis, 1994.
- Gasser, M. B., Cultural Tolerance: Measurement and Validation,, DAI, University of Minnesota, 1995.
- Gasser, M. B., and Rowen, Tan N., "Cultural Tolerance. Measurement and Latent Structure of Attitudes Towards The Cultural practice of others", ***Educational & Psychological Measurement***, Vol. 59, No.1, Feb 1999, pp. 111-127.

وتايلاند والمملكة العربية السعودية، وتمثل كل دولة من هذه الدول نموذجاً لأحد التجمعات التى سبق تحديدها. ثم قدم كل مثال من أمثلة العادات الاجتماعية فى شكل سيناريو مكتوب، بحيث يصف وجهاً محدداً للتفاعل الثقافى. ويتكون كل سيناريو من فقرة وصفية واحدة خاصة بالتفاعل بين شخصين، أو مجموعتين كل منهما ينتمى إلى ثقافة مختلفة.

وفى البداية تم كتابة ١٩ سيناريو للملكة العربية السعودية، ومثلها لتايلاند، و١٤ لهندوراس، و١٥ لليابان، و١٢ لبريطانيا. وقد تضمن كل سيناريو بعض الأسئلة ذات النهايات المفتوحة، والتى تصف شعور المبحوثين وردود أفعالهم فى موقف ما، وتحدد معتقداتهم عن العادات المختلفة، وطريقة تصرفهم إذا واجهوا المواقف المحددة. وقد تم تطبيق هذه الأسئلة ذات النهايات المفتوحة على مجموعة من خريجى جامعة مينسوتا وبعض العاملين فى شركة استشارية.

وقام الباحث بتقسيم استجابات المبحوثين إلى ثلاث فئات هى: إيجابية ومحايدة وسلبية. وتم استبعاد بعض السيناريوهات التى لم تقدم تنوعاً فى درجة الاستجابة، أو التى كانت تعكس مكونات أخرى غير التسامح الثقافى. وبناء على ذلك تم تحديد ١١ سيناريو للملكة العربية السعودية، وتسعة سيناريوهات لكل من تايلاند وهندوراس وبريطانيا، وعشرة سيناريوهات لليابان.

وتحددت استجابات المبحوثين فى اتجاهات معينة، حيث يحدد المبحوث فى البداية ما إذا كانت هذه العادات والأعراف الاجتماعية مشابهة أو غير مشابهة للثقافة التى ينتمى إليها، ثم يحدد هؤلاء المبحوثون ما إذا كانت هذه العادات والأعراف معقولة أو غير معقولة. وأخيرا يتم تحديد مواقف المبحوثين بعد مواجهة العادات والأعراف الاجتماعية، حيث يحدد المبحوث ما إذا كان سيتصرف وفقاً لهذه العادات والأعراف أم أنه سوف ينتهكها.

وطبق هذا المقياس مرة أخرى على ثلاث عينات من طلاب جامعة مينسوتا بغرض تأكيد الاستجابات والوصول إلى الصيغة النهائية للمقياس. بلغت العينة الأولى ٢٦٢ مبحوثا، العينة الثانية ١٦٥ مبحوثا. وكان معظم المشاركين فى كلتا العينتين من القوقازيين، ثم الآسيويين، ثم اللاتينيين، وأخيرا السود. مع مراعاة تمثيل كل من الذكور والإناث فى كلتا العينتين. أما العينة الثالثة فتمثلت فى الطلبة غير الأمريكيين الذين يدرسون فى الولايات المتحدة، وبلغت هذه العينة ٨٦ مبحوثا، بمتوسط عمرى

٢٠ سنة. وبلغت نسبة الإناث (٦٠%) فى مقابل (٤٠%) للذكور. وتوزعت كما يلى: الآسيويون (٦٤%)، والأوروبيون (٢٢%) والشرق أوسـطيون (٩,٣%)، والأفارقـة (٢,٣%)، ومن أمريكا اللاتينية (٢,٣%).

وترتب على هذه الاختبارات إحداث تغييرات كبيرة فى شكل المقياس وصياغته. وأوضحت النتائج أن المقياس ثنائى الأبعاد هو أكثر الحلول ضعفاً، ولـذلك اعتمـدت الدراسة مقياسا متعدد الأبعاد، حيث يمثـل البعـد الأول: عناصـر تقيـيم المشـاعر والمعتقدات من ناحية، والاتجاه للتصرف مع الآخر من ناحية أخرى. أما البعد الثانى فيتمثل فى تقديم سلسلة متصلة من العناصر المرتبطة بثقافات محددة. وفيما يلى مثال لأحد السيناريوهات الخاصة بهذا المقياس.

"افترض أنك قمت بزيارة لتايلاند، وعرفك المرشد على أسرة صغيرة مكونة من زوج وزوجة وطفل صغير، وأثناء تحيتك للصغير قمت بالربت (الطبطبة) على رأسه وحركت شعره. ولكنك فى الحال لاحظت غضب الوالدين منك وتجهمهم، وأخذا الطفل بعيدا عنك، وأخبرك المرشد بأن هناك اعتقاداً سائداً فى تايلاند بأن أعلى الرأس هـو المكان الذى تسكن فيه الروح، ولذلك فإن الربت على الرأس ومفرق الشعر يعد مـن المحرمات".

فى ضوء هذا الموقف حدد درجة قبولك للعبارات التالية:

- لا أحب هذا الاعتقاد.	موافق	١	٢	٣	٤	٥	غير موافق
- أحب هذا الاعتقاد.	موافق	١	٢	٣	٤	٥	غير موافق
- هذا الاعتقاد غير معقول.	موافق	١	٢	٣	٤	٥	غير موافق
- هذا المعتقد معقول.	موافق	١	٢	٣	٤	٥	غير موافق
- سوف أترك هذه الأسرة بدون اعتذار.	موافق	١	٢	٣	٤	٥	غير موافق
- سوف أعتذر لهذه الأسرة قبل الرحيل.	موافق	١	٢	٣	٤	٥	غير موافق

ثانياً: قياس التسامح فى هذه الدراسة

ركزت المحاولات السابقة فى قياس التسامح (ستوفر وسوليفان) على التسـامح السياسى من خلال تحديد الاتجاهات نحو جماعات متطرفة سياسياً ولا تتمتع بشـعبية فى المجتمع. واشتمل تعريف التسامح لدى ستوفر على فكرة احترام حقوق الآخـرين، حتى لو كانت غير مقبولة أو مكروهة أو مخالفة لقيم واتجاهات وسلوكيات الجماعـة. وطور سوليفان هذا التعريف، حيث اشترط ضرورة وجود رفض للجماعة حتى يمكن تحديد درجة التسامح أو عدم التسامح تجاهها.

ومن ثم فإن "الآخر"، فى دراسة تتناول التسامح السياسى يتمثل فى الجماعـات السياسية اليمينية أو اليسارية. أما فى دراسة "جاسر" لقياس التسامح الثقافى فكان هـذا الآخر هو العادات والأعراف الاجتماعية المميزة للثقافات الأجنبية. ولذلك فإنه فى هذه الدراسة الخاصة بالتسامح الاجتماعى، قد ينتمى هذا الآخر لثقافة مختلفة عن المجتمع المصرى؛ وبذلك يختلف فى الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو العادات والتقاليـد والأعراف والممارسات الاجتماعية. كما قد يكون هذا الآخر من أبناء الوطن ولكنـه يتميز بسمات أو خصائص اجتماعية وثقافية تميزه عـن الآخـرين[١]. ومثـال ذلـك الاختلاف فى الرأى والفكر والمصالح والعادات والتقاليد، وبالإضافة إلى ذلـك فـإن "الآخر" فى هذه الدراسة قد يختلف فى المستوى الاجتماعى والاقتصـادى والثقـافى. وأيضا قد يشتمل تصور الآخر فى هذه الدراسة على بعض الفئات الخاصة كالمرضى أو أصحاب العاهات... إلخ. باختصار فإن الآخر فى هذه الدراسة قد يكون إنسـاناً أو فكراً أو رأياً أو ممارسة اجتماعية.

وفى هذه الصدد يوضح حيدر إبراهيم[٢] أن "الآخر" ليس هو بالضرورة البعيـد جغرافياً أو صاحب العداء التاريخى أو التنافس الدائم، إذ يمكن للذات أن تنقسم علـى

---

(١) انظر حول مفهوم الآخر وصورته وسماته المصادر التالية:
- دلال البزرى، الآخر: المفارقة الضرورية، فى: صـورة الآخـر: العربـى نـاظرا ومنظورا إليها، تحرير الطاهر لبيب، بيروت، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ١٩٩٩، ص ص ٩٩-١١٠.
- أسماء العريف بياتريكس، الآخـر أو الجانب الملعون، فى: صورة الآخر، المرجـع السابق، ص ص : ٨٩-٩٨.

(٢) حيدر إبراهيم على، صورة الآخر المختلف فكريا: سوسيولوجية الاختلاف والتعصب، فى صورة الآخر، المرجع السابق، ص ص: ١١١-١٢٧ .

نفسها ويحارب بعضها البعض الآخر، وقد يحدث ذلك بسبب اختلاف أنمـاط الحيـاة ومستويات المعيشة وأساليب التفكير. وبالفعل فإنه لا يوجد المجتمع الواحد المنسـجم المتجانس اجتماعياً وثقافياً على الأقل فى عصرنا الحالى، وهـو مـا توصـلت إليـه النظرية الماركسية قبل ذلك.

وبناء على التصور السابق حاول الباحث وضع مقياس للتسامح الاجتماعى فـى المجتمع المصرى. وفى البداية تكون هذا المقياس من خمس وثمـانين عبـارة، يـتم الإجابة عليها من قبل المبحوثين بواحدة من أربع استجابات تتدرج فـى شـدتها بـين القبول والرفض. وحاول الباحث التأكد من صدق هذا المقياس من خلال استطلاع آراء مجموعة من المحكمين فى مجالات علم النفس والاجتماع والفلسفة، وكان ذلك بهـدف الحكم على مدى ارتباط كل عبارة فى المقياس بقيمة التسامح، بالإضافة إلـى تحديـد مدى وضوح كل عبارة من حيث الصياغة اللغوية وبساطة اللغة. وترتب على ذلـك تعديل بعض بنود المقياس، وحذف عدد من البنود ليصل إجمالى عدد العبارات إلـى سبعين عبارة. ثم قام الباحث بتطبيق هذا المقياس على عينة صغيرة مـن المبحـوثين بلغت حوالى خمسين مبحوثاً فى محافظات الدراسة الثلاث، مما ترتب عليـه حـذف خمس عبارات أخرى، وهى العبارات التى زادت النسبة المئوية لتكـرارات الإجابـة عليها عن (٨٠%) أو تقل عن (٢٠%) على أساس أن هذه العبارات تعد غير مميـزة بين المبحوثين. وبذلك تحدد مقياس التسامح بصفة نهائية فى عدد (٦٥) عبارة.

وقد اشتمل المقياس على مؤشرات عديدة فى قياس التسامح. أول هذه المؤشرات يتعلق بحرية التعبير. واشتمل على عبارات خاصة بالتمسك بالآراء حتى ولو كانـت خاطئة، والسماح بالمناقشات مع الآخرين دون أخذ مواقف مسبقة، والادعـاء بملكيـة الحقيقة المطلقة، والثقة فى أن أى قرار يتخذه الفرد هو القرار الصحيح، والبحث عـن جوانب الاتفاق عند الدخول فى مناقشة بدرجة أكبر من البحث عن جوانب الاختلاف، واختيار الشخص لأصدقائه من بين هؤلاء الذين يتفقون معـه فـى الـرأى، وكـذلك الاستعداد الدائم للاعتراف بالخطأ.

أما المؤشر الثانى فيتعلق بالتسامح مع أصحاب الديانات المختلفة. واشتمل على عبارات خاصة باختيار الشخص لأصدقائه ومعارفه من بين هؤلاء الذين يتفقون معـه فى العقيدة، وأن هناك قدراً من الخير والنفع فى كل إنسان حتى المختلف فى عقيدتـه، وأنه بالرغم من اختلاف المذاهب والعقائد ففى كل منها شئ أو أشياء صادقة، والثقـة

فى هؤلاء الذين يدينون بنفس ديانته فقط دون أصحاب الديانات الأخـرى، والموافقـة على الدخول فى علاقات بيع وشراء مع أصحاب الديانات الأخرى.

ويتعلق المؤشر الثالث بالتسامح مع المرأة. ويشتمل على عبارات تتعلق بحـق الفتاة المقبلة على الزواج فى اختيار شريك حياتها، وأن خروج المرأة إلى مجال العمل هو الذى قلل من فرص العمل أمام الشباب، وأن المرأة لا يجب أن تقوم بنفس أعمـال الذكور، وأن القدرة على الإنجاب شرط ضرورى لكمال المرأة ونجاحها فى الـزواج، وكذلك مدى صلاحية المرأة لتمثيل الجمهور فى المجالس النيابية وفـى المؤسسـات القيادية فى المجتمع، وأنه يجب تقليل أعداد البنات فى التعليم عندما توجد أزمـة فـى النظام التعليمى.

ويركز المؤشر الرابع على التسامح مع الفئات الخاصة. ويتناول عبارات تدور حول تفكير الفرد فى الزواج من الأرامل أو المطلقات، أو من المعـوقين وأصـحاب العاهات، وكذلك مدى العدل فى إعطاء وظائف لأصحاب العاهات فى حـين لا يجـد الأصحاء عملاً، وأنه يجب التخلص من المرضى والعجزة وضعاف العقول لأن ذلـك يساعد على حل مشاكل المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة خروج كبار السن إلى المعاش لإتاحة الفرصة أمام الشباب.

أما المحور الخامس فيتناول بعض مؤشرات التسامح على المسـتوى القـومى، ويشتمل على عبارات مثل: إعطاء الأولوية لتشغيل المصريين على غيرهم، والثقة فى هؤلاء الذين ينتمون إلى نفس المجتمع دون الذين يعيشون فى المجتمعـات الأخـرى، وأن هزيمة الفريق الرياضى الذى يشجعه الفرد تعتبر هزيمة للمجتمع كله إذا حـدثت من أحد الفرق التى تنتمى إلى دولة أخرى.

ويوضح المؤشر السادس مدى التسامح بين الأفراد والجماعات مـن مسـتويات اجتماعية واقتصادية وثقافية مختلفة. ويشتمل على عبارات مثـل: اختيـار الشـخص لأصدقائه ومعارفه من نفس مستواه الاجتماعى، ونفس مستواه التعليمى، ومن الـذين يعيشون فى نفس المنطقة السكنية، وكذلك فكرة الزواج من فتاة أقـل فـى المسـتوى الاجتماعى والاقتصادى، وزواج الفتاة من شاب يكبرها فى السن، وفكرة الزواج مـن بين الأقارب فقط، وأن الانتماء لنفس الأصول الاجتماعية شرط لنجاح الزواج.

وأخيراً يوضح المؤشر السابع مدى التسامح فى مجال العمل، ويشـتمل علـى

عبارات تدور حول : المنافسة فى مجال العمل، وسعى الأفراد إلى العيش والعمل مع سائر المصريين مهما اختلفت ديانتهم أو مستوياتهم الاجتماعية، وقبول رئيس العمـل عندما ينتمى لديانة أخرى، ووجود زملاء فى العمل من ديانة أخـرى ، وأن الكفـاءة والاجتهاد فى العمل هى أساس الحكم على الأشخاص.

وبعد التحديد السابق لعبارات المقياس، أعيد ترتيب هذه العبارات فـى الشـكل النهائى للمقياس، كما تم صياغة بعض العبارات بطريقة سلبية حتى يتسنى للمبحـوث فهم العبارة بوضوح. ثم ألحق هذا المقياس باستمارة المقابلة، وبالتـالى طبـق هـذا المقياس على نفس عينة الدراسة البالغ عددها ٥٩٠ مبحوثاً من ثلاث محافظات متباينة هى القاهرة والمنوفية وأسيوط.

ثالثاً : خريطة التسامح الاجتماعى فى محافظات الدراسة

أوضحت البيانات الإحصائية أن قيمة المتوسط الحسابى للتسامح الاجتماعى فى محافظات الدراسة هى ١٤٠ درجة بانحراف معيارى عشر درجات تقريباً. وفى ضوء هذه القيم حاول الباحث افتراض ثلاث فئات من التسامح يتوزع عليها أفـراد العينـة. تشير الفئة الأولى إلى ذوى التسامح المرتفع، وهم هؤلاء الذين تزيد درجـاتهم علـى مؤشر التسامح عن١٥٠ درجة (المتوسط الحسابى + الانحراف المعيارى). أما الفئة الثانية فتمثل ذوى التسامح المنخفض، وهم هؤلاء الذين تقل درجـاتهم فـى مقيـاس التسامح عن ١٣٠ درجة (المتوسط الحسابى – الانحراف المعيارى). وتتمثل الفئـة الثالثة فى متوسطى التسامح، وهم هؤلاء الذين تنحصر درجاتهم على مقياس التسامح بين ١٣٠ درجة إلى أقل من ١٥٠ درجة.

جدول (٥-١)

توزيع عينة الدراسة على مقياس التسامح

فئات التسامح	العدد	النسبة
تسامح منخفض	١٣٤	٣١,٢
تسامح متوسط	٢٥٥	٤٣,٢
تسامح مرتفع	١٥١	٢٥,٦
المجموع	٥٩٠	١٠٠

وتوضح بيانات الجدول (٥-١) هذه النتائج. حيث جاءت الغالبية مـن عينـة الدراسة فى فئة " متوسطى التسامح " بنسبة مئوية بلغت ٤٣,٢% من إجمالى العينـة. ثم جاءت فئة منخفضى التسامح " فى المرتبة الثانية بنسبة ٣١,٢%. وأخيراً جاءت فئة "مرتفعى التسامح" فى المرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت ربع عينـة الدراسـة تقريبـاً. ويشير ذلك إلى توزع منحنى التسامح اعتدالياً على عينة الدراسة، مما يسمح بـإجراء العديد من المقارنات والتحليلات الإحصائية على هذه البيانات.

وفيما يتعلق بتوزيع مستويات التسامح بين محافظات الدراسة؛ توضح بيانـات الجدول (٥-٢) ذلك. حيث توضح هذه البيانات سيادة فئة " متوسطى التسـامح " فـى المحافظات الثلاث. ففى محافظة القاهرة بلغت نسبة متوسطى التسامح ٤٧,٦% تقريباً من إجمالى العينة فى هذه المحافظة، ويليها نسبة منخفضى التسامح بنسبة ٣٢,٤%، ثم فئة مرتفعى التسامح بنسبة ٢٠%. أما فى محافظة المنوفية فقد بلغت نسبة متوسـطى التسامح ٤٣,٥%، ثم مرتفعى التسامح بنسبة ٣٠%، ثم فئة منخفضى التسامح بنسـبة ٢٦,٥% من إجمالى عينة هذه المحافظة. وفى محافظة أسيوط بلغت نسبة متوسـطى التسامح ٣٦,٥%، ثم فئة منخفضى التسامح بنسبة ٣٤,١%، ثم مرتفعى التسامح بنسبة ٢٩,٤% من إجمالى العينة فى هذه المحافظة.

جدول (٥-٢)

توزيع فئات التسامح بين محافظات الدراسة

التسامح / المحافظة	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القاهرة	٨١	٣٢,٤	١١٩	٤٧,٦	٥٠	٢٠,٠	٢٥٠	١٠٠
المنوفية	٤٥	٢٦,٥	٧٤	٤٣,٥	٥١	٣٠,٠	١٧٠	١٠٠
أسيوط	٥٨	٣٤,١	٦٢	٣٦,٥	٥٠	٢٩,٤	١٧٠	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

كا٢ = ١٠,٠٢ (دالة عند مستوى ٠,٠٥)

ويلاحظ على بيانات التسامح فى محافظات الدراسة ما يلى :

- وجود فروق واضحة بين محافظات الدراسة فيما يتعلق بعملية التسامح، ويتأكد ذلك من خلال قيمة كا^2، والتى بلغت ١٠,٠٢ درجة، وكانت قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، مما يعنى وجود ارتباط دال بين المتغيرين.

- كانت محافظة القاهرة الأعلى بين محافظات الدراسة فيما يتعلق بسيادة مستوى التسامح المتوسط. ويمكن تفسير ذلك بأن سكان هذه المحافظة يمثلون مزيجاً من محافظات مختلفة ومن دول مختلفة، وأن لكل نمط من هؤلاء السكان أسلوب حياته ونمط معيشته الخاصة الذى يمكن أن يتداخل (يبتعد أو يقترب) مع أنماط معيشة الآخرين وأساليب حياتهم. ومن ثم فإنه يترتب على ذلك زيادة التفاعلات والعلاقات مع سكان من أنماط مختلفة ومن مستويات معيشية مختلفة. وفى هذه الحالة هناك من السكان من يقبل التعايش مع هذه الفئات المختلفة؛ وهم الأغلبية فى محافظة القاهرة. وقد تحدث هذه العلاقات والتفاعلات نتيجة لظروف العمل وتبادل المصالح مع تلك الفئات المتنوعة.

- يلاحظ وجود تفاوت شديد فى درجات التسامح فى محافظتى القاهرة والمنوفية، وهذا التفاوت غير موجود فى محافظة أسيوط. ففى هذه المحافظة الأخيرة يلاحظ وجود تقارب شديد بين مستويات التسامح الثلاثة (المرتفع والمتوسط والمنخفض)، مما يعنى أن هذه المحافظة تشتمل على جميع مستويات التسامح بنفس القدر تقريباً. ويمكن تفسير هذه النتيجة ببعد هذه المحافظة عن القاهرة، بالإضافة إلى طبيعة النمط الثقافى السائد فى محافظات الصعيد بصفة عامة، والذى لا يسمح بتقبل التنوع والاختلافات بسهولة.

- أما محافظة المنوفية فكانت الوحيدة بين محافظات الدراسة التى زادت فيها نسبة مرتفعى التسامح عما يقابلها من نسبة منخفضى التسامح، مع وجود الغالبية من متوسطى التسامح. وتفسير ذلك هو قرب المسافة بين هذه المحافظة ومحافظة القاهرة، مما ترتب عليه زيادة العلاقات والتفاعلات بين أنماط ثقافية مختلفة والتى قد تؤثر على مستوى التسامح لدى سكان هذه المحافظة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع نسب التعليم فى هذه المحافظة يؤثر تأثيراً إيجابياً على عملية التسامح.

- فيما يتعلق بفئة منخفضى التسامح فى المحافظات الثلاث، يلاحظ أن محافظة

أسيوط تأتى فى المرتبة الأولى، ويليها محافظة القاهرة ثم محافظة المنوفيـة. ونفـس الأمر تقريباً فيما يتعلق بفئة متوسطى التسامح، حيث تأتى محافظة القاهرة فى المرتبة الأولى، ثم محافظة أسيوط فى المرتبة الثالثة، أما محافظة المنوفية فتقـع فـى الفئـة المتوسطة بين المحافظتين، وأخيراً نجد فئة مرتفعى التسـامح متماثلـة تقريبـاً فـى محافظتى المنوفية وأسيوط، ثم تأتى محافظة القاهرة فى المرتبة الأخيرة.

- بلغ المتوسط الحسابى للتسامح فى محافظة القاهرة ١٣٨,٧٣ بانحراف معيـارى ١٣,٥٨ درجة. بينما بلغ هذا المتوسط فـى محافظـة المنوفيـة ١٤٢,٧٥ بـانحراف معيارى ١٠,٧٥ درجة. وبلغ هذا المتوسط أيضـاً فـى محافظـة أسـيوط ١٤١,٧٨ بانحراف معيارى ١٥,٥٢ درجة. ومعنى ذلك أن درجة توزع درجات التسامح حـول المتوسط الحسابى تعتبر مرتفعة فى محافظة أسيوط، ومنخفضة فى محافظة المنوفية، وبينهما تقع محافظة القاهرة.

جدول (٥-٣)

دلالة الفروق فى متوسطات التسامح بين محافظات الدراسة (اختبار T)

الفروق / المحافظات	* F	**T	درجة الحرية	الفرق فى المتوسط	الفرق فى الخطأ المعيارى
القاهرة – المنوفية	**٤,٧١***	**٢,٨٠****	**٤١٨**	**٤,٠٢**	**١,٤٤**
القاهرة – أسيوط	**٥,٥٣****	**١,٩٠***	**٤١٨**	**٣,٠٩**	**١,٦٣**
المنوفية – أسيوط	**١٩,٥٨*****	**٠,٥٦**	**٣٣٨**	**٠,٩٣**	**١,٦٥**

(*) Levene’s Test for Equality of Variances.

(**) T-Test.

- يوضح جدول (٥-٣) اختبار دلالة الفروق فى متوسط التسامح بين محافظـات الدراسة (T-Test). وتوضح هذه البيانات أن قيمة F (Leven’s Test) تعتبر دالة عند مستوى ٠,٠٥ فيما بين محافظتى القاهرة والمنوفية، وقد بلغت هذه القيمـة ٤,٧١ درجة. أما فيما بين محافظتى القاهرة وأسيوط بلغت قيمة F (٥,٥٣) درجة، وكانـت قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١. والأمر نفسه فيما يتعلق بالعلاقة بين محـافظتى

المنوفية وأسيوط، حيث بلغت قيمة F (١٩,٥٨) درجة، وكانت قيمة دالة أيضـاً عنـد أعلى مستوى للمعنوية وهو ٠,٠٠١. ومن ثم تشير البيانات السـابقة إلـى صـلاحية بيانات مقياس التسامح لدى عينة الدراسة لإجراء اختبار الفروق فى متوسط التسـامح (اختبار T) فيما بين كل محافظتين من محافظات الدراسة.

- وفيما يتعلق بالفروق فى متوسط التسامح بين محـافظتى القـاهرة والمنوفيـة، توضح البيانات الإحصائية وجود فروق جوهرية بين المحافظتين فيما يتعلق بالتسامح، فقد بلغت قيمة T (٢,٨٠) درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنويـة ٠,٠١ مما يدل على قوة الفروق فى متوسط التسامح بين المحافظتين. وبلغت درجة الحريـة ٤١٨ درجة، كما بلغ الفرق فى المتوسط الحسابى بـين المحـافظتين ٤,٠٢ درجـة، وأيضاً بلغ الفرق فى الخطأ المعيارى ١,٤٤ درجة.

- وتوضح البيانات الإحصائية كذلك وجود فروق معنوية فى متوسط التسامح بين محافظتى القاهرة وأسيوط، فقد بلغت قيمة T (١,٩٠) درجة، وكانت هذه القيمة دالـة عند مستوى ٠,٠٥، مما يعنى وجود فروق فى متوسط التسامح بين المحافظتين، ولكن ليس بنفس درجة القوة التى توجد بين محافظتى القاهرة والمنوفية. وبلغ الفـرق فـى المتوسط بين هاتين المحافظتين ٣,٠٩ درجة، كما بلغ الفرق فـى الخطـأ المعيـارى ١,٦٣ درجة.

- وإذا كانت هناك فروق واضحة فى متوسط التسامح بـين محـافظتى القـاهرة والمنوفية، وبين محافظتى القاهرة وأسيوط، فإن هذا الأمر لا ينطبق علـى متوسـط الفروق فى التسامح بين محافظتى المنوفية وأسيوط، حيـث بلغـت قيمـة T (٠,٥٦) درجة، ولم تكن هذه القيمة دالة عند أى مستوى للمعنوية، ولذلك جـاء الفـرق فـى متوسط التسامح بين هاتين المحافظتين ضئيلاً، حيث لم يتعد درجة واحدة، وذلك فـى الوقت الذى جاء فيه الفرق فى الخطأ المعيارى كبيراً نسبياً، حيث بلغ ١,٦٥ درجة.

أما بالنسبة لتوزيع فئات التسامح بين مناطق الدراسة، فتوضح بيانات الجـدول (٥-٤) ذلك. حيث يلاحظ سيادة فئة " متوسطى التسامح " بين جميع مناطق الدراسـة فيما عدا قرية سلام غرب بمحافظة أسيوط، والتى جاءت فئة متوسطى التسامح بهـا بنسبة ٢٠% من إجمالى العينة فى هذه المنطقة. وهذه النسبة الأخيرة تمثـل نصـف النسبة الممثلة لكل من فئتى منخفضى ومرتفعى التسامح، حيث جاءت كل منهما بنسبة ٤٠% لكل منهما. أما فئة " مرتفعى التسامح فقد جاءت غالبـاً فـى المرتبـة الثالثـة

والأخيرة بين فئات التسامح فى مناطق الدراسة، حيث يستثنى من ذلك فقط منطقتـا: مدينة نصر وميت خاقان، حيث جاءت هذه الفئة من التسامح بنسـبة ٣٥% بالنسـبة لمدينة نصر، ونسبة ٤١,٢% فى قرية ميت خاقان.

وفيما يتعلق بفئة " منخفضى التسامح " يلاحظ أن منطقتى شبرا والمعصرة قـد جاءتا فى المرتبة الأولى بنفس النسبة وهى ٤٢,٤% لكل منهما. ويليهما قرية سـلام غرب بنسبة ٤٠%، ثم مدينة شبين الكوم بنسبة ٣٦,٥% من إجمالى العينة فـى هـذه المنطقة، ثم مدينة أسيوط بنسبة ٢٨,٢%، وأخيراً جاءت منطقتا ميت خاقان ومدينـة نصر فى المرتبة الأخيرة من حيث الانخفاض فى درجة التسامح، حيث بلغت هاتـان النسبتان ١٦,٥% و١١,٣% لكل منهما على التوالى. وتثير هذه النتيجة تساؤلاً مهمـاً حول ما إذا كان التسامح ينتشر بدرجة أعلى بين أفراد الطبقة العليا، والتى تمثلها هنا مدينة نصر، والتى جاءت فى المرتبة الأخيرة من حيث وجود فئة منخفضى التسـامح بها. وفى نفس الوقت فإن منطقتى المعصرة وشبرا قد جاءتا فى المرتبة الأولى فيمـا يتعلق بوجود منخفضى التسامح بكل منهما، وأحـدهما تمثـل منطقـة ذات مسـتوى اجتماعى اقتصادى متدنى، فى حين تمثل الأخرى منطقة متوسـطة فـى المسـتوى الاجتماعى والاقتصادى.

جدول (٥-٤)

توزيع مستويات التسامح بين مناطق الدراسة

التسامح / المناطق	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مدينة نصر	٩	١١,٣	٤٣	٥٣,٨	٢٨	٣٥,٠	٨٠	١٠٠
شبرا	٣٦	٤٢,٤	٣٨	٤٤,٧	١١	١٢,٩	٨٥	١٠٠
المعصرة	٣٦	٤٢,٤	٣٨	٤٤,٧	١١	١٢,٩	٨٥	١٠٠
شبين الكوم	٣١	٣٦,٥	٣٨	٤٤,٧	١٦	١٨,٨	٨٥	١٠٠
ميت خاقان	١٤	١٦,٥	٣٦	٤٢,٤	٣٥	٤١,٢	٨٥	١٠٠
أسيوط	٢٤	٢٨,٢	٤٥	٥٢,٩	١٦	١٨,٨	٨٥	١٠٠
سلام غرب	٣٤	٤٠,٠	١٧	٢٠,٠	٣٤	٤٠,٠	٨٥	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

كا٢ = ٧٢,٠٧ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١)

وكذلك يتوزع مستوى التسامح المرتفع بين مناطق الدراسة بدرجات متفاوتـة. واللافت للنظر بالنسبة لهذا المستوى أن أعلى منطقتين يوجد بهما هما قريتـا ميـت خاقان وسلام غرب، وجاء ذلك بنسبة ٤١,٢% و٤٠% لكل منهما على التوالى. وهذه النتيجة تخالف ما توصلت إليه الدراسات والنظريات السابقة ؛ وخاصة دراسات ويرث وستوفر. حيث افترضت معظم هذه الدراسات والنظريات أن سكان الريف أقل تسامحاً من سكان الحضر، بحكم عامل التجانس والعزلة النسبية التى يعيش فيها سكان الريف بالمقارنة بسكان الحضر ؛ حيث التنوع والاختلاط بأقوام من ثقافـات ولغـات ودول مختلفة. كما أنه يمكن التشكيك فى الأساس الذى اعتمدت عليه هذه الدراسات ؛ وهـو الانقسام الواضح بين الريف والحضر، وذلك فى ظل شيوع ظاهرة تريـف الحضـر وتحضر الريف ؛ وخاصة فى الدول النامية. وكذلك فـى ظـل ثـورة المعلومـات والاتصالات التى حولت العالم إلى قرية صغيرة.

وجاءت مدينة نصر فى المرتبة الثالثة فيما يتعلق بوجود فئة مرتفعى التسـامح بها، حيث بلغت هذه النسبة ٣٥% من إجمالى العينة فى هذه المنطقة. وتتساوى مدينتا شبين الكوم وأسيوط فيما يتعلق بوجود فئة مرتفعى التسامح بهما، حيث بلغـت هـذه النسبة فى كل منهما ١٨,٨%، وأخيراً تأتى منطقتا شبرا والمعصـرة فـى المرتبـة الأخيرة بنفس النسبة وهى ١٣% تقريباً.

وتوضح نتائج اختبار دلالة الفروق فى متوسطات التسامح بين بعض منـاطق الدراسة أن هناك فروقاً دالة إحصائياً بين كل من : مدينة نصر والمعصرة، ومدينـة نصر وشبرا، ومدينة نصر وشبين الكوم، ومدينة نصر وأسيوط، وشبين الكوم وميـت خاقان. ولم تكن هناك فروق فى متوسط التسامح فى مناطق: شبرا والمعصرة، وشبين الكوم وأسيوط، وأسيوط وسلام، وميت خاقان وسلام. وفيما يتعلق بالفروق فى متوسط التسامح فى كل من مدينة نصر والمعصرة، بلغت قيمةT (٥,٤٦) درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند أعلى مستوى للمعنوية وهو ٠,٠٠١، ومعنى ذلك أن هناك فروقاً فـى متوسط التسامح بين المنطقتين، وبلغ الفرق فى المتوسط بينهما ١٢,٥١درجة، كما بلغ الفرق فى الخطأ المعيارى ٢,٢٩ درجة. وينطبق نفس الأمر فيمـا يتعلـق بمتوسـط التسامح فى منطقتى مدينة نصر وشبرا، فقد بلغت قيمة (T) (٤,٣٣)، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، وبلغ الفرق فى المتوسط بين هـاتين المنطقتـين ٩,٤٣ درجة، وكذلك بلغ الفرق فى الخطأ المعيارى ٢,١٨ درجة.

جدول (٥-٥)

دلالة الفروق فى متوسطات التسامح فى بعض مناطق الدراسة (اختبار T)

المناطق	F	T	الفرق فى المتوسط	الفرق فى الخطأ المعيارى	درجة الحرية
مدينة نصر – المعصرة	٥,١٤*	٥,٤٦***	١٢,٥١	٢,٢٩	١٦٣
مدينة نصر – شبرا	٤,١١*	٤,٣٣***	٩,٤٣	٢,١٨	١٦٣
شبرا – المعصرة	١٦١	١,٢٩	٣,٠٧	٢,٣٦	١٦٣
مدينة نصر – شبين الكوم	٠,٥٩	٣,٥٥***	٧,١٩	٢,٠٣	١٦٣
مدينة نصر – أسيوط	٢,٤٢	٢,٥٦**	٥,٧٤	٢,٢٤	١٦٣
شبين الكوم – أسيوط	٠,٩١	٠,٦٦٣	٠,٤٥	٢,١٨	١٦٨
شبين الكوم – ميت خاقان	١,٢٥	٤,٠٦***	٧,٤٩	١,٨٥	١٦٨
أسيوط – سلام	١٢,٤٥***	١,٠٢	٢,٧٤	٢,٦٨	١٦٨
ميت خاقان – سلام	٤٠,١١***	١,٣٧	٣,٣١	٢,٤٢	١٦٨

وبلغ الفرق فى متوسط التسامح فى منطقتى شبين الكوم وميت خاقان ٧,٤٩ درجة، مع وجود فرق فى الخطأ المعيارى ١,٨٥ درجة. وقد بلغت قيمة اختبار(T) لهاتين المنطقتين ٤,٠٦ درجة، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١. بينما بلغت قيمة (T) بين منطقتى مدينة نصر وأسيوط ٢,٥٦ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى المعنوية ٠,٠١، ومعنى ذلك أن هناك فروقاً فى متوسط التسامح بين المنطقتين، وقد بلغت قيمة هذه الفروق ٥,٧٤ درجة مع وجود فرق فى الخطأ المعيارى قيمته ٢,٢٤ درجة. ومن ثم تشير النتائج السابقة إلى وجود فروق فى متوسط التسامح بين المنطقة الممثلة للمستوى الاجتماعى والاقتصادى المرتفع وتلك الممثلة للمستوى الاجتماعى والاقتصادى المنخفض من جهة، وبين المنطقة الريفية والمنطقة الحضرية من جهة أخرى (جدول ٥-٥).

رابعاً : المحددات الثقافية للتسامح

وتتمثل أهم المحددات الثقافية التى حاول الباحث اختبار علاقتها بالتسامح فـى: التعليم والديانة.

١ – التعليم

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية عدم وجود علاقة بين التعليم والتسامح. وقـد أكدت النتائج الإحصائية ذلك، حيث بلغت قيمة كا^2 ١,٢ درجة، ولم تكن هـذه القيمـة دالة عند أى مستوى للمعنوية، مما يعكس عدم وجود ارتباط بين المتغيرين.

جدول (٥-٦)

العلاقة بين التسامح وتعليم المبحوث

التسامح / التعليم	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمى	٤	١٦,٠	١١	٤٤,٠	١٠	٤٠,٠	٢٥	١٠٠
يقرأ ويكتب	١٦	٥٠,٠	١١	٣٤,٤	٥	١٥,٦	٣٢	١٠٠
متوسط	٥٤	٣٣,٨	٦٥	٤٠,٦	٤١	٢٥,٦	١٦٠	١٠٠
فوق متوسط	٢٥	٢٨,٤	٤٠	٤٥,٥	٢٣	٢٦,١	٨٨	١٠٠
جامعى	٧٧	٣١,٠	١١٥	٤٦,٤	٥٦	٢٢,٦	٢٤٨	١٠٠
فوق جامعى	٨	٢١,٦	١٣	٣٥,١	١٦	٤٣,٢	٣٧	١٠٠
منخفض	٢٠	٣٥,١	٢٢	٣٨,٦	١٥	٢٦,٣	٥٧	١٠٠
متوسط	٧٩	٣١,٩	١٠٥	٤٢,٣	٦٤	٢٥,٨	٢٤٨	١٠٠
مرتفع	٨٥	٢٩,٨	١٢٨	٤٤,٩	٧٢	٢٥,٣	٢٨٥	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٦,٦	٥٩٠	١٠٠

كا^2 = ١,٢ (غير دالة عند أى مستوى معنوية)

ومن خلال بيانات الجدول (٥-٦) يمكن استنتاج بعض المؤشرات، كما يلى :

- يتركز منخفضو التسامح بدرجة أكبر لدى ذوى المستويات التعليمية الأقل. فقـد بلغت هذه النسبة ٣٥ % تقريباً من إجمالى عينة هذه الفئة التعليميـة. ويليهـا نسـبة منخفضى التسامح لدى ذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط بنسبة مئوية بلغت ٣٢ % تقريباً. وتشير التحليلات السابقة إلى التقارب فى توزيع هذا المستوى من التسامح على المستويات التعليمية المختلفة.

- ويتضح الاتجاه السابق نفسه فيما يتعلق بتوزيع مستوى التسامح المرتفـع بـين المستويات التعليمية. فقد تركز مرتفعو التسامح لدى الفئـات الأقـل تعليمـاً بنسـبة ٢٦,٣ %، ثم لدى المتعلمين تعليماً متوسطاً وفوق المتوسط بنسبة ٢٥,٨ %، ولـدى ذوى التعليم المرتفع بنسبة ٢٥,٣ % من جملة عينة هذه الفئة التعليمية.

- يتركز متوسطو التسامح بدرجة أكبر لدى ذوى المستويات التعليميـة المرتفعـة بنسبة ٤٥% تقريباً ، بينما بلغت هذه النسبة لدى ذوى المستويات التعليمية المتوسـطة ٤٢,٣% ، ونسبة ٣٨,٦% لدى المستويات التعليمية الأقل.

- تركزت أغلب عينة الأقل تعليماً فى فئة متوسطى التسامح ، ثم مرتفعى التسامح. وكذلك تركزت أغلب عينة الأعلى تعليماً فى فئة متوسطى التسامح ، ثـم فـى فئـة منخفضى التسامح ، وأخيراً بأقل نسبة لدى كل من ذوى التعليم المنخفض و المرتفع. ومن ثم تتضح اتجاهات التسامح نفسها لدى كل من ذوى التعليم المنخفض والمرتفـع، وهو ما يشير إلى عدم وجود فروق تذكر فى مسـتويات التسـامح بـين المسـتويات التعليمية المختلفة.

وتتفق هذه النتائج مع دراسات سوليفان ؛ الذى توصل إلى أن التعليم له تـأثير ضئيل للغاية وغير مباشر فى غرس قيم التسامح. ومن جهة أخرى تختلف تلك النتائج السابقة عما توصل إليه كل من لويس ويرث و صموئيل ستوفر ، من حيـث وجـود علاقة طردية بين التعليم و التسامح. وقد استند هؤلاء إلى عدة فـروض مؤداهـا:أن التعليم يلعب دوراً هاماً فى زيادة قدرات الفرد على تقبل الأفكار المختلفة والشخصيات المختلفة وغرس قيمة أن الآخر ليس شريراً بالضرورة، وأن التعليم يوسع مـن رؤى الفرد وإدراكه للحياة ويجعله على دراية بوجهات النظر المختلفة، كما أن التعليم يؤثر على المكون المعرفى للفرد وبالتالى يجعله يتشكك فى موضوعية حرمان من يختلـف

معهم من حقوقهم[١].

ويمكن تفسير ذلك الاختلاف فى النتائج حول علاقة التعليم بالتسامح بأنه على الرغم من أن التعليم يؤدى إلى التغير فى العديد من القيم و المعتقدات و الاتجاهات ؛ إلا أنه ليس من الضرورى أن يكون هذا التغير إيجابياً دائماً. فقد يؤدى التعليم إلى زيادة طموحات الفرد وتطلعاته المستقبلية بدرجة تفوق الإمكانيات المتاحة له فى الواقع لتحقيق ذلك. وفى هذه الحالة قد تؤدى الفجوة بين الطموحات و التوقعات والإمكانيات المتاحة إلى خلق قيم سلبية لدى الخريجين؛ منها الشعور بالاغتراب وعدم التسامح و فقدان الهوية والانتماء للمجتمع.

ولعل ذلك هو السبب فى زيادة نسبة التسامح المرتفع لدى الأميين بدرجة تفوق ما يقابلها لدى المستويات التعليمية الأعلى. فهؤلاء الأميون ليس لديهم من الطموحات والتوقعات المستقبلية ما يجعلهم يدخلون فى علاقات تنافس وصراع مع الآخرين من أجل تحقيق مكاسب وأرباح معينة، وبالتالى فهم يعدون أكثر تسامحاً. ونتيجة إحساسهم بنقص إمكانياتهم ومكانتهم الاجتماعية فإنهم عادة ما يتميزون بالقناعة و الرضا بالأمر الواقع؛ وهو ما يعد نوعاً من المجاراة Conformity للظروف المحيطة بهم.

وقد أوضح بيير بورديو فى نظريته حول " رأس المال الثقافى " ؛ أنه إذا كان التعليم يعد أهم العوامل التى تعمل على إكساب الفرد مزيداً من رأس المال الثقافى[٢] – أى مجموعة المهارات و الخبرات التى تحدد مسار الفرد فى المجتمع من حيث علاقته بالآخرين المختلفين فى الأفكار و العادات و التقاليد – إلا أن هذا النوع من رأس المال لا يعود بالفائدة إلا إذا استطاع الفرد استثماره من خلال تحويله إلى أنواع أخرى منة ؛ وخاصة رأس المال الاقتصادى. وقد يتم هذا التحول من خلال التحاق الفرد بفرصة عمل تتيح له اكتساب مزيد من رأس المال الاقتصادى. ولما كان هناك انفصال بين النظام التعليمى وحاجات سوق العمل، فإنه يترتب على ذلك تعطيل ما يملكه الفرد من رأس مال، وعدم القدرة على استثماره وتحويله إلى أنواع أخرى. وينعكس ذلك فى النهاية على سيادة القيم السلبية بين الخريجين ومنها سيادة مشاعر العداء و الكراهية وعدم التسامح مع الآخرين.

---

(١) هويدا عدلى ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .

(٢) بورديو، أسئلة علم الاجتماع: حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزى، ترجمة إبراهيم فتحى ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٥ ، ص٢٣.

وهناك تفسير آخر لعدم وجود علاقة بين التسـامح و التعلـيم فـى المجتمـع المصرى؛ يقوم على افتراض أن نظم التعليم تكسب الأفراد قيماً حداثية. ولكـن هـذه القيم تخضع لما يسميه أحمد زايد " الجدل الداخلى للحداثة "[١]. حيث شكلت الحداثة فى بيئتها الطبيعية فى الغرب انقطاعاً مع التراث و تقاليد الماضـى. أمـا الحداثـة فـى الحضارات غير الغربية فإنها تفاعلت مع التقاليد و التراث؛ لتشكل نمطاً من الحداثـة الزائفة أو "الحداثة البرانية ". وهذا النمط من الحداثة يشوه التقاليد والتراث بنفس القدر الذى يشوه به المظاهر الحداثية الأصلية. و الدليل على ذلك أنها ترفض العقـل فـى كليهما؛ وبالتالى ترفض التسامح، وفى مقابل ذلك تميل إلى الركـون إلـى متاهـات اللاعقلانية فى الفكر والممارسة، بالإضافة إلى الإعلاء مـن المشـاعر الفطريـة أو الغريزية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة الإحصائية (جدول ٥-٧) عدم وجود فروق فـى متوسط التسامح بين المجموعات التعليمية المختلفة. ففيما يتعلق بفئتى التعليم المنخفض والمتوسط بلغت قيمة (T) ٠,٧٦ درجة، مع وجود فرق فى المتوسط قيمتـه ١,٧٤ درجة، وفرق فى الخطأ المعيارى قيمته ٢,٢٨ درجة. وهو ما يعكس ضآلة الفروق فى المتوسط الحسابى للتسامح بين هاتين الفئتين. وينطبق الأمر نفسه فيما يتعلـق بفئتـى التعليم المرتفع والمنخفض، فقد بلغت قيمة (T) ٠,٩٥ درجة، بفرق فـى المتوسـط حسابى ٢,١٤، وانحراف معيارى ٢,٢٤ درجة.

أما فيما يتعلق بفئتى التعليم المتوسط والمرتفـع، بلغـت قيمـة (T) ٠,٣٠٠ درجة، مع وجود فرق فى المتوسط الحسابى للتسامح قيمته ٠,٤٠ درجة، وفرق فـى الخطأ المعيارى قيمته ١,٤٣ درجة. ويعنى ذلك أن الفروق فى متوسط التسامح بـين الفئات التعليمية المختلفة لم تكن دالة عند أى مستوى للمعنوية. ورغم ذلـك كشـفت بيانات الجدول السابق عن وجود فروق فى متوسط التسامح بين الأميين وذوى التعليم الجامعى، فقد بلغت قيمة (T) ٢,٧ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١. كما كانت هناك فروق معنوية أيضاً بين الأميين وذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط؛ حيث بلغت قيمتا (T)٢,٣ و٢,١ درجة، وهما قيمتان دالتان عند مسـتوى معنوية ٠,٠٥.

(١) أحمد زايد ، الإسلام وتناقضات الحداثة ، **المجلة الاجتماعية القومية** ، مج ٣١ ، ع ١ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ص ٤١-٧٤ .

جدول (٥-٧)

دلالة الفروق فى التسامح بين الفئات التعليمية المختلفة (T-Test)

المجموعات	F	T-Test	درجة الحرية	الفرق فى المتوسط	الفرق فى الخطأ المعيارى
تعليم منخفض/ متوسط	٠,١١	٠,٧٦	٣٠٣	١,٧٤	٢,٢٨
تعليم منخفض/ مرتفع	٠,٤٦	٠,٩٥	٣٤٠	٢,١٤	٢,٢٤
تعليم متوسط/ مرتفع	٠,٣٩	٠,٣٠	٥٣١	٠,٤٠	١,٣٤
أمى/ جامعى	٢,٨	٢,٧**	٢٧١	٨,٩	٣,٢
أمى/ متوسط	١,٦	٢,٣*	١٨٣	٨,١	٣,٥
أمى/ فوق متوسط	٢,٣	٢,١*	١١١	٧,٤	٣,٦

وتوضح بيانات الجدول (٥-٨) الفروق بين عينة الدراسة من الفئات التعليمية المختلفة فيما يتعلق بالتسامح، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالحالة التعليمية للآباء والأمهات. حيث يعرض لكل من المتوسط الحسابى للتسامح والانحراف المعيارى وكذلك الخطأ المعيارى للتسامح فى كل فئة تعليمية. وتعكس بيانات هذا الجدول ملاحظة هامة وهى ارتفاع متوسط التسامح لدى عينة الدراسة من المستويات التعليمية المختلفة بدرجة أكبر مما يناظرها لدى الآباء والأمهات. ومعنى ذلك أن أجيال الشباب أكثر تسامحاً من الأجيال الأكبر سناً. ويمكن تفسير ذلك بانتشار التعليم بدرجة كبيرة بين جيل الأبناء واختلاف نوعيته عما كان سائداً فى الماضى، بحيث يتيح هذا النمط الحديث من التعليم نوعاً مختلفاً من رأس المال يعتمد على مبادئ الحرية والعدالة واحترام الآخرين بصرف النظر عن عاداتهم أو تقاليدهم أو لغتهم أو ديانتهم. وذلك بالإضافة إلى أن زيادة موجات الهجرة إلى العديد من الدول ذات الثقافات المختلفة تنعكس بدرجة كبيرة على مدى تسامح أو عدم تسامح المهاجرين.

جدول (٥-٨)

البيانات الوصفية للتسامح لدى عينة الدراسة من المستويات التعليمية المختلفة

الوصف / التعليم	المتوسط الحسابى			الانحراف المعيارى			الخطأ المعيارى		
	المبحوث	الأب	الأم	المبحوث	الأب	الأم	المبحوث	الأب	الأم
أمى	١٤٨,٧	١٤٣,٦	١٤١,٥	١٩,٠	١٧,٩	١٦,٧	٣,٨	١,٧	١,٢
يقرأ ويكتب	١٣٧,٨	١٣٩,٤	١٣٩,٢	١١,٣	١٤,١	١٥,١	١,٩	١,١	١,٣
متوسط	١٤٠,٦	١٣٨,٠	١٣٨,٢	١٥,٧	١٦,٥	١٤,٩	١,٣	١,٥	١,٤
فوق متوسط	١٤١,٣	١٤٠,٧	١٤٥,٨	١٥,١	١٥,٤	١٤,٧	١،٦	١,٨	١,٩
جامعى	١٣٩,٨	١٤٣,٠	١٤٢,١	١٥,٢	١٢,٨	١٢,٦	٠,٩	١,٢	١,٦
فوق جامعى	١٤٤,٤	١٣٨,٧	١٣٤,٥	١٦,٣	١٦,٨	١٢,١	٢,٧	٥,١	٨,٥

وتؤكد بيانات الجدول السابق هذه النتائج، فغالباً ما يكون المتوسط الحسابى للمبحوثين أكبر منه لدى الآباء والأمهات، وفى نفس الوقت فإن الانحراف المعيارى للتسامح لدى الآباء والأمهات أكبر منه لدى المبحوثين، مما يعنى وجود درجة كبيرة من توزع قيم التسامح، ودرجة كبيرة من التفاوت فى درجات التسامح لدى الآباء والأمهات، وفى الوقت نفسه تعنى وجود تقارب كبير بين المبحوثين فيما يتعلق بدرجاتهم ومواقعهم على مقياس التسامح. ومثال ذلك فيما يتعلق بفئة الأميين من عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابى لديهم ١٤٨ درجة تقريباً، بانحراف معيارى ١٩ درجة، وخطأ معيارى ٣,٨ درجة، وذلك فى مقابل متوسط التسامح لدى الآباء بلغ ١٤٣ درجة، بانحراف ١٧,٩ درجة، وخطأ معيارى ١,٧%. وتقل عن ذلك النسب المناظرة لدى الأمهات، فقد بلغ المتوسط الحسابى ١٤١ درجة، بانحراف معيارى قيمته ١٦,٧ درجة، وخطأ معيارى ١,٢ درجة. ومن ثم يلاحظ وجود علاقة عكسية بين التسامح ودرجة التقدم فى العمر فيما يتعلق بفئة الأميين من عينة الدراسة. ويتضح الاتجاه نفسه تقريباً فيما يتعلق بفئة الذين يعرفون القراءة والكتابة وذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط.

أما بالنسبة للعلاقة بين التسامح وتعليم الآباء، فتشير بيانات الجدول (٥-٩) إلى بعض المؤشرات، كما يلى :

- يلاحظ تركز منخفضى التسامح لدى ذوى التعليم المتوسط بنسبة ٣٧,٦% من إجمالى عينة هذه الفئة التعليمية، ثم لدى الذين يعرفون القراءة والكتابة بنسبة ٣٥% تقريبا، ولدى الأميين بنسبة ٣١,٥%، ثم لدى ذوى التعليم فوق المتوسط بنسبة ٢٧% تقريباً، ثم لدى ذوى التعليم الجامعى بنسبة ٢٣%، وأخيراً لدى ذوى التعليم فوق الجامعى بأقل نسبة هى ١٨,٢%. ومعنى ذلك أن منخفضى التسامح يتركزون بدرجة أعلى فى الفئات التعليمية الأقل.

- تركز مرتفعو التسامح لدى الأميين وذوى التعليم الجامعى بنسبتين متقاربتين هما ٣٤,٢% و ٣٢,٢% على التوالى. وهو ما يؤكد النتائج ذاتها فيما يتعلق بعلاقة المستويات المختلفة من التسامح بتعليم المبحوثين. ثم تقاربت النسب الخاصة بمستوى التسامح المرتفع لدى الفئات التعليمية : فوق الجامعية والمتوسطة وفوق المتوسطة والذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة، فقد انحصرت هذه النسب بين ١٨,٢% لفئة التعليم فوق الجامعى، ونسبة ٢٠,٨% لفئة التعليم المتوسط

جدول (٥-٩)

العلاقة بين التسامح وتعليم الأب

التسامح / التعليم	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمى	٣٥	٣١,٥	٣٨	٣٤,٢	٣٨	٣٤,٢	١١١	١٠٠
يقرأ ويكتب	٥٣	٣٤,٩	٦٨	٤٤,٧	٣١	٢٠,٤	١٥٢	١٠٠
متوسط	٤٧	٣٧,٦	٥٢	٤١,٦	٢٦	٢٠,٨	١٢٥	١٠٠
فوق المتوسط	١٩	٢٧,١	٣٦	٥١,٤	١٥	٢١,٤	٧٠	١٠٠
جامعى	٢٨	٢٣,١	٥٤	٤٤,٦	٣٩	٣٢,٢	١٢١	١٠٠
فوق الجامعى	٢	١٨,٢	٧	٦٣,٦	٢	١٨,٢	١	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

كا٢ = ١٨,٩٩ (دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥)

- ويتضح الاتجاه نفسه تقريباً فيما يتعلق بمستوى التسامح المتوسط، الذى تركز بأعلى نسبة لدى الحاصلين على شهادات عليا بعد الجامعة، فقد بلغـت هـذه النسـبة ٦٣,٦% من جملة عينة هذه الفئة، ولدى المتعلمين تعليماً جامعياً بنسبة ٤٤,٦%، وهذه النسبة الأخيرة تقترب من النسبة المناظرة لدى من يعرفون القراءة والكتابـة، حيـث بلغت ٤٤,٧%، وكذلك بلغت هذه النسبة ٥١,٤% لدى المتعلمين تعليماً فوق المتوسط، ونسبة ٤١,٦% للحاصلين على شهادات متوسطة.

- أوضحت الدراسة الإحصائية وجود علاقة معنوية بين التسامح وتعليم كل من الأب والأم. فقد بلغت قيمة كا٢ ١٧,٥٧ درجة فيما يتعلق بالعلاقة بين التسامح وتعليم الأمهات، بينما بلغت هذه القيمة فيما يتعلق بالعلاقة بين تعليم الآباء والتسامح ١٨,٩٩ درجة، وكانت كلتا القيمتين دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وهو ما يشير إلى وجـود علاقة ارتباط بين المتغيرين. وهذه النتيجة تختلف عما أوضحته الدراسة الإحصـائية بشأن العلاقة بين التسامح وتعليم المبحوثين.

جدول (٥-١٠)

العلاقة بين التسامح وتعليم الأم

التسامح / التعليم	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمى	٦٧	٣٢,٥	٨٥	٤١,٣	٥٤	٢٦,٢	٢٠٦	١٠٠
يقرأ ويكتب	٤٧	٣٤,١	٦٠	٤٣,٥	٣١	٢٢,٥	١٣٨	١٠٠
متوسط	٤٥	٣٧,٥	٥١	٤٢,٥	٢٤	٢٠,٠	١٢٠	١٠٠
فوق المتوسط	٧	١١,٩	٢٩	٤٩,٢	٢٣	٣٩,٠	٥٩	١٠٠
جامعى	١٧	٢٦,٢	٢٩	٤٤,٦	١٩	٢٩,٢	٦٥	١٠٠
فوق الجامعى	١	٥٠,٠	١	٥٠,٠	-	-	٢	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٥٢,٦	٥٩٠	١٠٠

كا٢ = ١٧,٥٧ (دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥)

٢ – الديانة

أوضحت النتائج الإحصائية وجود علاقة بين التسامح والديانة، فقد بلغت قيمة كا[٢] ١٣,٤٧ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند أعلى مستوى للمعنوية وهو ٠,٠٠١، مما يشير إلى وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين. وعند حساب دلالة الفروق في متوسط التسامح لدى كل من المسلمين والمسيحيين يتضح وجود فروق دالة معنوياً فيما بين المجموعتين. فقد بلغت قيمة (T) ١,٧٣ درجة، وهى دالة عند مستوى ٠,٠٥، وبلغت الفروق الفردية فى متوسط التسامح بين المجموعتين ٢,٣٢ درجة، مع وجود فرق فى الخطأ المعيارى قيمته ١,٣٤ درجة. ومن ثم فإن هناك فروقاً جوهرية فيما بين المسلمين والمسيحيين من عينة الدراسة فيما يتعلق بالاتجاهات نحو موضوعات التسامح، وأن هذه الفروق بين هاتين المجموعتين تعود إلى اختلاف ديانة كل منهما.

وتتضح النتيجة السابقة من خلال استقراء بيانات الجدول (٥-١١)، حيث يلاحظ تركز فئة منخفضى التسامح لدى عينة المسيحيين بدرجة أكبر من عينة المسلمين، فقد بلغت هذه النسبة ٣٤,٥% من جملة عينة الدراسة من المسيحيين، وذلك فى مقابل نسبة ٢٩,٥% من جملة عينة الدراسة من المسلمين. وعلى مستوى العينة الكلية بلغت نسبة منخفضى التسامح من المسلمين ١٩,٥% فى مقابل ١١,٧% لدى المسيحيين. أما فيما يتعلق بفئة مرتفعى التسامح، فيلاحظ تركزهم بدرجة أعلى لدى المسلمين، حيث جاء ذلك بنسبة ١٨% من إجمالى العينة الكلية، (٢٧,٢% من إجمالى عينة المسلمين)، وفى مقابل ذلك نجد نسبة مرتفعى التسامح لدى المسيحيين ٧,٦% من العينة الكلية، (٢٢,٥% من جملة عينة المسيحيين).

وبالنظر إلى بيانات متوسطى التسامح لدى كل من المسلمين والمسيحيين نلاحظ وجود تقارب نسبى فيما بين المجموعتين، فقد بلغت هذه النسبة لدى المسلمين ٤٣,٣% من جملة عينة المسلمين، فى مقابل نسبة ٤٣% من عينة المسيحيين. أما على مستوى العينة الإجمالية فيلاحظ أن نسبة متوسطى التسامح بين المسلمين ضعف ما يناظرها لدى المسيحيين، ولما كانت عينة الدراسة من المسلمين ضعف عينة المسيحيين تقريباً، كان من الطبيعى أن يوجد تقارب بين المجموعتين فيما يتعلق بفئة التسامح المتوسط.

جدول (٥-١١)

العلاقة بين التسامح والديانة

التسامح / الديانة	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مسلم	١١٥	٢٩,٥	١٦٩	٤٣,٣	١٠٦	٢٧,٢	٣٩٠	١٠٠
مسيحى	٦٩	٣٤,٥	٨٦	٤٣,٠	٤٥	٢٢,٥	٢٠٠	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

كا٢ = ١٣,٤٧ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١)

خامساً : المحددات الاجتماعية للتسامح

تتمثل أهم هذه المحددات الاجتماعية فى : المستوى الاجتماعى والاقتصادى لعينة الدراسة، والنوع، وفئات العمر، وأوضاع الحياة المعيشية، وخبرات الهجرة. وهى ما سوف نتناول علاقة كل منها بالتسامح فيما يلى :

١ – المستوى الاجتماعى الاقتصادى

يعتبر المستوى الاجتماعى الاقتصادى أحد المتغيرات الهامة التى تكشف عن التباين فى التوجهات القيمية. فقد أكدت الدراسات أن أبناء الفئات الوسطى يميلون إلى أن يغرسوا فى أبنائهم قيم الإنجاز والإبداع. كما أكدت دراسات أخرى أن الريفيين يضعون القيمة السياسية فى مرتبة تالية للقيمة الدينية، على عكس أهل الحضر الذين يضعون القيمة الاقتصادية بعد القيمة الدينية. وتنشأ هذه التفضيلات متوازية مع متغيرات المستوى الاجتماعى – الاقتصادى مثل : الدخل، والتعليم، ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية؛ فالآباء فى المستويات الاجتماعية - الاقتصادية المرتفعة يعطون أهمية أكبر لقيم اعتبار الآخرين وحب الاستطلاع وضبط النفس، فى حين يعطى الآباء فى المستويات الاجتماعية الاقتصادية الدنيا أهمية لقيمتى الطاعة والنظافة[1]. ويتم

---

(١) عبد اللطيف خليفة ، ارتقاء القيم : دراسة نفسية ، سلسلة عالم المعرفة ، ع ٦٠ ،

تفسير هذه الاختلافات بالتركيز على قيم بعينها داخل كل فئة اجتماعية إما من خـلال الموقف العام الذى تعيش فيه كل فئة فى علاقتها بالوسط الاجتماعى العـام ودرجـة خضوعها للضوابط التى يفرضها هذا الوسط، أو فى ضوء الأساليب التى تسـتخدمها كل فئة اجتماعية فى عملية التنشئة الاجتماعية من حيث درجة التشـدد فـى العقـاب البدنى أو التسامح والحرية، أو فى ضوء اختلاف أساليب حياة الأسرة ومـا تفرضـه ظروف المجتمع الحديث من أدوار جديدة تؤثر فى العلاقات الاجتماعية(٢). وكل هـذه المتغيرات تفرض على الأفراد أساليب حياة معينة، وتغرس فيهم مثاليات جديدة للحياة، ومن ثم تدفعهم إلى تبنى أنماط خاصة من القيم.

وفى ضوء ذلك حاول الباحث تكوين مؤشـر عـام للمسـتوى الاجتمـاعى - الاقتصادى، بالاعتماد على متغيرات : التعليم، والدخل، والمهنة. حيث تم تقسيم كـل متغير إلى ثلاث فئات متدرجة، وتم إعطاء كل فئة قيمة افتراضية، فالمستويات الأقـل من هذه المتغيرات الثلاثة حصلت على القيمة (١)، أما المستويات الأعلى فحصـلت على القيمة (٣)، فى حين حصلت المستويات المتوسطة علـى القيمـة (٢). فمتغيـر التعليم مثلاً تم تقسيمه إلى ثلاث فئات هى : المستوى الأعلى ويشمل التعليم الجـامعى وفوق الجامعى، والمستوى المتوسط ويشمل التعليم المتوسط وفـوق المتوسـط، أمـا المستوى الأدنى فيشمل الأميين وهؤلاء الذين يعرفون فقط مجرد القـراءة والكتابـة. وكذلك تم تقسيم الحالة العملية إلى ثلاثة مستويات متدرجة. يشـمل المسـتوى الأول أصحاب الأعمال، ويشمل المستوى الثانى من يعملون لدى الآخرين مقابل أجور، أمـا المستوى الثالث فيشمل من هم خارج قوة العمل والعاطلين ومن يعملون لدى الأسـرة بدون أجر.

أما فيما يتعلق بمتغير الدخل فتم تقسيمه أيضاً إلى ثلاث فئات. تشـمل الفئـة الأولى من يقل دخلهم عن ٥٠٠ جنيه شهرياً، وتمثلت الفئة الثانية فى هـؤلاء الـذين تنحصر دخولهم الشهرية بين ٥٠٠ جنيه إلى أقل من ١٥٠٠ جنيه شهرياً، فـى حـين اشتملت الفئة الثالثة على هؤلاء الذين يزيد دخلهم الشهرى عن ١٥٠٠ جنيـه. وبعـد تقسيم هذه المتغيرات وإعطاء قيمة لكل قسم، تم تجميع هذه المتغيرات لكل حالة مـن

١٩٩٢ ، ص ص ٩٢-٩٣.

(٢) اعتماد علام وآخرون، التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى ، الدوحـة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، ١٩٩٥ ، ص ص ٤١٣-٤١٤.

حالات الدراسة. ومع الأخذ فى الاعتبار قيمة المتوسط الحسابى ودرجة توزع البيانات حول هذا المتوسط، تم افتراض ثلاث فئات لمتغير المستوى الاجتماعى الاقتصـادى. ويوضح جدول (٥-١٢) هذه الفئات الثلاث فى علاقتها بفئات التسامح.

جدول (٥-١٢)

العلاقة بين التسامح والمستوى الاجتماعى والاقتصادى

التسامح / المستوى	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
منخفض	٦٢	٣١,٢	٨٢	٤١,٢	٥٥	٢٧,٦	١٩٩	١٠٠
متوسط	٩١	٣٤,٣	١١١	٤١,٩	٦٣	٢٣,٨	٢٦٥	١٠٠
مرتفع	٣١	٢٤,٦	٦٢	٤٩,٢	٣٣	٢٦,٢	١٢٦	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

كا^{٢} = ٤,٦٢ (غير دالة)

توضح بيانات هذا الجدول توزع البيانات الخاصة بفئات التسامح بشـكل شـبه اعتدالى على الفئات الثلاث للمستوى الاجتماعى الاقتصادى، حيث تتركز غالبية فئات التسامح بدرجة أعلى فى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط. ففيما يتعلق بفئـة منخفضى التسامح يلاحظ تركز هذه الفئة لـدى أصـحاب المسـتويات الاجتماعيـة الاقتصادية المتوسطة، فقد بلغت هذه النسبة ٣٤,٣% من جملة عينة هذه الفئـة، ثـم تركزت بعد ذلك لدى أصحاب المستويات الاجتماعية الاقتصادية المنخفضـة بنسـبة مئوية بلغت ٣١,٢%، ثم أصحاب المستويات الاجتماعية الاقتصادية المرتفعة بنسـبة ٢٤,٦%. أما فيما يتعلق بفئة التسامح المتوسط فُيلاحظ اقترابها بدرجة كبيرة من نفس النتائج الخاصة بذوى التسامح المنخفض من حيث اعتدالية المنحنى، مع الأخـذ فـى الاعتبار التباين فى قيم ونسب كل منهما. حيث تتركز النسبة الأكبر من فئة التسـامح المتوسط لدى أصحاب المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع، وبلغت هـذه النسـبة ٤٩,٢% من جملة عينة هذه الفئة، ثم لدى أصحاب المستوى الاجتماعى الاقتصـادى

المتوسط بنسبة ٤٢% تقريباً، ثم لدى أصـحاب المسـتوى الاجتمـاعى الاقتصـادى المنخفض بنسبة ٤١,٢% من إجمالى العينة.

ويلاحظ الأمر نفسه فيما يتعلق بفئة التسامح المرتفع. حيث تتركز أعلى نسـبة لدى أصحاب المستويات الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة بنسبة ٢٧,٦%، وتقتـرب منها النسبة الخاصة بذوى التسامح المرتفع بنسبة ٢٦,٢%، وأخيـراً لـدى أصـحاب المستويات الاجتماعية المتوسطة بنسبة مئوية بلغت ٢٣,٨% من جملة عينة هذه الفئة. وبناء على التحليلات السابقة يمكن الخروج بنتيجة هامة وهى تركز منخفضى التسامح فى المستويات الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة، وتركـز متوسـطى التسـامح فـى المستويات الاجتماعية الاقتصادية المرتفعة،بينما تركز مرتفعو التسامح بنسب متقاربة لدى كل من المستويات الاجتماعية الاقتصادية المرتفعة والمنخفضة.كمـا يلاحـظ أن الفئات ذات المستويات الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة كانت هى الأعلـى تسـامحاً. وقد أشارت بيانات كا٢ إلى عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين التسامح والمسـتوى الاجتماعى الاقتصادى، حيث بلغت هذه القيمة ٤,٦٢ درجة، ولم تكن هذه القيمة دالـة عند أى مستوى للمعنوية. مما يعنى عدم وجود علاقة ارتباطية بين هذين المتغيرين.

جدول (٥-١٣)

دلالة الفروق فى التسامح بين فئات المستوى الاجتماعى الاقتصادى

المجموعات	F	T	درجة الحرية	الفرق فى المتوسط	الفرق فى الخطأ المعيارى
مستوى منخفض/ متوسط	٠,١٤٠	٢,٠٩*	٤٦٢	٣,١١	١,٤٧
مستوى منخفض/ مرتفع	٤,٩٩*	٠,٠١	٣٢٣	٠,٠٢	١,٧٥
مستوى متوسط/ مرتفع	٤,٥٨*	١,٩*	٣٨٩	٣,٠٩	١,٦٢

وفيما يتعلق باختبار دلالة الفروق فى التسامح بين فئات المستوى الاجتمـاعى الاقتصادى، أشارت نتائج الدراسة الإحصائية (جدول ٥-١٣) إلى ما يلى :

- فيما يتعلق بالمجموعتين: منخفضى ومتوسطى المستوى الاجتماعى الاقتصادى، بلغت قيمة T (٢,٠٩) درجة، وهى قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، مما يشـير إلى وجود فروق فى متوسط التسامح بين هاتين المجموعتين، وقد بلغت هذه الفـروق (٣,١١) درجة، مع وجود فرق فى الخطأ المعيارى قيمته ١,٤٧ درجة.

- وتتضح النتيجة السابقة أيضاً فيمـا يتعلـق بـالفروق فـى متوسـط التسـامح لدى متوسطى ومرتفعى المستوى الاجتماعى الاقتصادى. حيث بلغت قيمـة T (١,٩) درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، وقد بلغـت الفـروق فـى متوسط التسامح بين هاتين المجموعتين ٣,٠٩ درجات، كما بلغ الفـرق فـى الخطـأ المعيارى ١,٦٢ درجة.

- أما فيما يتعلق بالفروق فى متوسط التسامح بين منخفضى ومرتفعـى المسـتوى الاجتماعى الاقتصادى، بلغت قيمة T ٠,٠١ درجة، ولم تكن هذه القيمة دالة عنـد أى مستوى للمعنوية، ومن ثم لا توجد فروق فى متوسط التسامح بين هاتين المجموعتين. ولذلك بلغ هذا الفرق المتوسط ٠,٠٢ درجة، مع ارتفاع الفرق فى الخطأ المعيارى إلى ١,٧٥ درجة.

٢ – النوع

باستقراء الاستجابات الواردة فى جـدول (٥-١٤) والخـاص بالعلاقـة بـين التسامـح والنوع، يتضح أن الذكور أكثر تسامحاً من الإناث. وقد يعود ذلك إلى اتساع دائرة العلاقات الاجتماعية للذكور عنها للإناث، كما أن الذكور أكثر احتكاكـاً بـأفراد يختلفون فى العادات والتقاليد وذلك نتيجة تمتعهم بحرية أكبر من تلك المتاحة للإناث. فرغم تمتع الإناث فى المجتمع المصرى بدرجة عالية من الحرية فى مجالات عديدة، فإن هناك مجالات لم تقتحمها المرأة بعد، وربما يكون من هذه المجالات تلك الخاصة بالتعامل مع آخرين يختلفون فى الأصل أو اللون أو اللغة.. الخ. ورغم ذلك لم تكـن هناك علاقات دالة إحصائياً بين متغيرى التسامح والنوع، فقد بلغت قيمة $كا^2$ ٤,٢٢ درجة، ولم تكن هذه القيمة دالة عند أى مستوى للمعنوية، مما يدل علـى أن عامـل النوع لم يكن فارقاً فى تحديد التباين فى اتجاهات التسامح أو عدم التسامح لدى أفـراد العينة.

جدول (٥-١٤)

العلاقة بين التسامح والنوع

النوع	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	١٠٤	٣٢,٢	١٢٨	٣٩,٦	٩١	٢٨,٢	٣٢٣	١٠٠
إناث	٨٠	٣٠,٠	١٢٧	٤٧,٦	٦٠	٢٢,٥	٢٦٧	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٥٢,٦	٥٩٠	١٠٠

كا٢ = ٤,٢٢ (غير دالة)

وقد تأكد ذلك أيضاً عند حساب دلالة الفروق فى متوسط التسامح بين الذكور والإناث، حيث بلغت قيمة T (١,٢٢) درجة، ولم تكن هذه القيمة دالة معنوياً، مما يدل على عدم وجود فروق جوهرية فى متوسط التسامح لدى كل من الذكور والإناث من عينة الدراسة. ولذلك لم تتعد هذه الفروق ١,٥٦ درجة، وفى الوقت نفسه بلغ الفرق فى الخطأ المعيارى ١,٢٧ درجة. وبالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتضح أن هناك تقارباً بين الذكور والإناث فيما يتعلق بفئة منخفضى التسامح، فقد بلغت هاتان النسبتان ٣٢,٢% و٣٠,٠% على التوالى. أما فيما يتعلق بفئة مرتفعى التسامح بلغت نسبة الذكور ٢٨,٢% فى مقابل نسبة ٢٢,٥% للإناث. وعلى عكس ذلك نجد فئة متوسطى التسامح لدى الذكور بدرجة أقل من الإناث، فقد بلغت هذه النسبة للذكور ٣٩,٦% فى مقابل ٤٧,٦% للإناث. ومن ثم توضح البيانات السابقة تركز كل من الذكور والإناث فى فئة متوسطى التسامح بدرجة أعلى من بقية الفئات.

٣ – أوضاع الحياة المعيشية

ومن خلال استقراء استجابات المبحوثين فى الجدول رقم (٥-١٥)، والذى يشير إلى العلاقة بين التسامح وأوضاع الحياة المعيشية، يتضح وجود علاقة دالة إحصائياً بين التسامح والحالة الزواجية، فقد بلغت قيمة كا٢ ١٩,٤٠ درجة، وكانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠١، مما يشير إلى قوة العلاقة بين هذين المتغيرين.

وتوضح بيانات الجدول السابق أن المتزوجين كانوا أكثر تسـامحاً مـن فئـة العزاب. فقد بلغت نسبة منخفضى التسامح لدى المتزوجين ٣٤,١% من جملة عينـة المتزوجين، فى مقابل نسبة ٢٩,٨% من جملة عينة العزاب. ويتضح نفس الاتجاه فيما يتعلق بمرتفعى التسامح، حيث بلغت هذه النسبة لدى المتزوجين ٢٥,٢% مـن جملـة عينة المتزوجين، فى حين بلغت النسبة المقابلة لدى العزاب ٢٢,٦%. أما فيما يتعلـق بمستوى التسامح المتوسط فتوضح البيانات أن العزاب كانوا أكثر من المتزوجين فـى هذا المستوى من التسامح، حيث بلغت نسبة متوسطى التسامح من العـزاب ٤٧,٦% من جملة عينة هذه الفئة، فى حين بلغت النسبة المقابلة لدى المتزوجين ٤٠,٨%. ومن ثم تشير التحليلات السابقة إلى أنه رغم وجود تقارب نسبى بين المتزوجين والعـزاب فيما يتعلق بالمستويات الثلاثة للتسامح، فهناك زيادة نسبية فى مستوى تسـامح عينـة المتزوجين مقارنة بعينة العزاب.

ويمكن تفسير ذلك بارتفاع درجة الخبرات والتجارب المعيشية التى مـر بهـا المتزوجون، والتى تتيح لهم فرص التعايش مع الآخرين بدرجة أكبر، كما تتـيح لهـم التعرف على أنسب الطرق فى مواجهة المواقف المختلفة التى يتعرضون لهـا. وقـد تأكدت هذه النتيجة عند حساب تحليل التباين بين المتزوجين والعزاب، فقد بلغت قيمة (F) ٢,٣٥ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥. كما كانت هناك فروق دالة معنوياً فى متوسط التسامح بين هاتين الفئتين، حيث بلغت قيمـة (T) ٣,٦ درجة، وهى قيمة دالة عند مستوى ٠,٠٥، ولذلك بلغ الفرق فى المتوسط بين هـذين المتغيرين ١,٥ درجة، وفى الوقت نفسه بلغ الفرق فى الخطأ المعيارى ١,٣٢ درجة.

وفيما يتعلق بحجم الأسرة المعيشـية وعلاقتـه بالتسـامح، توضـح الدراسـة الإحصائية أن قيمة كا^2 بلغت ١١,٩٣ درجة، وكانت هذه القيمة دالـة عنـد مسـتوى معنوية ٠,٠٥، مما يشير إلى وجود علاقة دالة إحصائياً بين المتغيـرين. وباسـتقراء البيانات الواردة فى جدول (٥-١٥) يتضح وجود علاقة عكسية بين حجـم الأسـرة والتسامح، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما قل التسامح والعكس صحيح. وربما يعود ذلك إلى أن زيادة عد أفراد الأسرة تؤدى إلى زيادة الضغوط والتوترات الاجتماعية ؛ والتى من الممكن أن تؤدى إلى وجود اتجاهات سلبية نحو الآخرين.

جدول (٥-١٥)

العلاقة بين التسامح وأوضاع الحياة المعيشية

البيان	التسامح / الفئات	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحالة الزواجية	أعزب	٧٤	٢٩,٨	١١٨	٤٧,٦	٥٦	٢٢,٦	٢٤٨	١٠٠
	متزوج	١٠٧	٣٤,١	١٢٨	٤٠,٨	٧٩	٢٥,٢	٣١٤	١٠٠
	مطلق	١	١٠,٠	٤	٤٠,٠	٥	٥٠,٠	١٠	١٠٠
	أرمل	٢	١١,١	٥	٢٧,٨	١١	٦١,١	١٨	١٠٠
كا٢ = ١٩,٤٠ (دالة عند مستوى ٠,٠١)									
حجم الأسرة	٢ –	٦٩	٢٨,٠	١١٤	٤٦,٣	٦٣	٢٥,٦	٢٤٦	١٠٠
	٤ -	٣٨	٢٦,٦	٦١	٤٢,٧	٤٤	٣٠,٨	١٤٣	١٠٠
	٦ –	٥٥	٣٩,٩	٥٧	٤١,٣	٢٦	١٨,٨	١٣٨	١٠٠
	٨ –	١٧	٣٧,٠	١٥	٣٢,٦	١٤	٣٠,٤	٤٦	١٠٠
	١٠ +	٥	٢٩,٤	٨	٤٧,١	٤	٢٣,٥	١٧	١٠٠
كا^2 = ١١,٩٣(دالة عند مستوى ٠,٠٥)									
نمط المعيشة	مستقل	١٥٢	٣١,٠	٢٢٢	٤٥,٣	١١٦	٢٣,٧	٤٩٠	١٠٠
	مشترك	٣٢	٣٢,٠	٣٣	٣٣,٠	٣٥	٣٥,٠	١٠٠	١٠٠
كا^2 = ٧,٠٩ (دالة عند مستوى ٠,٠٥)									
نمط المسكن	ملك	٩٨	٢٨,٨	١٣٥	٣٩,٧	١٠٧	٣١,٥	٣٤٠	١٠٠
	إيجار	٨٦	٣٤,٤	١٢٠	٤٨,٠	٤٤	١٧,٦	٢٥٠	١٠٠
المجموع		١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠
كا^2 = ١٤,٥٦ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١)									

ويلاحظ على بيانات الجدول (٥-١٥) ما يلى :

- بلغت نسبة منخفضى التسامح لدى الأسر التى تتكون من فردين أو ثلاثة أفـراد ٢٨% من جملة عينة هذه الفئة، بينما بلغت هذه النسبة لدى الأسر التى تتكون من ستة أو سبعة أفراد ٤٠% تقريباً،ولدى الأسر التى تتكون من ثمانية أو تسعة أفراد ٣٧%.

- ويتضح الاتجاه نفسه تقريباً فيما يتعلق بمستوى التسامح المرتفع. فقد بلغت هذه النسبة لدى الأسر التى تتكون من أربعة أو خمسة أفراد ٣٠,٨% من جملة عينة هـذه الفئة. وتقترب من هذه النسبة الأخيرة نسبة مرتفعى التسامح لدى الأسر التى تتكـون من ثمانية أفراد، حيث بلغت هذه النسبة ٣٠,٤%. بينما بلغت هذه النسبة لدى الأسـر التى تتكون من فردين أو ثلاثة ٢٥,٦% فى مقابل نسبة ٢٣,٥% لدى الأسر التى يزيد عدد أفرادها أو على عشرة أفراد.

- أما فيما يتعلق بمستوى التسامح المتوسط، فيلاحظ وجود تقارب نسبى بين الفئات الخاصة بحجم الأسرة المعيشية، حيث تتراوح بين نسبتى ٤٢,٦% و٤٧% تقريباً لدى معظم الفئات. ويستثنى من ذلك نسبة متوسطى التسامح لدى الأسر التى تتكـون مـن ثمانية أو تسعة أفراد، حيث بلغت هذه النسبة ٣٢,٦% من جملة عينـة هـذه الفئـة. ويلاحظ أن هذه الفئة الأخيرة هى التى تزيد فيها نسبة منخفضى التسامح عن مرتفعى أو متوسطى التسامح.

وفيما يتعلق بنمط المعيشة وعلاقته بالتسامح توضح بيانات الجـدول (٥-١٥) ذلك. حيث يلاحظ وجود تفاوت فى مستويات التسامح لدى من يعيشون معيشة مستقلة وهؤلاء الذين يعيشون معيشة مشتركة. ففيما يتعلق بمستوى التسامح المتوسط، يلاحظ تركزها بنسبة ٤٥,٣% لدى من يعيشون معيشة مستقلة، بينما تركزت بنسـبة ٣٣% لدى من يعيشون معيشة مشتركة. وعكس ذلك فيما يتعلق بمستوى التسامح المرتفـع، حيث بلغت هذه النسبة ٣٥% لدى من يعيشون معيشة مشـتركة، فـى مقابـل نسـبة ٢٣,٧% لدى من يعيشون معيشة مستقلة. ورغم ذلك يلاحظ وجود تقارب نسبى بـين هاتين الفئتين فيما يتعلق بمستوى التسامح المنخفض، فقد بلغت هاتان النسـبتان ٣١% و٣٢% لكل منهما على التوالى.

جدول (٥-١٦)

البيانات الوصفية لأوضاع الحياة المعيشية

البيان	الوصف / الفئات	N	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطأ المعيارى
الحالة الزواجية	أعزب	٢٤٨	١٤٠,٧	١٤,١	٠,٩٠
	متزوج	٣١٤	١٤٢,٢	١٦,٦	٠,٩٤
	مطلق	١٠	١٤٨,٥	٩,٤	٢,٩٥
	أرمل	١٨	١٤٨,١	١٣,٥	٣,١٨
حجم الأسرة	- ٥	٣٨٩	١٤١,٥	١٥,٨	٠,٨١
	٥ +	٢٠١	١٣٩,٤	١٤,٥	١،١
نمط المعيشة	مستقل	٤٩٠	١٤٠,٤	١٤,٩	٠,٦٨
	مشترك	١٠٠	١٤٢,٦	١٧,٦	١,٧٦
حيازة المسكن	ملك	٣٤٠	١٤٢,٦	١٥,٣	٠,٨٣
	إيجار	٢٥٠	١٣٨,٣	١٥,٤	٠,٩٨

وقد بلغت قيمة $كا^2$ ٧,٠٩ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنويـة ٠,٠٥، مما يشير إلى وجود علاقة دالة بين المتغيرين. وتوضح بيانات الجدول (٥-١٦) أنه رغم التقارب فى المتوسط الحسابى لدى من يعيشون معيشة مستقلة وهؤلاء الذين يعيشون معيشة مشتركة، إلا أنه يلاحظ توزع البيانات حول المتوسط الحسـابى فى الحالة الثانية بدرجة أكبر من الحالة الأولى. ولذلك بلغ الانحراف المعيارى لـدى من يعيشون معيشة مشتركة ١٧,٦ درجة فى مقابل ١٤,٩ درجة بالنسبة لهؤلاء الذين يعيشون معيشة مستقلة. كما تعكس بيانات الجدول (٥-١٧) نتيجة هامة وهى وجـود فروق دالة معنوياً فى متوسط التسامح بين من يعيشون معيشة مستقلة وهؤلاء الـذين يعيشون معيشة مشتركة. فقد بلغت قيمة (T) ٢,٢٩ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند

مستوى معنوية ٠,٠٥، ولذلك بلغ الفرق فى المتوسط بين المتغيـرين ٢,١٨ درجـة، وكذلك بلغ الفرق فى الخطأ المعيارى ١,٧٠ درجة.

جدول (٥-١٧)

دلالة الفرق فى متوسط التسامح بين بعض المجموعات المختارة

البيان	المجموعات	F	T-Test	درجة الحرية	الفرق فى المتوسط	الفرق فى الخطأ المعيارى
الزواج	أعزب/ متزوج	٦,٨٦**	٣,٦	٥٦٠	١,٥	١,٣٢
حجم الأسرة	صغير/ كبير	٠,٠٠٦	١,٥٥	٥٨٨	٢,٠٨	١,٣٤
نمط المعيشة	مستقل/ مشترك	٦,٢**	٢,٢٩*	٥٨٨	٢,١٨	١,٧٠
حيازة المسكن	ملك/ إيجار	٠,٠١	٣,٣٩***	٥٨٨	٤,٣٢	١,٢٨

وتتضح النتائج السابقة نفسها فيما يتعلق بالعلاقة بين نمـط حيـازة المسـكن والتسامح. فمن يعيشون فى مساكن مملوكة لهم أكثر تسامحاً من هؤلاء الذين يعيشون فى مساكن مستأجرة. ويتضح ذلك بالنسبة للمستويات الثلاثة للتسامح، وبصفة خاصـة لدى مرتفعى التسامح، حيث تركزت هذه الفئة لدى هؤلاء الذين يملكون مساكنهم بنسبة ٣١,٥% تقريباً. ويتضح الأمر نفسه فيما يتعلق بمستوى التسامح المـنخفض، حيـث بلغت هذه النسبة ٣٤,٤% لمن يعيشون فى مساكن مستأجرة، فى مقابل ٢٨,٨% لمن يعيشون فى مساكن مملوكة، فى مقابل نسبة ١٧,٦% لدى هؤلاء الذين يعيشـون فـى مساكن مستأجرة. ولذلك بلغت قيمة كا^{٢} ١٤,٥٦ درجة، وكانت هذه القيمة دالـة عنـد أعلى مستوى للمعنوية وهو ٠,٠٠١، مما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين. وكذلك أوضحت الدراسة وجود فروق معنوية فى متوسط التسامح بين متغيرى (ملك/ إيجار) فى حيازة المسكن. فقد بلغت قيمة (T) ٣,٣٩ درجة، وكانت قيمة الدلالة عند مستوى

معنوية ٠,٠٠١، مما يشير إلى كبر حجم الفروق فى متوسط التسامح لدى من يعيشون فى مساكن مملوكة لهم وهؤلاء الذين يعيشون فى مساكن مستأجرة.

٤- مكان الإقامة وخبرة الهجرة

تعكس بيانات الجدول (٥-١٨) وجود علاقة دالة إحصائياً بين مكان الإقامة والتسامح. حيث بلغت قيمة كا^2 ٢٩,٦٦ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، مما يشير إلى وجود فروق جوهرية بين هذين المتغيرين. وقد تأكد ذلك من خلال حساب اختبار دلالة الفروق فى التسامح بين الريف والحضر، حيث بلغت قيمة (T) ٤,١٢ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى ٠,٠٠١. ولذلك بلغ الفرق فى التسامح بين هذين المجتمعين قيمة مرتفعة هى ٥,٧١ درجة، وفى الوقت نفسه كانت هناك فروق ضئيلة فى الخطأ المعيارى والتى بلغت ١,٣٩ درجة.

وقد اتضح ذلك أيضاً من خلال بيانات الجدول السابق. حيث توضح هذه البيانات أن عينة الريف كانت أكثر تسامحاً من عينة الحضر. فقد بلغت نسبة مرتفعى التسامح فى الريف ٤٠,٦% فى مقابل نسبة ١٩,٥% فى الحضر. كما بلغت نسبة منخفضى التسامح فى الريف ٢٨,٢% من جملة عينة الريف. وهذه النسبة الأخيرة تقل عما يقابلها فى الحضر، والتى بلغت ٣٢,٤% من إجمالى عينة الحضر. أما فيما يتعلق بفئة التسامح المتوسط فيلاحظ أنها تتركز فى الحضر بنسبة ٤٨% تقريباً من إجمالى عينة الحضر فى مقابل نسبة ٣١,٢% من إجمال عينة الريف. وبذلك تعكس البيانات السابقة سيادة التسامح فى الريف بدرجة أكبر من الحضر، وهو ما يعد مخالفاً لنتائج دراسات ستوفر ولويس ويرث فى هذا الشأن.

وفيما يختص بالعلاقة بين فترة الإقامة والتسامح، تكشف بيانات الجدول(٥-١٨) عن بعض المؤشرات هى:

- أوضحت نتائج الدراسة أن فترة الإقامة التى يقضيها الفرد فى المجتمع لها تأثير كبير على مستوى التسامح. فقد بلغت قيمة كا^2 ١١,١٤ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، مما يشير إلى أن فترة الإقامة ومدى استقرار الفرد فى مجتمع واحد أوانتقاله إلى أماكن أخرى تعد عوامل فارقة فى تحديد درجة التسامح.

- يتركز ذوو التسامح المرتفع بأعلى نسبة لدى من يقيمون فى نفـس المنطقـة السكنية فترة زمنية تقع بين (٥-١٠) سنوات وذلك بنسبة ٣٣%من جملة عينـة هـذه الفئة، ثم لدى من يقيمون فى نفس المنطقة السكنية منذ الميلاد بنسـبة ٢٧% تقريبـاً، وبنسبة ٢٣,٦% لدى من يعيشون فى نفس المنطقة فترة تقل عن خمس سنوات، وبأقل نسبة لدى من يستقرون فى هذا المجتمع فترة تزيد على عشر سنوات. ومعنى ذلك أن مستوى التسامح يقل كلما زادت الفترة الزمنية التى يعيشها الفرد فـى المجتمـع، وأن مستوى التسامح المرتفع يتركز لدى عينة الدراسة ممن يعيشون فى مجتمعاتهم المحلية فترة تقل عن عشر سنوات.

- وتتأكد النتيجة السابقة بالنظر إلى مستوى التسامح المنخفض، حيـث يلاحـظ عكس الاتجاه السابق. فقد تركز هؤلاء بدرجة أكبر لدى من يعيشون فى نفس المنطقة السكنية فترة تزيد على عشر سنوات، وبلغت هذه النسبة ٣٨,٤%، ثم لدى من يقيمون فى نفس المنطقة فترة تقل عن خمس سنوات بنسبة ٣١,٩%، وأقل نسبة فيما يتعلـق بمن يقيمون فترة تقع بين خمس وعشر سنوات. وهذه الفترة الأخيرة كانـت الأعلـى تركزاً لمستوى التسامح المرتفع.

- ويمكن تفسير النتائج السابقة بأنه كلما زادت الفترة الزمنية التى يعيشها الفـرد فى المجتمع كلما زاد إحساسه بالانتماء إلى هذا المجتمع، وهو ما ينعكس فى ممارساته ونمط تفكيره عند دخوله فى علاقات اجتماعية مع آخرين، حيث يزداد تمسكه بآرائـه ويزداد رد فعله حدة إذا ما صادفته مشكلات معينة؛ وخاصة مع أهالى المنطقة السكنية نفسها.ويتضح عكس ذلك فيما يتعلق بمن يعيشون فترات زمنية محددة فـى مجتمـع معين، حيث يزداد إحساس الأفراد بأن معيشتهم فى هذه المنطقة تمثل فترة مؤقتة مـن حياتهم، ولذلك فهم يحجمون عن الدخول فى مشادات أو مشكلات مع الآخرين؛ سواء داخل هذا المجتمع أو خارجه.

جدول (٥-١٨)

العلاقة بين التسامح وكل من مكان الإقامة ومدة الإقامة وخبرة الهجرة

البيان	التسامح / الفئات	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مكان الإقامة	ريف	٤٨	٢٨,٢	٥٣	٣١,٢	٦٩	٤٠,٦	١٧٠	١٠٠
	حضر	١٣٦	٣٢,٤	٢٠٢	٤٨,١	٨٢	١٩,٥	٤٢٠	١٠٠
كا٢ = ٢٩,٦٦ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١)									
مدة الإقامة	منذ الميلاد	٨٩	٣١,١	١٢٠	٤٢,٠	٧٧	٢٦,٩	٢٨٦	١٠٠
	-٥	٢٣	٣١,٩	٣٢	٤٤,٤	١٧	٢٣,٦	٧٢	١٠٠
	٥-١٠	١٩	٢٠,٢	٤٤	٤٦,٨	٣١	٣٣,٠	٩٤	١٠٠
	+١٠	٥٣	٣٨,٤	٥٩	٤٢,٨	٢٦	١٨,٨	١٣٨	١٠٠
كا٢ = ١١,١٤(دالة عند مستوى ٠,٠٥)									
خبرة الهجرة	نعم	٦٣	٢٨,٠	٩٤	٤١,٨	٦٨	٣٠,٢	٢٢٥	١٠٠
	لا	١٢١	٣٣,٠	١٦١	٤٤,١	٨٣	٢٢,٧	٣٦٥	١٠٠
المجموع		١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التسامح وخبرة الهجرة لدى عينة الدراسة، توضح بيانات الجدول (٥-١٨) تركز فئة مرتفعى التسامح بدرجة أكبر لدى من سبق لهم الهجرة، حيث بلغت هذه النسبة ٣٠,٢% من جملة عينة هذه الفئة، وذلك فى مقابل نسبة ٢٢,٧% لمن لم يسبق لهم الهجرة. وتتأكد النتيجة السابقة بالنظر إلى توزيع النسب الخاصة بمنخفضى التسامح بين من سبق لهم الهجرة وبين من لم يسبق لهم ذلك، حيث بلغت هذه النسبة فى الحالة الأولى (خبرة الهجرة) ٢٨% من إجمالى عينة هذه الفئة. وهذه النسبة الأخيرة تقل عما يناظرها لدى من لم يسبق لهم الهجرة؛

والتى بلغت ٣٣%. أما فيما يختص بفئة متوسطى التسامح؛ فيلاحظ أنها تتوزع بنسبتين متقاربتين لدى هؤلاء الذين سبق لهم الهجرة وهؤلاء الذين لم يمروا بهذه الخبرة، فقد بلغت هاتان النسبتان ٤١,٨% و ٤٤,١% من إجمالى عينة كل فئة.

ورغم ذلك أوضحت الدراسة الإحصائية أن الفروق فى التسامح بين من سبق لهم الهجرة وبين من لم يسبق لهم ذلك لم تكن معنوية. ولذلك بلغت قيمة كا[٢] ٤,٤ درجة، ولم تكن هذه القيمة دالة عند أى مستوى للمعنوية. وكذلك لم تكن هناك فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية فى متوسط التسامح بين كلتا الفئتين.

ويمكن تفسير ذلك بأن غالبية المهاجرين من عينة الدراسة قد سبق لهم الهجرة إلى داخل المجتمع المصرى فقط. فقد بلغت هذه النسبة ما يزيد على نصف عينة الدراسة (٥٤,٢%). وهذه الهجرة غالباً ما تكون مؤقتة؛ مثلما يحدث فى حالة الهجرة للعمل فى مدينة القاهرة. وهو ما يتضح بدرجة كبيرة بالنسبة لعينة الدراسة فى محافظة المنوفية، حيث توجد نسبة كبيرة من سكان هذه المحافظة يعتمدون على العمل فى مدينة القاهرة؛ وهم غالباً ما يترددون بانتظام على موطنهم الأصلي. ولذلك فإنه من المتوقع ألا يترتب على هذه النمط من الهجرة أى تغيرات ثقافية مؤثرة بالنسبة للمهاجر. ويعد ذلك نتيجة شدة تعلق هؤلاء المهاجرين بمواطنهم الأصلية.

كما أن نسبة ٤٠% تقريباً من عينة الدراسة قد سبق لها الهجرة إلى أحد الدول العربية.وهذه الهجرة حدثت غالباً منذ فترة زمنية طويلة نسبياً، بحيث يضعف تأثيرها فى المهاجرين بمرور الوقت. ومن جهة أخرى فإن الذين يهاجرون إلى الدول العربية حالياً هم غالباً من ذوى المستويات التعليمية المرتفعة؛ وهؤلاء تقل احتمالات تأثرهم باتجاهات عدم التسامح السائدة فى بعض تلك الدول. ويعد ذلك عكس ما كان سائداً فى فترتى السبعينيات والثمانينيات؛ حيث كانت غالبية المهاجرين إلى الدول العربية من مستويات ثقافية متنوعة؛ وهو ما يزيد من احتمالات تأثر البعض منهم باتجاهات عدم التسامح.

سادساً : المحددات الاقتصادية للتسامح

وكمثال لهذه المحددات الاقتصادية حاولت الدراسة اختبار علاقة كل من الحالة العملية والدخل بالتسامح. وقد أوضحت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين التسامح والحالة العملية، فقد بلغت قيمة كا[٢] ١٣,٧٩ درجة وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥. وتعكس بيانات الجدول (٥-١٩) تلك العلاقة. وتوضح هذه

البيانات أن أغلب فئات الحالة العملية متوسطو التسامح، حيث يستثنى من ذلك فئة من يعملون لدى الأسرة بدون أجر، حيث بلغت نسبة منخفضى التسامح فى هذه الفئة ما يزيد قليلاً على نصف عينة هذه المجموعة من العينة، بل كانت هى أكثر فئات الحالة العملية انخفاضاً فى التسامح. وفى مقابل ذلك نجد نسبة ٢٢,٧% من أصحاب الأعمال ينتمون إلى هذا المستوى من التسامح، كما بلغت نسبة متوسطى التسامح لدى هذه الفئة نصف عينة الدراسة، فى حين بلغت نسبة مرتفعى التسامح ٢٧,٣% من جملة عينة أصحاب الأعمال.

جدول (٥-١٩)

العلاقة بين التسامح والحالة العملية

التسامح / الفئات	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صاحب عمل ويديره	٢٠	٢٢,٧	٤٤	٥٠,٠	٢٤	٢٧,٣	٨٨	١٠٠
صاحب عمل ويستخدم آخرين	٧	١٧,٩	١٧	٤٣,٦	١٥	٣٨,٥	٣٩	١٠٠
يعمل لدى الغير بأجر	١٠٢	٣٤,٣	١٢٣	٤١,٤	٧٢	٢٤,٢	٢٩٧	١٠٠
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	١٥	٥١,٧	٩	٣١,٠	٥	١٧,٢	٢٩	١٠٠
خارج قوة العمل	١٦	٢١,٧	٣٦	٤٨,٦	٢٢	٢٩,٧	٧٤	١٠٠
العاطلين عن العمل	٣٢	٥٠,٨	١٨	٢٨,٦	١٣	٢٠,٦	٦٣	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

ويمكن الخروج من تحليل بيانات الجدول السابق ببعض الملاحظات هى:

- كان من يعملون لدى الأسرة بدون أجر هم الأكثر انخفاضاً فى مستوى التسامح. فنصف هذه العينة تقريباً منخفضة التسامح، ونسبة ٣١% منهم متوسطو التسامح، كما أن أقل نسبة وهى ١٧,٢% مرتفعو التسامح. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة تتميز بالعزلة الشديدة وبقلة العلاقات الاجتماعية مع الآخرين وقلة الخبرة وزيادة المشكلات

الاجتماعية فى نطاق الأسرة....إلخ؛ وهى كلها عوامل تؤثر فى درجة تسامح أو عدم تسامح الفرد.

- كما تركز منخفضو التسامح بنسبة كبيرة لدى العاطلين عن العمل، والتى بلغت نصف عينة هذه الفئة تقريباً. وبلغت نسبة مرتفعى التسامح لدى هذه الفئة ٢٠%، وهى أقل نسبة بين فئات الحالة العملية بعد النسبة الخاصة بمن يعملون لدى الأسرة بـدون أجر.كما بلغت نسبة متوسطى التسامح فى هذه الفئة أقل نسبة هى ٢٨,٦%. ومن ثـم فإنه كلما زادت المشكلات الاجتماعية، وكلما زادت احتمالات تعطل الفرد عن العمل، كلما زادت احتمالات عدم التسامح فى المجتمع.

- تميز أصحاب الأعمال الذين يعتمدون على آخرين فى أعمالهم بأنهم الأعلـى فيما يتعلق بمستوى التسامح المرتفع، فقد بلغت هذه النسبة ٣٨,٥% من إجمالى عينـة هذه الفئة. كما أن نسبة ٤٣,٦% منهم متوسطو التسامح، وكانت أقل نسبة من هذه الفئة منخفضة التسامح، والتى بلغت ١٨% تقريباً. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة تمتلـك قدراً كبيراً من رأس المال الاقتصادى، والذى يمكن أن يتحول إلى أنواع أخرى مـن رأس المال مثل رأس المال الثقافى أو الرمزى. ولا شك أن ذلك ينعكس على ارتفـاع درجة التسامح لدى هذه الفئة، حيث لا تعانى من الضغوط نفسها التى تعانى منها بقية الفئات الخاصة بالحالة العملية، والتى تكون فى حالة صراع دائم للحصول على أشكال رأس المال المختلفة. ويمكن القول فيما يتعلق بأصحاب الأعمال أن التسامح المرتفـع يعد وسيلة لإظهار ما يتمتع به الفرد من رأس مال رمزى واجتماعى، والذى يتمثل فى المكانة الاجتماعية ودرجة الثقة المرتفعة.

- ومما يؤكد الفكرة السابقة البيانات الخاصة بمن يعملون لـدى الغيـر بـأجر، فهؤلاء يمثلون الغالبية العظمى من عينة الدراسة، وهذه الفئة الأكثر تعرضاً لضـغوط الحياة اليومية. وهى وإن كانت تمتلك رصيداً مرتفعاً نسبياً من رأس المـال الثقـافى، فإنها لا تمتلك الرصيد الكافى من رأس المال الاقتصادى أو الرمزى أو الاجتمـاعى. وقد انعكس ذلك فى ارتفاع نسبة منخفضى التسامح لدى هـذه الفئـة، والتـى بلغـت ٣٤,٣% فى مقابل ٢٤,٢% لمرتفعى التسامح ممن ينتمون إلى هذه الفئة.

- فيما يتعلق بفئة من هم خارج قوة العمل، يلاحظ أن أغلبهم ينتمى إلى مستوى التسامح المتوسط، حيث بلغت هذه النسبة ٤٨,٦% من جملة هذه الفئة. وبلغت نسـبة منخفضى التسامح لديهم ٢١,٧% فى مقابل نسبة ٢٩,٧% لمرتفعى التسامح.

جدول (٥-٢٠)

العلاقة بين التسامح وفئات الدخل

التسامح / الدخل	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
- ٢٥٠	١٩	٢٢,٩	٢٧	٣٢,٥	٣٧	٤٤,٦	٨٣	١٠٠
٢٥٠-	٥٣	٣٤,٢	٧٥	٤٨,٤	٢٧	١٧,٤	155	١٠٠
٥٠٠-	٤٦	٣٢,٩	٦٢	٤٤,٣	٣٢	٢٢,٩	١٤٠	١٠٠
٧٥٠-	١٧	٣٣,٣	٢٥	٤٩,٠	٩	١٧,٦	٥١	١٠٠
١٠٠٠-	٢٣	٣٤,٣	٣١	٤٦,٣	١٣	١٩,٤	٦٧	١٠٠
١٢٥٠-	٤	٥٠,٠	٢	٢٥,٠	٢	٢٥,٠	٨	١٠٠
١٥٠٠-	٩	٣٩,١	١٠	٤٣,٥	٤	١٧,٤	٢٣	١٠٠
١٧٥٠+	١٣	٢٠,٦	٢٣	٣٦,٥	٢٧	٤٢,٩	٦٣	١٠٠

كا^{٢} = ٣٧,٦٧ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١)

وتشير بيانات الجدول (٥-٢٠) إلى العلاقة بين التسـامح وفئـات الـدخل. وتوضح هذه البيانات وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين، فقد بلغـت قيمـة كـا^{٢} ٣٧,٦٧ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند أعلى مستوى للمعنوية ٠,٠٠١. ويلاحـظ على بيانات الجدول السابق ما يلى:

- ارتفاع مستوى التسامح فى فئتى الدخل الأقل من ٢٥٠ جنيه والأعلـى مـن ١٧٥٠ جنيه. ففيما يتعلق بالفئة الأولى للدخل نجد أن نسبة مرتفعـى التسـامح فيهـا ٤٤,٦% من إجمالى عينة هذه الفئة، ويليها نسبة متوسطى التسـامح والتـى بلغـت ٣٢,٥%، ثم منخفضو التسامح بنسبة ٢٣% تقريباً. ويتضح الاتجاه نفسه فيما يتعلـق بفئة الدخل الأعلى من ١٧٥٠ جنيه، حيث بلغت نسبة مرتفعى التسامح لـديهم ٤٣% تقريباً من جملة عينة هذه الفئة، وتليها نسبة متوسطى التسامح ٣٦,٥%، ثم منخفضى التسامح بنسبة ٢٠,٦%. ويمكن تفسير ذلك بأن فئة العينة ممن يقل دخلهم الشهرى عن

٢٥٠ جنيهاً شهرياً تمثل المستويات الاجتماعية الاقتصادية الأدنى فى المجتمع، وهـذه الفئات قد استطاعت التكيف فى معيشتها مع الأوضاع القائمة، كما أنها لا تسعى إلـى تطوير مستواها الاجتماعى الاقتصادى، ومن ثم فهى لا تدخل فى علاقات تنافس مـع الآخرين، وهو ما ينعكس فى ارتفاع درجة التسامح لدى هذه الفئة.

- وكذلك يمكن تفسير ارتفاع مستوى التسامح لدى من يزيد دخلهم علـى ١٧٥٠ جنيه شهرياً بأن هذه الفئة تنتمى إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى أو إلى الطبقة العليا، وبذلك فهى تمتلك رأس مال اقتصادى مرتفع. وهى تسعى دائماً إلى استثمار هذا النوع من رأس المال من خلال تميز العلاقات مع الآخرين. ويلاحظ أن هذا هو السبب فى ارتفاع مستوى التسامح لدى أصحاب الأعمال مقارنة بمن يعملون لدى الغير بأجر.

- أما غالبية فئات الدخل الأخرى فيلاحظ أنها تنتمى بدرجة أكبر إلـى مسـتوى التسامح المتوسط، ويليها مستوى التسامح المنخفض، ثم مستوى التسامح المرتفع فـى المرتبة الأخيرة. فمثلاً يلاحظ أن أغلب الأفراد فى فئة الدخل من (١٠٠٠-١٢٥٠) متوسطو التسامح بنسبة ٤٦,٣% من جملة عينة هذه الفئة، ثم منخفضو التسامح بنسبة ٣٤,٣%، ثم مرتفعو التسامح بأقل نسبة وهى ١٩,٤%. وأغلب هذه الفئات تنتمى إلى الشرائح الوسطى، وأغلب هذه الشرائح تسعى دائماً إلى تحسين أوضـاعها المعيشـية ومستواها الاجتماعى والاقتصادى، ويكون ذلك غالباً من خلال الدخول فى علاقـات تنافس أو صراع أحياناً مع الآخرين، وهو ما ينعكس بلا شك على درجة التسـامح أو عدم التسامح لدى هذه الفئات.

- وقد أوضحت الدراسة الإحصائية وجود فروق دالة معنوياً فى متوسط التسامح بين ذوى الدخل المنخفض (أقل من ٥٠٠ جنيه شهرياً) وذوى الدخل المتوسط (مـن ٥٠٠-١٥٠٠ جنيه). فقد بلغت قيمة (T) ١,٩ درجة، وكانت هذه القيمـة دالـة عنـد مستوى معنوية ٠,٠٥، وقد بلغ هذا الفرق فى المتوسط قيمة ٢,٧٣ درجة، مع وجـود فرق فى الخطأ المعيارى قيمته ١,٤ درجة.

- أوضحت الدراسة كذلك وجود فروق إحصائية فى متوسط التسامح بـين ذوى الدخل المنخفض وذوى الدخل المرتفع (أكثر من ١٥٠٠ جنيه). فقد بلغت قيمة (T) ٢,٣ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١. وقد بلغ الفرق المتوسط ٤,٤ درجة، مع وجود فرق فى الخطأ المعيارى قيمته ١,٩ درجة.

الفصل السادس

التسامح فى الحياة اليومية

التصورات العامة

مقدمة

يحاول هذا الفصل تحديد طبيعة التصورات العامة للتسامح من وجهة نظر عينة الدراسة. ويبدأ بتوضيح طبيعة الاتجاهات العامة لتسامح عينة الدراسة نحو بعض الفئات الاجتماعية مثل الجيران والأصدقاء وكبار السن والنساء والأطفال والمرضى وأصحاب الديانات المختلفة والفئات الأقل فى المستوى الاجتماعي والثقافى والاقتصادى... إلخ، ومدى اختلاف هذه الاتجاهات تبعا لبعض المتغيرات الأساسية فى الدراسة مثل: المحافظة والنوع والديانة ومنطقة الإقامة وخبرات الهجرة.ويتناول المحور الثانى تصورات عينة الدراسة للعوامل المؤدية للتسامح أو التعصب؛ بالتركيز على عوامل معينة مثل: الممارسات اليومية، والظروف المجتمعية، والتنشئة الاجتماعية، والازدحام وزيادة السكان. أما المحور الثالث فيتناول الآثار الناتجة عن عدم التسامح فى المجتمع مثل انتشار الظلم وزيادة العداوة والكراهية بين الناس وانتشار الفوضى وزيادة العنف وتقييد الحريات... إلخ، ومدى اختلاف تركيز عينة الدراسة على هذه الآثار وفقا للمتغيرات الأساسية فى الدراسة. ويركز المحور الرابع على اتجاهات عدم التسامح نحو الآخرين فى المجتمع؛ فى محاولة لمعرفة ما إذا كانت هناك بعض الفئات الاجتماعية التى يجب عدم التسامح معها، وأهم تلك الفئات، مع التركيز بصفة خاصة على نسبية عملية التسامح تجاه بعض الفئات الاجتماعية مثل الخارجين على القانون، والبعيدين عن القيم والدين، والبلطجية والفتوات، ومدمنى المخدرات، والأقليات من الدول الأخرى، وأصحاب الديانات المختلفة، والأقل فى المستوى التعليمى، والمجرمين وأصحاب السوابق، والإرهابيين.

أولاً: الاتجاهات نحو الفئات والشرائح الاجتماعية

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية تباين اتجاهات تسامح عينة الدراسة نحو الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة فى المجتمع، فقد أشارت بيانات الجدول (٦-١)

إلى أن غالبية المبحوثين يتسامحون مع أفراد أسرهم بنسبة (٨٩,٢%) من جملة استجابات عينة الدراسة، وهو ما يعكس ارتباط التسامح بزيادة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، والتى غالبا ما تتوافر داخل الأسرة و بين أفرادها. وجاءت فئة " الأقارب" فى المرتبة الثانية من تركيز عينة الدراسة، باعتبارها من أهم الفئات التى يجب التسامح معها، حيث وصلت نسبة الاستجابات الخاصة بهذه الفئة (٧٣,٢ %) من جملة استجابات العينة. ثم جاءت فئة الأصدقاء فى المرتبة الثالثة بنسبة (٧١,٥%).ويلاحظ أن الاستجابات الثلاث الأولى التى حددتها عينة الدراسة تختص بالفئات التى تربطها بالفرد علاقات مستمرة وهو ما يؤكد النتيجة السابقة من حيث ضرورة التسامح عند وجود تفاعلات يومية.

وجاء " كبار السن " فى المرتبة الرابعة بنسبة (٦٧,٣ %) من إجمالى عينة الدراسة، ثم " الأطفال " (٦٦,٨%)، ثم "المرضى" (٦٢,٥%) تقريباً من إجمالي العينـة.وتعكس الاستجابات السابقة الاتجاهات المرتفعة نسبياً لعينة الدراسـة فى التسامح مع الفئات الخاصة فى المجتمع. ومن ثم يمكن القـول بأن الأفراد فى المجتمع يميلون بدرجة أكبر إلي التسامح مع الفئات الاجتماعية الأضعف أو الأقل فى المكانة الاجتماعية فى المجتمع.

فى حين جاء الجيران فى المرتبة السابعة من تركيز عينة الدراسة بنسبة (٦١,٥%) ، وتليها النسبة الخاصة بالفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية (٥٠,٨ %). وتقترب نسبة الاستجابات الخاصة بالنساء من تلك النسبة الأخيرة الخاصة بالفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية، حيث بلغت (٤٩,٣%) من إجمالى العينة. وجاء تركيز عينة الدراسة على ضرورة التسامح مع أهل القرية فى المرتبة العاشرة (٤٥,٨%)، ثم أصحاب الديانات المختلفة (٤٢%) ، ثم المهاجرين (٣١,٥%) ، وأخيراً فئة مدمنى الخمور بنسبة (٦,٤%) فقط من جملة استجابات عينة الدراسة.

جدول رقم (٦-١)

اتجاهات التسامح نحو الآخرين تبعاً للمحافظة وللنوع (%)

البيان / الفئات	المحافظة			النوع		المجموع	
	القاهرة	المنوفية	أسيوط	ذكور	إناث	ك	%
أفراد الأسرة	٧٩,٦	٩٨,٢	٩٤,١	٩٢,٠	٨٥,٨	٥٢٦	٨٩,٢
الجيران	٤٠,٤	٦٩,٤	٨٤,١	٦٧,٨	٥٣,٦	٣٦٢	٦١,٤
الأقارب	٥٣,٢	٨٦,٥	٨٩,٤	٧٧,٤	٦٨,٢	٤٣٢	٧٣,٢
الأصدقاء	٤٦,٨	٨٧,٦	٩١,٨	٧٧,٧	٦٤,٠	٤٢٢	٧١,٥
المهاجرون	١١,٢	٣٢,٤	٦٠,٦	٣٧,٥	٢٤,٣	١٨٦	٣١,٥
المرضى	٢٦,٠	٩٥,٣	٨٢,٩	٦٦,٣	٥٧,٧	٣٦٨	٦٢,٤
كبار السن	٣٧,٦	٩٣,٥	٨٤,٧	٧١,٢	٦٢,٥	٣٩٧	٦٧,٣
النساء	١٧,٦	٦٠,٦	٨٤,٧	٥٣,٩	٤٣,٨	٢٩١	٤٩,٣
الأطفال	٣٤,٤	٩٢,٩	٨٨,٢	٧٠,٩	٦١,٨	٣٩٤	٦٦,٨
مدمنو الخمور	٥,٦	٤,٧	٩,٤	٩,٠	٣,٤	٣٨	٦,٤
أهل القرية	١٧,٦	٥٥,٩	٧٧,١	٥٣,٢	٣٦,٧	٢٧٠	٤٥,٨
من ديانات مختلفة	١٧,٦	٥١,٨	٦٨,٢	٤٧,٧	٣٥,٢	٢٤٨	٤٢,٠
الأقل فى المكانة	١٨,٤	٧٣,٥	٧٥,٩	٥٥,٤	٤٥,٣	٣٠٠	٥٠,٨
عدد المستجيبين	٢٥٠	١٧٠	١٧٠	٣٢٦	٢٦٧	٥٩٠	١٠٠

وبناء على التحليلات السابقة يمكن تقسيم الفئات والشرائح الاجتماعية التى يجب أن يتسامح معها الفرد إلى عدة فئات أو دوائر كبرى ، تبدأ الدائرة الأولى بهؤلاء الذين تربطهم بالفرد علاقات وثيقة ودائمة كأفراد الأسرة والأقارب والجيران والأصدقاء ، بينما تتمثل الدائرة الثانية فى الفئات الخاصة مثل المرضى وكبار السن والنساء والأطفال ، وتتشكل الدائرة الثالثة من تلك الفئات التى لا تربطها بالفرد علاقات وثيقة مثل المهاجرين وأصحاب الديانات المختلفة وأهل القرية.أما الدائرة الرابعة فتتشكل من هؤلاء الذين تكاد تنعدم صلتهم بالفرد مثل مدمنى الخمور. ومعنى ذلك أن التسامح يتجه من الداخل إلى الخارج ، أى أن التسامح يزداد مع الفئات وثيقة الصلة بالفرد والذين تربطه بهم علاقات مستمرة ويومية، ويقل كلما قلت درجة ارتباط الفرد بالفئات التى يتعامل معها ؛والتى تبدأ ببعض الفئات الخاصة ، ثم تقل بدرجة أكبر

عندما تزداد احتمالات عدم وجود علاقات مثلما يحدث مع مدمنى الخمور.

أما بالنسبة إلي توزيع اتجاهات التسامح نحو الآخرين تبعاً للمحافظـة، فتشـير بيانات الجدول السابق إلي بعض البيانات ذات الدلالة:

- ففى محافظة القاهرة أوضحت البيانات الإحصائية أن "أفراد الأسرة " هم أكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد، وذلك بنسبة تزيد على ثلاثة أرباع عينة هذه المحافظة وهى (٧٩,٦%)، ويليها الأقارب (٥٣,٢%)، ثم الأصدقاء (٤٦,٨%)، ثم الجيران (٤٠,٤ %). ويلاحظ أن هذه الفئات هى التى يربطها بالفرد علاقات قوية ودائمة. ثم تركز اهتمام عينة الدراسة على بعض الفئات الخاصة باعتبارها من أكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد، فقد جاء التسامح مع كبار السن فى المرتبة الخامسة بنسبة (٣٧,٦ %)، ثم الأطفال (٣٤,٤%)، ثم المرضى (٢٦ %) ، ثم الأقل فى المكانة الاجتماعية (١٨,٤%). وتقترب من هذه النسبة الأخيرة نسبة الاستجابات الخاصة بالتسامح مع كل من: ذوى الديانات المختلفة، وأهل القرية، والنساء، والتى بلغت النسبة الخاصة بكل منها (١٧,٦%) من إجمالي عينة هذه المحافظة، وأخيراً يأتى المهاجرون بنسبة (١١,٢%) ثم مدمنو الخمور (٥,٦ %).

وبذلك تعكس النتائج السابقة نفس الاتجاه العام الذى يسود عينة الدراسة فيما يتعلق بأكثر الفئات الواجب التسامح معها، وربما يعود ذلك إلي أن محافظة القاهرة تحتوى على نسبة كبيرة من المهاجرين من محافظات أخرى داخل المجتمع المصرى، مما يترتب عليه زيادة التفاعلات والعلاقات الاجتماعية بين فئات وشرائح مختلفة من المجتمع المصرى. ولذلك جاءت دوائر التسامح فى هذه المحافظة مشابهة لتلك الدوائر الخاصة بإجمالي العينة.

- أما فى محافظة المنوفية فيلاحظ أن هناك تركيزاً بدرجة كبيرة على الفئات الخاصة باعتبارها أكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد، فقد بلغت النسبة الخاصة بالتسامح مع المرضى (٩٥,٣ %)، ومع كبار السن (٩٣,٥ %)، ومع الأطفال (٩٢,٩ %)، ومع الأصدقاء (٨٧,٦ %)، ثم الأقارب (٨٦,٥ %)، ثم الجيران (٦٩,٤ %)، ثم النساء (٦٠,٦ %) ثم أهل القرية (٥٥,٩ %) تقريباً ، ثم أصحاب الديانات المختلفة (٥١,٨%)، ثم المهاجرين من الدول الأخرى (٣٢,٤%)، وأخيراً مدمني الخمور بأقل نسبة هى (٤,٧ %) من عينة هذه المحافظة.

ويمكن تفسير النتائج السابقة فى محافظة المنوفية بأن سكان هذه المحافظة كثيرو الهجرة إلي محافظة القاهرة؛ وذلك للعمل أو لقضاء مصالحهم بحكم قرب المسافة بين المحافظتين، وبالتالي فإن لهم تفاعلات اجتماعية كثيرة مع فئات وشرائح اجتماعية فى الأماكن التى ينتقلون إليها، مما ينعكس بدرجة كبيرة فى تركيزهم على بعض الفئات الأولي بالتسامح دون الفئات الأخرى، ولذلك لم تكن الفئات التى تربطها بالفرد علاقات شبه دائمة مثل الجيران والأقارب والأصدقاء هى الفئات ذات الأولوية القصوى فيما يتعلق بالتسامح كما فى محافظة القاهرة.

- فى حين جاءت النتائج الخاصة بمحافظة أسيوط أقرب إلى محافظة القاهرة منها إلي محافظة المنوفية، من حيث التركيز على دائرة العلاقات القوية والدائمة مثل أفراد الأسرة والجيران والأقارب والأصدقاء باعتبارها أكثر الفئات الواجب التسامح معها، ثم التركيز على الفئات الخاصة بنسب متقاربة، وأخيرا بعض الفئات العامة مثل أصحاب الديانات المختلفة والمهاجرين من الدول الأخرى ومدمنى الخمور. ويمكن تفسير ذلك بأنه رغم بعد المسافة بين هذه المحافظة والقاهرة؛ إلا أنه يلاحظ وجود هجرة متزايدة إلى المحافظة الأخيرة بهدف التجارة أو العمل، وذلك بالإضافة إلى الترابط القوى بين سكان المجتمعات المحلية بهذه المحافظة، نتيجة لسيادة نمط العائلات الكبيرة والممتدة وغلبة أسلوب الحياة الريفية عليها.

ولذلك أوضحت البيانات الإحصائية أن أفراد الأسرة هم أول الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد، حيث بلغت هذه النسبة (٩٤%) تقريبا من إجمالي عينة محافظة أسيوط، وتليها نسبة التسامح مع الأصدقاء (٩١,٨%) ثم الأقارب (٨٩,٤%)، ثم الأطفال (٨٨,٢%)، ثم كل من النساء وكبار السن والجيران بالنسبة نفسها تقريباً (٨٤,٧%)، ثم المرضى (٨٣%) تقريباً ، ثم أهل القرية (٧٧,١%)، ثم الفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية (٧٦%)، ثم أصحاب الديانات المختلفة (٦٨,٢%) وأخيراً المهاجرين من الدول الأخرى (٦٠,٦%) ،ومدمنى الخمور (٩,٤%) من إجمالي عينة هذه المحافظة.

وباستقراء الاستجابات الخاصة بتوزيع اتجاهات التسامح نحو الآخرين تبعاً للنوع (جدول ٦-١)، يتضح أن هناك اختلافاً فى تركيز كل من الذكور والإناث حول أي الفئات التى يجب التسامح معها. فقد حددت عينة الذكور أفراد الأسرة باعتبارهم أكثر الفئات التى يجب التسامح معها (٩٢,٠ %)، ويليها نسبة الاستجابات الخاصة بكل من الأصدقاء والأقارب بالنسبة نفسها تقريباً وهى (٧٧,٥%) ، ثم كبار السن

(٧١,٢%)، ثم الجيران بنسبة (٦٧,٨%) ، ثم المرضى (٦٦,٣%) من إجمالي عينة الذكور. كما ركزت عينة الذكور أيضاً على ضرورة التسامح مع الفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية، فقد بلغت هذه النسبة (٥٥,٤ %)، ثم مع النساء (٥٣,٩%)، ثم أهل القرية (٥٣,٢%)، ثم أصحاب الديانات المختلفة(٤٧,٧%)، ثم المهاجرين (٣٧,٥%) وأخيراً التسامح مع مدمنى الخمور بأقل نسبة (٩%) من إجمالى الذكور.

أما فيما يتعلق بعينة النساء، فقد اتفقت الاستجابات الخاصة بها مع استجابات عينة الذكور فى التركيز على أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء باعتبارها أكثر الفئات التى يجب التسامح معها، فقد بلغت نسبة الاستجابات الخاصة بأفراد الأسرة (٨٥,٨%) من إجمالي عينة الإناث، والأقارب (٦٨,٢%)، والأصدقاء (٦٤%). كما ركزت عينة الإناث على كبار السن والأطفال بنسبتين متقاربتين هما(٦٢,٥%) و (٦١,٨%) على التوالى، ويلى ذلك التسامح مع المرضى (٥٧,٧%)، ثم الجيران (٥٣,٦%). ثم اتجه تركيز عينة الإناث على بعض الفئات المختلفة، بدأت بالتسامح مع الفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية فى المجتمع (٤٥,٣%)، ثم النساء (٦١,٨%)، ثم أهل القرية (٣٦,٧%)، ثم أصحاب الديانات المختلفة (٥٣,٢%)، ثم المهاجرين (٢٤,٣%)، وأخيرا التسامح مع مدمنى الخمور بأقل نسبة هى (٣,٤%) من جملة الإناث.

ومما يلفت النظر فى التحليلات السابقة ما يلى:

- اتفقت كل من عينتى الذكور والإناث فى التركيز على أفراد الأسرة أو الأصدقاء والأقارب باعتبارها أكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد.
- لم تركز عينة النساء على فئة النساء باعتبارها أكثر الفئات احتياجاً للتسامح، فقد جاءت هذه الفئة فى المرتبة التاسعة من تركيز عينة النساء.
- يتضح تركيز عينة الذكور على الفئات التى ترتبط بها بعلاقات وثيقة ودائمة بدرجة أكبر من عينة الإناث، بينما ظهر العكس فيما يتعلق بالتركيز على بعض الفئات الخاصة، حيث كانت عينة الإناث أكثر تركيزاً على ضرورة التسامح مع المرضى وكبار السن والأطفال. ويمكن تفسير ذلك بغلبة النزعة العاطفية للنساء بدرجة أكبر من الذكور الذين يمكن القول بأنه يغلب عليهم الطابع العقلانى، فهم يتسامحون مع الفئات الأضعف أو الأقل منهم فى المكانة الاجتماعية، ولذلك كان تسامحهم مع بعض الفئات واضحاً كالأطفال والأقارب والجيران.

- ولهذا السبب نفسه يمكن تفسير تضاؤل نسبة التسامح مع بعض الفئات مثل المهاجرين وأصحاب الديانات المختلفة، بالإضافة إلي قلة العلاقات التى تربط أفراد المجتمع بتلك الفئات، فهناك نسبة كبيرة من عينة الدراسة لم تمر بخبرة الهجرة، كما أنها لم تتعامل مع مهاجرى الدول الأخرى، والأمر كذلك بالنسبة لأصحاب الديانات المختلفة.

- يتضح عدم تسامح كل من عينتى الذكور والإناث مع مدمنى الخمور،مما يشير إلى عدم التسامح مع الانحراف أو الخروج عن العادات والتقاليد المألوفة فى المجتمع.

ويوضح الجدول رقم (٦-٢) توزيع اتجاهات التسامح نحو الآخرين تبعا للديانة. ويلاحظ بشكل عام على بيانات هذا الجدول وجود تشابه كبير بين عينتى المسلمين والمسيحيين فيما يتعلق بالفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد، وخاصة بالنسبة لأفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء والأطفال والفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية. كما يلاحظ أيضا تركيز كلتا العينتين من المسلمين والمسيحيين على دائرة العلاقات اليومية على أساس أن أطراف هذه العلاقات الدائمة والوثيقة هم أكثر الفئات التى يجب التسامح معها.

ففيما يتعلق بعينة المسلمين ، جاء أفراد الأسرة فى مقدمة الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد ، حيث بلغت النسبة الخاصة بهذه الفئة (٨٧,٢ %) من جملة عينة المسلمين ، ويلى ذلك التسامح مع الأقارب (٧٢,١ %) ، ثم كبار السـن (٧١ %) ، ثم كل من الأصدقاء والأطفال بالنسبة نفسها وهى (٦٩ %) من جملة عينة المسلمين. كما ركزت هذه العينة أيضاً على المرضى (٦٤,٤ %) ، ثم الجيران (٦١,٥ %)، ثم الفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية بنسبة (٥٣,٣%)، ثم النساء (٥٢,٣%)، ثم أهالي القرية أو المنطقة السكنية (٤٩,٢%)، ثـم ذوى الـديانات المختلفـة (٤٣,٦%)، ثـم المهاجرين (٣٤,٦%) وأخيراً مدمنى الخمور بنسبة ضئيلة هى (٦,٧%) من عينـة المسلمين .

أما فيما يتعلق بعينة المسيحيين، فقد اتفقت مع عينة المسلمين فى التركيز على أفراد الأسرة باعتبارها أولى الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد، وبلغت هذه النسبة (٩٣,٠%) من إجمالي عينة المسيحيين، ثم ركزت عينة المسيحيين على فئة الأصدقاء باعتبارها الفئة الثانية الواجب التسامح معها (٧٦,٥%). ثم الأقارب بنسبة

تقترب كثيراً من النسبة الخاصة بالأصدقاء هى (٧٥,٥%)، ثم الأطفال (٦٢,٥%)، ثم كبار السن والمرضى بنسبتى (٦٠ %) و (٥٨,٥ %) على التوالى. ويلي ذلك التسامح مع الفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية (٤٦%) ثم النساء (٤٣,٥%)، ثم أصحاب الديانات المختلفة وأهل القرية أو المنطقة السكنية بالنسبة نفسها (٣٩%)، ثم المهاجرين (٢٥,٥ %)، وأخيراً فئة مدمنى الخمور بأقل نسبة هى (٦%) من إجمالي عينة المسيحيين.

ومما يلفت النظر فى التحليلات السابقة اتفاق عينة المسلمين مع عينة المسيحيين على عدم التسامح مع مدمني الخمور، والتسامح بالدرجة الأولى مع أفراد الأسرة باعتبارها أكثر الفئات التى يجب التسامح معها. كما أن هناك درجة اتفاق واضحة بين العينتين فى التركيز على فئات المعارف والأصدقاء والأقارب باعتبارها من أكثر الفئات الواجب التسامح معها. وعلى أساس أن الشعب المصري يحتوى على أفراد يدينون بديانتين فقط هما المسلمون والمسيحيون، فإنه يلاحظ وجود درجة تسامح منخفضة نسبياً من المسلمين مع المسيحيين والعكس صحيح، حيث جاءت استجابة عينة المسلمين مع أصحاب الديانات المختلفة (المسيحيين غالباً) فى المرتبة العاشرة من استجابات تلك العينة، بينما جاءت استجابات عينة المسيحيين مع أصحاب الديانات المختلفة (المسلمين غالباً) فى المرتبة الثامنة فى ترتيب أولويات التسامح لدى هذه العينة.

والملاحظة الأخيرة التى يمكن ملاحظتها على بيانات الجدول السابق، أنه برغم تركيز كلتا العينتين من المسلمين والمسيحيين على الفئات الخاصة باعتبارها من أكثر الفئات الواجب التسامح معها، فإن عينة المسلمين كانت أكثر تركيزاً على التسامح مع هذه الفئات الخاصة بدرجة أكبر من المسيحيين، فالتسامح مع كبار السن مثلاً جاء فى المرتبة الثالثة من تركيز عينة المسلمين، بينما جاءت هذه الفئة فى المرتبة السادسة من تركيز عينة المسيحيين. والتسامح لدى النساء جاء فى المرتبة الثامنة لدى المسلمين وفى المرتبة التاسعة لدى المسيحيين . فى حين جاءت فئة الأطفال فى المرتبة الرابعة لدى كل من المسيحيين والمسلمين على السواء.

جدول رقم (٦-٢)

توزيع اتجاهات التسامح نحو الآخرين تبعاً لبعض البيانات الأساسية(%)

الفئات / البيان	الديانة		الإقامة		الهجرة		المجموع	
	مسلم	مسيحى	ريف	حضر	نعم	لا	ك	%
أفراد الأسرة	٨٧,٢	٩٣,٠	٩٤,١	٨٧,١	٨١,٨	٩٣,٧	٥٢٦	٨٩,٢
الجيران	٦١,٥	٦١,٠	٧٠,٠	٥٧,٩	٥١,٦	٦٤,٧	٣٦٢	٦١,٤
الأقارب	٧٢,١	٧٥,٥	٨٢,٩	٦٩,٣	٦٢,٢	٨٠,٠	٤٣٢	٧٣,٢
الأصدقاء	٦٩,٠	٧٦,٥	٨٧,١	٦٥,٢	٦٢,٢	٧٧,٣	٤٢٢	٧١,٥
المهاجرون	٣٤,٦	٢٥,٥	٤٨,٢	٢٤,٨	٢٤,٩	٣٥,٦	١٨٦	٣١,٥
المرضى	٦٤,٤	٥٨,٥	٩٠,٦	٥١,٠	٥٢,٤	٦٨,٥	٣٦٨	٦٢,٤
كبار السن	٧١,٠	٦٠,٠	٨٧,٦	٥٩,٠	٦١,٨	٧٠,٧	٣٩٧	٦٧,٣
النساء	٥٢,٣	٤٣,٥	٦٨,٨	٤١,٤	٣٧,٨	٥٦,٤	٢٩١	٤٩,٣
الأطفال	٦٩,٠	٦٢,٥	٨٩,٤	٥٧,٦	٥٦,٤	٧٣,٢	٣٩٤	٦٦,٨
مدمنو الخمور	٦,٧	٦,٠	٩,٤	٥,٢	٥,٨	٦,٨	٣٨	٦,٤
أهل القرية	٤٩,٢	٣٩,٠	٦٤,١	٣٨,٣	٣٥,١	٥٢,٣	٢٧٠	٤٥,٨
من ديانات مختلفة	٤٣,٦	٣٩,٠	٥٢,٤	٣٧,٩	٣٣,٨	٤٧,١	٢٤٨	٤٢,٠
الأقل فى المكانة	٥٣,٣	٤٦,٠	٧٢,٩	٤١,٩	٣٧,٣	٥٩,٢	٣٠٠	٥٠,٨
عدد المستجيبين	٣٩٠	٢٠٠	١٧٠	٤٢٠	٢٢٥	٣٦٥	٥٩٠	١٠٠

وتعكس استجابات المبحوثين فى الجدول رقم (٦-٢) الذى يشير إلي اتجاهات التسامح نحو الآخرين تبعا لمنطقة الإقامة مجموعة من الأبعاد الهامة، لعل أهمها تركيز عينة الحضر على الفئات الاجتماعية التى ترتبط بعلاقات وثيقة الصلة ودائمة مع أفراد العينة مثل أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء، والتى احتلت المراتب الأولى فى تركيز عينة الحضر. فى حين ركزت عينة الريف على الفئات الخاصة باعتبارها أكثر الفئات التى يجب التسامح معها وذلك بدرجة أكثر من عينة الحضر .

وقد اتفقت عينة الريف مع عينة الحضر فى تركيزها على أفراد الأسرة باعتبارهم أكثر الفئات التى يجب التسامح معها، وقد بلغت هذه النسبة (٩٤%) تقريباً من إجمالي عينة الريف. ثم اتجه تركيز هذه العينة بعد ذلك إلي الفئات الخاصة فنجد أن نسبة التسامح مع المرضى بلغت (٩٠,٦%) تقريباً، ثم الأطفال (٨٩,٤%)، ثم كبار

السن (٨٧,٦%)، ثم الأصدقاء بنسبة تقترب من نسبة كبار السن وهى (٨٧,١%)، ثم الأقارب (٨٢,٩%)، ثم الفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية (٧٢,٩%)، ثم الجيران (٧٠%) ، ثم النساء (٦٨,٨%)، ثم أهالي القرية أو المنطقة السكنية (٦٤%)، ويليها نسبة الأشخاص الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة بنسبة (٥٢,٤%)، ثم المهاجرين من الدول الأخرى (٤٨,٢%)، وأخيراً التسامح مع مدمني الخمور بأقل نسبة هى (٩,٤%) من إجمالي عينة الريف.

ويمكن تفسير تركيز عينة الريف على التسامح مع الفئات الخاصة بدرجة أكبر من عينة الحضر ، بقوة الروابط والعلاقات الاجتماعية فى الريف بدرجة أكبر من المدينة ، مما يؤدى إلى أن يكون التسامح مع تلك الفئات التى يرتبط بها الفرد ارتباطاً وثيقاً ودائماً من الأمور المسلم بها ، بحيث يكون عدم حدوث ذلك خروجاً عن العرف والتقاليد السائدة ، ولذلك يركز الريفيون بدرجة أكبر على التسامح مع الفئات الخاصة. وعكس ذلك يحدث فى الحضر، حيث لا توجد الروابط والعلاقات الوثيقة والدائمة بنفس الدرجة التى توجد فى الريف ، ولذلك يكون الأفراد والفئات الذين يرتبطون بأفراد العينة من الحضر فى حاجة إلي التسامح بدرجة أكبر، ثم يليها فى التركيز التسامح مع الفئات الخاصة.

ومما يلفت النظر فى التحليلات السابقة أن تسامح عينة الحضر مع أهالي القرية يأتى فى المرتبة العاشرة من تركيز هذه العينة، كما أن تسامح عينة الريف مع أهالى الحضر يأتى فى المرتبة نفسها أيضاً. ويمكن رد ذلك إلي تعقد العلاقات الاجتماعية وتشابكها فى المدينة، وبزيادة سكان الريف بدرجة أكبر مما كان من قبل ، إلي جانب زيادة الهجرات من الريف إلي المدينة ؛ والتى قد يترتب عليها بعض المشكلات التى تؤدى إلى مزيد من الحرص والحذر من كلا الطرفين عند الدخول فى علاقات مشتركة.

وتشير بيانات الجدول رقم (٦-٢) أيضاً إلي اتجاهات التسامح نحو الآخرين تبعاً لخبرات الهجرة، وتشير هذه البيانات إلي قدر كبير من التشابه بين من سبق لهم المرور بخبرة الهجرة ومن لم يسبق لهم ذلك فى التركيز على بعض الفئات الاجتماعية باعتبارها أكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد. فقد احتل أفراد الأسرة المرتبة الأولي فى أولويات التسامح لدى كل من العينتين، وكان ذلك بنسبة (٨١,٨%) بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة ، ونسبة (٩٣,٧%) لمن لم يسبق لهم الهجرة. كما اتفقت العينتان أيضاً فى التركيز على الأقارب والأصدقاء باعتبارها الفئات التالية لأفراد الأسرة فى

أولويات التسامح. فبالنسبة للذين سبق لهم الهجرة تساوت نسبتا الأقارب والأصدقاء فى أولويات التسامح، وكان ذلك بنسبة (٦٢,٢%) من جملة أفراد هذه الفئة. أما فيما يتعلق بأفراد العينة الذين لم يسبق لهم الهجرة، فقد جاء الأقارب فى المرتبة الثانية فى أولويات التسامح بنسبة (٨٠%)، ثم الأصدقاء (٧٧,٣%).

ثم تحول تركيز كلتا العينتين إلي الفئات الخاصة باعتبارها الفئات الجديرة بالتسامح، فنجد فئة كبار السن قد جاءت فى المرتبة الثالثة من تركيز هؤلاء الذين سبق لهم الهجرة وبنسبة تقترب كثيراً من تلك النسبة الخاصة بكل من الأقارب والأصدقاء، فقد بلغت هذه النسبة (٦١,٨%) من جملة أفراد هذه الفئة. بينما احتل كبار السن المرتبة الخامسة فى تركيز هؤلاء الذين لم يسبق لهم الهجرة بنسبة بلغت (٧٠,٧%) من جملة أفراد هذه العينة . وجاءت فئة المرضى فى المرتبة الرابعة فى ترتيب أولويات التسامح لدى من سبق لهم الهجرة بنسبة (٥٢,٤%)، فى حين جاءت نفس هذه الفئة فى المرتبة السادسة من تركيز من لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٦٨,٥%). واحتل الأطفال المرتبة الرابعة فى ترتيب أولويات التسامح لدى من لم يسبق لهم الهجرة، وبلغت هذه النسبة (٧٣,٢%)، بينما احتلت هذه الفئة المرتبة الثالثة فى تركيز من سبق لهم الهجرة بنسبة (٥٦,٤%) من إجمالى عينة هذه الفئة.

كما جاء الجيران فى المرتبة الخامسة فى تركيز عينة الدراسة ممن سبق لهم الهجرة بنسبة (٥١,٦%) ، بينما احتلت هذه الفئة المرتبة السابعة فى تركيز عينة من لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٦٧,٤ %) من إجمالي عينة هذه الفئة، ثم جاءت فئة النساء فى المرتبة التالية من تركيز من سبق لهم الهجرة بنسبة (٣٧,٨%)، بينما جاءت هذه الفئة نفسها (النساء) فى المرتبة التاسعة فى ترتيب أولويات التسامح لدى من لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٥٦,٤%). ثم يأتي أهالي القرية فى المرتبة السابعة لدى من سبق لهم الهجرة بنسبة (٣٥,١%)، فى حين جاءت هذه الفئة نفسها فى المرتبة العاشرة لدى من لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٥٢,٣%) من إجمالي عينة هذه الفئة . أما فيما يتعلق بالأفراد الذين ينتمون إلي ديانات مختلفة فقد احتلوا المرتبة الثامنة فى تركيز من سبق لهم الهجرة بنسبة (٣٣,٨%) ، فى حين جاءت هذه الفئة فى المرتبة الحادية عشرة من تركيز من لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٤٧,١%).

وفيما يختص بالفئات الأقل فى المكانة الاجتماعية فقد جاءت فى المرتبة الثامنة من تركيز من لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٥٩,٢%) ، فى حين جاءت هذه الفئة نفسها

فى المرتبة السادسة لدى من سبق لهم الهجرة بنسبة (٣٧,٣%). وأخيراً تأتى فئتا المهاجرين ومدمنى المخدرات فى المرتبتين الأخيرتين من تركيز عينة الدراسة ممن سبق لهم الهجرة والعكس، فقد بلغت هاتان النسبتان (٢٤,٩%) و(٥,٨%) لدى من سبق لهم الهجرة، و لدى من لم يسبق لهم الهجرة (٣٥,٦%) و(٦,٨ %) من إجمالى عينة كل فئة على التوالى على التوالى.

ثانياً: العوامل المؤدية للتسامح

هناك عوامل عديدة تؤدى إلى التسامح. وقد اختلف الباحثون فى تحديـد هـذه العوامل. ففى الوقت الذى توصل فيه ستوفر إلى وجود علاقة إيجابيـة بـين ارتفـاع مستوى التعليم وازدياد معدلات التسامح؛ نجد أن سوليفان قد قلـل مـن دور التعلـيم كعامل مؤثر فى زيادة التسامح. كما توصل ويرث إلى أن أسلوب الحياة الحضرية وما تتميز به من كثافة سكانية وتنوع وعدم تجانس تبعث على التسامح بدرجة أكبر مما هو سائد فى الريف؛ الذى يتميز بتجانس السكان وتماثل القيم والمعتقدات.

وبصفة عامة يمكن تقسيم محاولات تحديد العوامل الدافعة للتسامح إلى اتجاهين. يركز الأول على أن هذه العوامل ذاتية بالأساس؛ وهؤلاء هـم أصـحاب النظريـات الوظيفية؛ الذين يرجعون التعصب إلى الأفراد أنفسهم وما يتميـزون بـه مـن قـيم ومعتقدات، فهؤلاء لا يمتلكون الأدوات والمهارات والقدرات اللازمـة لـدفعهم إلـى التسامح مع الآخرين. ولذلك ينظر هؤلاء إلى مشكلة التعصب باعتبارها أحد المعوقات الوظيفية الناتجة عن عدم التناسب بين أهـداف وتطلعـات الأفـراد وبـين الفـرص المشروعة لتحقيق هذه الأهداف والتطلعات فى الواقع؛ مما يؤدى إلى حدوث خلل فى النسق الاجتماعى؛ والذى يبعث بدوره على التعصب.

وفى مقابل ذلك نجد أصحاب النظريات الماركسـية يـرون أن التعصـب أو التسامح يحدث نتيجة عوامل موضوعية بالأساس، وخاصة نتيجة النظـام الرأسـمالي الذى يتسم بالتسلط واللامساواة. ولذلك فإن التعصب لا يعود إلى عوامل فردية، ولكنه ظاهرة ملازمة للمجتمع الرأسمالى. لأنه يتيح تقسيم الأفراد اجتماعياً فى المجتمع إلى قلة محظوظة من الناس، فى حين تعيش الكثرة على الكفاف. ومن ثم فإن التعصب يعد نتاجاً حتمياً للمسار غير المتكافئ فى الاقتصاد الرأسمالي؛ الذى يحتاج دائماً إلى فائض من قوة العمل لضمان استمرار التمايزات وعدم المساواة فى المجتمع.

ومن وجهة نظر الباحث فإن التعصب لا يعود إلى عوامل ذاتية فقط أو عوامل موضوعية فقط، وإنما هو نتاج لعوامل ذاتية وموضوعية معاً. حيث لا يمكن لهـذين الأسلوبين - أحاديا الجانب فى التفكير – إدراك الطبيعة المزدوجة للواقع الاجتماعى. ورغم أن هذا الواقع يتحدد بطريقة مادية؛ إلا أن الظروف المادية هى التى تؤثر فـى سلوك وممارسات الأفراد من خلال التأثير فى معتقداتهم واستعداداتهم وخبراتهم[١].

وفى هذا الإطار حاول الباحث التوصل إلى بعض العوامل المؤديـة للتسـامح وتلك المؤدية للتعصب من وجهة نظر أفراد العينة. وقد تم تقسيم هذه العوامـل إلـى محاور فرعية. يركز الأول على الممارسات اليومية للفـرد وعلاقتهـا بارتفـاع أو انخفاض مستوى التسامح. وركز الثانى على الظروف المجتمعيـة المحيطـة بـالفرد ومدى تأثيرها فى دفع عملية التسامح فى المجتمع. فى حين تنـاول الثالـث التنشـئة الاجتماعية وعلاقتها بالتسامح. وأخيراً ركز المحور الرابع علاقة التسامح أو التعصب بالازدحام داخل المساكن؛ باعتبارها مؤشراً على الكثافة السكانية المرتفعة.

أ – الممارسات اليومية

أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن هناك ممارسات معينة عندما يقـوم بهـا الأفراد فإنها تؤدى إلى التسامح. وهذه الممارسات تعبر عن سمات خاصـة بـالأفراد تكتسب من خلال مراحل التنشئة الاجتماعية المختلفة. فقد أفادت نسبة تقترب من ثلاثة أرباع عينة الدراسة أن ممارسات الفرد فى حياته اليومية يمكن أن تكون دافعـاً إلـى التسامح، وذلك فى مقابل نسبة ١٠,٣% فقط من إجمالى العينة لا يرون ذلـك، بينمـا أوضحت نسبة١٦% تقريبا أن الممارسات اليومية أحياناً مـا تـؤدى إلـى التسـامح (جدول٦-٣). ويتضح الاتجاه نفسه فى محافظات الدراسة، فقد أوضحت نسبة ٧٧% من إجمالى عينة محافظة القاهرة أن السلوك اليومى للفرد يؤدى إلى التسامح، وبلغت هذه النسبة الأخيرة فى محافظة أسيوط ٧٤% تقريباً، وفى محافظة المنوفيـة ٦٧,٦% من إجمالى عينة هذه المحافظة .

وتكشف بيانات الجدول السابق عن أهم هذه الممارسات؛ والتى تتمثل فى: حب الآخرين (٨٣,٦%)، والتزام الدين (٧٣,٧%)، ثم كل مـن الالتـزام الأخلاقـي واحترام الآخرين بالنسبة نفسها تقريباً وهى (٦٩,٦%) من إجمالى عينة هؤلاء الذين

---

(1) Brubaker, R., Rethinking classical theory: the Sociological vision of Bierre Bourdieu, ***theory and society***, vol.14, 1985, p. 750.

يرون أن التسامح يتوقف على ممارسات معينة يقوم بها الأفراد. كما أفادت نسبة (٦٦,٧%) من العينة السابقة بأن الحرص على حقوق الغير يؤدى إلى زيادة مستوى التسامح فى المجتمع. ومن الممارسات الأخرى التى تؤدى إلى التسامح: مساعدة الآخرين (٦٥,٢%)، ثم قبول الفقراء (٥٨,٢%)، ثم الهدوء والالتزام من جانب الفرد (٥٠,٩%)، وأخيراً الاستماع لآراء الآخرين بأقل نسبة وهى (٤٨,٨%).

جدول رقم (٦-٣)

الممارسات اليومية المؤدية للتسامح

المحافظة / الممارسات	القاهرة	المنوفية	أسيوط	المجموع	
	%	%	%	ك	%
موافق	٧٧,٢	٦٧,٦	٧٤,١	٤٣٤	٧٣,٦
غير موافق	٨,٤	٢١,٢	٢,٤	٦١	١٠,٣
أحياناً	١٤,٤	١١,٢	٢٣,٥	٩٥	١٦,١
المجموع	٢٥٠	١٧٠	١٧٠	٥٩٠	١٠٠
حب الآخرين	٧٥,٥	٨٧,٣	٩١,٦	٤٤٢	٨٣,٦
قبول الفقراء	٣٤,٥	٦٨,٧	٨٢,٥	٣٠٨	٥٨,٢
التزام الدين	٥٩,٤	٧٥,٤	٩٢,٢	٣٩٠	٧٣,٧
الحرص على حقوق الغير	٤٧,٢	٧٦,١	٨٦,١	٣٥٣	٦٦,٧
الهدوء والالتزام	٢٤,٥	٥٧,٥	٨١,٩	٢٦٩	٥٠,٩
احترام الآخرين	٤٨,٧	٧٧,٤	٩٢,٢	٣٦٧	٦٩,٦
الالتزام الأخلاقي	٥٣,٣	٧٠,١	٨٩,٨	٣٦٥	٦٩,٠
مساعدة الآخرين	٤١,٩	٨٢,١	٨٣,٧	٣٤٥	٦٥,٢
الإنصات لآراء الآخرين	٢٤,٠	٥٦,٠	٧٧,١	٢٥٨	٤٨,٨
عدد المستجيبين	٢٢٩	١٣٤	١٦٦	٥٢٩	١٠٠

وفيما يتعلق بالاختلاف بين محافظات الدراسة فيما يتعلق بمدى التركيز علـى ممارسات بعينها باعتبارها من أهم العوامل المؤدية للتسامح، فتشير بيانـات الجـدول السابق (جدول ٦-٣) إلى بعض المؤشرات كما يلى:

- يلاحظ وجود تقارب نسبى بين عينة الدراسة فى كل مـن محـافظتى القـاهرة و المنوفية فيما يتعلق بالتركيز على ممارسات معينة. ولكن لم يتضح هذا التقارب بـين محافظة أسيوط وأي من المحافظتين السابقتين.

- جاءت الممارسة الخاصة " بحب الآخرين " فى المرتبة الأولى فى كل من محافظتى القاهرة و المنوفية، وقد بلغت هاتان النسبتان (٧٥,٥%) و (٨٧,٣%) من إجمالى عينة كل محافظة على التوالى. بينما جاءت هذه الممارسة فى المرتبة الثالثة من تركيز عينة محافظة أسيوط بنسبة (٩١,٦%) من إجمالى عينة هذه المحافظة .

- ربطت عينة محافظة أسيوط زيادة مستوى التسامح بالتزام الدين، وجاء ذلـك فـى المرتبة الأولى لدى هذه العينة بنسبة (٩٢,٢%). وجاءت هذه الممارسة فى المرتبة الثانية من تركيز عينة محافظة القاهرة (٧٥,٤%) . وتختلف هـذه النتيجـة عمـا توصلت إلية بعض الدراسات التى ربطت بين التدين و التعصب[١]. وافترضت هـذه الدراسات أنه كلما شعر الفرد بأن هناك قوى فوق طبيعية تسيطر عليه وتقرر مصيره وتتحكم فى أقداره وتعاقبه إذا حاد عن القواعد السلوكية المقبولة و المسـتقرة ثقافيـاً وأخلاقياً، كلما كان أكثر ميلاً لمجاراة ما هو سائد، وبالتالى الميل للتعصب تجاه مـن يخترق هذه القيم و القواعد. ومن وجهة نظر الباحث فإن الفهم الصحيح للدين لا يؤدى إلى التعصب، لأن كل دين يتضمن مبادئ وقيماً وقواعد سلوكية تدفع إلـى التسـامح. ومن ثم فإن هناك عوامل وسيطة أخرى هى التى تلعب دوراً هاماً فى تحديد اتجاهات

---

(١) من هذه الدراسات:

- Beatty, K., & Walter, O., Religious Preference and Practice: Reevaluating their Impact on Political Tolerance, ***Public Opinion Quarterly***, vol. 48, Spring 1984, pp. 318-329.
- Godfrey, E., & Lee, G., Supervision and Conformity: Across-cultural Analysis of Parental Socialization Values, ***American Journal of Sociology***, vol. 84, no. 2, Sept 1978, p. 390.

الفرد تجاه الأخرين، لعل أهمها: المستوى الاجتماعى و الثقافى و الاقتصـادى، إلـى جانب طبيعة الآخر ومدى تسامحه أو تعصبه.

ب – الظروف المجتمعية

وترتبط هذه الظروف والعوامل المجتمعية بالمحددات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمع، كالموقع الطبقي و المهنى للفرد، و المكانة الاجتماعية التى يشغلها، ومـدى الاستقرار فى العمل، و التنشئة الاجتماعية، و المشاركة فى تنظيمات المجتمع المدنى، والمشاركة الاجتماعية، و المشاركة التطوعية، و العلاقات الاجتماعية للفرد وخبراتـه ودرجة الثقة التى يتمتع بها فى المجتمع. وترتبط هذه العوامل و الظروف المجتمعيـة غالباً بالأدبيات الماركسية التى تقسم المجتمع إلى أقلية و أغلبية، تسيطر الأولى علـى الثانية وتستغلها، ويسود المجتمع صراع بين هاتين الفئتين حول الموارد النادرة. ممـا يؤدى إلى إحساس الفرد بضرورة التضامن مع من يشاركونه المعاناة. كمـا يـؤدى التهديد المستمر الذى تشعر به الأغلبية إلى خلق عداء مستمر واتجاهات تجاه الأقليات المسيطرة فى المجتمع.

وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية (جدول ٦-٤) أن هناك عدة عوامـل تـدفع إلى عدم التسامح مع الآخرين. ويأتى فى مقدمة هذه العوامل التربية الخاطئة(٧٢,٤%)، ثم سيادة ثقافة عدم الاحترام فى المجتمع (٦٤,٢%)، ثم البطالة و صعوبة الحصـول على فرص للعمل (٥٤%)، ثم الفوارق و التمايزات الطبقية بـين سـكان المجتمـع (٥٢,٧%)، ثم انتشار الفساد و الظلم وعدم حصول كل فرد على حقـه فـى المجتمـع (٥٢%) ، ثم كثرة أعباء الحياة و الضغوط اليومي(٥٠,٢%)، ثم زيادة معدلات الفقـر فى المجتمع (٤٥%)، ثم غلاء المعيشة (٤٤%)، ثم كل من انتشار الأميـة وعـدم كفاية الدخل لسد الاحتياجات الضرورية للمعيشة بالنسبة نفسها (٤٠,٣%)، وأخيراً تأتى العوامل الخاصة بوسائل الإعلام و الشعور بالغربة و زيادة أوقات الفراغ بأقل النسـب وهى: (٢٧%) و(٣٦,٨%) و(٣٣,١%) من إجمالى عينة الدراسة.

جدول رقم (٦-٤)

الظروف المجتمعية المؤدية للتسامح

الفئات / المحافظة	القاهرة	المنوفية	أسيوط	المجموع	
	%	%	%	ك	%
غلاء المعيشة	٢٨,٠	٥٤,١	٥٧,٦	٢٦٠	٤٤,١
التربية الخاطئة	٥٦,٤	٨٨,٢	٨٠,٨	٤٢٧	٧٢,٤
الفقر	٣٢,٤	٥٦,٥	٥٢,٤	٢٦٦	٤٥,١
زيادة وقت الفراغ	١٤,٨	٣٨,٨	٥٤,١	١٩٥	٣٣,١
وسائل الإعلام	١٧,٢	٣١,٨	٣٦,٥	١٥٩	٢٦,٩
الشعور بالغربة	٢٤,٨	٥٠,٠	٤١,٢	٢١٧	٣٦,٨
ضياع الحقوق	٤٦,٤	٥٤,٧	٥٧,٦	٣٠٧	٥٢,٠
عدم كفاية الدخل	٢٣,٦	٤٩,٤	٥٥,٩	٢٣٨	٤٠,٣
كثرة أعباء الحياة	٣٤,٤	٦٢,٩	٩٠,٦	٢٩٦	٥٠,٢
البطالة	٣٩,٢	٦٤,٧	٦٤,٧	٣١٨	٥٣,٩
انتشار الفساد	٣٤,٠	٤٦,١	٤٦,٧	٣٠٤	٥١,٥
انتشار الأمية	٢٣,٢	٤٩,٤	٥٦,٥	٢٣٨	٤٠,٣
الفوارق الطبقية	٣٧,٦	٧١,٢	٥٦,٥	٣١٣	٥٢,٧
عدم الاحترام	٥٤,٨	٧٢,٩	٦٩,٤	٣٧٩	٦٤,٢
عدد المستجيبين	٢٥٠	١٧٠	١٧٠	٥٩٠	١٠٠

وبصفة عامة يمكن تقسيم الظروف والعوامل المجتمعية التى تؤدى إلى التعصب إلى ثلاث مجموعات متداخلة؛ تعبر كل مجموعة عن مرحلة معينة من مراحل تطور حياة الفرد. تبدأ الأولى منذ مراحل التنشئة الاجتماعية الأولى وحتى ما قبل حصـول الفرد على مؤهل تعليمى معين. وتتمثل أهم هذه العوامل فى: التربية الخاطئة، وترسيخ ثقافة عدم الاحترام والريبة والشك فى الآخرين. أما المرحلة الثانية فتبدأ بعـد انتهـاء الفرد من مراحل دراسته وحتى ما قبل الحصول على فرصة عمل أو الزواج وتكوين أسرة مستقلة. وتتمثل أهم هذه العوامل فى: زيادة نسب البطالة بين الشـباب، وعـدم

توافر فرص العمل الملائمة لمهارات الأفراد والمحققة لطموحاتهم فى الصعود والحراك الاجتماعى، وزيادة وقت الفراغ، والشعور بالغربة فى المجتمع. وتتعلق المجموعة الثالثة بازدياد الفوارق والتمايزات الطبقية، وكثرة أعباء الحياة، وعدم كفاية الدخل، وازدياد حدة الفقر، وغلاء المعيشة، وانشار الفساد وعدم الأمان فى المجتمع.

وعلى مستوى محافظات الدراسة، توضح بيانات الجدول (٦-٤) بعض المؤشرات، كما يلى:

- جاءت " التربية الخاطئة " كأهم عامل يؤدى إلى التعصب فى المرتبة الأولى فى كل من محافظتى القاهرة (٥٦,٤%) والمنوفية (٨٨,٢%)، وفى المرتبة الثانية فى محافظة أسيوط بنسبة (٨٠,٨%) من إجمالى عينة هذه المحافظة.

- جاء العامل الخاص بسيادة ثقافة عدم الاحترام بين أفراد وجماعات المجتمع فى المرتبة الثانية فى محافظتى القاهرة والمنوفية، وفى المرتبة الثالثة فى محافظة أسيوط؛ وبلغت هذه النسب (٥٤,٨%) و (٧١,٩%) و (٦٩,٤%) من إجمالى عينة كل محافظة على التوالى.

- ركزت عينة محافظة القاهرة على أن أهم العوامل المؤدية لعدم التسامح تتعلق بالتنشئة الاجتماعية، وعدم الاحترام، وضياع الحقوق، والبطالة، والفوارق الطبقية، ثم كثرة أعباء الحياة، وانتشار الفساد فى المجتمع، ثم الفقر وغلاء المعيشةوعدم كفاية الدخل، والشعور بالاغتراب عن المجتمع.

- وقد اقتربت استجابات عينة الدراسة فى محافظة المنوفية من الاتجاهات الخاصة بعينة محافظة القاهرة. فقد ركزت عينة المحافظة الأولى على: التربية الخاطئة، وعدم الاحترام، والفوارق الطبقية، والبطالة. كما يلاحظ تركيز عينة هذه المحافظة على عوامل الفقر وعدم كفاية الدخل وكثرة أعباء وضغوط الحياة، وغلاء المعيشة؛ وهى تلك العوامل التى تدفع نسبة كبيرة من سكان هذه المحافظة إلى الهجرة للعمل فى المحافظات الأخرى؛ وخاصة محافظة القاهرة.

- ركزت عينة محافظة أسيوط على أن أهم العوامل المؤدية لعدم التسامح هى: كثرة أعباء الحياة (٩٠,٦%)، والتربية الخاطئة (٨٠,٨%)، وعدم الاحترام (٦٩,٤%)، وانتشار البطالة (٦٤,٧%)، وكل من غلاء المعيشة وضياع الحقوقبالنسبة نفسها (٥٧,٦%)، وزيادة وقت الفراغ (٥٤%)، ثم زيادة الفقر (٥٢,٤%).

- جاء العامل الخاص بانتشار الأمية ودورها فى سيادة ثقافة عدم التسامح فى مرتبة متأخرة نسبياًمن تركيز عينة الدراسة، فقد جاء فى المرتبة العاشرة من تركيز إجمالى العينة وفى كل من محافظتى القاهرة والمنوفية، وفى المرتبة السادسة فى محافظة أسيوط.

- أما وسائل الإعلام؛ فقد جاءت فى المرتبة الأخيرة غالباً لدى إجمالى العينة وفى المحافظات الثلاث، وكان ذلك بنسبة (١٧,٢%) فى القاهرة، و (٣١,٨%) فى المنوفية، و (٣٦,٥%) فى أسيوط. ويشير ذلك إلى عدم الوعى من قبل غالبية أفراد العينة بمدى خطورة وسائل الإعلام فى التأثير اتجاهات وقيم الأفراد فى المجتمع.

ج- التنشئة الاجتماعية

تعنى التنشئة الاجتماعية " مجموعة العمليات الثقافية والاجتماعية التى يصبح الفرد من خلالها قادراً على استيعاب قيم ومعايير المجتمع الذى يعيش فيه ". وتكتسب هذه العملية أهمية كبيرة فى تشكيل شخصية الفرد وتحديد سلوكه؛ حيث تتحول الشخصية المكتسبة بواسطة التنشئة الاجتماعية ألأولية داخل الأسرة من مجرد شعور وفكر وقيم إلى قوة مادية تحكم السلوك الاجتماعى وتوجهه. وتواجه عملية التنشئة الاجتماعية فى المجتمع المصرى محنة كبرى فى ظل تطور وسائل الاتصالات والمواصلات؛ والتى أدت إلى التقليل من دور الأسرة فى عملية التنشئة، إلى جانب صعوبة السيطرة أو التحكم فى المصادر التى يستمد منها الفرد أفكاره وقيمه.

وبالإضافة إلى ذلك فان التنشئة الاجتماعية فى المجتمع المصرى تقوم على علاقات رأسية سواء فى البيت أو المدرسة أو الجامعة أو المجتمع، أى أنها علاقة قهرية وسلطوية؛ بدلا من اعتمادها على سلطة عقلية تقوم على علاقات أفقية. وقد أكدت العديد من الدراسات الميدانية اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية فى المجتمع المصرى تبعا لعوامل ومتغيرات أساسية مثل: التعليم، ومكان الإقامة، والمكانة الاجتماعية، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى... الخ[1].

---

(١) ومن هذه الدراسات:

- محمد الجوهرى وآخرون، الطفل والتنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الاجتماعية، ١٩٩١.
- فريدة على سيد خليفة، التنشئة الاجتماعية وظاهرة التحديث فى مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، ١٩٨٢.
- إحسان محمد الحسن، دور الأسرة العربية فى تنمية المسئولية الاجتماعية، شئون عربية، ع ٩٨، يونيو ١٩٩٩، ص ص ٤٩-٦٢.

وتوصلت هذه الدراسات الى أن الأساليب التى يتبعها الآباء فى تنشئة أبنـائهم فى كل من الريف والحضر لا تتسق مع متطلبات التنمية والتحـديث فـى المجتمـع المصرى. ففى الريف تعتمد أساليب تنشئة الأبناء على العنف وفرض الـرأى، إلـى جانب قيم الخضوع واللامبالاة. وفى مقابل ذلك يميل الآباء فى الحضر إلـى تعويـد أبنائهم الاعتماد على النفس والثقة فيها، وتنمية كل من الهوايات الخاصـة والتفكيـر المستقل لديهم والانفتاح على العالم الخارجي. ويشكك الباحث فى أهمية تلك النتـائج، وفى مدى وجود فروق بين الريف والحضر فى ظل تريف الحضر وتحضر الريـف، إلى جانب تحول العالم إلى قرية صغيرة نتيجة تطور وسائل الاتصالات والمواصلات؛ وهذا ما سبق أن أوضحته الدراسة الميدانية، حيث لم يتضح وجود فروق جوهرية بين الريف والحضر فيما يتعلق بالتسامح أو الثقة.

جدول رقم (٦-٥)

العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والتسامح

العلاقة / الفئات	بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة قليلة	لا توجد مطلقاً	المجموع	كا٢
	%	%	%	%	ك	
عدم الرعاية والمتابعة	٢٩,٧	٣٨,٥	٢٠,٠	١١,٨	٥٩٠	١٨,١**
الحرية أكثر من اللازم	٢٦,٣	٣٤,٩	٢٦,٨	١٢,٠	٥٩٠	١٤,٩*
القيم المادية والانتهازية	٢٦,٦	٣٢,٧	٢٨,١	١٢,٥	٥٩٠	٢٠,٦**
البعد عن الدين	٢٧,١	٣٣,٢	٢١,٤	١٨,٣	٥٩٠	٢٣,٤***
التدليل والتسيب	٢٧,٥	٣٥,٣	٢٢,٧	١٤,٦	٥٩٠	٢٧,٤***
ترك الأولاد للتليفزيون	٤٦,٨	٣٢,٢	١٤,٢	٦,٨	٥٩٠	٢٤,٩***
مقابلة العنف بالعنف	٢٧,١	٣٠,٠	٢٨,٥	١٤,٤	٥٩٠	٤,٣
عدم احترام الكبار	٢٤,٤	٢١,٩	٢٧,٦	٢٦,١	٥٩٠	١٦,٧**
القسوة والضرب	٢٠,٢	٣٢,٢	٢٩,٥	١٨,١	٥٩٠	١٦,٤**
الخضوع واللامبالاة	٢٣,٤	٣٢,٥	٢٤,٢	١٩,٨	٥٩٠	٦,٥
الاعتماد على الغير	٢٨,٦	٢٧,٨	٢٦,١	١٧,٥	٥٩٠	٩,٣

وقد كشفت الدراسة الميدانية وجود علاقة دالة إحصائياً بين التسامح والعديد من أساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، مثل: البعد عن الدين، والتـدليل والتسـيب، وترك الأولاد للتليفزيون، وعدم الرعاية والمتابعة، وترسيخ القيم المادية والاقتصـادية لدى الأبناء، وعدم احترام الكبار، والاعتماد على أساليب القسوة والضرب فى تربيـة الأبناء. ومن وجهة نظر عينة الدراسة؛ يمكن تقسيم تلك الأساليب تبعا لتأثيرهـا فـى عملية التعصب أو التسامح إلى عدة مستويات متدرجة. يمثل المستوى الأول العوامـل التى تؤدى إلى التعصب بدرجة كبيرة؛ وأهمها: تـرك الأولاد للتلفزيـون (٤٦,٨%)، وعدم الرعاية والمتابعة للأبناء (٢٩,٧%)، والاعتماد علـى الغيـر (٢٨,٦%). أمـا المستوى الثانى فيمثل تلك العوامل ذات التأثير المتوسـط فـى عمليـة التعصـب أو التسامح، وأهمها: الإفراط فى منح الحرية للأبناء (٣٥%)، والبعد عن الـدين والقـيم الدينية (٣٣,٢%)، والتدليل والتسيب فى تربية الأبناء (٣٥,٣%). فـى حـين يتمثـل المستوى الثالث فى تلك الأساليب ذات التأثير الضعيف فى دفع التسامح أو التعصـب، مثل: القسوة والضرب (٢٩,٥%)، ومقابلة العنف بالعنف (٢٨,٥%)، وعدم احتـرام الكبار(٢٧,٦%).

د- الازدحام وزيادة السكان

اشتملت استمارة الاستبيان على سؤال خاص بأكثر المشكلات التـى يمكـن أن تظهر نتيجة زيادة السكان مع تدنى المستويات الاجتماعية والاقتصادية؛ ومن مظـاهر ذلك الازدحام داخل المساكن. وأوضحت الدراسة الميدانية (جدول ٦-٦) أن هنـاك عدة مشكلات يمكن أن تؤدى إلى زيادة التعصب بين أفراد المجتمع. وتمثلت أهم هذه المشكلات فى: كثرة الخلافات الأسرية (٧٨,٨%)، ثم كل من زيادة احتمالات ظهور الأمراض وانتشارها وكذلك زيادة الانحرافات والمشاكل الاجتماعية بين أفراد الأسرة بالنسبة نفسها (٥٤,٦%)، ثم زيادة فرص انحراف الأطفال (٤٨,١%)، ثـم زيـادة الخلافات والمشاكل مع الجيران (٤٦,٦%)، وأخيراً زيادة العنف بين أفراد الأسـرة فى علاقاتهم بالآخرين (١٤,١%).

جدول رقم (٦-٦)

مشكلات الازدحام وزيادة السكان وعلاقتها بالتسامح

المحافظة / المشكلات	القاهرة	المنوفية	أسيوط	المجموع	
	%	%	%	ك	%
كثرة الخلافات الأسرية	٦٦,٤	٨٢,٩	٩٢,٩	٤٦٥	٧٨,٨
الخناقات بين الجيران	٣٦,٤	٤٢,٤	٦٥,٩	٢٧٥	٤٦,٦
انتشار الانحرافات	٣٦,٤	٧٠,٠	٦٥,٩	٣٢٢	٥٤,٦
زيادة العنف	١٠,٤	١٥,٣	١٨,٢	٨٣	١٤,١
انحراف الأطفال	٢١,٢	٥٨,٢	٧٧,٦	٢٤٨	٤٨,١
انتشار الأمراض	٣٨,٨	٦١,٢	٧١,٢	٢٢٢	٥٤,٦
لا توجد مشاكل	٥٤,٠	٦٦,٥	٨١,٨	٣٨٧	٦٥,٦
عدد المستجيبين	٢٥٠	١٧٠	١٧٠	٥٩٠	١٠٠

وجاءت مشكلة كثرة الخلافات الأسرية فى المرتبة الأولـى فـى المحافظـات الثلاث؛ وكان ذلك بنسبة (٦٦,٤%) فى محافظة القاهرة ، و(٨٢,٩%) فى محافظـة المنوفية، و(٩٣%)تقريبا فى محافظة أسيوط. أما المشكلة المتعلقة بزيادة الأمـراض والمشكلات الاجتماعية فجاءت فى المرتبة الثانية فى محافظة القاهرة (٥٤ %)، وفى المرتبة الرابعة فى محافظة المنوفية وأسيوط. وبلغـت هاتـان النسـبتان (٦١,٢%) و(٧١,٢%) من إجمالى عينة كل محافظة على التوالى.

ثالثاً: اتجاهات عدم التسامح نحو الآخرين

اشتملت استمارة المقابلة على سؤال خاص بـ: "يا ترى فيه نوعية من الناس ما ينفعش معاهم التسامح؟". وقد أوضحت الدراسة الميدانية أن النسبة الأغلب من عينة

الدراسة ترى أن هناك بعض الفئات فى المجتمع لا يجب التسامح معها، فقد بلغت هذه النسبة (٦٣%) تقريباً من إجمالى العينة. فى حين بلغت نسبة من يرون من أفراد العينة أنه يجب التسامح مع كل فئات المجتمع (٨,٨%)، وأخيراً فإن نسبة (٢٨,٣%) من إجمالى عينة الدراسة ترى أن عملية التسامح تتوقف على عوامل معينة. (جدول ٦-٧).

جدول رقم (٦-٧)

اتجاهات عدم التسامح نحو الآخرين تبعاً للمحافظة

المحافظة / الاتجاه	القاهرة		المنوفية		أسيوط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١٦٤	٦٥,٦	١١٥	٦٧,٦	٩٢	٥٤,٢	٣٧١	٦٢,٩
لا	٢٢	٨,٨	٢٥	١٤,٧	٥	٢,٩	٥٢	٨,٨
أحياناً	٦٤	٢٥,٦	٣٠	١٧,٧	٧٣	٤٢,٩	١٦٧	٢٨,٣
المجموع	**٢٥٠**	**١٠٠**	**١٧٠**	**١٠٠**	**١٧٠**	**١٠٠**	**٥٩٠**	**١٠٠**

ومن ثم يتضح أن الاتجاه السائد لدى عينة الدراسة هو أن هناك بعض الفئات والشرائح الاجتماعية التى لا يجب التسامح معها. وتوضح بيانات الجدول رقم (٦-٨) أهم هذه الفئات. وجاءت فئة "البعيدون عن القيم والدين" فى مقدمة هذه الفئات بنسبة (٧٦,٢%)، أما فى المرتبة الثانية فقد جاءت فئة الخارجين على القانون بنسبة (٧٣,٤%) من إجمالى العينة، وفى المرتبة الثالثة أوضحت عينة الدراسة أنه لا يجب التسامح مع البلطجية والفتوات (٧٢,٧%). فى حين جاءت فئة "المجرمين وأصحاب السوابق" فى المرتبة الرابعة من حيث أولوية الفئات التى لا يجب التسامح معها، وكان ذلك بنسبة (٦٢,٢%) من عينة الدراسة. وجاءت فئة الإرهابيين فى المرتبة الخامسة بنسبة (٦٠%) تقريباً من العينة الكلية، وتليها فى المرتبة السادسة فئة "مدمني المخدرات" بنسبة (٥٧,٨%)، ثم الأميين (١٤,٥%)، وأخيراً أوضحت عينة الدراسة أن أقل الفئات التى يجب عدم التسامح معها هى "أصحاب الديانات الأخرى"، وقد بلغت هذه النسبة (١٤%) تقريباً من إجمالى عينة الدراسة.

ومن ثم توضح نتائج تحليل جدول (٦-٨) بعض الملاحظات أهمها:

- تركيز عينة الدراسة على عدم التسامح مع البعيدين عن القيم والدين فى

المرتبة الأولى يوضح ارتفاع درجة التدين فى المجتمع المصرى، وأن الدين مازال هو العامل الأهم الذى لا يجب البعد عنه أو تجنب أوامره ونواهيه.

- تركيز عينة الدراسة على عدم التسامح مع فئة الخارجين على القانون فى المرتبة الثانية يعكس ارتفاع درجة الوعي لدى أفراد العينة بكثرة الانحرافات وأوجه الفساد فى المجتمع، بل وعجز القانون الحالى عن كشف كل من يخرج عليه من الفئات والشرائح المختلفة فى المجتمع. وهنا تجدر الإشارة إلى اختلاف هذه الفئة عن فئة المجرمين وأصحاب السوابق، والفرق بينهما أن الفئة الأولى نادراً ما تقع تحت طائلة القانون، بينما الفئة الثانية هى التى قد عوقبت بالفعل، أو سبق لها العقاب من قبل سلطة الدولة.

جدول رقم (٦-٨)

توزيع الفئات التى لا يجب التسامح معها تبعاً للمحافظة والنوع(%)

البيان / الفئات	المحافظة			النوع		المجموع	
	القاهرة	المنوفية	أسيوط	ذكور	إناث	ك	%
الخارجون على القانون	٥٦,٢	٩٠,٣	٨٢,٤	٧٦,١	٧٠,٢	٣٩٥	٧٣,٤
البعيدون عن القيم والدين	٦٦,٢	٨٠,٠	٨٦,٧	٧٧,٥	٧٤,٧	٤١٠	٧٦,٢
البلطجية والفتوات	٥٥,٣	٨٢,٨	٨٧,٩	٧٨,٢	٦٦,١	٣٩١	٧٢,٧
مدمنو المخدرات	٣٢,٠	٧٢,٤	٨٠,٦	٦٣,٥	٥١,٠	٣١١	٥٧,٨
المجرمون والسوابق	٣٨,٦	٨٠,٧	٨٠,٠	٦٥,٩	٥٨,٨	٣٣٧	٦٢,٦
الأقليات من الدول الأخرى	٩,٢	١٥,٢	٣٧,٦	٢٢,٥	١٥,٩	١٠٥	١٩,٥
أصحاب الديانات الأخرى	٨,٨	٨,٣	٣٦,١	١٧,١	١٠,٢	٧٥	١٣,٩
الإرهابيون	٤٤,٧	٦٦,٩	٧٤,٥	٦٥,٢	٥٣,٥	٣٢٢	٥٩,٩
الأميون	١١,٤	١٣,١	٢٠,٠	١٧,١	١١,٤	٧٨	١٤,٥
عدد المستجيبين (ك)	٢٢٨	١٤٥	١٦٥	٢٩٣	٢٤٥	٥٣٨	

- تركيز عينة الدراسة على عدم التسامح مع البلطجية والفتوات فى المرتبة الثالثة، يعكس مدى الوجود الفعلي لهذه الفئات فى المجتمع. ويمكن القول إن وجود هذه الفئة فى المجتمع بدرجة كبيرة يوضح عدم حدوث تنمية حقيقية فى كل قطاعات المجتمع، أو إن هذه التنمية كانت ظاهرية فقط ولم تتعلق بتنمية البشر أنفسهم.

- تركيز عينة الدراسة على أصحاب الديانات الأخرى فى المرتبة الأخيرة يوضح نسبية عملية التسامح فى المجتمع، وأن هناك درجة كبيرة من التسامح تسود بين المسلمين والمسيحيين فى المجتمع المصرى، وأن ما يحدث من خلافات بينهما على فترات متباعدة إنما يعكس مواقف وتوجهات فردية وليس توجهات عامة فى المجتمع.

- تركيز عينة الدراسة على عدم التسامح مع الأقليات من الدول الأخرى بنسبة ضئيلة، يعكس تقبل المصريين بصفة عامة للمهاجرين من الدول الأخرى التى تربطها بالمجتمع علاقات طيبة، وأن الاتجاه المعاكس لذلك قد يكون نتيجة لسياسة رد الفعل، كأن يواجه أحد أفراد المجتمع ممن سبق لهم الهجرة بعض المشاكل أثناء فترة الهجرة، فينعكس ذلك على درجة تقبل هذا الفرد للوافدين إلى مجتمعه من سكان تلك الدولة التى سبق أن هاجر إليها.

- يمكن بصفة عامة تقسيم الفئات التى يجب عدم التسامح معها من وجهة نظر عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى هى الفئات التى يمثل عدم التسامح معها الاتجاه السائد فى المجتمع وتشمل ثلاث فئات هى: "البعيدين عن القيم والدين"، "والخارجين على القانون"، "والبلطجية والفتوات". والمجموعة الثانية عكس الأولى؛ وهى التى يمثل التسامح معها الاتجاه السائد، وتشمل ثلاث فئات أيضاً: "أصحاب الديانات الأخرى"، "والوافدين من الدول الأخرى"، "والأميين". أما المجموعة الثالثة فهى التى تعكس نسبية عملية التسامح، وهى التى تقع فى المنطقة الوسطى بين المجموعتين الأولى والثانية، وتشمل: "المجرمين وأصحاب السوابق"، و"مدمني المخدرات"، و"الإرهابيين". وتجدر الإشارة أن هذه المجموعة الأخيرة تمثل الفئات التى من الممكن أن تختلف الاتجاهات والتصورات بشأنها.

- عند حساب معامل ارتباط كا^{2} بين استجابات عينة الدراسة بشأن توزيع اتجاهات عدم التسامح نحو الآخرين تبعاً لمحافظات الدراسة الثلاث، يتضح وجود فروق إحصائية فيما بين هذه المحافظات من حيث اتجاهات كل عينة بها تجاه عدم التسامح نحو الآخرين. فقد بلغت قيمة كا^{2} ٣٦,٦٧ درجة؛ وهى قيمة دالة عند مستوى

معنوية (٠,٠٠١)، بمعنى أنه فى كل محافظة من محافظات الدراسة توجد عوامل وظروف معينة تؤثر فى تشكيل اتجاهات العينة فى كل محافظة، بحيث تدفع هذه الظروف والعوامل إلى التسامح مع بعض الفئات وعدم التسامح مع البعض الآخر.

وقد تقاربت درجة تركيز عينة الدراسة فى المحافظات الثلاث فيما يتعلق بالفئات التى يجب عدم التسامح معها، وإن كان الاتجاه العام فى المحافظات الثلاث يسير فى نفس اتجاه النتائج الخاصة بالعينة الكلية. ففى محافظة القاهرة جاءت فئة "البعيدين عن القيم والدين" فى المرتبة الأولى باعتبارها أول الفئات التى لا يجب التسامح معها، وكان ذلك بنسبة (٦٦,٢%) تقريباً من جملة عينة هذه المحافظة، بينما جاءت هذه الفئة فى المرتبة الثانية فى محافظة أسيوط بنسبة (٨٦,٧%). فى حين جاءت هذه الفئة فى المرتبة الرابعة فى محافظة المنوفية، وبلغت هذه النسبة (٨٠,٠%) من إجمالى عينة هذه المحافظة.

أما الفئة الخاصة بـ "الخارجين على القانون" فقد جاءت فى المرتبة الثانية فى محافظة القاهرة، وهى المرتبة نفسها التى احتلتها فيما يتعلق بالعينة الكلية، وجاءت نسبة الاستجابات الخاصة بها فى محافظة القاهرة (٥٦,٢%). إلا أن هذه الفئة جاءت فى المرتبة الأولى من وجهة نظر عينة محافظة المنوفية، وبلغت هذه النسبة (٩٠,٣%) من إجمالى عينة هذه المحافظة، بينما جاءت هذه الفئة فى المرتبة الثالثة فى محافظة أسيوط بنسبة (٨٢,٤%). أما فئة "البلطجية والفتوات"، فقد جاءت فى المرتبة الثالثة فى محافظة القاهرة، باعتبارها من أهم الفئات التى لا يجب التسامح معها، حيث بلغت هذه النسبة (٥٥,٣%)، بينما جاءت هذه الفئة فى المرتبة الثانية فى محافظة أسيوط، وفى المرتبة الأولى فى محافظة المنوفية، وقد بلغت هذه النسبة فى الأولى (٨٢,٨%)، وفى الثانية (٨٧,٩%) من عينة كل محافظة.

وتوضح النتائج السابقة تقارباً فى الاستجابات الخاصة بالفئات الثلاث السابقة، وهى تتشابه بصفة عامة مع نتائج العينة الكلية، ولعل فى ذلك ما يؤكد وجود سمات عامة يشترك فيها الشعب المصرى، بحيث حدث تقارب كبير بين عينة الدراسة فى المحافظات الثلاث، ولعل فى ذلك ما يعكس ارتفاع درجة الوعي لدى عينة الدراسة بالفئات التى لا يجب التسامح معها، كما توضح وجود قيم عامة ومعايير تحكم سلوكيات أفراد المجتمع، بحيث يعتبر الخروج عنها شيئاً لا يجب التسامح بشأنه.

وجاءت فئة "الإرهابيين" فى المرتبة الرابعة فى محافظة القاهرة بنسبة

(٤٤,٧%) من إجمالى عينة هذه المحافظة، ولكنها جاءت فى المرتبة السادسة فى كلتا المحافظتين الأخريتين، وبلغت نسبتها فى محافظة المنوفية (٦٦,٩%)، وفى محافظة أسيوط (٧٤,٥%)ً. ويلفت النظر هنا ارتفاع النسبة الخاصة بهذه الفئة فى محافظة أسيوط عنها فى محافظتى القاهرة والمنوفية.

وهناك ثلاث فئات جاءت فى المراتب الثلاث الأخيرة فى المحافظات الثلاث. ففى محافظة القاهرة جاءت فئة "الأميين" فى المرتبة السابعة؛ وبلغت النسبة الخاصة بها فى هذه المحافظة (١١,٤%)، كما جاءت هذه الفئة نفسها فى المرتبة الثامنة فى محافظة المنوفية بنسبة (١٣,١%)، وفى المرتبة الأخيرة فى محافظة أسيوط بنسبة (٢٠,٠%). ويمكن تفسير ذلك بارتفاع نسبة الأمية فى المجتمع المصرى بدرجة جعلت وجود هذه الفئة فى المجتمع أمراً طبيعياً، كما أن من وجهة نظر عينة الدراسة، فإن الأمية ليست جريمة ولا تعد خروجاً على المألوف؛ وبالتالي فهى لا تستحق عدم التسامح معها.

وجاءت فئة "الأقليات من الدول الأخرى" فى المرتبة الثامنة فى محافظة القاهرة بنسبة (٩,٢%). كما جاءت هذه الفئة فى المرتبة السابعة فى محافظتى المنوفية وأسيوط، وبلغت النسبة الخاصة بها فى الأولى (١٥,٢%) وفى المحافظة الثانية (٣٧,٦%). أما الفئة الأخيرة فى محافظة القاهرة فكانت فئة "أصحاب الديانات الأخرى"، حيث بلغت هذه النسبة (٨,٨%). كما احتلت هذه الفئة نفسها المرتبة الأخيرة فى محافظة المنوفية بنسبة (٨,٣%). فى حين جاءت فى المرتبة قبل الأخيرة فى محافظة أسيوط بنسبة (٢٦,١%) من جملة عينة هذه المحافظة. ولعل هذه النسب فى المحافظات الثلاث تؤكد التفسير السابق، من حيث أن محافظة المنوفية هى أقل المحافظات الثلاث الذى يتركز بها ذوى الديانات المختلفة، وعكس ذلك فى محافظة أسيوط والتى ترتفع بها نسبة المسيحيين. ولكن الاتجاه العام يوضح وجود درجة كبيرة من التعايش بين المسلمين والمسيحيين فى المجتمع المصرى، بدليل تركيز عينة الدراسة على أن عدم التسامح معها يأتي فى المرتبة الأخيرة غالباً، وبالتالي فهى من الفئات التى تقترب من اتجاه التسامح على افتراض أن هناك متصل يربط بين التسامح واللاتسامح.

والملاحظة الأخيرة على بيانات الجدول السابق تتعلق بفئتي: "المجرمين وأصحاب السوابق" و"مدمني المخدرات"، فقد احتلتا المرتبتين الخامسة والسادسة فى محافظة القاهرة بنسب (٣٨,٦%) و(٣٢%) على التوالى. كما جاءت فى المرتبتين الثالثة والخامسة فى محافظتى المنوفية بنسبتى (٨٠,٧٧%) و(٧٢,٤%) من إجمالى

عينة كل محافظة على التوالى، أما فى محافظة أسيوط فقد احتلتا المرتبتين الخامسة والرابعة بنسبتين متقاربتين جداً هما (٨٠%) و(٨٠,٦%) من جملة العينة. والملاحظ هنا أن هاتين الفئتين قد احتلتا المراتب الوسطى تقريباً فى المحافظات الثلاث، مما يدل على درجة التفاوت بين وجهات نظر عينة الدراسة بشأن التسامح معها.

ويوضح الجدول رقم (٦-٨) توزيع الفئات التى لا يجب التسامح معها تبعاً للنوع، وباستقراء هذه البيانات يلاحظ أن هناك فروقاً عامة بين الذكور والإناث فى التركيز على تلك الفئات؛ وإن كانت النتائج النهائية تسير فى الاتجاه العام نفسه الذى ظهر من تحليل البيانات الخاصة بالفروق بين عينة كل محافظة فى تصورها لعدم التسامح مع بعض فئات المجتمع، وأوضحت النتائج النهائية وجود فئات فى المجتمع لا يجب التسامح معها، وهذه الفئات هى: البعيدون عن القيم والدين، والبلطجية والفتوات، والخارجون على القانون. كما أن هناك بعض الفئات التى توضح استجابات عينة الدراسة من الذكور والإناث ضرورة التسامح معها، وأهمها: أصحاب الديانات الأخرى، والأميون، والوافدون من الدول الأخرى.

وبالنسبة لعينة الذكور، جاءت فئة "البلطجية والفتوات" فى المرتبة الأولى، فقد بلغت هذه النسبة (٧٨,٢%) من جملة الذكور. وهذه الفئة جاءت فى المرتبة الثالثة من وجهة نظر عينة الإناث بنسبة (٦٦%) تقريباً. أما فى المرتبة الثانية بالنسبة لعينة الذكور فجاءت فئة "البعيدين عن القيم والدين"، وبلغت النسبة الخاصة بهذه الفئة (٧٧,٥%) ، وهذه النسبة تقترب كثيراً من تلك الخاصة بالفئة الأولى. وهذه الفئة نفسها جاءت فى المرتبة الأولى بالنسبة لعينة الإناث بنسبة (٧٤,٧%) من جملة عينة الإناث. ومن ثم تعد هذه الفئة من وجهة نظر عينة الدراسة من أهم الفئات التى لا يجب التسامح بشأنها. وفى المرتبة الثالثة من تركيز عينة الذكور تأتى فئة "الخارجين على القانون"، بنسبة (٧٦,١%)، بينما جاءت هذه الفئة فى المرتبة الثانية من تركيز عينة الإناث بنسبة (٧٠,٢%) من جملة عينة الإناث.

ومن ثم تمثل الفئات الثلاث السابقة أهم الفئات التى لا يجب عدم التسامح بشأنها، وفى مقابل هذه الفئات، تأتى فئات ثلاث أخرى على الطرف المقابل باعتبارها تمثل أهم الفئات التى يجب التسامح بشأنها من وجهة نظر عينة الدراسة ، وهذه الفئات هى: الأقليات أو الوافدون إلى المجتمع المصرى من الدول الأخرى، وأصحاب الديانات الأخرى، وفئة الأميين. فقد جاءت الفئة الأولى فى المرتبة السابعة من تركيز

عينة الذكور بنسبة (٢٢,٥%) من جملة الذكور. ثم تأتى الفئتان الأخريتان فى المرتبة الأخيرة من وجهة نظر عينة الذكور بالنسبة نفسها؛ والتى بلغت (١٧%).

وجاءت الفئة الأولى (الوافدون) أيضاً فى المرتبة السابعة من وجهة نظر عينة الإناث باعتبارها من أقل الفئات التى لا يجب عدم التسامح معها، وبالتالي فإنها أقرب إلى عملية التسامح من عدم التسامح، وقد بلغت النسبة الخاصة بهذه الفئة (١٥,٩%) من جملة عينة الإناث. أما الفئة الثانية وهى "الأميون" فقد جاءت فى المرتبة قبل الأخيرة من وجهة نظر عينة الإناث لتكون أقرب إلى التسامح منه إلى عدم التسامح، وقد بلغت النسبة الخاصة بهذه الفئة (١١,٤%)، وأخيراً تأتى فئة "أصحاب الديانات الأخرى" فى المرتبة الأخيرة لدى عينة الإناث بنسبة (١٠,٢%) ، وبالتالي فإنها أكثر الفئات التى يجب التسامح معها لدى عينة الذكور والإناث على السواء.

وبين تلك الفئات التى يجب التسامح معها بدرجة كبيرة، وتلك التى يجب عدم التسامح معها بدرجة كبيرة أيضاً، تأتى بعض الفئات التى تفاوتت استجابات عينة الدراسة بشأنها؛ ولعل هذه الفئات هى ما تؤكد نسبية عملية التسامح. وأول هذه الفئات "المجرمين وأصحاب السوابق"، والتى جاءت فى المرتبة الرابعة لدى الذكور بنسبة (٦٥,٩%)، وهى المرتبة نفسها التى احتلتها بالنسبة لعينة الإناث ولكن بنسبة (٥٨,٨%). ويلي ذلك فئة "الإرهابيين" والتى جاءت فى المرتبة الخامسة بالنسبة لعينة الإناث بنسبة (٥٣,٥%)، وفى المرتبة نفسها أيضاً بالنسبة لعينة الذكور بنسبة (٦٥,٢%). وأخيراً تأتى فئة "مدمني المخدرات" فى المرتبة السادسة بالنسبة لكل من الذكور الإناث، وبنسبة (٦٣,٥%) للذكور، و(٥١%) للإناث.

أما بالنسبة لتوزيع الفئات التى يجب عدم التسامح معها تبعاً لديانة المبحوثين، فتوضح بيانات الجدول رقم (٦-٩) عدم وجود فروق واضحة بين عينة المسلمين وعينة المسيحيين فى التركيز على الفئات التى لا يجب التسامح معها؛ وتلك التى يجب التسامح معها. وكما اتضح من تحليل البيانات الخاصة بتوزيع هذه الفئات تبعاً للمحافظة والنوع وحتى على مستوى العينة الكلية؛ يلاحظ أن تلك الاختلافات تسير فى الاتجاه نفسه بالنسبة لجميع الفئات فيما عدا حالة واحدة فقط هى "الإرهابيون"، والتى جاءت فى المرتبة الثالثة بالنسبة لعينة المسيحيين بنسبة مئوية (٦٦,٣%) من جملة عينة المسيحيين؛ فى حين أنها جاءت فى مراتب متأخرة عن ذلك عند تحليل البيانات السابقة، كما أن هذه الفئة جاءت فى المرتبة السادسة بالنسبة لعينة المسلمين بنسبة (٥٦,٨%) من جملة عينة هذه الفئة.

جدول رقم (٦-٩)

توزيع الفئات التى لا يجب التسامح معها تبعاً لبعض البيانات الأساسية (%)

البيان / الفئات	الديانة		الإقامة		الهجرة		المجموع
	مسلم	مسيحى	ريف	حضر	نعم	لا	ك
الخارجون على القانون	٧٤,٣	٧١,٥	٨٤,٣	٦٩,١	٥٩,٠	٨٢,٠	٣٩٥
البعيدون عن القيم والدين	٧٩,٢	٦٩,٨	٨١,٠	٧٤,٣	٧٢,٥	٧٨,٤	٤١٠
الباطجية والفتوات	٧٦,٢	٦٥,١	٨٠,٤	٦٩,٦	٦٧,٠	٧٦,٠	٣٩١
مدمنو المخدرات	٦٣,٧	٤٥,٣	٧٢,٥	٥١,٩	٤٥,٥	٦٥,١	٣١١
المجرمون والسوابق	٦٧,٨	٥١,٧	٧٥,٢	٥٧,٧	٥٣,٠	٦٨,٣	٣٣٧
الأقليات من الدول الأخرى	٢٠,٨	١٦,٩	٣٠,٧	١٥,١	٩,٥	٢٥,٤	١٠٥
أصحاب الديانات الأخرى	١٥,٣	١١,٠	١٨,٣	١٢,٢	٩,٥	١٦,٦	٧٥
الإرهابيون	٥٦,٨	٦٦,٣	٦٦,٧	٥٧,١	٥٦,٥	٦١,٨	٣٢٢
الأميون	١٥,٠	١٣,٤	٢٠,٩	١١,٩	١٤,٠	١٤,٨	٧٨
عدد المستجيبين	٣٦٦	١٧٢	١٥٣	٣٨٥	٢٠٠	٣٣٨	٥٣٨

وقد جاءت فئة "البعيدين عن القيم والدين" فى المرتبة الأولى بالنسبة لعينة المسلمين باعتبارها أول الفئات التى لا يجب عدم التسامح معها، فقد بلغت هذه النسبة ما يزيد قليلاً عن نصف عينة الدراسة (٧٩,٢%). كما أن نفس هذه الفئة قد جاءت فى المرتبة الثانية بالنسبة لعينة المسيحيين، وبنسبة مئوية بلغت (٦٩,٨%) من جملة عينة المسيحيين، وهى نسبة تقترب إلى حد كبير من تلك الفئة التى جاءت فى المرتبة الأولى، وهى فئة "الخارجين على القانون"، والتى بلغت نسبتها المئوية (٧١,٥%)، وهذه الفئة الأخيرة جاءت فى المرتبة الثالثة من وجهة نظر عينة المسلمين، حيث بلغت نسبتها (٧٤,٣%). ومن ثم تعكس النتيجة السابقة تشابهاً بين كل من المسلمين والمسيحيين فى المجتمع المصرى، من حيث التزام كل فئة منهما بتعاليم الدين الذى

تدين به، بحيث يعد الخروج على هذه التعاليم خروجاً على المألوف. مما يستوجب عدم التسامح مع من يقوم بذلك.

أما فئة "البلطجية والفتوات" فقد جاءت فى المرتبة الثانية من تركيز عينة المسلمين، حيث بلغت هذه النسبة (٧٦,٢%). ولكن هذه الفئة جاءت فى المرتبة الرابعة من تركيز عينة المسيحيين بنسبة (٦٥,١%). ولعل فى ذلك ما يعكس معاناة كل من المسلمين والمسيحيين من هذه الظاهرة السلبية فى المجتمع المصرى، بدون اقتصارها على فئة دون الأخرى. وفى المرتبة الثالثة بالنسبة لعينة المسلمين، جاءت فئة "الخارجين على القانون"، وبلغت هذه النسبة (٧٤,٣%)، وجاءت هذه الفئة فى المرتبة الأولى بالنسبة لعينة المسيحيين بنسبة (٧١,٥%).

وجاءت فئة "المجرمين وأصحاب السوابق" فى المرتبة الرابعة بالنسبة لعينة المسلمين، وفى المرتبة الخامسة بالنسبة لعينة المسيحيين، وبلغت نسبتها المئوية فى الحالة الأولى (٦٧,٨%) ، وفى الحالة الثانية (٥١,٧%) من إجمالى عينة كل فئة. وفى المرتبة التالية جاءت فئة "مدمنى المخدرات" فى المرتبة الخامسة بالنسبة لعينة المسيحيين، وفى المرتبة السادسة بالنسبة لعينة المسيحيين، وبلغت نسبتها المئوية فى الحالة الأولى (٦٣,٧%)، وفى الحالة الثانية (٤٥,٣%).

وفيما يتعلق بفئة "الوافدين من الدول الأخرى" فقد جاءت فى المرتبة السابعة لدى كل من عينة المسلمين وعينة المسيحيين على السواء، حيث بلغت هذه النسبة (٢٠,٨%) ، وبالنسبة للمسيحيين (١٦,٩%) من جملة عينة كل فئة. ثم جاءت فئة "أصحاب الديانات الأخرى" فى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة لعينة المسلمين بنسبة مئوية بلغت (١٥,٣%) ، وجاءت هذه الفئة فى المرتبة الأخيرة من تركيز عينة المسيحيين بنسبة (١١%). وأخيراً تأتى فئة "الأميين" فى المرتبة الأخيرة بالنسبة لعينة المسلمين، وفى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة لعينة المسيحيين، وقد بلغت هذه النسبة فى الحالة الأولى (١٥%)، وبالنسبة لعينة المسيحيين (١٣,٤%).

ومن ثم تشير البيانات السابقة إلى درجة كبيرة من التماثل والاتفاق بين عينة المسلمين وعينة المسيحيين، فيما يتعلق بتلك الفئات التى يجب التسامح معها، وتلك التى لا يجب التسامح بشأنها. ولكن النتيجة المهمة التى يمكن استخلاصها من البيانات السابقة هى ارتفاع درجة التسامح بين كل من المسلمين والمسيحيين، حيث جاءت فئة أصحاب الديانات الأخرى فى المرتبة الأخيرة وقبل الأخيرة لدى كل من العينتين،

وبالتالي فإن كل فئة ترى ضرورة التسامح بدرجة أكبر مع الفئة الأخرى.

كما توضح بيانات جدول (٦-٩) توزيع الفئات التى لا يجب التسامح معها تبعاً لمنطقة الإقامة؛ حيث يتضح ارتفاع نسبة التركيز على فئة "البعيدين عن القيم والدين"، والتى جاءت فى المرتبة الأولى بالنسبة لعينة الحضر وفى المرتبة الثانية بالنسبة لعينة الريف، فقد بلغت هذه النسبة فى الحضر (٧٤,٣%) فى مقابل نسبة (٨١%) من جملة عينة كل منطقة. أما فئة "البلطجية والفتوات" فقد جاءت فى المرتبة الثانية بالنسبة لعينة الحضر بنسبة (٦٩,٦%)، وجاءت هذه الفئة فى المرتبة الثالثة بالنسبة لعينة الريف بنسبة (٨٠,٤%). وهذه النسبة الأخيرة تقترب كثيراً من تلك النسبة الخاصة بفئة البعيدين عن القيم والدين؛ والتى جاءت فى المرتبة الثانية بالنسبة لعينة الريف. وجاءت فئة "الخارجين على القانون" فى المرتبة الثالثة بالنسبة لعينة الحضروفى المرتبة الأولى بالنسبة لعينة الريف؛ بنسبتى (٦٩,١%) و(٨٤,٣%).

وتأتى فئة "المجرمين وأصحاب السوابق" فى المرتبة الرابعة لدى كل من عينة الحضر وعينة الريف على السواء، وبلغت نسبة هذه الفئة فى الحضر (٥٧,٧%)، وفى الريف (٧٥,٢%). أما فئة "الإرهابيين" فجاءت فى المرتبة الخامسة بالنسبة لعينة الحضر بنسبة (٥٧,١%)، وفى المرتبة السادسة بالنسبة لعينة الريف بنسبة (٦٦,٧%) من إجمالى عينة كل فئة. وفى المرتبة التالية جاءت فئة "مدمني المخدرات" بالنسبة لعينة الحضر، بنسبة (٥١,٩%)، و جاءت هذه الفئة فى المرتبة الخامسة بالنسبة لعينة الريف بنسبة (٧٢,٥%). أما فى المرتبة السابعة بالنسبة لعينة الحضر، جاءت فئة "الوافدين من الدول الأخرى"، وبلغت نسبتها (١٥,١%). وفى الريف جاءت هذه الفئة فى المرتبة السابعة أيضاً بنسبة (٣٠,٧%). وأخيراً تأتى فئة "أصحاب الديانات الأخرى" فى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة لعينة الحضر، وفى المرتبة الأخيرة بالنسبة لعينة الريف، وبلغت نسبتها المئوية (١٢,٢%) فى الحضر و(١٨,٣%) فى الريف. ثم تأتى فئة "الأميين" فى المرتبة الأخيرة فى الحضر بنسبة (١١,٩%)، وفى المرتبة قبل الأخيرة بالنسبة لعينة الريف بنسبة (٢٠,٩%).

ومن ثم يكشف التحليل السابق عن قدر كبير من التشابه بين عينة كل من الريف والحضر فى التركيز على الفئات التى لا يجب التسامح معها، وأهم هذه الفئات: البعيدون عن القيم والدين، والبلطجية والفتوات، والخارجون على القانون. كما أن هناك تقارباً واضحاً بين العينتين فى التركيز على الفئات التى يجب التسامح معها،

وأهمها: أصحاب الديانات الأخرى، والأميون، والوافدون من الدول الأخرى.

كما تشير بيانات الجدول رقم (٦-٩) إلى توزيع الفئات التى يجب عدم التسامح معها تبعاً لخبرة الهجرة. وتوضح هذه البيانات أن فئة "البعيدين عن القيم والدين" جاءت فى المرتبة الأولى بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة، حيث بلغت هذه النسبة (٧٢,٥%) ، فى حين جاءت هذه الفئة فى المرتبة الثانية بالنسبة لمن لم يسبق لهم المرور بخبرة الهجرة، وبلغت هذه النسبة (٧٨,٤%). وجاءت فئة "الخارجين على القانون" فى المرتبة الأولى لدى من لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٨٢%)، وجاءت هذه الفئة فى المرتبة الثالثة بالنسبة لمن سبق له الهجرة بنسبة (٥٩%). وبالنسبة لفئة "البلطجية والفتوات" فقد جاءت فى المرتبة الثانية بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة، وفى المرتبة الثالثة بالنسبة لمن لم يمروا بخبرة الهجرة من عينة الدراسة، وبلغت نسبتها فى الحالة الأولى (٦٧%) وفى الحالة الثانية (٧٦%) من إجمالى عينة كل فئة.

وقد ركزت فئة من سبق لهم الهجرة على بعض الفئات بدرجات متفاوتة فى أهميتها على أساس إمكانية التسامح أو عدم التسامح معها. وأول هذه الفئات هى "الإرهابيون"، والتى جاءت فى المرتبة الرابعة بين الفئات التى لا يجب التسامح معها، وبلغت هذه النسبة (٥٦,٥%)، وجاءت هذه الفئة فى المرتبة السادسة بالنسبة لمن لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٦١,٨%). وفى المرتبة الخامسة بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة، جاءت فئة "المجرمين وأصحاب السوابق" بنسبة (٥٣%).

أما فئة "مدمني المخدرات" فقد جاءت فى المرتبة السادسة بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة، وفى المرتبة الخامسة بالنسبة لمن لم يسبق لهم الهجرة؛ وذلك بنسبة (١٧%) فى الحالة الأولى. وفى الحالة الثانية (٦٥,١%). وتأتى فئة "الأميين" فى المرتبة السابعة بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة، وفى المرتبة الأخيرة بالنسبة لمن لم يسبق لهم الهجرة. وبلغت هذه النسبة (١٤%) فى الحالة الأولى، و (٩,٣%) فى الحالة الثانية. وفى المرتبة الأخيرة بالنسبة لمن سبق لهم الهجرة، تأتى فئتان هما: الوافدون من الدول الأخرى، وأصحاب الديانات المختلفة، وبلغت النسبة المئوية الخاصة بكل فئة (٩,٥%). أما بالنسبة لفئة الوافدين من الدول الأخرى، فقد جاءت فى المرتبة السابعة بالنسبة لمن لم يسبق لهم الهجرة بنسبة (٢٥,٤%)، ثم فئة أصحاب الديانات الأخرى فى المرتبة الثامنة بنسبة (١٦,٦%) من إجمالى عينة هذه الفئة.

وتشير البيانات السابقة إلى تقارب درجة التركيز بين من سبق لهم الهجرة وبين

من لم يسبق لهم المرور بخبرة الهجرة؛ فيما يتعلق بالتركيز على الفئات التى لا يجب التسامح معها، وكانت أكثر هذه الفئات: البعيدون عن القيم والدين، والخارجون على القانون، والبلطجية والفتوات. كما اشتركت كلتا الفئتين (المهاجرون وغير المهاجرين) فى التركيز على الفئات الأولى بالتسامح، وأهمها: الأميون، وأصحاب الديانات الأخرى، والوافدون من الدول الأخرى.

رابعاً: الآثار الناتجة عن عدم التسامح

كشفت الدراسة الميدانية عن تصورات عينة الدراسة للآثار الناتجة عن عدم التسامح فى المجتمع. ومن أهم هذه الآثار: تقييد الحريات، وزيادة العنف فى المجتمع، وانتشار الفوضى، وزيادة الجريمة، وزيادة الكراهية والخصام، وانتشار الظلم، وزيادة العداوة بين أفراد المجتمع ... وتعد هذه الآثار فى مجملها آثار سلبية.

وباستقراء بيانات الجدول رقم (٦-١٠) الذى يشير إلي توزيع وجهات نظر عينة الدراسة فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن عدم التسامح فى المجتمع، يتضح تركيز عينة الدراسة بدرجة أكبر على أن عدم التسامح فى المجتمع يؤدى إلي زيادة الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، فقد بلغت هذه النسبة (٧١%) من إجمالي عينة الدراسة. كما أن عدم التسامح فى المجتمع يؤدى إلي زيادة العنف بنسبة (٦٩,٥%). وتلى ذلك رؤية العينة بأن عدم التسامح فى المجتمع يؤدى إلي زيادة العداوة بين أفراد المجتمع، حيث بلغت هذه النسبة (٦٨,٨%) من إجمالي عينة الدراسة ، ثم رؤية العينة بان عدم التسامح يؤدى إلي ازدياد الظلم بين أفراد المجتمع، وذلك بنسبة (٥٤%) تقريباً. كما يؤدى عدم التسامح فى المجتمع إلي انتشار الفوضى (٥٢%). وأخيراً يؤدى عدم التسامح عندما يسود فى المجتمع إلى تقييد الحريات بنسبة بلغت (٣٦,٨%) من إجمالي عينة الدراسة .

وقد اختلفت وجهات نظر العينة فى محافظات الدراسة فى درجة التركيز على الآثار السلبية الناتجة عن عدم التسامح. ففى محافظة القاهرة، ركزت عينة الدراسة فى المرتبة الأولى على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة بين الناس فى المجتمع، حيث بلغت هذه النسبة (٦٢,٤%) من جملة عينة هذه المحافظة. ثم تركزت وجهات نظر العينة فى أن عدم التسامح يؤدى إلى الكراهية والخصام بين الناس، وكان ذلك بنسبة (٦١,٢%) . ثم ركزت عينة محافظة القاهرة بعد ذلك على أن عدم التسامح

يترتب عليه زيادة العنف بين أفراد وجماعات المجتمع، وذلك بنسبة بلغت (٥٢,٤%). وفى المرتبة الرابعة أوضحت عينة الدراسة أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة انتشار الجريمة فى المجتمع، حيث بلغت هذه النسبة (٣٧,٢%) من جملة عينة المحافظة، ثم يؤدى عدم التسامح بعد ذلك من وجهة نظر عينة محافظة القاهرة إلى انتشار الفوضى فى المجتمع، حيث بلغت هذه النسبة (٣٢,٠%). وأخيراً يؤدى عدم التسامح إلى تقييد الحريات، وذلك بأقل نسبة هى (٢٤,٤%) من إجمالى عينة محافظة القاهرة.

ويتضح من التحليل السابق فى محافظة القاهرة تدرج الآثار الناتجة عن عدم التسامح فى شدتها من الشكل البسيط إلى الشكل الأكثر تعقيداً، فهى تؤدى بالدرجة الأولى إلى زيادة العداوة بين الناس، وفى المرحلة التالية تتطور إلى مزيد من الكراهية والخصام، ثم يتحول بعد ذلك إلى ممارسه العنف بأنواعه وأشكاله المختلفة، ثم يصل هذا العنف إلى أقصى درجة له فى المرحلة التالية حتى يصل إلى الجريمة، ثم يترتب على ازدياد الجريمة تعرض الكثير من أفراد المجتمع للظلم، وبالتالي تنتشر الفوضى فى المجتمع.

جدول رقم (٦-١٠)

توزيع الآثار الناتجة عن عدم التسامح تبعاً للمحافظة وللنوع (%)

البيان / الآثار	المحافظة			النوع		المجموع	
	القاهرة	المنوفية	أسيوط	ذكور	إناث	ك	%
تقييد الحريات	٢٤,٤	٤٤,٧	٤٧,١	٤١,٨	٣٠,٧	٢١٧	٣٦,٨
زيادة العنف	٥٢,٤	٨٢,٤	٨١,٨	٧٤,٩	٦٢,٩	٤١٠	٦٩,٥
انتشار الفوضى	٣٢,٠	٦٤,١	٦٩,٤	٥٧,٩	٤٤,٩	٣٠٧	٥٢,٠
زيادة الجريمة	٣٧,٢	٧٥,٣	٦٩,٤	٦٢,٢	٥١,٧	٣٣٩	٥٧,٥
الكراهية والخصام	٦١,٢	٧٣,٥	٨٢,٩	٧٧,١	٦٣,٧	٤١٩	٧١,٠
ظلم الآخرين	٣٣,٦	٦٥,٩	٧١,٨	٥٨,٢	٤٨,٧	٣١٨	٥٣,٩
زيادة العداوة	٦٢,٤	٧٢,٤	٧٤,٧	٦٦,٩	٧١,٢	٤٠٦	٦٨,٨
عدد المستجيبين	٢٥٠	١٧٠	١٧٠	٣٢٣	٢٦٧	٥٩٠	١٠٠

أما فى محافظة المنوفية، فقد اختلفت تصورات عينة الدراسة فى هذه المحافظة، عما يقابلها فى محافظة القاهرة، فقد تدرجت استجابات العينة فى هذه المحافظة من الشكل العنيف إلى الشكل البسيط، حيث ركزت هذه العينة على أن عدم التسامح فى المجتمع يؤدى بالدرجة الأولى إلى زيادة وانتشار العنف بين الناس فى المجتمع، حيث بلغت هذه النسبة (٨٢,٤%) من جملة عينة هذه المحافظة. ثم ركزت هذه العينة فى المرتبة الثانية على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الجريمة، وذلك بنسبة (٧٥,٣%) من جملة عينة المحافظة. ثم يؤدى عدم التسامح بعد ذلك إلى زيادة الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، حيث وصلت هذه النسبة إلى (٧٣,٥%) وهى نسبة تقترب كثيراً من تلك الخاصة بالاستجابة المتعلقة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الجريمة. وفى المرتبة الرابعة ركزت عينة الدراسة على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة بين الناس، وذلك بنسبة (٧٢,٤%). وفى المرتبة التالية يؤدى عدم التسامح إلى انتشار الظلم بين الناس فى المجتمع، حيث وصلت هذه النسبة إلى (٦٥,٩%)، ثم يؤدى عدم التسامح بعد ذلك إلى انتشار الفوضى بين الناس بنسبة (٦٤,١%)، وأخيراً يؤدى عدم التسامح إلى تقييد الحريات بنسبة (٤٤,٧%) من إجمالى عينة محافظة المنوفية.

ويلاحظ على استجابات عينة الدراسة فى محافظة المنوفية ارتفاع درجة الوعى بخطورة الآثار السلبية التى تترتب على عدم وجود التسامح بين أفراد المجتمع، وتأكد ذلك من خلال تقارب النسب الخاصة بالاشكال العنيفة من الآثار السلبية، فعدم التسامح يترتب عليه فى المقام الأول زيادة العنف والجريمة فى المجتمع، ثم يؤدى بعد ذلك إلى الكراهية والخصام وزيادة العداوة بين الناس ... ولذلك يمكن القول أن استجابات عينة الدراسة فى هذه المحافظة تسير فى اتجاه مغاير لما أوضحته استجابات العينة فى محافظة القاهرة.

وفيما يتعلق بالآثار السلبية المترتبة على عدم التسامح من وجهة نظر عينة محافظة أسيوط؛ فيلاحظ أنها أقرب إلى محافظة القاهرة منها إلى محافظة المنوفية، من حيث اتجاه تركيز هذه العينة على الآثار السلبية البسيطة ثم اتجاهها إلى الأشكال الأكثر قوة وتعقيداً. وقد ركزت عينة الدراسة فى هذه المحافظة على أن عدم التسامح يؤدى فى المرتبة الأولى إلى زيادة الكراهية والخصام بين الناس، حيث بلغت هذه

النسبة (٨٣%) تقريباً من إجمالى عينة هذه المحافظة. وتقترب من النسبة السابقة الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف وذلك بنسبة (٨١,٨%). أما فى المرتبة الثالثة فقد أوضحت عينة الدراسة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة وانتشار العداوة بين أفراد وجماعات المجتمع وذلك بنسبة بلغت (٧٤,٧%). ثم يؤدى عدم التسامح بعد ذلك إلى انتشار الظلم بين الناس بنسبة (٧١,٨%). وفى المرتبة الخامسة ركزت عينة الدراسة على أن عدم التسامح يؤدى إلى كل من انتشار الفوضى وزيادة الجريمة، حيث بلغت النسبة الخاصة بكل منهما إلى (٦٩,٤%)، وأخيراً تأتى الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى تقييد الحريات فى المجتمع، وذلك بنسبة بلغت (٤٧,١%) من إجمالى عينة محافظة أسيوط.

ومن التحليل السابق يمكننا استنتاج أن زيادة العنف وانتشار الجريمة تعتبران من أهم الآثار السلبية المترتبة على عدم التسامح، وهو ما نلاحظه فى الوقت الحالى فى المجتمع المصرى وفى مجتمعات أخرى كثيرة من العالم، مما يعنى انتشار عدم التسامح حالياً بدرجة أكبر مما كان فى الماضى ... ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التى دعت إلى إجراء هذه الدراسة الميدانية لمعرفة أهم العوامل التى أدت إلى تغير التسامح فى المجتمع وتضاؤله بدرجة جعلت العنف هو السمة السائدة فى المجتمع وما يترتب على ذلك من انتشار الفوضى والظلم والعداوة بين الناس.

كما يمكن تفسير تضاؤل تركيز عينة الدراسة فى المحافظات الثلاث على العامل الخاص بأن عدم التسامح يؤدى إلى تقييد الحريات، بأن هذا العامل ربما يتعلق بدرجة أكبر بطبيعة العلاقة بين طرفين يفترض تكافؤ القوة لدى كل منهما، بحيث يكون أحد الأطراف قادراً على قبول الطرف الآخر برغم رفضه لسمة أو سمات يتمتع بها هذا الطرف الآخر مثل الديانة أو التعليم ... إلخ. أما بقية الآثار والمتعلقة بانتشار الكراهية والخصام وزيادة العداوة والظلم بين الناس وانتشار الفوضى فتبدو متعلقة بالتفاعلات اليومية بين الناس، ومن ثم يبدو أن هناك تقارباً بين أطراف مواقف التفاعل يتيح لكل طرف إمكانية الاختيار بين التسامح أو عدم التسامح فى هذا الموقف.

كما تكشف بيانات الجدول رقم (٦-١٠) أيضاً عن التفاوت الواضح بين

الذكـور والإناث فيما يتعلق بتصور الآثار الناتجة عن عدم التسامح فى المجتمع. فقد ركزت عينة الذكور على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، وقد بلغت نسبة هذه الاستجابة (٧٧,١%) من جملة عينة الذكور. وتليها فى المرتبة الثانية الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكان ذلك بنسبة (٧٤,٩%). ثم ركزت عينة الذكور فى المرتبة الثالثة على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة بين عناصر المجتمع، وبلغت هذه النسبة (٦٦,٩%) من إجمالى الذكور. وفى المرتبة الرابعة أوضحت عينة الذكور أن عدم التسامح يؤدى إلى انتشار الجريمة وزيادتها فى المجتمع، فقد وصلت هذه النسبة إلى (٦٢,٢%). ويأتى فى المرتبتين الخامسة والسادسة الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى انتشار الظلم وانتشار الفوضى فى التفاعلات اليومية بين الناس، وكان ذلك بنسبتين متقاربتين هما (٥٨,٢%)، (٥٧,٩%) من إجمالى عينة الذكور. وأخيراً تأتى الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى تقييد الحريات وزيادة الشعور بالقهر والإحباط بين الأفراد، وقد بلغت هذه النسبة (٤١,٨%) من جملة الذكور.

أما فيما يتعلق بعينة الإناث، فقد ركزت بالدرجة الأولى على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة بين أفراد المجتمع، وكان ذلك بنسبة (٧١,٢%) من إجمالى عينة الإناث. ثم تركزت استجابات هذه العينة بعد ذلك على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الكراهية والخصام بين أفراد وجماعات المجتمع، فقد بلغت هذه النسبة (٦٣,٧%). وتقترب من هذه النسبة الأخيرة نسبة الاستجابات الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة وانتشار العنف بين أفراد وجماعات المجتمع (٦٢,٩%). وفى المرتبة الرابعة ركزت عينة الإناث على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الجريمة داخل المجتمع (٥١,٧%). ويلى ذلك نسبة الاستجابات الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى ظلم الآخرين (٤٨,٧%)، ثم يؤدى عدم التسامح بعد ذلك إلى انتشار الفوضى فى المجتمع (٤٢,٩%)، وأخيراً يؤدى عدم التسامح من وجهة نظر عينة الإناث إلى تقييد الحريات وزيادة الكبت والقهر داخل المجتمع، حيث بلغت هذه النسبة (٣٠,٧%) من إجمالى عينة الإناث.

ومن ثم تكشف التحليلات السابقة عن عدد من أوجه الاتفاق بين عينة الذكور وعينة الإناث، أهمها ارتفاع درجة الوعى بخطورة عدم التسامح بين أفراد المجتمع وما يترتب على ذلك من آثار سلبية. ورغم ذلك فقد تفاوتت استجابات كلتا العينتين فيما يتعلق بدرجة التركيز على هذه الآثار. فبينما ركزت عينة الذكور فى المرتبة الأولى على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، نجد هذا الأثر نفسه قد جاء فى المرتبة الثانية من تركيز عينة الإناث. وبينما ركزت عينة الإناث بالدرجة الأولى على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة بين أفراد المجتمع، نجد نفس هذا الأثر قد جاء فى المرتبة الثالثة من تركيز عينة الذكور. كما أن استجابة عينة الذكور بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف فى المجتمع قد جاءت فى المرتبة الثانية، فى الوقت الذى جاءت فيه هذه الاستجابة نفسها فى المرتبة الثالثة من تركيز عينة الإناث؛ ولكن بنسبة قريبة من الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الكراهية والخصام، التى جاءت فى المرتبة الثانية من تركيز عينة الإناث.وجاءت الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الجريمة فى المجتمع فى المرتبة الرابعة فى تصور كلتا العينتين، والأمر نفسه فيما يتعلق بالاستجابات الخامسة والسادسة والسابعة، وهى على التوالى: أن عدم التسامح يؤدى إلى ظلم الآخرين، ثم انتشار الفوضى، ثم تقييد الحريات.

وتوضح البيانات الواردة بجدول (٦-١١) تصورات عينة الدراسة للآثار الناتجة عن عدم التسامح فى المجتمع موزعة تبعاً للديانة، وتكشف هذه البيانات عن وجود فروق واضحة بين عينة المسلمين وعينة المسيحيين فى درجة التركيز على الآثار السلبية الناتجة عن عدم التسامح فى المجتمع. فقد ركزت عينة المسلمين بالدرجة الأولى على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة وانتشارها بين أفراد المجتمع، وبلغت هذه النسبة (٥٤,٦%) ، أى ما يزيد على نصف عينة الدراسة. ثم ركزت عينة المسلمين بعد ذلك على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف بين أفراد المجتمع، وكذلك إلى زيادة الكراهية والخصام فيما بينهم، فقد بلغت هاتان النسبتان (٦٧,٩%)، (٦٧,٧%) من إجمالى عينة المسلمين على التوالى.

جدول رقم (٦-١١)

توزيع الآثار الناتجة عن عدم التسامح تبعاً لبعض البيانات الأساسية

البيان / الآثار	الديانة		الإقامة		الهجرة		المجموع	
	مسلم	مسيحى	ريف	حضر	نعم	لا	ك	%
تقييد الحريات	٣٨,٥	٣٣,٥	٤٣,٥	٣٤,٠	٣٢,٤	٣٩,٥	٢١٧	٣٦,٨
زيادة العنف	٦٧,٩	٧٢,٥	٧٧,٦	٦٦,٢	٦٢,٢	٧٤,٠	٤١٠	٦٩,٥
انتشار الفوضى	٥٤,٦	٤٧,٠	٦٣,٥	٤٧,٤	٤٦,٧	٥٥,٣	٣٠٧	٥٢,٠
زيادة الجريمة	٥٦,٧	٥٩,٠	٦٨,٢	٥٣,١	٥٢,٩	٦٠,٣	٣٣٩	٥٧,٥
الكراهية والخصام	٦٧,٧	٧٧,٥	٧٥,٣	٦٩,٣	٦٢,٧	٧٦,٢	٤١٩	٧١,٠
ظلم الآخرين	٥٤,٦	٥٢,٥	٦٤,٧	٤٩,٥	٢٤,٠	٦٠,٠	٣١٨	٥٣,٩
زيادة العداوة	٦٩,٥	٦٧,٥	٦٨,٢	٦٩,٠	٦٧,٦	٦٩,٦	٤٠٦	٦٨,٨
عدد المستجيبين	٣٩٠	٢٠٠	١٧٠	٤٢٠	٢٢٥	٣٦٥	٥٩٠	١٠٠

وفى المرتبة الرابعة جاءت الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الجريمة وما ينتج عنها من آثار سلبية فى المجتمع، فقد بلغت هذه النسبة (٥٦,٧%). وتقترب من هذه النسبة الأخيرة نسبة الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى انتشار الفوضى فى المجتمع، حيث بلغت (٥٤,٦%) من عينة المسلمين، وهى نفس النسبة الخاصة بالاستجابة التى ترى أن عدم التسامح فى المجتمع يؤدى إلى زيادة الظلم والقهر بين أفراد المجتمع، والتى جاءت فى المرتبة الخامسة أيضاً بالنسبة بنفسها. وأخيراً تأتى استجابة عينة المسلمين بأن عدم التسامح يؤدى إلى تقييد الحريات وزيادة الكبت والقهر فى المجتمع، وكان ذلك بأقل نسبة هى (٣٨,٥%).

بينما ركزت عينة المسيحيين بالدرجة الأولى على أن عدم التسامح يؤدى إلى وجود الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، حيث بلغت هذه النسبة (٧٧,٥%) من

إجمالى عينة المسيحيين. ثم ركزت هذه العينة فى المرتبة الثانية على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف بين أفراد وفئات المجتمع، وكان ذلك بنسبة (٧٢,٥%)، وفى المرتبة الثالثة ركزت عينة المسيحيين على أن عدم التسامح يؤدى إلى انتشار العداوة بين أفراد المجتمع، وبلغت هذه النسبة (٦٧,٥%). أما فى المرتبة الرابعة؛ جاءت الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الجريمة بنسبة (٥٩%). ثم ركزت عينة المسيحيين فى المرتبة التالية على أن عدم التسامح يؤدى إلى ظلم الآخرين وما يترتب عليه من آثار سلبية، وجاءت ذلك بنسبة (٥٢,٥%). وفى المرتبة السادسة جاءت الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى انتشار الفوضى فى المجتمع بنسبة (٤٧%). وفى المرتبة الأخيرة جاءت الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى تقييد الحريات وزيادة الضغوط والقهر فى المجتمع، وبلغت هذه النسبة (٣٣,٥%) من إجمالى عينة المسيحيين.

وباستقراء الاستجابات السابقة يتضح اختلاف تصورات عينة المسلمين عن تصورات عينة المسيحيين فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن عدم التسامح فى المجتمع. ففى الوقت الذى تركز فيه عينة المسلمين على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة بالدرجة الأولى، نجد الاستجابة ذاتها بالنسبة لعينة المسيحيين تأتى فى المرتبة الثالثة، وفى الوقت الذى تركز فيه عينة المسيحيين على الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح فى المجتمع يترتب عليه زيادة الكراهية والخصام بالدرجة الأولى، نجد الاستجابة ذاتها تأتى فى المرتبة الثالثة بالنسبة لعينة الدراسة من المسلمين.

ورغم ذلك نلاحظ درجة عالية من التوافق بين العينتين فى التركيز على بقية الاستجابات التى تمثل نتائج لعدم التسامح فى المجتمع. فنجد مثلاً أن الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف قد جاءت فى المرتبة الثانية من وجهة نظر كلتا العينتين، كما جاءت زيادة الجريمة كنتيجة مترتبة على عدم التسامح فى المرتبة الرابعة، وانتشار الفوضى فى المرتبة الخامسة، وأخيراً تقييد الحريات كنتيجة لعدم التسامح فى المرتبة الأخيرة من تركيز كل من عينة المسلمين وعينة المسيحيين. وهو ما يعكس درجة كبيرة من التقارب بين وجهات نظر المسلمين والمسيحيين فى المجتمع المصرى.

ومن خلال استقراء استجابات المبحوثين فى جدول (٦-١١)؛ والذى يشير إلى توزيع الآثار الناتجة عن عدم التسامح تبعاً لمنطقة الإقامة، يتضح أن العامل الخاص

بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف بين الناس فى المجتمع يمثل المرتبة الأولى فى كل من الريف والحضر بنسبتى (٦٦,٢%) و(٧٧,٦%) من إجمالى عينة كل منطقة.

وفى الحضر أوضحت استجابات المبحوثين أن عدم التسامح يؤدى فى المرتبة الثانية إلى عاملين هما زيادة الكراهية وزيادة العداوة بين الناس فى المجتمع، فقد بلغت النسبة الخاصة بكل منهما (٦٩,٣%) للعامل الأول، و (٦٩%) . أما فى الريف فقد اتفقت عينة الريف مع عينة الحضر فى التركيز على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، وجاءت هذه الاستجابة فى المرتبة الثانية من تركيز عينة الريف بنسبة (٧٥,٣%) من عينة الريف. أما فى المرتبة الثالثة بالنسبة لعينة الريف؛ فجاءت الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى عاملين هما: زيادة الجريمة، وزيادة العداوة، فقد بلغت النسبة الخاصة بكل منهما (٦٨,٢%). ويقابل ذلك فى الحضر تركيز عينة الدراسة فى المرتبة الثالثة على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الجريمة، حيث بلغت هذه النسبة (٥٣,١%).

كما ركزت عينة الدراسة فى الريف أيضاً على عاملين فى المرتبة الرابعة، حيث يؤدى عدم التسامح إلى زيادة الظلم بين الناس، كما يؤدى إلى انتشار الفوضى فى المجتمع، فقد بلغت نسبة العامل الأول (٦٤,٧%)، والعامل الثانى (٦٣,٥%). ويقابل ذلك فى المرتبة الرابعة فى الحضر العامل الخاص بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الظلم بين الناس بنسبة (٤٩,٥%). بينما جاء العامل الخاص بأن عدم التسامح يؤدى إلى انتشار الفوضى فى المجتمع فى المرتبة الخامسة من تركيز عينة الحضر، وذلك بنسبة (٤٧,٤%) من عينة الريف. وأخيراً جاء العامل الخاص بأن عدم التسامح يؤدى إلى تقييد الحريات فى المرتبة الأخيرة من تركيز كل من عينة الريف وعينة الحضر، وبلغت هذه النسبة فى الريف (٤٣,٥%)، وفى الحضر (٣٤%).

ومن ثم، تعكس الاستجابات السابقة تقارباً كبيراً بين عينة الريف وعينة الحضر فيما يتعلق بتصوراتهم لطبيعة الآثار المترتبة على عدم التسامح فى المجتمع، مع اختلاف النسب الخاصة بكل عامل. حيث يلاحظ أن العامل الخاص بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف قد جاءت فى المرتبة الأولى فى كلا المجتمعين، وقد جاء عامل الكراهية والخصام فى المرتبة الثانية، وزيادة العداوة فى المرتبة الثالثة، وظلم الآخرين فى المرتبة الرابعة، وانتشار الفوضى فى المرتبة الخامسة، وتقييد الحريات فى المرتبة الأخيرة.

ويمكن تفسير هذا التقارب فى استجابات عينة الريف مع عينة الحضر فى أن المجتمعين الريفيين الذين طبقت فيها الدراسة الميدانية (وهما قرية ميت خاقان فى محافظة المنوفية، وقرية سلام فى محافظة أسيوط) يقتربان بدرجة كبيرة من مجتمع الحضر فى كل محافظة من المحافظتين. فقرية ميت خاقان تنتمى إلى مركز شبين الكوم والذى طبقت فيه الدراسة الميدانية أيضاً باعتباره عاصمة المحافظة. ونفس الحال فى محافظة أسيوط، حيث تبعد قرية سلام عن مدينة أسيوط بمسافة لا تزيد عن ٢٥كم، مما انعكس فى زيادة العلاقات والصلات بين هذا المجتمع الريفى ومدينة أسيوط، والذى طبقت فيه الدراسة الميدانية أيضاً. ونتيجة لذلك كان من الطبيعى أن تتقارب استجابات عينة الريف مع عينة الحضر فى التركيز على الآثار السلبية الناتجة عن عدم التسامح.

وباستقراء الآراء الواردة بالجدول رقم (٦-١١) الخاص بتوزيع تصورات أفراد العينة للآثار السلبية الناتجة عن عدم التسامح فى المجتمع تبعاً لخبرات الهجرة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- فيما يتعلق بمن سبق لهم المرور بخبرة الهجرة، جاءت الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يترتب عليه زيادة العداوة بين الناس فى المرتبة الأولى، حيث بلغت هذه النسبة (٦٧,٦%) من إجمالى عينة هذه الفئة. وفى المرتبة الثانية ركزت عينة الدراسة ممن سبق لهم الهجرة على أن عدم التسامح يؤدى إلى عاملين هما: زيادة الكراهية والخصام بين الناس، وزيادة العنف، فقد بلغت نسبة كل منهما (٦٢,٧%) و (٦٢,٢%) على التوالى. وفى المرتبة الثالثة جاءت الاستجابة الخاصة بأن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الجريمة؛ وذلك بنسبة (٥٢,٩%). ثم يؤدى عدم التسامح بعد ذلك إلى انتشار الفوضى فى المجتمع، حيث بلغت هذه النسبة (٤٦,٧%). ثم يؤدى عدم التسامح إلى ظلم الآخرين بنسبة (٤٤%). وأخيراً يؤدى عدم التسامح فى المرتبة الأخيرة إلى تقييد الحريات بنسبة (٣٢,٤%) من إجمالى عينة من سبق لهم الهجرة.

أما فيما يختص بمن لم يسبق لهم المرور بخبرة الهجرة من عينة الدراسة، فقد أوضحت الاستجابات الواردة بالجدول السابق أن عدم التسامح يؤدى فى المرتبة الأولى إلى زيادة الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، فقد بلغت هذه النسبة (٧٦,٢%)، وفى المرتبة الثانية أكدت هذه العينة على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العنف بين أفراد وجماعات المجتمع، وذلك بنسبة (٧٤%)، وفى المرتبة الثالثة يؤدى عدم التسامح إلى

زيادة العداوة بين الناس فى المجتمع بنسبة (٦٩,٦%)، ثم يؤدى عدم التسامح إلى زيادة الجريمة بنسبة (٦٠,٣%)، ويقترب من هذه النسبة الأخيرة تركيز عينة الدراسة ممن لم يسبق لهم الهجرة على أن عدم التسامح يؤدى إلى انتشار الظلم بين أفراد وجماعات المجتمع، فقد وصلت هذه النسبة إلى (٦٠%)، وفى المرتبة السادسة جاءت استجابة المبحوثين بأن عدم التسامح يؤدى إلى انتشار الفوضى بنسبة (٥٥,٣%)، أما فى المرتبة الأخيرة فيؤدى عدم التسامح إلى تقييد الحريات بنسبة (٣٩,٥%) من إجمالى عينة من لم يسبق لهم الهجرة.

ويكشف التحليل السابق عن وجود فروق واضحة بين من سبق لهم المرور بخبرة الهجرة، وبين من لم يسبق لهم ذلك فى التركيز على طبيعة الآثار السلبية المترتبة على عدم التسامح فى المجتمع. وهى الفروق التى يمكن تفسيرها بكثرة الخبرات التى يكتسبها من سبق لهم الهجرة نتيجة تفاعلاتهم مع أنماط ثقافية واجتماعية مختلفة، فى حين يظل من لم يسبق له الهجرة محدود الخبرة فى التعامل مع ثقافات مختلفة عن ثقافته الأصلية التى نشأ وتربى فيها. ففى الوقت الذى ركز فيه من سبق لهم الهجرة على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة بين الناس فى المرتبة الأولى، نجد أن هذا العامل قد جاء فى المرتبة الثالثة فى تركيز من لم يسبق لهم الهجرة. وبينما جاء عامل زيادة الجريمة فى المرتبة الثالثة لدى من سبق لهم الهجرة، نجده قد جاء فى المرتبة الرابعة لدى غير المهاجرين.

الفصل السابع

التسامح الاجتماعى بين الثبات والتغير

العوامل - الأسباب - العلاقات

مقدمة

يحاول هذا الفصل تحقيق هدفين من أهداف الدراسة، يتمثل الهدف الأول في تحليل التغير فى ظاهرة التسامح فى المجتمع المصرى، واتجاه هذا التغير، وأسبابه. بينما يتمثل الهدف الثانى فى محاولة الكشف عن تجليات التسامح في المجالات المختلفة ، بدءا من الأسرة والأقارب والجيران وانتهاء بالمجتمع المحلى. وفى ضوء ذلك انقسم هذا الفصل إلى عدة محاور. يتناول الأول تصورات عينة الدراسة للثبات أو التغير فى التسامح فى المجتمع، واتجاهات هذا التغير. أما المحور الثانى فيركز على أسباب التغير فى التسامح من وجهة نظر عينة الدراسة، مع التركيز على دور كلٍ من: وسائل الإعلام، والهجرة، والحرية، والفقر، والعدالة.. فى حدوث هذا التغير. أما المحور الثالث فيركز على الفروق بين الأجيال المختلفة فى عملية التسامح ، في محاولة للكشف عن واقع التغير فى اتجاهات التسامح من جيل إلى جيل. وفي هذا الصدد تم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاثة أجيال. يتكون الجيل الأول (جيل الشباب) من الأفراد فى الفئة العمرية الأقل من ٣٠ عاماً. أما الجيل الثانى (جيل الوسط) فيشمل الأفراد فى الفئة العمرية من ثلاثين عاماً إلى أقل من خمسين عاماً فى حين يشمل الجيل الثالث (جيل الشيوخ) الأفراد الذين تزيد أعمارهم على خمسين عاماً. ومن خلال حساب معاملات الارتباط المختلفة ، وبالكشف عن دلالة الفروق فى التسامح بين الأجيال الثلاثة ، يتم تحديد مدى تغير التسامح من جيل إلى جيل. وأخيراً يركز المحور الرابع على التغير فى الثقة فى المجتمع المصرى ومدى التفاوت فى مستوى الثقة بين كل من: الذكور والإناث الريفيين، والحضريين، وبين المسلمين والمسيحيين.. الخ. وتستند فكرة هذا المحور على أساس أن الثقة تعد مظهراً أساسياً للتسامح بين أفراد المجتمع.

أولاً: التغير والثبات فى التسامح الاجتماعى

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى حدوث تغير فى التسامح فى المجتمع المصرى. وقد اختلف مسار هذا التغير ، من حيث تركيز عينة الدراسة على أن التسامح حالياً قد قل عما كان عليه فى الماضى أو العكس. وتوضح بيانات الجدول (١-٧) ذلك. فالغالبية العظمى من عينة الدراسة (بنسبة٧٣,٧%) يرون أن التسامح فى المجتمع المصرى حالياً أقل مما كان فى الماضى. فى حين أن نسبة ١٨% من إجمالى العينة يرون أن التسامح حالياً قد زاد عما كان عليه فى الماضى. كما حددت نسبة ٨,٣% فقط من عينة الدراسة أن التسامح الآن مشابه لما كان عليه فى الحال فى الماضى ، ولم يحدث تغيير فى طبيعة هذه الظاهرة فى المجتمع. ومن ثم تعكس البيانات السابقة مدى حدوث تغير فى ظاهرة التسامح فى المجتمع المصرى ، سواء كان اتجاه هذا التغير بالزيادة أو النقصان، فقد بلغت نسبة من يرون حدوث هذا التغير نسبة ٩١,٧% من إجمالى عينة الدراسة.

جدول (٧-١)

التغير والثبات فى التسامح الاجتماعى

الفئة	العدد	النسبة
زمان أكثر	٤٣٥	٧٣,٧
الآن أكثر	١٠٦	١٨,٠
كما هو	٤٩	٨,٣
المجموع	٥٩٠	١٠٠%

وقد اختلف تركيز عينة الدراسة على اتجاه التغير فى التسامح تبعاً لعدة متغيرات أساسية نتناولها فيما يلى :

١ – التغير فى التسامح والمحافظة

أوضحت الدراسة وجود تفاوت بين محافظات الدراسة فى مدى الإحساس بوجود تغير فى التسامح فى المجتمع. فقد بلغت قيمة كا٢ ٢٧,٩ درجة ، وكانت هذه القيمة دالة عند أعلى مستوى للمعنوية ٠,٠٠١، مما يشير إلى وجود فروق واضحة بين المحافظات الثلاثة. وتوضح بيانات الجدول (٧-٢) ذلك. حيث يلاحظ أن

محافظة أسيوط كانت أكثر تركيزاً على أن التسامح فى الماضى كان أكثر مما هو سائد حالياً فى المجتمع (وذلك بنسبة ٨٠,٦% من إجمالى عينة هذه المحافظة) . ويليها محافظة المنوفية بنسبة ٧٣% تقريباً، ثم محافظة القاهرة بنسبة ٦٩,٦% من إجمالى عينة هذه المحافظة. ويلاحظ عكس هذا الاتجاه تقريباً لدى من يرون أن التسامح حالياً أكثر مما كان فى الماضى، حيث جاءت محافظة القاهرة فى المرتبة الأولى بنسبة ٢٢% من إجمالى العينة بها، ثم محافظة أسيوط بنسبة ١٨,٢%، ثم المنوفية بنسبة ١,٨%.

ويمكن تفسير النتائج السابقة فى محافظة القاهرة بأن هذه المحافظة هى الأكثر ازدحاماً بالسكان من محافظات مختلفة، ويتضح فيها الكثير من التفاعلات والعلاقات بين أفراد ذوى خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة، وذلك إما بحكم العمل أو بحكم قضاء المصالح الخاصة. كما أن غالبية سكان محافظة القاهرة لم ينشأوا بالأساس فى هذه المحافظة، بل جاءوا من محافظات ومناطق مختلفة داخل المجتمع المصرى. ومن الطبيعى أن تتولد اتجاهات التسامح من كثرة التفاعلات والعلاقات بين هؤلاء البشر، مما يترتب عليه زيادة الإحساس بأن التسامح حالياً يمكن أن يكون أكثر مما كان فى الماضى.

أما فى محافظة المنوفية – حيث التركيز على أن التسامح فى الماضى كان بدرجة تفوق كثيراً ما هو موجود حالياً - فيمكن تفسير ذلك بعاملين. أولهما زيادة الهجرات الداخلية إلى محافظة القاهرة بحكم قرب المسافة بينهما، مما يترتب عليه وجود الكثير من أبناء هذه المحافظة فى مواقع العمل المختلفة بدرجة تفوق كثيراً المهاجرين من أبناء المحافظات الأخرى، ولذلك قد تنطوى العلاقات والتفاعلات مع المهاجرين من أبناء هذه المحافظة على بعض التوترات أو الصراعات والتى قد تنشأ بحكم طبيعة العمل، كما قد تنشأ بحكم الأفكار النمطية السائدة حول أبناء هذه المحافظة. أما العامل الثانى فيتمثل فى ارتفاع المستويات التعليمية لأبناء هذه المحافظة، مما يؤدى إلى زيادة الطموحات والتوقعات المستقبلية، غير أن عدم القدرة على استثمار رأس المال الثقافى الناتج من ارتفاع المستويات التعليمية من شأنه أن يؤدى إلى مزيد من الإحباط والشعور بعدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من الرغبات أو المتطلبات الضرورية. وهو ما ينعكس فى النهاية بشعور الأفراد بقلة التسامح السائد حالياً فى المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك يمكن تفسير تركيز عينة محافظة أسيوط على أن التسـامح حالياً أقل مما كان فى الماضى ، وذلك من خلال انتشار التعصب العائلى المتمثل فـى جرائم الثأر الموزعة تاريخياً فى هذه المجتمعات ، والتى قد تؤدى إلى زيادة الإحساس بأن التسامح فى الماضى كان أقل مما هو سائد حالياً - عكس مـا توضـحه نتـائج الدراسة. إلا أن تطبيق الدراسة الميدانية بعد سلسلة من جرائم الثأر بمحافظات الصعيد يمكن أن يكون لها تأثير كبير فى طبيعة استجابات المبحوثين فى تلك الفتـرة حـول الاتجاهات نحو تغير أو ثبات التسامح فى المجتمع.

جدول (٧-٢)

اتجاهات التغير فى التسامح والمحافظة

التسامح / المحافظة	زمان أكثر		الآن أكثر		كما هو		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القاهرة	١٧٤	٦٩,٦	٥٥	٢٢,٠	٢١	٨,٤	٢٥٠	١٠٠
المنوفية	١٢٤	٧٢,٩	٢٠	١١,٨	٢٦	١٥,٣	١٧٠	١٠٠
أسيوط	١٣٧	٨٠,٦	٣١	١٨,٢	٢	١,٢	١٧٠	١٠٠
المجموع	٣٤٥	٧٣,٧	١٠٦	١٨,٠	٤٩	٨,٣	٥٩٠	١٠٠

كا^{٢} = ٢٧,٩ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١)

٢ – التغير فى التسامح والتعليم

أوضحت نتائج الدراسة الميدانية وجود علاقة بين الحالـة التعليميـة وطبيعـة تصورات عينة الدراسة فيما يتعلق باتجاهات التسامح فى المجتمع. فقد بلغت قيمة كا^{٢} ٥٧,٧ درجة ، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، وهو ما يعكـس قوة العلاقة بين المتغيرين. وتتأكد النتيجة السابقة عند استقراء البيانات الميدانية الناتجة فى جدول (٧-٣) ، حيث تشير بيانات هذا الجدول إلى أن الفئات التعليميـة الأقـل كانت هى الأعلى تركيزاً على أن التسامح فى الماضى كان أكثر مما هو موجود حالياً، فقد بلغت استجابات هؤلاء الذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة نسبة ٨٤,٤% من إجمالى عينة هذه الفئة. وتليها استجابات الأميين بنسبة ٨٠%، ثم ذوى التعليم المتوسط بنسبة ٨٢% تقريباً.

جدول (٧-٣)

اتجاهات التغير فى التسامح والتعليم

التسامح / المحافظة	زمان أكثر		الآن أكثر		كما هو		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمى	٢٠	٨٠,٠	٥	٢٠,٠	-	-	٢٥	١٠٠
يقرأ ويكتب	٢٧	٨٤,٤	٢	٦,٣	٣	٤,٩	٣٢	١٠٠
متوسط	١٣١	٨١,٩	٢٧	١٦,٩	٢	١,٣	١٦٠	١٠٠
فوق متوسط	٥٨	٦٥,٩	٢٠	٢٢,٧	١٠	١١,٤	٨٨	١٠٠
جامعى	١٨٤	٧٤,٢	٤٣	١٧,٣	٢١	٨,٥	٢٤٨	١٠٠
فوق جامعى	١٥	٤٠,٥	٩	٢٤,٣	١٣	٣٥,١	٣٧	١٠٠
المجموع	٤٣٥	٧٣,٧	١٠٦	١٨,٠	٤٩	٨,٣	٥٩٠	١٠٠

كا^{٢} = ٥٧,٧١ (دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١).

ويمكن تفسير ذلك بأن ذوى المستويات الاجتماعية الأقل هم الأكثر معاناة فـى المجتمع من تدنى ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية. ووفقاً لمفاهيم نظرية رأس المـال الثقافى فإن هؤلاء الأقل تعليماً يمتلكون قـدراً ضـئيلاً مـن رأس المـال الثقـافى ، وفىالوقت نفسه يعانون من تدنى رأس مالهم الاقتصادى ، ولـذلك فهـم لا يمتلكـون معايير التميز فى الحياة الاجتماعية ، مما ينعكس فى النهاية فى مدى إحساسهم بـأن التسامح حالياً أقل مما كان فى الماضى[1]. ولهذا السبب نفسه جاءت استجابات الأعلى تعليماً فى الاتجاه المعاكس من حيث رؤيتهم للاستجابة الخاصة بأن التسامح حالياً أكثر مما كان فى الماضى ، فقد بلغت نسبة الأميين الذين حددوا هذه الاستجابة ٢٠% فـى مقابل نسبة ٢٤,٣% للمتعلمين تعليماً فوق جامعى. كما بلغت استجابات هؤلاء الـذين يعرفون فقط مجرد القراءة والكتابة ٦,٣% فقط فى مقابل نسبة ٢٢,٧% لذوى التعليم

---

(1) Rupp, J.C. and Rob De Lange, "Social order, Cultural Capital and Citizenship", ***The Sociological Review***, Vol. 37, No. 4, 1989, P. 671.

فوق المتوسط، ونسبة ١٧,٣% لذوى التعليم الجامعى.

ومن ثم توضح النتائج السابقة وجود علاقة قوية بين الحالة التعليمية للمبحـوث وطبيعة إدراكه للتغير أو الثبات فى التسامح. حيث يعد التعليم عاملاً أساسياً فى رفـع درجة الوعى بحدوث تغير فى التسامح ، سواء كان هذا التغير فى الاتجاه السـلبى أو الاتجاه الإيجابى. ويعود ذلك لما يبثه النظام التعليمى فى الأفراد والجماعات من قـيم واتجاهات خاصة بكيفية تعامله مع الآخرين وكيفية التصرف فـى مواقـف التـوتر. فالتعليم ؛ إلى جانب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة يعدان من العوامل المـؤثرة فـى طبيعة التسامح بين أفراد المجتمع الواحد ، أو بينهم وبين أفراد المجتمعات الأخـرى. وبالإضافة إلى ذلك يعمل التعليم على إكساب الأفراد النظرة الصـحيحة للآخـرين ، والإيمان بحق كل فرد فى أن يحيا بصرف النظر عن نوعه أو ديانته أو مكان إقامتـه أو لغته أو مستواه الاجتماعى والاقتصادى[١].

ويتأكد الاتجاه السابق عند تأمل العلاقة بين تعليم كل من الأب والأم ، وطبيعة التصورات حول تغير التسامح فى المجتمع. فقد بلغت قيمة كـا^{2} فيمـا بتعلـيم الأب وعلاقته بتغير اتجاهات التسامح ٢٦,٣٩ درجة ، وهى علاقة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١. أما فيما يتعلق بتعليم الأم وطبيعة التصورات حول التسامح ، فقد بلغت قيمـة كا^{2} ٢٥,٧٢ درجة ، وكانت هذه القيمة دالة أيضاً عند مستوى معنوية ٠,٠٠١ ، وهو ما يشير إلى قوة تأثير متغير التعليم فى تشكيل طبيعة الاتجاهات والتصورات حـول التسامح فى المجتمع.

٣ – التغير فى التسامح والنوع

باستقراء بيانات الجدول (٧-٤) يتضح أن هناك تقارباً بـين عينـة الـذكور وعينة الإناث فيما يتعلق بطبيعة واتجاه التغير الحادث فى ظاهرة التسامح فى المجتمع، حيث لم توجد فروق دالة بين العينتين، ولذلك بلغت قيمة كا^{2} ٥,١ درجة، ولم تكن هذه القيمة دالة عند أى مستوى للمعنوية. وقد بلغت نسبة من يرون من عينة الـذكور أن التسامح فى الماضى كان أكثر من الآن ٧٦,٨%من إجمالى عينة الذكور ، وذلك فـى مقابل نسبة ٧٠% لعينة الإناث. أما فيما يتعلق بالاستجابة الثانية؛ الخاصة بأن التسامح حالياً أكثر مما كان فى الماضى، فقد بلغت نسبة استجابة الذكور لها ١٧% فى مقابـل

(١) عدنان الأمين، الاصطفاء الاجتماعى: إعادة الإنتاج والحركية الاجتماعية، **المجلة العربية للبحوث التربوية**، مج ٣ ، ع ٢٤ ، ديسمبر ١٩٨١ ، ص ص ٢٥٨ - ٢٧٥.

١٩% لعينة الإناث فيما يتعلق بالاستجابة نفسها. أما بالنسبة للاستجابة الخاصة بوجود ثبات فى التسامح بين الماضى والحاضر، فيلاحظ أن عينة الإناث كانت أكثر تركيـزاً عليها من عينة الذكور، إذ بلغت استجابات الإناث ١١% تقريبـاً فـى مقابـل ٦,٢% للذكور. وهو ما يعكس عدم وجود فروق كبيرة بين عينة الذكور وعينة الإناث.

٤ – التغير فى التسامح والديانة

كشف التحليل الإحصائي عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الديانة والمتغير الخاص برؤية المبحوثين (مسلمين - مسيحيين) لطبيعة التغير فـى التسامح. حيث بلغت قيمة $كا^2$ ١,٧ درجة. وهو ما يعنى عدم وجود علاقة دالة بـين هذين المتغيرين. وتوضح بيانات الجدول (٧-٤) ذلك. حيث يلاحظ وجود تقـارب شديد بين عينتى المسلمين والمسيحيين فيما يتعلق بالاستجابات الخاصة بطبيعة التغير فى التسامح. فقد بلغت نسبة من يرون من عينة المسلمين أن التسامح حالياً أقل ممـا كان فى الماضى ٧٢% من إجمالى عينة هذه الفئة ، بينما بلغت نسبة المسيحيين الذين حددوا الاستجابة نفسها ٧٧% من إجمالى عينة المسيحيين. أما فيما يتعلق بالاسـتجابة الخاصة بأن التسامح حالياً أكثر مما كان فى الماضي؛ فتوضح البيانات الميدانيـة أن نسبة من حددوا هذه الاستجابة من المسلمين ١٩% فى مقابل ١٦% بالنسـبة لعينـة المسيحيين. ويتضح الاتجاه نفسه تقريباً فيما يتعلق بعدم حدوث تغير فى التسامح فـى المجتمع، فقد بلغت نسبة المسلمين الذين حددوا هذه الاستجابة ٩% من إجمالى عينـة هذه الفئة، فى مقابل نسبة ٧% من عينة المسيحيين. وبذلك تعكس البيانـات السـابقة اتفاقاً بين عينتى المسلمين والمسيحيين فيما يتعلق بطبيعة الوعي بحدوث تغيـر فـى التسامح فى المجتمع.

٥ – التغير فى التسامح ومكان الإقامة

أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى من كل من عينة الريف وعينة الحضـر يرون أن التسامح حالياً أقل مما كان فى الماضى، فقـد بلغـت نسـبة الاسـتجابات الحضرية فى هذا الاتجاه ثلاثة أرباع عينة الحضر، بينما بلغت نسبة من أفادوا بـذلك من عينة الريف ٧٠,٦% من إجمالى هذه العينة. أما فيما يتعلق بالاتجاه المعاكس الذى يرى أن التسامح حالياً أكثر مما كان فى الماضى، فمن الملاحظ أن من أفادوا بذلك قد مثلوا ١٩,٤% من إجمالى عينة الريف، وذلك فى مقابل ٧,٦% مـن إجمـالى عينـة الحضر. وفى الوقت نفسه أفادت نسبة ١٠% من إجمالى عينة الريف بأنه لم يحـدث

تغيير فى التسامح فى المجتمع ، وأن حالة التسامح حالياً مشابهة لما كان فى الماضى ، بينما بلغت نسبة من أفادوا بذلك من عينة الحضر ٧,٦% فقط. ويشير ذلك إلى وجود إحساس عام لدى كل من عينتى الريف والحضر فيما يتعلق بتصور اتجاهات التغيـر فى التسامح ، ولذلك لم تكن هناك فروق جوهرية بين كلتا العينتين فى هذا الصـدد ، ويؤكد ذلك قيمة كا^{٢} ، والتى بلغت ١,٤٢ درجة ، ولكنها لم تكن قيمة دالـة عنـد أى مستوى للمعنوية (جدول (٧-٤).

جدول (٧-٤)

اتجاهات التغير فى التسامح وبعض البيانات الأساسية

التسامح / المتغيرات		زمن أكثر		الآن أكثر		كما هو		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النوع	ذكور	٢٤٨	٧٦,٨	٥٥	١٧,٠	٢٠	٦,٢	٣٢٣	١٠٠
	إناث	١٨٧	٧٠,٠	٥١	١٩,١	٢٩	١٠,٩	٢٦٧	١٠٠
كا^{٢} = ٥,١ (غير دالة) .									
الديانة	مسلم	٢٨١	٧٢,٠	٧٤	١٩,٠	٣٥	٩,٠	٣٩٠	١٠٠
	مسيحى	١٥٤	٧٧,٠	٣٢	١٦,٠	١٤	٧,٠	٢٠٠	١٠٠
كا^{٢} = ١,٧ (غير دالة) .									
مكان الإقامة	حضر	٣١٥	٧٥,٠	٧٣	١٧,٤	٣٢	٧,٦	٤٢٠	١٠٠
	ريف	١٢٠	٧٠,٦	٣٣	١٩,٤	١٧	١٠,٠	١٧٠	١٠٠
كا^{٢} = ١,٤ (غير دالة) .									
الهجرة	نعم	١٥٠	٦٦,٧	٤٨	٢١,٣	٢٧	١٢,٠	٢٢٥	١٠٠
	لا	٢٨٥	٧٨,١	٥٨	١٥,٩	٢	٦,٠	٣٦٥	١٠٠
المجموع		٤٣٥	٧٣,٧	١٠٦	١٨,٠	٤٩	٨,٣	٥٩٠	١٠٠
كا^{٢} = ١٠,٧ (دالة عند مستوى ٠,٠١).									

٦ – التغير فى التسامح والهجرة

يلاحظ وجود علاقة بين الهجرة وطبيعة تصورات عينة الدراسة لمدى حدوث تغيرات فى التسامح فى المجتمع. وقد تأكد ذلك من خلال قيمة كا^{2} ، التى بلغت ١٠,٧ درجة ، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، ومعنى ذلك أن من سبق لهم الهجرة من عينة الدراسة لديهم اتجاهات وتصورات حول التغير فى التسامح تختلف عمن لم يسبق لهم الهجرة. ويمكن تفسير ذلك بما تنطوى عليه الهجرة من تغير فى قيم واتجاهات المهاجرين، حيث يعيش المهاجر غالباً على هامش ثقافتين مختلفتين فى طبيعة نظرة كل منهما إلى التسامح أو عدم التسامح فى المجتمع.

ونتيجة لأن الهجرة تؤدى إلى زيادة طموحات الأفراد فى الحراك والصعود الاجتماعى، كما تؤدى إلى زيادة النزعة الاستهلاكية الترفيه - وليست الإنتاجية - لدى المهاجرين العائدين، فإن هذه الطموحات والتوقعات قد لا يقابلها فى المجتمع الأصلى الإمكانيات اللازمة لتحقيق تلك الآمال. ولذلك تحدث فجوة كبيرة بين وضع ومكانة المهاجرين فى مجتمعين ، أحدهما مجتمع المهجر ، والآخر المجتمع الأصلى ، مما يترتب عليه المزيد من التوترات والصراعات الداخلية أو الخارجية التى تنعكس فى علاقة الفرد بالآخرين. وبالتالى قد يسهم ذلك فى تغيير اتجاهات التسامح فى المجتمع، وكذلك فى مدى تصورات الناس لطبيعة تلك الاتجاهات.

وبالنظر إلى بيانات الجدول (٧-٤) يتضح نفس النتائج السابقة. فيما يتعلق بالاتجاه الأول والذى يرى أن التسامح حالياً أقل مما كان فى الماضى ، يلاحظ أن من لم يسبق لهم الهجرة من عينة الدراسة كانوا أكثر إحساساً بهذا الاتجاه من هؤلاء الذين سبق لهم المرور بخبرة الهجرة. فقد بلغت هذه النسبة للمجموعة الأولى ٧٨,١% من إجمالى هذه العينة ، فى مقابل نسبة ٦٦,٧% من إجمالى المجموعة الثانية ، وهى من سبق لها الهجرة. ويلاحظ عكس هذا الاتجاه فيما يتعلق بالاتجاه الثانى ، الذى يرى أن التسامح حالياً أكثر مما كان فى الماضى ، حيث بلغت هذه النسبة فيما يتعلق بمن سبق لهم الهجرة ٢١,٣% من إجمالى هذه الفئة ، فى مقابل نسبة ١٦% تقريباً فيما يتعلق بهؤلاء الذين لم يسبق لهم المرور بخبرة الهجرة . وتتضح نفس هذه النتيجة الأخيرة فيما يتعلق بالاتجاه الذى يرى عدم حدوث تغير فى التسامح فى المجتمع. فقد بلغت نسبة من أفادوا بذلك ممن سبق لهم الهجرة ١٢% من جملة هذه العينة. وهذه النسبة الأخيرة تمثل ضعف ما أفادت به عينة من لم يسبق لهم الهجرة من عينة الدراسة.

٧ – التغير فى التسامح ومدة الإقامة بالمنطقة

على الرغم من عدم وجود فروق بين عينتى الريف والحضر، فإن مدة الإقامة بالمنطقة كانت عاملاً مؤثراً فى ملاحظة مدى التغير أو الثبات فى التسامح أو فى اتجاه التغير فى التسامح فى المجتمع. حيث بلغت قيمة كا^{٢} ٤٩,٦٥ درجة ، وكانـت هـذه القيمة دالة عند أعلى مستوى للمعنوية ، مما يدل على وجود فروق جوهرية بين فئات العينة وطول المدة التى أقاموها بالمنطقة التى يعيشون بها حالياً. ويمكن تفسير ذلـك بأن انتقال الفرد للعيش من منطقة إلى أخرى يترتب عليه التفاعل مع آخرين مختلفين عمن عايشهم من قبل، وقد يؤدى ذلك إلى حدوث توترات وصـراعات عنـد بدايـة الانتقال إلى المنطقة الجديدة، وذلك لاختلاف الثقافة والعادات والتقاليد عن ذى قبل.

وتعكس بيانات الجدول (٧-٥) النتيجة السابقة ، حيث يمكن ملاحظـة وجـود علاقة عكسية بين طول مدة الإقامة بالمنطقة وطبيعة التغير فى التسامح فى المجتمع. ففيما يتعلق بالاتجاه الأول ؛ الذى يرى أن التسامح حالياً أقل مما كان فى الماضـى ، يلاحظ أن أكثر من أفادوا بذلك من عينة الدراسة من يقيمون بالمنطقة لمدة تقل عـن خمس سنوات ، حيث بلغت هذه النسبة ٧٧,٨% من إجمالى عينة هذه الفئة. وهو مـا يمكن تفسيره بالاختلافات والفروق الثقافية التى يعانى منها الفرد عند بداية انتقاله إلى مجتمع جديد. كما أفادت نسبة ٧٦,١% من هؤلاء الذين يقيمون بالمنطقة التى يعيشون بها حالياً بأن التسامح فى الماضى كان يزيد عما هو موجود حالياً. أما من يقيمون فى المنطقة منذ الميلاد فقد أكدوا على الاتجاه السابق بنسبة ٧٤,٨% من إجمالى عينة هذه الفئة. وأخيراً تأتى استجابات من يقيمون بالمنطقة التى يعيشون بها حالياً لفترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات بنسبة ٦٣,٨%.

ومن ثم يكشف التحليل السابق عن فروق واضحة بين الفترات الزمنية المختلفة التى يعيشها الأفراد فى مجتمع معين وبين مدى الإحساس بحدوث تغير فى التسـامح. ويتأكد نفس هذا الاتجاه أيضاً فيما يتعلق بالاتجاه المعاكس للاتجاه الأول ، الذى يـرى أن التسامح حالياً أكثر مما كان فى الماضى. فقد بلغت نسبة من أفادوا بـذلك ٢١,٣% لمن يقيمون بالمنطقة السكنية فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات ، ونسبة ١٩,٦% لمن يقيمون فى المنطقة لفترة تزيد على عشر سنوات ، ونسبة ١٧,٥% لمن يعيشـون بنفس المنطقة منذ الميلاد. أما بالنسبة للاتجاه الذى يرى عدم حدوث تغير فى التسامح بين الماضى والحاضر ، فيلاحظ أن أعلى الاستجابات المتعلقة بهـذا الاتجـاه هـى

الخاصة بهؤلاء الذين يقيمون بنفس المنطقة السكنية لفترة تتراوح بين خمس وعشـر سنوات. فقد بلغت هذه النسبة ١٥% تقريباً من إجمالى عينة هذه الفئة.

جدول (٧-٥)

اتجاهات التغير فى التسامح ومتغيرات الحالة الزواجية ومدة الإقامة والمهنة

المتغيرات / التسامح		زمن أكثر		الآن أكثر		كما هو		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الحالة الزواجية	أعزب	١٧٥	٧٠,٦	٥٤	٢١,٨	١٩	٧,٧	٢٤٨	١٠٠
	متزوج	٢٤٦	٧٨,٣	٤٨	١٥,٣	٢٠	٦,٤	٣١٤	١٠٠
	مطلق	٧	٧٠,٠	٢	٢٠,٠	١	١٠,٠	١٠	١٠٠
	أرمل	٧	٣٨,٩	٢	١١,١	٩	٥٠,٠	١٨	١٠٠
كا٢ = ٤٩,٦٥ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١) .									
مدة الإقامة	منذ الميلاد	٢١٤	٧٤,٨	٥٠	١٧,٥	٢٢	٧,٧	٢٨٦	١٠٠
	-٥	٥٦	٧٧,٨	٩	١٢,٥	٧	٩,٧	٧٢	١٠٠
	-٥	٦٠	٦٣,٨	٢٠	٢١,٣	١٤	١٤,٩	٩٤	١٠٠
	+١٠	١٠٥	٧٦,١	٢٧	١٩,٦	٦	٤,٣	١٣٨	١٠٠
كا٢ = ١١,٣٨ (دالة عند مستوى ٠,٠٥) .									

٨ – التغير فى التسامح والحالة الزواجية

كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن وجود فروق كبيرة بين الفئـات الخاصـة بمتغير الحالة الزواجية وبين طبيعة التصور لاتجاهات التغير فى التسامح. وفى هـذا الصدد بلغت قيمة كا٢ ٤٩,٦٥ درجة ، وكانت هذه القيمة دالة عنـد أعلـى مسـتوى للمعنوية ، مما يدل على قوة الفروق بين المتغيرين. وتشير بيانات الجـدول (٧-٥) إلى أن المتزوجين كانوا أكثر إحساساً بالاتجاه الخاص بأن التسامح حالياً أقل مما كان

فى الماضى ، حيث بلغت هذه النسبة ٧٨,٣% من إجمالى هذه الفئة. بينما بلغت نسبة استجابات فئة العزاب لنفس الاتجاه السابق ٧٠,٦% من جملة هذه الفئة. وفيما يتعلـق بالاتجاه الثانى الخاص بأن التسامح حالياً أكثر مما كان فى الماضى ، فيلاحظ تأكيد فئة العزاب على هذا الاتجاه بدرجة أكبر من فئة المتزوجين. فقـد بلغـت هـذه النسـبة ٢١,٨% من جملة العزاب ، ونسبة ١٥,٣% من جملة المتزوجين من عينة الدراسـة. أما فيما يختص بالاتجاه الثالث والخاص بوجود ثبات فى التسـامح فـى المجتمـع ، فيلاحظ وجود تقارب نسبى بين المتزوجين والعزاب فى هذا الصدد ، فقد بلغت هاتان النسبتان ٦,٤% و٧,٧% لكل منهما على التوالى. ويمكن تفسير مثل هذه الفروق بـين المتزوجين والعزاب ، بأن انتقال الفرد من حالة العزوبية إلى حالة الـزواج يترتـب عليها العديد من التغيرات فى العلاقات الاجتماعية ، وكذلك زيادة فـى المسـئوليات الاجتماعية المترتبة على الحياة الجديدة التى يحياها الفرد ، وبالتالى يكون من المحتمل حدوث تغيرات فى طبيعة اتجاهات التسامح أو عدم التسامح والتى كان يحيا فى ظلها الفرد قبل الزواج.

ثانياً: أسباب التغير فى التسامح

أوضحت الدراسة الميدانية وجود عدة أسباب لحدوث التغير فى التسـامح فـى المجتمع من وجهة نظر عينة الدراسة. وتكشف بيانات الجدول (٧-٦) عن أن أهـم سبب فى حدوث هذا التغير هو زيادة الكبت والقهر فى المجتمع ، فقد جاء ذلك السبب بنسبة ٥٩,٢% من إجمالى العينة. ويرتبط بالسبب السابق متغير آخر وهو زيادة الفقر فى المجتمع ، والذى بلغت نسبته ٥٣,١% من جملة العينة. أما السبب الثالـث فكـان تراجع العدالة بنسبة ٤٧,٣%. ثم وسائل الإعلام بنسبة ٣٥% تقريباً ، ثم زيادة الحرية بنسبة ٣٤,٢%. وأخيراً زيادة الهجرة بنسبة مئوية بلغت ٢٧,٥% من إجمالى العينة.

والنتيجة الرئيسية التى نخلص بها من هذا الجدول هو أن الأسـباب الرئيسـية لحدوث التغير فى التسامح الاجتماعى ، إنما هى أسباب داخلية فى المقام الأول. حيث تتعلق بواقع المجتمع وظروفه الداخلية. ولذلك كانت زيادة الضغوط وزيادة الفقر فـى المجتمع من أهم الأسباب التى أدت حدوث التغير. وذلك بالإضافة إلى السبب الخاص بتراجع العدالة ، وهى جميعها أسباب تتعلق بواقع المجتمع المتخلف.

جدول رقم (٧-٦)

أسباب التغير فى التسامح

الأسباب	العدد	النسبة
وسائل الإعلام	٢٠٧	٣٥,١
زيادة الكبت والقهر	٣٤٩	٥٩,٢
زيادة الفقر	٣١٣	٥٣,١
زيادة الحرية	٢٠٢	٣٤,٢
زيادة الهجرة	١٦٢	٢٧,٥
تراجع العدالة	٢٧٩	٤٧,٣

وقد اختلفت درجة تركيز عينة الدراسة على أسباب معينة لحدوث التغير فى التسامح تبعاً لعدة متغيرات أساسية مثل: المحافظة، ومكان الإقامة، والنوع، والهجرة. ففيما يتعلق بتوزيع أسباب التغير فى التسامح تبعاً للمحافظة، فإن بيانات الجدول (٧-٧) تعطينا بعض المؤشرات، كما يلى:

- فى محافظة القاهرة، تركزت غالبية استجابات أفراد العينة على عدة أسباب؛ كان أكثرها تردداً هو زيادة الكبت أو القهر، والذى بلغ أعلى نسبة بين استجابات عينة هذه المحافظة وهى ٥٩,٤%. وتقترب من نفس النسبة السابقة تلك الاستجابات الخاصة بالسببين الثانى والثالث. فجاء السبب الثانى تراجع العدالة بنسبة ٥٥,٥%. أما السبب الثالث فكان زيادة الفقر، وبلغت نسبته ٥٠,٧% من جملة عينة هذه المحافظة.وتمثل السبب الرابع فى زيادة الحرية بنسبة ٣٢,٣%.وأخيراً زيادة الهجرة بنسبة ٢٣%.

- أما فى محافظة المنوفية، فكان السبب الأول فى حدوث تغير فى التسامح من وجهة نظر عينة هذه المحافظة هو زيادة الكبت والقهر فى المجتمع، وبلغت هذه النسبة ٧٧% تقريباً. وتمثل السبب الثانى فى زيادة الفقر بنسبة ٦٦,٧%. ثم تراجع العدالة بنسبة ٥٤,٢%. ثم زيادة الحرية بنسبة ٥٢% تقريباً. ثم وسائل الإعلام بنسبة ٤٠,٣%. وأخيراً زيادة الهجرة بنسبة ٣٧,٥% من إجمالى عينة هذه المحافظة.

جدول (٧-٧)

توزيع أسباب التغير فى التسامح تبعاً للمحافظة

المحافظة / الأسباب	القاهرة		المنوفية		أسيوط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وسائل الإعلام	٧٤	٣٢,٣	٥٨	٤٠,٣	٧٥	٤٤,٦	٢٠٧	٣٨,٣
زيادة الكبت والقهر	١٣٦	٥٩,٤	١١١	٧٧,١	١٠٢	٦٠,٧	٣٤٩	٦٤,٥
زيادة الفقر	١١٦	٥٠,٧	٩٦	٦٦,٧	١٠١	٦٠,١	٣١٣	٧٥,٩
زيادة الحرية	٥٤	٢٣,٦	٧٥	٥٢,١	٧٣	٤٣,٥	٢٠٢	٣٧,٣
زيادة الهجرة	٣٩	١٧,٠	٥٤	٣٧,٥	٦٩	٤١,١	١٦٢	٢٩,٢
تراجع العدالة	١٢٧	٥٥,٥	٧٨	٥٤,٢	٧٤	٤٤,١	٢٧٩	٥١,٦
المجموع	٢٢٩	١٠٠	١٤٤	١٠٠	١٦٨	١٠٠	٥٤١	١٠٠

- وفى محافظة أسيوط، كان السبب الأول للتغير فى التسامح - كما أوضحته استجابات عينة هذه المحافظة – هو نفسه السبب الأول فى محافظتى القاهرة والمنوفية، وهو الخاص بزيادة الكبت والقهر، وبلغت نسبته ٦٠,٧%، وهى تقريباً النسبة نفسها الخاصة بالسبب الثانى للتغير فى التسامح، وهو زيادة الفقر، والذى بلغت نسبته ٦٠,١% من إجمالى عينة هذه المحافظة. وجاءت الأسباب الأخرى بنسب متقاربة هى: ٤٤,٦% لوسائل الإعلام، ٤٤,١% للسبب الخاص بتراجع العدالة، ٤٣,٥% لزيادة الحرية، ٤١,١% لزيادة الهجرة.

ونخلص من تحليل البيانات السابقة إلى أن أهم أسباب حدوث التغير فى التسامح هو زيادة الضغوط والكبت والقهر لدى أفراد المجتمع، الذى جاء فى المرتبة الأولى فى المحافظات الثلاث. ويتعلق بالاتجاه نفسه السبب الثانى فى الأهمية وهو زيادة الفقر، والذى يمكن أن يترتب عليه مزيد من الضغوط والقهر لأفراد المجتمع، وبالتالى

يترتب عليه مزيد من الإحباط الذى يؤدى إلى عدم تقبل الآخرين، وخاصة المختلفين عنهم اجتماعياً أو اقتصادياً أو ثقافياً، واحتل سبب زيادة الفقر المرتبة الثانية فى محافظتى القاهرة والمنوفية، بينما احتل المرتبة الثالثة فى محافظة أسيوط.

ويأتى فى المرتبة الثالثة من حيث الأهمية السبب الخاص بتراجع العدالة فى المجتمع، حيث جاء فى المرتبة الثالثة فى كل من محافظتى القاهرة والمنوفية، بينما جاء فى المرتبة الرابعة فى محافظة أسيوط. ولا شك أن تراجع العدالة فى المجتمع يؤدى إلى انتشار الظلم وزيادة الحقد بين الفئات المختلفة فى المجتمع، مما يترتب عليه عدم التسامح عند الدخول فى علاقة اجتماعية مع آخر مختلف ثقافياً أو اجتماعياً أو حتى سياسياً واقتصادياً.

أما فيما يتعلق بالسبب الخاص بزيادة الحرية بوصفها سبباً للتغير فى التسامح، فيلاحظ أن معظم الاستجابات التى ركزت على ذلك السبب، كانت ترى أن التسامح قد زاد حالياً عما كان عليه فى الفترات السابقة، ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى أن الحرية فى المجتمع موجودة فى الوقت الحالى بدرجة أكبر من الفترات التاريخية السابقة، وبالتالى فإن هذه الحرية تتيح لكل فرد ممارسة عاداته وتقاليده والتعبير عن آرائه ومعتقداته بدون الخوف من الآخرين، ونتيجة لأن هذه الحرية لم تكن متاحة بنفس الدرجة فيما سبق، فإنه يترتب على ذلك أن يكون التسامح حالياً أكثر مما كان فى الفترات السابقة[١].

وفى مقابل ذلك يمكن تفسير الاتجاه الخاص بأن التسامح حالياً يعد أقل مما كان فى الماضى، بأنه فى الفترات التاريخية السابقة كان هناك ترابطاً بين المصريين بصفة عامة، بصرف النظر عن خصائصهم الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث كانت هناك قضايا كبرى أو مشروعات قومية تتطلب أن تتغلب صفة "المصرى" على أى اختلافات أخرى، ومن أمثلة ذلك ما حدث إبان ثورة ١٩١٩، وكذلك أثناء فترات مقاومة الاحتلال ... إلا أنه فى الوقت الحاضر، لم يعد هناك وجود لتلك القضايا الكبرى التى تشغل عموم المجتمع، وبالتالى ظهرت على السطح تلك الاختلافات بين أفراد المجتمع، التى قد تؤدى إلى وجود عدم التسامح بدرجة أكبر مما كان سائداً قبل ذلك.

---

(١) رودنى سموللا ، حرية التعبير فى مجتمع مفتوح ، ترجمة كمال عبد الرؤوف ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٢٧-٢٣١.

وجاءت وسائل الأعلام بوصفها إحدى أسباب تغير التسامح فى المرتبة التاليـة فى الأهمية لتراجع العدالة. فهذه الوسائل تتيح لأفراد المجتمع الاطلاع على مختلـف الثقافات، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، فنتيجة لتطور هذه الوسائل وقدرتها على نقل ما يحدث فى دولة معينة إلى أخرى فى نفس الوقت، أصبح من الممكن المقارنة بـين الثقافات المختلفة وأساليب الحياة المختلفة فى تلك الدول، وبالتالى فإن ذلك يؤدى إلـى حدوث تغير فى عملية التسامح، أو تشكيل نمط من التسامح مغاير لما كان سائداً مـن قبل. ولعل ما يوضح ذلك فى المجتمع المصرى، موقف وسائل الإعلام من مجتمعات معينة وقضايا معينة، ففرنسا على سبيل المثال سبق لها احتلال مصر، وكذلك إنجلترا، ولكن وسائل الإعلام كثيراً ما تبالغ بإظهار حب الفرنسيين للثقافة المصرية والمجتمع المصرى، ولذلك فإنه من المتوقع وجود تسامح لدى المصريين تجاه المجتمع الفرنسى، ولكنه من غير المتوقع وجود نفس القدر من التسامح تجاه الشعب الإنجليزى مثلاً.

وأما على المستوى المحلى، يمكن ربط التغير فى التسامح بما هو معروف عن الإعلام من قدرة على تضخيم الأمور، أو استخدامه لتبرير الأوضاع القائمة، الأمـر الذى قد يصل إلى حد التزييف والتلاعب بالحقائق، ولذلك تتشكل نظرة النـاس إلـى وسائل الإعلام باعتبارها الأداة الرسمية التى كثيراً ما تسـتخدمها السـلطة الحاكمـة لترويج مضامين معينة فى سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بقصد تحقيـق وظائف تسعى الطبقة المسيطرة فى المجتمع إلى توصيلها إلى الجماهير والقطاعـات العريضة من المجتمع. وبالتالى تختلف درجة التسامح فى المجتمع تبعاً لدرجة الوعى بمضمون وسائل الإعلام والأهداف الإيديولوجية التى تسعى إلى تحقيقها.

أما آخر الأسباب التى كشفت عنها الدراسة الميدانية، فكانت زيـادة الهجـرة، ولكن لا يعنى ذلك أن الهجرة هى العامل الأول أهمية فى حـدوث التسـامح أو عـدم التسامح فى المجتمع، وذلك لأن تلك الاستجابات التى حددت الهجرة بوصفها عـاملاً مؤدياً إلى التغير فى التسامح، صادرة عن تلك النسبة من عينة الدراسة التـى مـرت بخبرة الهجرة بالفعل، فقد بلغ هؤلاء ٢٢٥ مبحوثاً بنسبة ٣٨% تقريباً من إجمالى عينة الدراسة. وتتضح أهمية عامل الهجرة إذا علمنا أن عدد الاسـتجابات الخاصـة بهـذا العامل بلغت ١٦٢ مبحوثاً بنسبة ٢٧,٥% من إجمالى عينة الدراسة، وبنسـبة ٣٠% تقريباً من إجمالى الاستجابات التى ترى حدوث تغير فى التسامح، وبنسبة ٧٢% مـن جملة استجابات المهاجرين من عينة الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن خبرة الهجرة تتيح للفرد المقارنة بين ثقافـات مختلفـة وأساليب حياة مختلفة، كما تتيح له الدخول فى علاقات اجتماعية مع أشخاص آخـرين قد يختلفون عنه فى سمات ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية، وبالتـالى فـإن هـؤلاء يكونون أقدر على ملاحظة مدى حدوث تغير فى عملية التسامح من عدمه، بل إن ذلك ينعكس فى درجة تسامح أو عدم تسامح الفرد عند تعامله مع آخرين فى مكان آخر أو زمان آخر. والمحدد لذلك هو نتيجة العلاقات والخبرات التى مر بهـا الفـرد أثنـاء الهجرة، فكلما كان هذا الآخر متسامحاً كلما انعكس ذلك فى تقبـل الفـرد للآخـرين وثقافاتهم فى المواقف المختلفة.

ويلاحظ فى المجتمع المصرى منذ بداية السبعينيات تنامى ظاهرة هجرة العمالة المصرية إلى دول الخليج، وبالتالى ترتب على ذلك الاحتكاك بثقافات مختلفة وأنمـاط تفكير وأساليب حياة مختلفة.غير أن المحصلة النهائية لتلك الهجرات تمثلت فى جملـة من العادات والتقاليد الوافدة على المجتمع المصرى مثل: تغير القيم الأسرية، وسـيادة الأنماط الاستهلاكية الترفية ... الخ، وهو ما أدى فى النهاية إلى حـدوث تغيـر فـى عملية التسامح نتيجة إحساس الفرد الذى سبق له الهجرة بتميزه على الآخرين نتيجة ما يملكه من رأس مال (اقتصادى) ، أو أدوات استهلاكية رمزية.

وكما يوضح الجدول رقم (٧-٨)، تتفاوت عينة الدراسة فى مدى التركيز على الأسباب المختلفة التى أدت إلى تغير التسامح فى المجتمع المصـرى، وذلـك تبعـاً للخلفيات الريفية أو الحضرية. فكما تشير بيانات هـذا الجـدول، أخـذت الاسـتجابة الخاصة بأن تغير التسامح يعود إلى زيادة الكبت والقهر فى المجتمع، المرتبة الأولـى فى كل من الحضر والريف، فقد بلغت هذه النسبة فى الحضر ٦١% تقريبـاً، وفـى الريف ٧٣,٢% من جملة استجابات عينة الدراسة فى كل منطقة. ويتعلق هذا السـبب الأول ويليه ذلك السبب الخاص بأن زيادة الفقر فى المجتمع تؤدى إلى تغيـر اتجـاه التسامح، سواء كان هذا التغير إيجابيا أو سلبياً، احتل هذا السبب المرتبة الثانية فى كل من الريف والحضر على السواء، فقد بلغت نسبته ٦٠% تقريباً فى الريـف، ونسـبة ٥٧% فى الحضر.

أما السبب الخاص بتراجع العدالة باعتبارها سبب التغير فى اتجاه التسامح ، فقـد جاء فى المرتبة الثالثة فى الحضر بنسبة ٥٢,٨% تقريباً، ولكن فـى الريـف تتسـاوى النسب الخاصة بكل من تراجع العدالة ووسائل الإعلام، وكلاهما يأتى فى المرتبة الثالثة

بالنسبة لاستجابات عينة الدراسة، وبلغت هذه النسبة ٤٨,٤% لكلا السببين. إلا أن هـذا السبب الخاص بأن وسائل الإعلام هى سبب التغير جاء فى المرتبة الرابعة فى الحضـر بنسبة ٣٤,٣%. ويقترب من هذه النسبة فى الحضر أيضا السبب الخاص بزيادة الحرية باعتبارها سبب التغير بنسبة ٣٣,٥% من إجمالى استجابات العينة الكلية.

جدول رقم (٧-٨)

أسباب تغير التسامح ومنطقة الإقامة

المجتمع / الأسباب	حضر		ريف		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
وسائل الأعلام	١٣٣	٣٤,٣	٧٤	٤٨,٤	٢٠٧	٣٨,٣
زيادة الكبت والقهر	٢٣٧	٦١,١	١١٢	٧٣,٢	٣٤٩	٤٦,٥
زيادة الفقر	٢٢١	٥٧,٠	٩٢	٦٠,١	٣١٣	٥٧,٩
زيادة الحرية	١٣٠	٣٣,٥	٧٢	٤٧,١	٢٠٢	١٢,٩
زيادة الهجرة	١٠١	٢٦,٠	٦١	٣٩,٩	١٦٢	٢٩,٩
تراجع العدالة	٢٠٥	٥٢,٨	٧٤	٤٨,٤	٢٧٩	٥١,٦
المجموع	٣٨٨	١٠٠	١٥٣	١٠٠	٥٤١	١٠٠

أما السبب الخاص بزيادة الحرية باعتبارها سبب التغير فيأتى فى المرتبة الرابعة فى الريف، حيث بلغت نسبته ٤٧% تقريباً، وهى نسـبة تقتـرب كثيـراً مـن نسـب الاستجابات الخاصة بكل من وسائل الإعلام وتراجع العدالة فى نفس المنطقة (الريـف). وأخيراً تأتى زيادة الهجرة وتأثيرها فى حدوث التغير فى المرتبة الأخيرة فى كـل مـن الريف والحضر على السواء، فقد كانت نسبة هذا العامل فى الريف ٤٠% تقريباً، وفـى الحضر ٢٦% من جملة أفراد عينة كل منطقة. وكما سبقت الإشارة فإن هـذا لا يعنـى التقليل من أهمية عامل الهجرة فى حدوث التغير فى التسامح، لأن جملة الذين سبق لهـم الهجرة يبلغ ٢٢٥ مبحوثاً، وإذا حسبنا نسبة الاستجابات الخاصة بهذا العامل على أساس جملة المهاجرين، يتضح مدى أهمية هذا العامل، فقد بلغت هذه النسـبة فـى الحضـر

٤٤,٨%، وفى الريف ٢٧%، ولذلك تبلغ إجمالى الاستجابات الخاصة بعامل الهجرة فى كل من الريف والحضر معاً ٧٢% تقريباً، وهو ما يعكس مدى أهمية هذا العامل.

جدول رقم (٧-٩)

توزيع أسباب التغير فى التسامح تبعاً للهجرة

الهجرة / الأسباب	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
وسائل الأعلام	٨٤	٤٢,٤	١٢٣	٣٥,٩	٢٠٧	٣٨,٣
زيادة الكبت والقهر	١٢٣	٦٢,١	٢٢٦	٦٥,٩	٣٤٩	٦٤,٥
زيادة الفقر	١٢٠	٦٠,٦	١٩٣	٥٦,٣	٣١٣	٥٧,٩
زيادة الحرية	٦١	٣٠,٨	١٤١	٤١,١	٢٠٢	٣٧,٣
زيادة الهجرة	٥٤	٢٧,٣	١٠٨	٣١,٥	١٦٢	٢٩,٩
تراجع العدالة	١١٠	٥٥,٦	١٦٩	٤٩,٣	٢٧٩	٥١,٦
المجموع	١٩٨	١٠٠	٣٤٣	١٠٠	٥٤١	١٠٠

وباستقراء بيانات الجدول (٧-٩) الخاص بالعلاقة بين الهجرة وأسباب التغير فى التسامح، يتضح بعض الأبعاد الهامة مثل ارتفاع درجة الوعى لـدى المبحـوثين بأهمية العوامل والأسباب التى تؤدى إلى التغير فى التسامح. فقد كشفت هذه البيانـات عن التفاوت الكبير بين من سبق لهم المرور بخبرة الهجرة وبين من لم يسبق لهم ذلك فى التركيز على أسباب معينة لحدوث التغير. ففيما يتعلق بالعامل الأول الخاص بـأن زيادة الكبت والقهر فى المجتمع يؤدى إلى تغير اتجاهات التسامح ، يلاحظ أنه جاء فى المرتبة الأولى بالنسبة لعينة المهاجرين وغير المهاجرين على السواء. فقد بلغت هاتان النسبتان ٦٦% و٦٢% لكل منهما على التوالى. وكذلك اتفقت عينة المهاجرين وغيـر المهاجرين على أن " زيادة الفقر " باعتباره السبب الثانى الذى يؤدى إلى التغير فـى التسامح ، وقد بلغت هاتان النسبتان ٦٠,٦% و٥٦,٣% على التوالى. أما فيما يتعلـق بالعامل الثالث فى تغير التسامح ، فقد تركزت استجابات عينة الدراسة من المهاجرين

وغير المهاجرين على " تراجع العدالة " ، فقد بلغت نسبة هذا العامل فى الحالة الأولى ٥٥,٦% ، وفى الحالة الثانية ٤٩,٣%.

وكذلك تتفاوت استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بأسباب حدوث التغير فى التسامح تبعاً لنوع المبحوث، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٧-١٠). وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن التركيز الأكبر لعينة الذكور يتمثل فى زيادة الفقر كأهم عامل يؤدى إلى حدوث التغير فى التسامح، وقد بلغت هذه النسبة ٦٥% من إجمالى عينة الذكور، فى حين كان تركيز عينة الإناث بدرجة أكبر على العامل الخاص بزيادة الكبت والقهر باعتباره أهم سبب يؤدى إلى التغير فى التسامح، حيث بلغت نسبة هذا العامل ٦٦,٨% من إجمالى عينة الإناث.

جدول رقم (٧-١٠)

توزيع أسباب التغير فى التسامح تبعاً للنوع

الهجرة / الأسباب	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
وسائل الإعلام	١٢٨	٤٢,٢	٧٩	٣٣,٢	٢٠٧	٣٨,٣
زيادة الكبت والقهر	١٩٠	٦٢,٧	١٥٩	٦٦,٨	٣٤٩	٦٤,٥
زيادة الفقر	١٩٧	٦٥,٠	١١٦	٤٨,٧	٣١٣	٥٧,٩
زيادة الحرية	١٢٣	٤٠,٦	٧٩	٣٣,٢	٢٢٠	٣٧,٣
زيادة الهجرة	٩٧	٣٢,٠	٦٥	٢٧,٣	١٦٢	٢٩,٩
تراجع العدالة	١٤٧	٤٨,٥	١٣٢	٥٥,٥	٢٧٩	٥١,٦
المجموع	٣٠٣	١٠٠	٢٣٨	١٠٠	٥٤١	١٠٠

أما العامل الثانى الذى ركزت عليه عينة الدراسة من الذكور فتمثل فى " زيادة الكبت والقهر"، وقد اقتربت نسبة هذا العامل من النسبة الخاصة بالعامل الأول، حيث بلغت هذه النسبة ٦٢,٧ تقريباً. فى حين أن العامل الثانى الذى ركزت عليه عينة

الإناث فتمثل فى " تراجع العدالة "، وقد بلغت نسبته ٥٥,٥% تقريباً من إجمالى عينـة الإناث. وقد جاء هذا العامل الأخير فى المرتبة الثالثة لدى عينة الذكور، وقـد بلغـت نسبته ٤٨,٥%. بينما ركزت عينة الإناث على " زيادة الفقر" باعتباره العامل الثالـث الذى يؤدى إلى التغير فى التسامح، وبلغت نسبة هـذا العامل بالنسبة لعينـة الإنـاث ٤٨,٧% تقريباً.

كما ركزت عينة الذكور على وسائل الإعلام باعتبارها سبباً لحـدوث التغيـر، ولذلك جاء هذا العامل فى المرتبة الرابعة بالنسبة لاستجابات الذكور، حيث بلغت نسبة هذا العامل ٤٢,٢%. أما بالنسبة لعينة الإناث فقد ركزت على عاملين همـا: وسـائل الإعلام وزيادة الحرية، وجاء هذان العاملان فى المرتبة الرابعـة، وبلغـت النسـبة الخاصة بكل منهما ٣٣,٢% من إجمالى عينة الإناث. وبالنسبة للعامل الخامس الـذى ركزت عليه عينة الذكور فقد تمثل فى زيادة الحرية، وبلغـت نسـبة هـذا العامـل ٤٠,٦%، بينما جاء العامل الخاص بزيادة الهجرة فى المرتبة الأخيرة لكل من الذكور والإناث على السواء، فقد بلغت نسبة هذا العامل بالنسبة لعينة الذكور ٣٢% تقريبـاً، ولعينة الإناث ٢٧,٣%.

وباستقراء بيانات الجدول (٧-١١) ،الخاص بتوزيع أسباب التغير فى التسامح تبعاً لديانة المبحوثين ، يتضح عدم وجود فروق كبيرة بين عينـة المسـلمين وعينـة المسيحيين. فكما تشير بيانات هذا الجدول ، اتفقت كلتا العينتين فـى التركيـز علـى العامل الخاص بزيادة الكبت والقهر باعتباره السبب الأول الذى يؤدى إلى التغير فـى اتجاه التسامح فى المجتمع. وقد بلغت نسبة هذا العامل ٦٣,٤% مـن إجمـالى عينـة المسلمين ، ونسبة ٦٦,٧% من إجمالى عينة المسيحيين. كما احتل السـبب الخـاص بزيادة الفقر المرتبة الثانية بين أسباب تغير التسامح لدى كلتا العينتين. وبلغت نسبة هذا العامل ٥٥,٨% بالنسبة لعينة المسلمين ، ونسبة ٦١,٨% لدى عينة المسيحيين. وتمثل العامل الثالث لدى كلتا العينتين فى تراجع العدالة ، وكان ذلك بنسبة ٥٠,٤% لعينـة المسلمين ، ونسبة ٥٣,٨% لعينة المسيحيين.

أما العامل الرابع المؤدى إلى التغير فى التسامح من وجهة نظر عينة المسلمين، فقد تمثل فى وسائل الإعلام ، حيث بلغت نسبة الاستجابات الخاصة بهذا العامل ٣٩% تقريباً. بينما تركزت استجابات عينة الدراسة من المسيحيين على عاملين بالنسبة نفسها تقريباً ليشكلا معاً العامل الرابع المؤدى إلى التغير فى التسامح. وهذان العاملان هما:

وسائل الإعلام وزيادة الحرية. وبلغت نسبة العامل الأول ٣٧% تقريباً ، ونسبة العامل الثانى ٣٧,٦% من إجمالى عينة المسيحيين.

جدول رقم (٧-١١)

توزيع أسباب التغير فى التسامح تبعاً للديانة

الديانة / الأسباب	مسلم		مسيحى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
وسائل الأعلام	١٣٨	٣٨,٩	٦٩	٣٧,١	٢٠٧	٣٨,٣
زيادة الكبت والقهر	٢٢٥	٦٣,٤	١٢٤	٦٦,٧	٣٤٩	٦٤,٥
زيادة الفقر	١٩٨	٥٥,٨	١١٥	٦١,٨	٣١٣	٥٧,٩
زيادة الحرية	١٣٢	٣٧,٢	٧٠	٣٧,٦	٢٠٢	١٢,٩
زيادة الهجرة	١١٥	٣٢,٤	٤٧	٢٥,٣	١٦٢	٢٩,٩
تراجع العدالة	١٧٩	٥٠,٤	١٠٠	٥٣,٨	٢٧٩	٥١,٦
المجموع	٣٥٥	١٠٠	١٨٦	١٠٠	٥٤١	١٠٠

وبالنسبة للمسلمين، فقد احتل العامل الخاص بزيادة الحرية المرتبة الخامسة من حيث تركز استجابات المبحوثين، فقد بلغت نسبة هذا العامل ٣٧,٢% تقريبـاً، وهـى نسبة تقترب كثيراً من النسبة الخاصة بالعامل الرابع الخاص بوسائل الإعلام لدى عينة المسيحيين. ومن ثم يمكن القول بأن هناك تقارباً فى درجة التركيز على كل من وسائل الإعلام وزيادة الحرية باعتبارهما يشكلان معاً العامل الرابع المؤدى إلى التغير فـى التسامح، وذلك بالنسبة إلى كل من عينتى المسلمين والمسيحيين على السواء. ويتمثـل العامل الأخير فى استجابات المبحوثين من المسلمين والمسيحيين فى عامـل الهجـرة باعتباره سبب حدوث تغير فى التسامح ، وقد بلغت نسبة هذا العامل بالنسبة للمسلمين ٣٢,٤% وبالنسبة للمسيحيين ٢٥,٣%.

وخلاصة ما سبق ، أن هناك عدة عوامل وأسباب تؤدى إلى حدوث تغير فـى

التسامح فى المجتمع. وعند تحليل هذه الأسباب والعوامل تبعاً لتوزيعها بالنسـبة إلـى بعض البيانات الأساسية ، يتضح بعض الملاحظات كما يلى :

- تقاربت الاستجابات الخاصة بكل من زيادة الكبت والقهر والعامل الثـانى الخـاص بزيادة الفقر باعتبارهما أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث تغير فى التسامح.
- جاء العامل الخاص بتراجع العدالة فى المرتبة الثالثة غالباً بالنسبة لمعظم المتغيرات الأساسية، وخاصة من حيث الديانة والنوع والإقامة فى الريف أو الحضر.
- تقاربت النسب الخاصة بالعامل الرابع وهو غالباً وسائل الإعلام مع العامل الخاص بزيادة الحرية، ليشكلا معاً العامل الرابع المؤدى إلى حدوث تغير فى التسامح مـن وجهة نظر عينة الدراسة.
- احتل العامل الخاص بزيادة الهجرة المرتبة الأخيرة مـن حيـث درجـة تركيـز المبحوثين عليه باعتباره سبب التغير فى التسامح، وإن كان ذلك يرجع إلى تركيز استجابات عينة الدراسة بالنسبة إلى هؤلاء الذين مروا بالفعل بخبرة الهجرة.

ولم تظهر فروق دالة بين استجابات المبحوثين فى التركيز على بعض الأسباب دون غيرها. حيث يلاحظ أن أحد الأسباب يحتل المرتبة الأولى فى استجابات الذكور والإناث معاً، أو المسلمين والمسيحيين معاً، أو الريفيين والحضـريين معـاً، وهكـذا بالنسبة لمعظم الأسباب التى تؤدى إلى حدوث التغير، وكان ذلك أوضـح مـا يكـون بالنسبة لعامل زيادة الهجرة الذى احتل المرتبة الأخيرة دائماً عنـد كافـة مسـتويات التحليل.

ثالثاً: تغير التسامح عبر الأجيال

يوضح جدول (٧-١٢) علاقة التسامح بالفئات العمرية المختلفة لـدى عينـة الدراسة. وتعكس هذه البيانات تركز التسامح بمستوياته الثلاثة فى الفئة العمرية مـن ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة ، ثم من ٣٠ - ٣٩ سنة. وربما يعود ذلـك إلـى أن الفئـة العمرية من ٢٠-٣٩ سنة هى أكثر الفئات نشاطاً وفاعلية فى حياة الإنسان. وفى هذه الفترة قد يلجأ الأفراد إلى الهجرة أو العمل فى أعمال متنوعة تتـيح لهـم الاخـتلاط بآخرين يختلفون فى أنماط المعيشة وأسلوب الحياة. وفى نفس الوقت يلاحظ قلة نسب التسامح عموماً بين الفئات العمرية فيما قبل العشرين عاماً وفيما بعد الخمسين. ويمكن تفسير ذلك بالنسبة للفئة العمرية الأول بقلة خبرة هؤلاء الشـباب وعـدم مـواجهتهم

لمواقف وخبرات حياتية مؤثرة فى تشكيل اتجاهاتهم نحو الآخرين. ولأن هـذه الفئـة غالباً ما تكون فى أحد المراحل التعليمية، فإنها مازالت تعتمد على الأسرة فى حياتهـا دون التفكير فى الأوضاع المستقبلية.

جدول (٧-١٢)

العلاقة بين التسامح وفئات العمر

التسامح / الفئات	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
- ٢٠	٢١	٣٨,٢	٢١	٣٨,٢	١٣	٢٣,٦	٥٥	١٠٠
٢٠ –	٨٠	٣٣,٨	١١٦	٤٨,٩	٤١	١٧,٣	٢٣٧	١٠٠
٣٠ –	٣٨	٢٧,١	٥٤	٣٨,٦	٤٨	٣٤,٣	١٤٠	١٠٠
٤٠ –	٢٤	٢٨,٩	٣٣	٣٩,٨	٢٦	٣١,٣	٨٣	١٠٠
٥٠ –	١٨	٢٨,٦	٢٦	٤١,٣	١٩	٣٠,٢	٦٣	١٠٠
٦٠ +	٣	٢٥,٠	٥	٤١,٧	٤	٣٣,٣	١٢	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

كا٢ = ١٨,١ (دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥)

أما عينة الدراسة التى تقع فى الفئة العمرية الأكبر من خمسين عامـاً ، فهـى غالباً قد مرت بما يسمى بـ " أزمة منتصف العمر " ، وفيها يلجأ الفرد إلـى تقيـيم الفترات السابقة من حياته بصفة عامة ، وما استطاع تحقيقه من إنجاز وكذلك ما فشل فى تحقيقه. ولذلك فإنه من المتوقع فى ضوء الظروف الاجتماعية السائدة أن يؤثر ذلك فى تشكيل اتجاهات الفرد نحو الآخرين ، والتى غالباً ما تنعكس بصفة عامة فى تحميل الآخرين – وبالذات المجتمع ومؤسساته ونظمه – مسئولية الفشل الذى قد يتعرض لـه الأفراد فى حياتهم.

وبالنظر إلى بيانات الجدول السابق يتضح وجود علاقة دالـة إحصـائياً بـين

متغيرى العمر والتسامح. فقد بلغت قيمة كا^{2} ١٨,٠٨ درجة ، وهى قيمة دالـة عنـد مستوى معنوية ٠,٠٥ ، وهو ما يشير إلى أن فئات العمر كانت تمثل عاملاً أساسياً فى تحديد اتجاهات التسامح أو عدم التسامح لدى أفراد العينة. ويؤكد ذلـك تركـز فئـة مرتفعى التسامح بدرجة أكبر فى الفئة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة ، فقد بلغت هذه النسبة ٣٤,٣% من إجمالى عينة هذه الفئة . ويختلف هذا الاتجاه قليلاً فيما يتعلق بمتوسـطى التسامح ، حيث تتركز الغالبية العظمى من هؤلاء فى الفئة العمرية من ٢٠ إلى أقـل من ٣٠ عاماً بنسبة مئوية بلغت ٤٩%من إجمالى عينة هذه الفئة. كمـا جـاءت فئـة متوسطى التسامح فى الفئة العمرية من خمسين إلى أقـل مـن سـتين عامـاً بنسـبة ٤١,٣%، وفى الفئة العمرية من ٤٠-٥٠ عاماً بنسبة ٤٠% تقريباً ، وفى الفئـة مـن ٣٠-٤٠ عاماً بنسبة ٣٩% تقريباً. أما فيما يتعلق بفئة منخفضى التسـامح ، فـيلاحظ تركزها بدرجة أعلى فى الفئة العمرية الأول من عشرين عاماً ، حيث بلغت هذه النسبة ٣٨,٢% من إجمالى هذه الفئة العمرية ، ثم فى الفئة العمرية من ٢٠-٣٠ عاماً بنسبة ٣٣,٨% ثم تقل هذه النسب تدريجياً حتى تصل إلى نسبة ٢٥% ، وهى الخاصة بالفئة العمرية الأكبر من ٦٠ عاماً.

جدول(٧-١٣)

توزيع العينة تبعاً للجيل

الفئة	العدد	النسبة
الشباب	**٣٢٤**	**٥٤,٩**
الوسط	**١٩١**	**٣٢,٤**
الشيوخ	**٧٥**	**١٢,٧**
المجموع	**٥٩٠**	**١٠٠**

ولاختبار مدى تغير التسامح من جيل إلى جيل ؛ قام الباحـث بتقسـيم عينـة الدراسة إلى ثلاثة أقسام (جدول ٧-١٣). يختص القسم الأول بتلك الفئة من عينـة الدراسة الأقل من ثلاثين عاماً ، وهى تعبر عن جيل الشباب ، وقـد بلغـت نسـبتهم ٥٤,٩% من إجمالى العينة. أما القسم الثانى فيعبر عن جيل الوسط ، ويشمل هـؤلاء

الذين يقعون فى الفئة العمرية من ثلاثين عاماً إلى أقل من خمسين عاماً ، وقد بلغت نسبتهم ٣٢,٤% من جملة العينة ، أما القسم الثالث فيختص بجيل الشيوخ ، وهو الذين تزيد أعمارهم على خمسين عاماً ، وبلغت نسبتهم ١٢,٧% من جملة العينة.

وتعكس بيانات الجدول (٧-١٤) وجود علاقة دالة إحصائياً بين التسامح والأجيال الثلاثة المحددة سلفاً. فقد بلغت قيمة كا^2 ١٥,١ درجة ، وكانت هذه القيمة دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ ، مما يعنى قوة العلاقة بين المتغيرين. وفيما يتعلق بفئة مرتفعى التسامح ، توضح بيانات الجدول السابق أن جيل الوسط جاء فى المرتبة الأولى بنسبة ٣٤% من جملة عينة هذا الجيل. ويليه فى الأهمية جيل الشيوخ بنسبة ٣٠,٧%. وجاء جيل الشباب فى المرتبة الأخيرة بنسبة ١٩,٤% ، وهى نسبة ضئيلة بالمقارنة بجيلى الوسط والشيوخ. ومن ثم توضح النتائج السابقة سيادة مرتفعى التسامح بدرجة أكبر لدى الأجيال الأكبر سناً. ويمكن تفسير ذلك بكثرة الخبرات الحياتية التى مرت بها تلك الأجيال الأكبر سناً مقارنة بجيل الشباب الذى لم يمر بالخبرة الكافية التى تؤهله لأن يكون أكثر تسامحاً.

جدول (٧-١٤)

العلاقة بين التسامح والأجيال الثلاثة

التسامح / الجيل	منخفض		متوسط		مرتفع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الشباب (-٣٠)	١١٣	٣٤,٩	١٤٨	٤٥,٧	٦٣	١٩,٤	٣٢٤	١٠٠
الوسط (٣٠-)	٥٠	٢٦,٢	٧٦	٩٣,٨	٦٥	٣٤,٠	١٩١	١٠٠
الشيوخ (٥٠+)	٢١	٢٨,٠	٣١	٤١,٣	٢٣	٣٠,٧	٧٥	١٠٠
المجموع	١٨٤	٣١,٢	٢٥٥	٤٣,٢	١٥١	٢٥,٦	٥٩٠	١٠٠

جدول (٧-١٥)

دلالة الفروق فى متوسط التسامح بين الأجيال الثلاثة

المجموعات	F	T	الفرق فى المتوسط	الفرق فى الخطأ المعيارى	درجة الحرية
الشباب / الوسط	٠,٩١	- ٣,٥***	- ٢٣,٠	٠,٠٧	٥١٣
الشباب / الشيوخ	٠,٠٢	- ١,٩*	- ١,٨	٠,٠٩	٣٩٧
الوسط / الشيوخ	٠,٢٣	٠,٤٩	٠,٠٥	٠,١١	٢٦٤

وتتأكد النتيجة السابقة بالنظر إلى توزيع فئة منخفضى التسامح علـى الأجيـال الثلاثة. فقد جاء جيل الشباب فى الفئة الأولى بنسبة ٣٥% تقريباً من جملة عينة هـذا الجيل ، ثم يأتى جيلى الشيوخ والوسط بنسبتين متقاربتين همـا ٢٨% و٢٦,٢% لكـل منهما على التوالى. أما فيما يختص بفئة متوسطى التسامح ، فـيلاحظ أنهـا تتركـز بدرجة أكبر لدى جيل الوسط ، حيث بلغت هذه النسبة ٩٣,٨% من جملة عينـة هـذا الجيل ، ثم تتركز بعد ذلك فى جيل الشباب بنسبة ٤٥,٧% ، ثم فى جيل الشيوخ بنسبة ٤١,٣%. ومن ثم تعكس البيانات السابقة وجود فروق واضحة فـى التسـامح بـين الأجيال الثلاثة ، مما يدل على حدوث تغير فى التسامح من جيل إلى جيل ، سواء كان هذا التغير إيجابياً أم سلبياً.

وباستقراء بيانات الجدول (٧-١٥) ، والخاص بتحديد دلالـة الفـروق فـى متوسط التسامح بين كل جيلين من الأجيال الثلاثة السابقة ، يتضح وجود فروق دالـة إحصائياً بين جيلى الشباب والوسط ، فقد بلغت قيمة (T) ٣,٥ درجة، وكانـت هـذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، مما يدل على وجود فروق كبيرة فى متوسط التسامح لدى هذين الجيلين. ولذلك بلغ الفرق فى المتوسط ٠,٢٣ درجة ، مع وجـود فرق فى الخطأ المعيارى ٠,٠٧ درجة. ويتكرر الأمر نفسه فيما يتعلق بجيلى الشـباب والشيوخ، حيث بلغت قيمة (T) ١,٩ درجة ، وهى قيمة دالة عنـد مسـتوى معنويـة ٠,٠٥ ، مما يدل على وجود فروق بين هذين الجيلين فيما يتعلق بمتوسط التسامح. وقد بلغ هذا الفرق فى المتوسط ١,٨ درجة ، مع وجود فرق فى الخطأ المعيـارى ٠,٠٩. أما فيما يتعلق بجيلى الوسط والشيوخ ، فتوضح البيانات الإحصائية عدم فـروق فـى

متوسط التسامح بين هذين الجيلين ، فقد بلغت قيمة (T) ٠,٤٩ درجة ، ولم تكن هـذه القيمة دالة عند أى مستوى للمعنوية. ولذلك لم تكن هناك فروق تـذكر فـى متوسـط التسامح بين هذين الجيلين ، حيث لم تتعد هذه الفروق ٠,٠٥ درجة ، مع وجود فـرق فى الخطأ المعيارى ٠,١١ درجة. ومن ثم تعكس البيانات السابقة حدوث تغيـر فـى التسامح من جيل إلى جيل، وكانت هذه الفروق واضحة بدرجة كبيـرة بـين جيلـى الشباب والوسط، وواضحة أيضاً بدرجة أقل بين جيلى الشباب والشيوخ، ولكن لم تكن هذه الفروق واضحة فيما يتعلق بجيلى الوسط والشيوخ.

رابعاً: التغير فى مستوى الثقة فى المجتمع المصرى

يتمثل الادعاء الضمنى الذى تنطوى عليه فكرة هذا المحور فى أن مجتمع الثقة هو مجتمع التسامح والقبول بالرأى المخالف. حيث لا يمكن لأى مجتمـع أن يحقـق تقدمه المنشود ما لم يتوافر هذان المقومان الثقافيان وهما الثقة والتسامح. وعلى العكس من ذلك فإن ثقافة الريبة والتعصب مع الآخرين هى أساس التخلف[1]. وفى ضوء هذه الفكرة العامة سوف نتناول ثلاث نقاط فرعية هى: مستوى الثقة كما يتجلى فى مناطق المعيشة لعينة الدراسة، ثم اتجاهات التغير فى مستوى الثقة، ثم المقارنة بين مسـتوى الثقة السائد فى منطقة المعيشة والمناطق المحيطة بها.

أ – مستوى الثقة فى مناطق المعيشة

اشتملت استمارة الاستبيان على سؤال هو: هل تعتقد أن الناس فـى قريتـك أو منطقتك السكنية (فى الحضر) يثقون فى بعضهم البعض؟ .وأوضحت نتائج الدراسـة (جدول ٧-١٦) أن نصف عينة الدراسة تقريباً يرون أن الناس فى مناطق معيشـتهم أحياناً ما يثقون فى بعضهم البعض، حيث بلغت هذه النسبة ٥٢,٥% من إجمالى عينة الدراسة. كما أوضحت نسبة ٢٢% من العينة أن الناس نادراً ما يثقون فـى بعضـهم البعض، بينما بلغت نسبة من يرون من عينة الدراسة أن الناس يثقون فـى بعضـهم البعض بصفة دائمة ١٥% تقريباً. فى حين بلغت نسبة من يرون عدم وجود ثقة مطلقاً بين الناس فى منطقة المعيشة ١٠% تقريباً. ومن ثم تكشف بيانات الجدول السابق عن سيادة مستويات متدنية من الثقة بين الناس فى مناطق معيشتهم. ويمكن تفسـير ذلـك

---

(١) تمثل هذه الفكرة جوهر دراسة فوكوياما عن الثقة المعروضة فى كتابه:
- فرانسيس فوكوياما ، الثقة : الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار ، ط ١ ، الإمارات ، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .

بالكثافة السكانية والازدحام وزيادة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية ؛ والتى تـنعكس فى شعور الإنسان بعدم الثقة فى الآخرين . وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج الخاصة بمستوى الثقة فى مناطق المعيشة تقترب إلى حد كبير من تلك النتائج الخاصة بمستوى التسامح فى المجتمع، مما يؤكد الفكرة الخاصة بأن كلا من الثقة والتسامح يعدان مـن أهم الأسس اللازمة لتقدم المجتمعات.

جدول (٧-١٦)

مستوى الثقة داخل المنطقة السكنية

المستوى	العدد	النسبة
دائماً	٨٨	١٤,٩
أحياناً	٣١٠	١٢,٥
نادراً	١٣٠	٢٢,٠
مطلقاً	٦٢	١٠,٥
المجموع	٥٩٠	١٠٠

وفى هذا الصدد أوضح جيمس كولمان Coleman أن مشكلة غياب الثقة تنـتج من وجود نقص فى " رأس المال الاجتماعى "؛ أى فى قدرة الأفراد على العمل معـاً لأغراض مشتركة على شكل مجموعات و تنظيمات. وهو يعبر عن قدرة تنشـأ مـن انتشار الثقة فى المجتمع أو فى أجزاء معينة منه. ويمكـن أن يتجسـد فـى أصـغر مجموعة اجتماعية أساسية وهى الأسرة، كما يتجسد فى أكبر المجموعات وهى الأمة، وفى جميع المجموعات الأخرى التى تقع بينهما. وهذا النوع من رأس المال لا يتجسد فى الأرض و المصانع و المعدات فقط ؛ بقدر ما يتجسد فى المعرفة و المهارات التى يتمتع بها البشر . و بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً كبيراً من رأس المال الاجتمـاعى يرتبط بقدرة الأفراد على التعاون فيما بينهم. ويعد ذلك أمـراً حيويـاً لـيس للحيـاة الاقتصادية فحسب، بل لكل ناحية من نواحى الوجود الاجتماعى أيضاً. وتنشأ الثقة من القدرة على الترابط و المشاركة التى تعتمد بدورها على الدرجة التى تشـترك فيهـا المجتمعات (الأفراد) فى أعراف وقيم مشتركة، و القدرة على إخضـاع المصـلحة

الفردية لمصلحة المجموعات الكبرى[1].

وفيما يتعلق بتفاوت مستويات الثقة فى محافظات الدراسة، توضح بيانات جدول (٧-١٧) انخفاض مستوى الثقة فى مدينة القاهرة، مع ارتفاع هذا المستوى نسبياً فى محافظة أسيوط، كما جاءت محافظة المنوفية فى المنطقة الوسطى بين المحافظتين الأخريتين. ويمكن تفسير ذلك فى محافظة القاهرة بأنه نتيجة للكثافة السكانية المرتفعة، وأن هذه المحافظة تعد مقصداً للمهاجرين من مختلف المحافظات الأخرى، مما يترتب عليه اختلاف ثقافة هؤلاء السكان، وهو ما ينعكس فى وجود قدر مرتفع من ثقافة الشك والريبة بين أبناء المحافظات المختلفة الذين يعيشون فى المنطقة نفسها. كما تؤدى طبيعة الحياة والضغوط الاجتماعية والاقتصادية التى تتضح جلياً فى هذه المحافظة إلى انخفاض مستوى الثقة بين أبناء المحافظة الواحدة. وبحكم اقتراب محافظة المنوفية من محافظة القاهرة، وزيادة نسبة الهجرة إليها، جاءت مستويات الثقة فى هذه المحافظة قريبة وتالية لما يقابلها فى محافظة القاهرة. وعكس ذلك تماماً فى محافظة أسيوط، فهى تتميز بالبعد عن مدينة القاهرة وبتجانس السكان فيها إلى حد كبير من حيث العادات والتقاليد وظروف المعيشة، وسيادة نمط العائلات الكبيرة والممتدة، ولذلك كان من الطبيعى أن تعتمد العلاقات الاجتماعية على قدر مرتفع من الثقة فى هذه المحافظة.

وتوضح بيانات الجدول السابق بعض النتائج كما يلى:

- هناك فروق واضحة فى مستوى الثقة بين محافظات الدراسة، فقد بلغت قيمة كا٢ ٥١,٥ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٠١، مما يعنى وجود علاقة قوية بين مستوى الثقة بين الناس وطبيعة المحافظة التى يقيمون بها.

- فى محافظة القاهرة؛ أوضحت نسبة ٧,٦% من عينة هذه المحافظة أن الأفراد فى مناطقهم السكنية دائماً ما يثقون فى بعضهم البعض، وذلك فى مقابل نسبة ٢٠% فى محافظة أسيوط، ونسبة ٢٠,٦% من عينة محافظة المنوفية.

- أوضحت نسبة ١٥% تقريباً من عينة محافظة القاهرة أن الناس فى مناطق المعيشة لا يثقون فى بعضهم البعض مطلقاً، وذلك فى مقابل نسبة ١٢,٩% من إجمالى

(1) Coleman S. James , " Social Capital in the Creation of Human Capital " , ***American Journal of sociology*** , vol.94 ,1988 ,p.96 .

عينة محافظة المنوفية، ونسبة ١,٨% من عينة محافظة أسيوط. ويكشف ذلـك عـن ارتفاع مستويات الثقة فى محافظة أسيوط، بالمقارنة مع محافظتى القاهرة والمنوفية.

- أوضحت نسبة ٢٧,٦% فى محافظة القاهرة أن الناس نادراً ما يثقون فى بعضهم البعض ، بينما بلغت هذه النسبة فى محافظة أسيوط ١٣%، وفى محافظـة المنوفيـة ٢٣% تقريباً.

- أوضحت نصف عينة محافظة القاهرة أن الناس أحياناً ما يثقون فـى بعضـهم البعض، فى مقابل نسبة ٦٥,٣% فى محافظة أسيوط، ونسبة ٤٣,٥% فـى محافظـة المنوفية. ويعد ذلك نتيجة لطبيعة العلاقات الرسمية السائدة بين سكان محافظة القاهرة؛ والتى تؤدى إلى ارتباط مستوى الثقة بعوامل معينة منها طبيعة موقف التفاعل وطبيعة العلاقة بين طرفي عملية التفاعل.

وفيما يتعلق بالفروق فى مستوى الثقة بين الذكور والإناث من عينـة الدراسـة، أوضحت بيانات جدول (٧-١٧) وجود زيادة إلى حد ما فى مستوى الثقة بين الـذكور بدرجة أكبر من الإناث. ولذلك بلغت قيمة كا٢ ١١,٧ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١، مما يعكس وجود فروق فى مستوى الثقة بين كل مـن الـذكور والإناث. ويمكن تفسير ذلك من خلال طبيعة الثقافة والبيئة المحيطة بالمرأة فى المجتمع المصرى، حيث مازال البعض ينظر إلى المرأة باعتبارها أقل فى المسـتوى والمكانـة الاجتماعية من الذكور، وأن لها أدواراً محددة فى المجتمع لا يجب تجاوزها أو التطلـع إلى القيام بأدوار أرقى.وهو ما ينعكس فى نظرة المرأة إلى الآخرين،وفى درجة الشـك أوالحرص عند الدخول فى علاقات اجتماعية تتطلب مستوى معين من الثقة.

وتوضح البيانات أن ١٧,٥% من عينة الذكور أن الناس دائماً ما يثقـون فـى بعضهم البعض، وذلك فى مقابل نسبة ١٢,٤% من عينة الإناث. كما أوضحت نسـبة ١٧,٥% من الذكور أن الناس فى مناطق المعيشة نادراً ما يثقون فى بعضهم البعض، بينما بلغت النسبة المقابلة لدى الإناث ٢٨% تقريباً. كما أن نسبة ٥٥,٧% من الذكور يرون أن الناس أحياناً ما يثقون فى بعضهم البعض، وبلغت هذه النسبة لـدى الإنـاث ٤٨,٧%. ومن ثم تعكس البيانات السابقة ارتفاع مستوى الثقة لدى الذكور بدرجة أكبر من الإناث. ورغم ذلك فقد تقاربت عينة الذكور مع عينة الإناث فى رؤيتهم لأن الناس فى المناطق المحيطة بهم لا يثقون فى بعضهم البعض مطلقاً. حيـث بلغـت هاتـان النسبتان ١٠,٢% و١٠,٩% لكل من الذكور والإناث على التوالى.

جدول (٧-١٧)

العلاقة بين مستوى الثقة وبعض البيانات الأساسية

البيان	الثقة / الفئات	دائماً	أحياناً	نادراً	مطلقاً	المجموع	
		%	%	%	%	ك	%
المحافظة	القاهرة	٧,٦٢	٥٠,٠	٢٧,٦	١٤,٨	٢٥٠	١٠٠
	المنوفية	٢٠,٦	٤٣,٥	٢٢,٩	١٢,٩	١٧٠	١٠٠
	أسيوط	٢٠,٠	٦٥,٣	١٢,٩	١,٨	١٧٠	١٠٠
كا^{2} = ٥١,٥ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١)							
النوع	ذكر	١٧,٥	٥٥,٧	١٧,٥	١٠,٢	٣٢٣	١٠٠
	أنثى	١٢,٤	٤٨,٧	٢٨,١	١٠,٩	٢٦٧	١٠٠
كا^{2} = ١١,٧ (دالة عند مستوى ٠,٠١)							
الديانة	مسلم	١٥,١	٥٦,٢	٢٠,٠	٨,٧	٣٩٠	١٠٠
	مسيحى	١٤,٥	٤٥,٥	٢٦,٠	١٤,٠	٢٠٠	١٠٠
كا^{2} = ٨,٦ (دالة عند مستوى ٠,٠٥)							
منطقة الإقامة	ريف	٢٠,٠	٥٠,٦	١٨,٢	١١,٢	١٧٠	١٠٠
	حضر	١٢,٩	٥٣,٣	٢٣,٦	١٠,٢	٤٢٠	١٠٠
كا^{2} = ٥,٩ (غير دالة)							
خبرة الهجرة	نعم	١٢,٠	٥٠,٧	٢٣,٦	١٣,٨	٢٢٥	١٠٠
	لا	١٦,٧	٥٣,٧	٢١,١	٨,٥	٣٦٥	١٠٠
كا^{2} = ٦,٤ (غير دالة)							

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين مستوى الثقة ومتغيرات الديانة ومنطقة الإقامة وخبرة الهجرة، توضح بيانات الجدول السابق أيضاً بعض الأبعاد وهى:

- توجد علاقة بين مستوى الثقة والديانة، فقد بلغت قيمة كا^{2} ٨,٦ درجة، وكانت هذه القيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، مما يعكس وجود علاقة بين المتغيرين، ولكن هذه العلاقة لم تعكس فروقاً قوية بين عينة المسلمين وعينة المسيحيين فى مستويات الثقة. ولذلك أفادت نسبة ١٥% تقريباً من عينة المسلمين أن الناس فى المجتمعات المحلية التى يقيمون بها دائماً ما يثقون فى بعضهم البعض، وتقترب منها إلى حد كبير النسبة الخاصة بعينة المسيحيين وهى ١٤,٥%.

- أفادت نسبة ٢٦% من عينة المسيحيين بأن السكان فى مناطق معيشتهم نادراً ما يثقون فى بعضهم البعض، وذلك فى مقابل ٢٠% فقط من عينة المسلمين. أما فيما يتعلق بالاستجابة الخاصة بانعدام وجود ثقة بين السكان فى المجتمعات المحلية التى تقيم بها عينة الدراسة، أفادت عينة المسلمين بعدم وجود الثقة بنسبة ٨,٧% فى مقابل ١٤% بالنسبة لعينة المسيحيين.

- أوضحت النتائج عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين مستوى الثقة فى كل من الريف والحضر، فقد بلغت قيمة كا^{2} ٥,٩ درجة، ولم تكن هذه القيمة دالة عند أى مستوى للمعنوية. ويتأكد ذلك من خلال استجابات عينتى الريف والحضر، حيث أفادت نسبة ٥٠,٦% من إجمالى عينة الريفيين بأن السكان فى القرى التى يعيشون بها أحياناً ما يثقون فى بعضهم البعض، وذلك فى مقابل نسبة ٥٣,٣% من إجمالى عينة الحضر، والذين أوضحوا نفس الاستجابة السابقة. كما تعكس النتائج أيضاً تقارباً بين عينتى الريف والحضر فيما يتعلق بعدم وجود ثقة بين الناس فى مناطق المعيشة الخاصة بالعينة، فقد بلغت هاتان النسبتان ١١,٢% و١٠,٢% لكل من الريفيين والحضريين على التوالى.

- ركزت نسبة ٢٠% من الريفيين على أن سكان القرى التى يعيشون بها دائماً ما يثقون فى بعضهم البعض، بينما بلغت النسبة المقابلة فى الحضر ١٣% تقريباً. وهو ما يعكس زيادة مستويات الثقة فى الريف عن الحضر. وكذلك أوضحت نسبة ١٨% تقريباً من عينة الريفيين أن سكان القرى نادراً ما يثقون فى بعضهم البعض، بينما ارتفعت النسبة المقابلة فى الحضر لتصل إلى ٢٣,٦%.

- لم تكن هناك فروق دالة معنوياً بين من سبق لهم الهجرة ومن لم يمروا بهذه الخبرة. فقد بلغت قيمة كا^2 ٦,٤ درجة ، ولم تكن هذه القيمة دالة عند أى مستوى للمعنوية . وتشير بيانات الجدول السابق إلى أن نصف عينة من سبق لهم الهجرة أحياناً ما يثقون فى بعضهم البعض، كما أن نسبة ٢٣,٦% ممن سبق لهم الهجرة نادراً ما يثقون ببعضهم، وبلغت نسبة من يثقون ببعضهم بصفة دائمة ١٢%، وأفادت نسبة ١٣,٨% ممن سبق لهم الهجرة بأنهم لا يثقون ببعضهم على الإطلاق.

- أفادت نسبة ١٦,٧% ممن لم يسبق لهم الهجرة بأنهم دائماً ما يثقون فى بعضهم البعض. وتزيد النسبة السابقة عما يقابلها لدى من سبق لهم الهجرة. وتتضح النتيجة نفسها فيما يتعلق بالاستجابة الخاصة بأن الناس فى مناطق المعيشة أحياناً ما يثقون فى بعضهم البعض. ولكن يلاحظ عكس الاتجاه السابق فيما يتعلق بالاستجابات المتعلقة بأن الناس نادراً ما يثقون ببعضهم أو لا يثقون على الإطلاق، حيث كانت نسبة من أفادوا بذلك ممن سبق لهم الهجرة أعلى منها لدى من لم يسبق لهم الهجرة.

- ومن ثم فإن من سبق لهم الهجرة يتمتعون بدرجة أقل من الثقة ممن لم يسبق لهم الهجرة. ويعد ذلك مناقضاً لما توصلت إلية النظرية الإيكولوجية؛ والتى تفترض أن الناس كلما كانوا أكثر اختلاطاً بأقوام يختلفون عنهم فى العادات و التقاليد كلما كانوا أكثر تسامحاً و أكثر تميزاً بمستوى مرتفع من الثقة. ويمكن تفسير ذلك بأن الافتراض الخاص بالنظرية الإيكولوجية لا ينطبق على الدول النامية حيث يترتب على الهجرات المتكررة شيوع ثقافة الريبة و التشكك فى نوايا الآخرين و ممارساتهم؛ وهى صفات سائدة فى الثقافة العربية بصفة عامة.

ب- اتجاهات التغير فى مستويات الثقة

يوضح الجدول رقم (٧-١٨) التغير فى مستوى الثقة فى المجتمع من وجهة نظر عينة الدراسة. وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة يرون أن مستوى الثقة فى المجتمع المصرى قد تغير إلى الأسوأ، حيث بلغت هذه النسبة (٦٠,٢%) من إجمالى عينة الدراسة. كما أن هناك نسبة كبيرة نسبياً ترى أن مستوى الثقة فى المجتمع قد بقى كما هو بدون تغيير، وبلغت هذه النسبة (٢١,٤%) من جملة العينة، وأخيراً فإن أقل نسبة من عينة الدراسة ترى أن مستوى الثقة فى المجتمع قد تغير إلى الأفضل.

جدول (٧-١٨)

اتجاهات التغير فى مستوى الثقة فى المجتمع

الاتجاه	العدد	النسبة
إلى الأفضل	١٠٩	١٨,5
إلى الأسوأ	٣55	٦٠,٢
كما هو	١٢٦	٢١,٤
المجموع	5٩٠	١٠٠

وفى محافظة القاهرة أفادت الغالبية العظمى من عينة الدراسة بأن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ، وبلغت هذه النسبة ٦٢,٤%. كما أفادت نسبة ٢٤,٤% من جملة عينـة هذه المحافظة أن مستوى الثقة لم يتغير، بينما أوضحت أقل نسبة من عينة هذه المحافظة أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل؛ و التى بلغت ١٣,٢%. ويتضح الاتجـاه السـابق نفسه فى محافظة المنوفية، حيث أفادت أعلى نسبة أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسـوأ (٥٧,٦%)، كما أفادت نسبة ٢٨,٢% بأن مستوى الثقة لم يتغير، وأوضحت نسبة ١٤% تقريباً فى هذه المحافظة بأن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل. ويختلـف الحـال فـى محافظة أسيوط عن الاتجاه السائد فى محافظتى القاهرة و المنوفية. فرغم أن غالبية عينة هذه المحافظة يرون أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ (٥٩,٤%) ؛ إلا أن نسبة مـن يرون أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل تمثل ما يزيد على ثلاثة أضعاف من يرون من عينة هذه المحافظة بأن مستوى الثقة قد بقى كما هو دون تغير ، حيث بلغت هاتـان النسبتان ٣٠,٦% و ١٠% لكل منهما على التوالى (جدول ٧-١٩).

ومن ثم تشير بيانات الجدول السابق إلى أن عينة محافظة القاهرة كانت الأكثر إحساساً بأن مستوى الثقة فى المجتمع قد تغير إلى الأسوأ. كما كانت عينة محافظة أسيوط الأكثر إحساساً بأن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل؛ حيث زادت هذه النسبة عن ضعف ما يقابلها فى محافظتى القاهرة و المنوفية. كما أن أقل نسبة من عينة محافظة أسيوط – والتى لم تتعد نسبة ١٠% من إجمالى عينة هذه المحافظة – قد اتجهت إلى أن مستوى الثقة فى المجتمع قد بقى كما هو دون تغيير. بينما كانت عينة الدراسة فى محافظة المنوفية الأكثر إحساساً بثبات مستوى الثقة فى المجتمع.

جدول رقم (٧ -١٩٠)

اتجاهات التغير فى مستوى الثقة وبعض البيانات الأساسية

البيان	الثقة / الفئات	إلى الأفضل	إلى الأسوأ	كما هو	المجموع	
		%	%	%	ك	%
المحافظة	القاهرة	١٣,٢	٦٢,٤	٢٤,٤	٢٥٠	١٠٠
	المنوفية	١٤,١	٥٧,٦	٢٨,٢	١٧٠	١٠٠
	أسيوط	٣٠,٦	٥٩,٤	١٠,٠	١٧٠	١٠٠
كا^2 = ٣٤,٥ (دالة عند مستوى ٠,٠٠١)						
النوع	ذكر	٢٢,٠	٥٧,٦	٢٠,٤	٣٢٣	١٠٠
	أنثى	١٤,٢	٦٣,٣	٢٢,٥	٢٦٧	١٠٠
كا^2 = ٥,٨ (دالة عند مستوى ٠,٠٥)						
الديانة	مسلم	١٩,٥	٦٠,٣	٢٠,٣	٣٩٠	١٠٠
	مسيحى	١٦,٥	٦٠,٠	٢٣,٥	٢٠٠	١٠٠
كا^2 = ١,٣ (غير دالة)						
منطقة الإقامة	ريف	٢٦,٥	٥٦,٥	١٧,١	١٧٠	١٠٠
	حضر	١٥,٢	٦١,٧	٢٣,١	٢٤٠	١٠٠
كا^2 = ١٠,٩ (دالة عند مستوى ٠,٠١)						
خبرة الهجرة	نعم	١٥,٦	٦٠,٤	٢٤,٠	٢٢٥	١٠٠
	لا	٢٠,٣	٦٠,٠	١٩,٦	٣٦٥	١٠٠
كا^2 = ٢,٩ (غير دالة)						
التعليم	أمى	٢٤,٠	٦٠,٠	١٦,٠	٢٥	١٠٠
	يقرأ ويكتب	٩,٤	٧١,٩	١٨,٨	٣٢	١٠٠
	متوسط	٢٥,٦	٥٨,٨	١٥,٦	١٦٠	١٠٠
	فوق متوسط	١٣,٦	٥٨,٠	٢٨,٤	٨٨	١٠٠
	جامعى	١٦,٥	٦٠,٤	٢٣,٢	٢٨٥	١٠٠
كا^2 = ٢٠,٧ (دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥)						

كما أوضحت الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين نوعية المبحوثين (ذكور - إناث) وبين طبيعة التغير أو الثبات فى مستوى الثقة فى المجتمع. فقد بلغت قيمة كا^2 ٥,٨٣ درجة، وهى قيمة معنوية عند مستوى دلالة ٠,٠٥، أى أن هناك فروقاً إحصائية بين الذكور والإناث من عينة الدراسة فيما يتعلق بدرجة التركيز فيما إذا كان هناك تغير أو ثبات فى مستوى الثقة فى المجتمع. وكما يوضح مستوى الدلالة السابق، فإن هذا الارتباط لم يكن قوياً، بمعنى أن هناك شروطاً معينة تتوافر فيها مثل هذه العلاقة بين المتغيرين. وتؤكد بيانات الجدول رقم (٧-١٩) هذه العلاقة.

فكما توضح بيانات هذا الجدول؛ فإن الذكور كانوا أكثر تركيزاً على أن مستوى الثقة فى المجتمع قد تغير إلى الأفضل، فقد بلغت هذه النسبة ٢٢% من إجمالى عينة الذكور، فى مقابل نسبة ١٤,٢% لعينة الإناث. كما كانت عينة الإناث هى الأكثر إحساساً بأن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ، حيث بلغت هذه النسبة ٦٣,٣% فى مقابل نسبة ٥٧,٦% للذكور . وتقاربت استجابات عينتى الذكور و الإناث فيما يتعلق بالاتجاه الخاص بثبات مستوى الثقة فى المجتمع، فقد بلغت نسبة من أفادوا بذلك من الإناث ٢٢,٥% فى مقابل نسبة ٢٠,٣% للذكور.

وباستقراء بيانات الجدول رقم (٧-١٩)؛ الذى يشير إلى العلاقة بين التغير فى مستوى الثقة فى المجتمع وبين ديانة المبحوثين، يتضح أن كلتا العينتين من المسلمين والمسيحيين تتفقان فى التركيز بالدرجة الأولى على أن مستوى التسامح قد تغير إلى الأسوأ، وقد بلغت هذه النسبة فى حالة المسلمين ٦٠,٣% ، وفى حالة المسيحيين ٦٠,٠% من جملة عينة كل فئة. وجاءت استجابة عينة الدراسة من المسلمين بأن مستوى الثقة فى المجتمع قد بقى كما هو بدون تغيير فى المرتبة الثانية، حيث بلغت هذه النسبة ٢٠,٣% من عينة المسلمين. كما جاءت نفس هذه الاستجابة أيضاً (كما هو) فى المرتبة الثانية بالنسبة لعينة المسيحيين، وبلغت هذه النسبة ٢٣,٥% من عينة المسيحيين. أما فيما يتعلق بالاستجابة الخاصة بأن مستوى الثقة فى المجتمع قد تغير إلى الأفضل، فقد جاءت فى المرتبة الأخيرة بالنسبة لكل من عينتى المسلمين والمسيحيين، وبلغت النسبة المئوية لهذه الاستجابة فى الحالة الأولى ١٩,٥% تقريباً، وفى الحالة الثانية ١٦,٥% من جملة عينة كل فئة.

وبذلك يتضح عدم وجود فروق جوهرية بين استجابات المسلمين والمسيحيين من عينة الدراسة؛ فيما يتعلق بمدى حدوث تغير فى مستوى الثقة فى المجتمع. وهو ما

كشفت عنه الدراسة الإحصائية، فعند حساب معامل ارتباط كا^2 بين هذين المتغيرين، نجد أنه بلغ (١,٢٩ درجة) فقط، وهى قيمة غير دالة معنوياً، ومن ثم فإنه لا توجد علاقة بين هذين المتغيرين، ومعنى ذلك أن كون المبحوث مسلماً أو مسيحياً لم يكن عاملاً فارقاً فى مدى الإحساس بحدوث تغير فى مستوى الثقة بين الناس فى المجتمع.

وعن العلاقة بين التغير فى مستوى الثقة بين الناس فى المجتمع، ومنطقة الإقامة، توضح بيانات الجدول رقم (٧-١٩) طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين. فبالنسبة لعينة الحضر، يتضح أن غالبية أفراد العينة يرون أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ، وقد بلغت هذه النسبة المئوية ٦١,٧% من جملة عينة الحضر. وتليها نسبة هؤلاء الذين يرون أن مستوى الثقة بقى كما هو بدون تغير، والتى بلغت ٢٣,١%. وأخيراً ركزت أقل نسبة من عينة الحضر على أن مستوى التسامح قد تغير إلى الأفضل بنسبة ١٥,٢% من إجمالى عينة الحضر.

أما فيما يتعلق بعينة الريف، فقد ركزت فى المقام الأول أيضاً على أن مستوى الثقة بين الناس فى المجتمع قد تغير إلى الأسوأ، حيث بلغت هذه النسبة ٥٦,٥% من جملة عينة الريف. وتليها نسبة الذين يرون أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل، وبلغت هذه النسبة ٢٦,٥%. وأخيراً جاءت نسبة من يرون من عينة الريف أن مستوى الثقة قد بقى كما هو دون تغيير، وكان ذلك بأقل نسبة هى ١٧% تقريباً.

ومن ثم يتضح وجود اختلافات فيما بين عينة الريف وعينة الحضر فى درجة التركيز على اتجاه التغير أو الثبات فى مستوى الثقة فى المجتمع، فرغم اتفاق كلتا العينتين على أن هذا التغير كان إلى الأسوأ، نجد أن عينة الحضر قد ركزت بعد ذلك على ثبات مستوى الثقة، بينما كان تركيز عينة الريف على أن هناك اتجاهاً إيجابياً فى مستوى الثقة إلى الأفضل. وقد تأكد ذلك عند حساب معامل الارتباط بين هذين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا^2 ١٠,٨٧ درجة، وكانت قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١، مما يعكس درجة قوية من الارتباط بين إقامة المبحوثين فى الريف أو الحضر، وبين درجة الإحساس باتجاه التغير أو الثبات فى مستوى الثقة بين الناس فى المجتمع. ومعنى ذلك أن مستوى الثقة بين الناس فى الريف يختلف بدرجة كبيرة عما هو موجود بين الناس فى الحضر. وربما يعود ذلك إلى طبيعة ونمط العلاقات بين الناس فى كلا المجتمعين وظروف كل مجتمع منهما؛ والتى تجعل أحدهما يتمتع بدرجة مرتفعة من الثقة بدرجة أكبر من المجتمع الآخر.

كما أكدت الدراسة الإحصائية أيضاً وجود علاقة ارتباط قوية بين التغير فى مستوى الثقة فى المجتمع والتعليم، فقد بلغت قيمة كا^2 ٢٠,٧٣ درجة ، وكانت قيمة دالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥، مما يعكس وجود ارتباط بين المتغيرين. ومن ثم يعد التعليم عاملاً أساسياً فى درجة إحساس المبحوثين بمدى التغير أو الثبات فى مستوى الثقة. وقد أكدت بيانات الجدول (٧-١٩) ذلك. فقد ركزت أغلب الفئات التعليمية على الاتجاه الخاص بأن مستوى الثقة فى المجتمع قد تغير إلى الأسوأ. وكان الذين يعرفون القراءة و الكتابة هم الأكثر إحساساً بهذا التغير، حيث بلغت هذه النسبة ٧٢% تقريباً من إجمالى عينة هذه الفئة. ويلى ذلك كل من ذوى التعليم الجامعى و الأميين بنسبتين متقاربتين هما ٦٠,٤% و ٦٠% على التوالى ، ثم كل من ذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط بنسبتى ٥٨,٨% و ٥٨% لكل منهما على التوالى.

وكان ذوو التعليم المتوسط هم الأكثر إحساساً بأن مستوى الثقة فى المجتمع قد تغير إلى الأفضل، حيث بلغت هذه النسبة ٢٥,٦% من إجمالى عينة هذه الفئة. وتقترب من هذه النسبة الأخيرة نسبة الأميين الذين يرون الاتجاه السابق نفسه؛ والتى بلغت ٢٤%. ثم يأتى ذوو التعليم الجامعى فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٦,٥%، ثم ذوو التعليم فوق المتوسط بنسبة ١٣,٦% ، وأخيراً نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة فقط بأقل نسبة هى ٩,٤% من إجمالى عينة هذه الفئة.

وبالإضافة إلى ذلك كان ذوو التعليم فوق المتوسط و الجامعى هم الأكثر إحساساً بأن مستوى الثقة فى المجتمع قد بقى كما هو بدون تغيير، فقد بلغت هاتان النسبتان ٢٨,٤% و ٢٣,٢% من إجمالى عينة كل فئة تعليمية. ثم يأتى هؤلاء الذين يعرفون فقط القراءة و الكتابة فى المرتبة التالية بنسبة ١٨,٨% ، ثم الأميين بنسبة ١٦% ، وكانت أقل نسبة لذوى التعليم المتوسط وهى ١٥,٦%.

ومن ثم يتضح أن هناك تفاوتاً بين المستويات التعليمية المختلفة فى التركيز على طبيعة التغير أو الثبات فى مستوى الثقة بين الناس فى المجتمع. وكان كل من ذوى التعليم المتوسط و الأميين هم الأكثر وعياً بأن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل. بينما كان الذين يعرفون القراءة و الكتابة والجامعيون الأكثر تركيزاً على أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ. كما كان ذوو التعليم فوق المتوسط الأكثر تأكيداً على أن مستوى الثقة قد بقى كما هو دون تغيير.

ج- مستوى الثقة بين منطقة المعيشة والمناطق المحيطة

توضح بيانات الدراسة الميدانية (جدول ٧-٢٠) أن أكبر نسـبة مـن عينـة الدراسة ترى أن مستوى الثقة فى المناطق التى يعيشون بها تتشابه إلى حد كبير مع ما هو سائد فى المناطق المحيطة، فقد بلغت هذه النسبة ٣٦,٤%. كما أفادت نسبة ٢٩% من إجمالى العينة بأن مستوى الثقة فى مناطق معيشتهم أكثر مما هو موجود بالمناطق المجاورة. بينما بلغت نسبة من يرون بأن هذا المستوى أقل من المنـاطق المحيطـة ٢٠,٣% من جملة عينة الدراسة .

وفى محافظة القاهرة أوضحت غالبية العينة أن مستوى الثقة فى مناطق المعيشة مشابه لما هو سائد فى المناطق المحيطة، وبلغت هذه النسبة ٤٢,٤% من جملة عينـة هذه المحافظة. كما أوضحت نسبة ٢٧,٦% بأن هذا المستوى أقل مما هو قـائم فـى المناطق المجاورة. وكانت أقل نسبة فى هذه المحافظة ترى أن مسـتوى الثقـة فـى المناطق المعيشة يزيد عما يقابله فى المناطق المحيطة. ويلاحـظ عكـس ذلـك فـى محافظة أسيوط، حيث أفادت أعلى نسبة من عينة الدراسة فـى هـذه المحافظـة أن مستوى الثقة فى مناطق معيشتهم أكبر من المستوى المناظر فى المناطق المجاورة. أما فى محافظة المنوفية فقد أكدت غالبية العينة بأن مستوى الثقة يتشـابه فـى منـاطق المعيشة مع المناطق المحيطة وبلغت هذه النسبة ٣٣% تقريباً؛ وتتشابه فى ذلك عينـة محافظة المنوفية مع ما أوضحته عينة محافظة القاهرة؛ ولكنها تختلف عنهـا فـى أن النسبة التالية ترى أن هذا المستوى من الثقة يزيد عن النسبة المقابلـة فـى المنـاطق المجاورة، و التى بلغت ٢٧,٦% من جملة عينة هذه المحافظة.

جدول (٧ - ٢٠)

مستوى الثقة بين المناطق السكنية

المستوى	العدد	النسبة
أكثر	١٧١	٢٩,٠
أقل	١٢٠	٢٠,٣
مشابه	٢١٥	٣٦,٤
لا أعرف	٨٤	١٤,٢
المجموع	٥٩٠	١٠٠

ومن ثم توضح النتائج الميدانية أن عينة الدراسة فى محافظة أسـيوط كانـت الأكثر تركيزاً على أن مستوى الثقة فى مناطق معيشتهم يزيد عما يقابله فى المنـاطق المجاورة. بينما ركزت الغالبية من عينة محافظة القاهرة أن هذا المستوى من الثقة يقل عما هو سائد فى المناطق المجاورة، وفى الوقت نفسه أكدت عينة محافظـة المنوفيـة بأعلى نسبة بين محافظات الدراسة أن مستوى الثقة فى مناطق معيشتهم يتشابه إلى حد كبير مع ما هو سائد فى المناطق المجاورة.

نتائج واستخلاصات الدراسة

تقوم الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة على أن الشعب المصرى يتميـز بالتعدديـة الاجتماعية والثقافية، ولكن رغم هذا التنوع والاختلاف، والذى يفرض على كـل فرد أن يكون بحاجة إلى الآخر، إلا أنه يلاحظ فى السنوات الأخيرة تراجع ظواهر التسامح وسيادة التعصب ونفى الآخر. ولذلك تحدد موضوع هذه الدراسة فـى بحـث طبيعـة ومحددات قيمة التسامح الاجتماعى والثقافى فى المجتمع المصرى، وكيـف تتفـاوت الفئات والشرائح الاجتماعية فى المجتمع فى استخدام هذه القيمة فى مواقـف التفاعـل وفى العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، بالإضافة إلى دراسة العوامل التى تؤثر فـى درجة تسامح الفرد أو عدم تسامحه.

وبناء علي ذلك تحدد هدف هذه الدراسة فى محاولة إلقاء الضـوء علـى قيمـة التسامح الاجتماعى والثقافى فى المجتمع المصرى، وكيف يتجلى هذا التسـامح فـى التفاعلات اليومية مع تحديد العلاقة بين التسامح وبعض المتغيـرات مثـل: التعلـيم، والديانة، والنوع، والحالة العملية، والإقامة فى الريف أو الحضر، والهجرة، والمستوى الاجتماعى والاقتصادى. ومقدمة ذلك محاولة تحديد مفهوم التسامح كما يتجلـى فـى التراث، وخصائص هذا المفهوم وما يثيره من تناقضات ومشكلات، وعلاقاته بالمفاهيم الأخرى مثل: السلام الاجتماعى والتساهل والتعايش والمجاراة والاحتـرام والعدالـة وقبول الآخر، مما يلقى الضوء على الجذور التاريخية لهذا المفهوم، وكيفيـة تطـوره حتى وصل إلى شكله الحالى.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والاستخلاصـات، التـى يمكـن تقسيمها إلى عدة محاور تبعاً لأهداف وتساؤلات الدراسة:

أولاً: التسامح فى التراث الفكرى

ارتبطت نشأة مفهوم التسامح فى الغرب بعصـر الثـورة الفرنسـية، وبدايـة الانتفاضات الكبرى، والتمرد على السلطة التقليدية فى مسائل الدين والسياسة، وتكاملت صياغة هذا المفهوم فى القرنين السابع عشر والثامن عشر على أيدى فلاسفة التنـوير مثل: جون لوك وفولتير وبيركلى وكونديياك وغيرهم. وكان جون لوك أول من قـدم هذا المفهوم عندما نشر رسالته فى التسامح فى سنة ١٦٨٩. وكان يقصد به التسـامح الدينى، بمعنى أنه ليس من حق أحد أن يقتحم باسم الدين الحقـوق المدنيـة والأمـور

الدنيوية. ولذلك نادى لوك بضرورة الفصل بين الدولة والكنسية. أما فولتير فقد جعـل حدوداً للتسامح لا يتعداها، وذلك عندما يتعلق الأمر بشئون الدولة والسياسـة. بحيـث يمكن القول بأن عصر التنوير كان يدعو للتسامح فـى أمـر الاخـتلاف الـدينى لا السياسى. وأوضح بيير بيل الفارق بين العقل والإيمان، موضحاً أن مسألة الإجبار على الإيمان مسألة لا عقلانية. فمن خلال العقل يمكن التمييز بين الحق والباطـل. ولـذلك يجب الإقرار بنسبية الحقيقة، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى احترام الآخر المخالف. وقد طور جون ستيوارت ميل أفكار جون لوك، حيث نقلها من المجال الدينى إلى المجـال الأخلاقى الاجتماعى. إذ رأى أن التسامح يمتنع معه الاعتقاد فى حقيقة مطلقة.

وهناك مجموعة من أوجه الخلاف والتباين فى فهم التسامح، لكنها تشترك – من زوايا مختلفة ومتنوعة – فى توضيح شتى أبعاد المفهوم، مثل:

- يعتبر التسامح فضيلة أخلاقية وقيمة للعدالة ومطلباً للرشد والعقل.
- يمكن أن تتعلق موضوعات التسامح بسمات شخصية أو ممارسات وأفعـال معينـة أو معتقدات.
- يتسع مفهوم التسامح ليشمل الحكم على المعتقدات أو الممارسات بأنهـا خاطئـة أو سيئة، ويتم التعبير عن ذلك بالاعتراض أو الخلاف، مع وجود تبرير منطقى لذلك.
- إذا لم يكن هناك تبرير منطقى لاعتراض وخلاف الشخص، فإنه يكون أقرب إلـى التعصب منه إلى التسامح. وهذا هو الجانب السلبى فى التسامح.
- أما الجانب الإيجابى فيشير إلى أن التسامح يتطلب وجود القبول الإيجابى، وذلك تبعاً لما إذا كانت معتقدات وممارسات الفرد المتسامح معه خاطئة أو سيئة.
- يستلزم التسامح توضيح فكرة وجود حدود معينة للتسامح. حيـث يلـزم أن يكـون مفهوم التسامح قادراً على توضيح الحدود الممكنة للتسامح بطريقة مبررة ولـيس بطريقة تعسفية.
- لا يجب أن يكون الفرد مجبراً على ممارسة التسامح مثلماً يحدث بين طرفين غيـر متكافئي القوة.
- هناك فرق بين التسامح كاتجاه ، والذى يترجم فى صـورة سـلوكيات اجتماعيـة وعقلانية، وبين التسامح باعتباره ممارسة والذى يقوم على أساس شخصى ويتحدد

من خلال الأهواء والأمزجة الشخصية.

- التسامح عملية نسبية، وذلك نتيجة لنسبية التقدير أو الحكم علـى الأشـياء، فمـا يتسامح معه فرد قد لا يتسامح معه آخر، رغم أن كلاهما يستند إلى مسببات حقيقية من وجهة نظره.

وهناك مفاهيم عديدة تقترب من مفهوم التسامح، وتتداخل معه، وأهمها:التسـاهل، والتعايش، والسلام الاجتماعى، والمجاراة، والاحترام، والحلم والاعتـدال، والتقـدير، وقبول الآخر. أما التساهل فهو الاعتقـاد بوجود ما يخالفك؛ ويعنى الاعتـدال فـى المذهب والمعتقد على عكس التطرف والغلو المصاحب لمفهوم التعصب. ويتماثـل مفهوم التعايش مع مفهوم التساهل فى النظر إلى التسامح باعتباره أفضل وسيلة لإنهاء أو تجنب الصراعات، وكذلك باعتباره يقوم على أسس براجماتية، دون اعتباره قيمـة فى حد ذاته. وتبعاً للمفهوم السابق، فإن التسامح يعتبر نوعاً من الهدنة التـى سـوف توقف انهيار أحد الجماعات لكي تستعيد قوتها.

ويعبر السلام الاجتماعى عن عملية اجتماعية لها العديد من المستويات، بدءاً من العائلة، ثم المجتمع، ثم على المستوى الإقليمي والدولي أيضاً. ويعنى أيضاً استبعاد كل مظاهر العنف والقهر والخوف من المجتمع. ولذلك يعتمد قيام السلام الاجتماعى على دعائم وشروط أساسية؛ أهمها التسامح والعدالة والمسـاواة والثقـة. ويكمـن الفـرق الجوهرى بين التسامح والمجاراة فى حالة امتلاك القوة أو عدم امتلاكهـا. فالحـالات التى يعجز فيها الفرد عن عمل شئ تجاه الآخر المعتدى؛ فإنها توصف باعتبارها أمثلة للمجاراة، ولكن يقصر كثير من الباحثين التسامح على تلك المواقف والحـالات التـى يمتلك فيها الفرد القدرة على رد الفعل تجاه موقف الآخر.

ومفهوم الاحترام يقوم على أسس أخلاقية عكس مفهوم التساهل والتعايش. وهـو يظهر عندما يتحمل الأفراد والجماعات بعضهم البعض، على اعتبار أنه يجب علـى الأفراد فى كل الجماعات أن يحوزو مكانة اجتماعية وسياسية متكافئة. وهو يعد أقرب المفاهيم إلى التسامح؛ حتى أن البعض يعترض على كلمة تسامح، ويفضل كلمة احترام بدلاً منها. أما الحلم فيعبر عن فضيلة اجتماعية شأنه شأن التسامح. ويعنـى التقـدير النظر إلى المعتقدات والممارسات باعتبارها تعبر عن مفـاهيم وتصـورات متاحـة أخلاقياً، وهى يمكن أن تكون جذابة حتى إذا كانت مختلفة عن تصـوراتنا الخاصـة. وثقافة قبول الآخر لا تشير إلى التحرر والمساواة وحقوق الإنسان فقط، بل هى ذهنية تدعو إلى الديموقراطية وتكافؤ الفرص.

ثانياً: واقع التسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى

- أوضحت الدراسة وجود فروق واضحة فى متوسط التسامح بين محافظات الدراسة. ولوحظ وجود تفاوت شديد بين مستويات التسامح فى كل من محافظتى القاهرة والمنوفية، وهو ما لم يلاحظ فى محافظة أسيوط؛ حيث التقارب النسبى بين المستويات الثلاثة للتسامح. وكانت محافظة المنوفية الوحيدة التى زادت فيها نسبة مرتفعى التسامح عما يقابلها من نسبة منخفضى التسامح. وتركز منخفضو التسامح فى محافظة أسيوط بأعلى نسبة، بينما تركز متوسطو التسامح فى محافظتى القاهرة والمنوفية.

- وكشفت الدراسة سيادة فئة متوسطى التسامح بين جميع مناطق الدراسة، فيما عدا قرية سلام غرب بمحافظة أسيوط، والتى جاءت نسبة متوسطى التسامح بها نصف النسبة الممثلة لكل من فئتى منخفضى ومرتفعى التسامح. وجاءت فئة مرتفعى التسامح فى المرتبة الثالثة و الأخيرة غالباً بين مستويات التسامح فى مناطق الدراسة، حيث يستثنى من ذلك فقط منطقتى مدينة نصر و ميت خاقان.

- لوحظ زيادة مستوى التسامح المرتفع فى قريتى ميت خاقان وسلام غرب، ويليهما حي مدينة نصر، ثم مدينتا شبين الكوم وأسيوط بالنسبة نفسها تقريباً، وأخيراً جاءت منطقتا شبرا و المعصرة فى المرتبة الأخيرة. ويعكس ذلك ارتفاع مستوى التسامح فى الريف بدرجة أكبر مما هو سائد فى الحضر.

- تركز التسامح بدرجة أعلى فى المناطق ذات المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع، ويقل كلما انخفض هذا المستوى. فقد تركز منخفضو التسامح بأعلى نسبة فى منطقتى شبرا و المعصرة، ثم جاءت منطقتا ميت خاقان و مدينة نصر فى المرتبة الأخيرة من حيث تركز فئة منخفضى التسامح بكل منهما.

- كلما زادت الكثافة السكانية فى منطقة معينة، كلما زادت احتمالات عدم التسامح. ولذلك جاءت منطقتا شبرا و المعصرة أقل مناطق الدراسة التى يتركز بها فئة منخفضى التسامح. وتم تفسير ذلك بأن الكثافة السكانية المرتفعة تؤدى إلى تشابك العلاقات الاجتماعية و تشعبها بما يؤدى إلى زيادة الضغوط وخلق حالة من السخط والغضب بين السكان؛ سواء فى علاقاتهم ببعضهم البعض أو فى علاقاتهم بمؤسسات و أجهزة الدولة، وهو ما ينعكس فى النهاية فى شكل التعصب و عدم

التسامح مع الآخرين.

- لوحظ أنة رغم وجود تنوع ثقافى فى كل من قرية ميت خاقان وحى شبرا، إلا أن مستوى التسامح لم يكن متقارباً فى كل منهما. حيث كانت عينة قرية ميت خاقـان هى الأعلى تسامحاً، بينما كانت عينة شبرا هى الأقل تسامحاً. ومعنى ذلك أن هنـاك عوامل أخرى وسيطة تؤدى إلى ارتفاع أو انخفاض مستوى التسامح فـى المجتمـع. ومن هذه العوامل كثافة السكان فى منطقة معينة، ومدى تشابك العلاقات الاجتماعيـة بين المسلمين و المسيحيين، و الجذور التاريخية لتلك العلاقة.

ثالثاً: محددات التسامح الاجتماعى فى المجتمع المصرى

- أوضحت النتائج عدم وجود علاقة بين التعليم و التسامح. وتختلف هذه النتيجة عما توصل إليه كل من لويس ويرث و صموئيل ستوفر من حيث وجود علاقة طردية بين التعليم و التسامح، ولكنها تتفق مع دراسات سوليفان وزملائه؛ الذين توصلوا إلـى أن التعليم له تأثير ضئيل للغاية وغير مباشر فى غرس قيم التسامح.

- تركز مرتفعو التسامح لدى الفئات التعليمية الأقل (الأميون و الذين يعرفـون فقط القراءة و الكتابة)، ثم لدى ذوى التعليم المتوسط وفوق المتوسط، وأخيراً لدى ذوى التعليم الجامعى وفوق الجامعى. كما تركز متوسطو التسامح بدرجة أكبر لـدى ذوى المستويات التعليمية المتوسطة. كما تركز منخفضي التسـامح بدرجـة أكبـر لـدى المستويات التعليمية الأقل. واللافت للنظر هنا هـو ارتفـاع درجـة التسـامح لـدى المستويات التعليمية الأقل بدرجة تفوق ما يناظرها على مستوى التعليم الجامعى.

- أوضحت النتائج الإحصائية وجود فروق فى متوسط التسامح بين الأميين وكل من ذوى التعليم الجامعى والمتوسط وفوق المتوسط. ولكن لم تكن هناك فروق معنوية بين فئتى التعليم المتوسط وفوق المتوسط من جهة والتعليم الجامعى وفوق الجامعى من جهة أخرى.

- لوحظ ارتفاع متوسط التسامح لدى عينة الدراسة مـن المسـتويات التعليميـة المختلفة بدرجة أكبر مما يناظرها لدى الآباء والأمهات. ومعنى ذلك أن أجيال الشباب أكثر تسامحاً من الأجيال الأكبر سناً، وأن هناك علاقة عكسية بين ارتفـاع مسـتوى التسامح ودرجة التقدم فى العمر. وتم تفسير ذلك بأنـه نتيجـة للتقـدم فـى وسـائل الاتصالات والمواصلات؛ والذى حول العالم إلى قرية واحدة.

- كان متوسط التسامح لدى المبحوثين أكبر منه غالباً لدى الآباء والأمهات. وفى الوقت نفسه كان الانحراف المعيارى للتسامح لدى الآباء والأمهات أكبر منـه لـدى المبحوثين. ومعنى ذلك وجود درجة كبيرة من التفاوت والتشتت فى تـوزع درجـات التسامح لدى الآباء والأمهات ذوى المستويات التعليمية المختلفة.

- كشفت الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين التسامح و تعليم كـل مـن الأب والأم. وهذه النتيجة تختلف عما أوضحته الدراسة بشأن العلاقة بين التسـامح وتعلـيم المبحوثين. ولوحظ تركز مرتفعى التسامح لدى الأميين وذوى التعليم الجـامعى مـن الآباء بنسبتين متقاربتين. بينما تركز منخفضو التسامح لدى ذوى التعليم المتوسط.

- هناك علاقة دالة إحصائياً بين التسامح و الديانة. وتركز منخفضو التسامح لدى عينة المسيحيين بدرجة أكبر من عينة المسلمين. أما مرتفعو التسامح فلوحظ تركـزهم بدرجة أعلى لدى عينة المسلمين. وتقاربت بيانات متوسطى التسامح لـدى كـل مـن المسلمين و المسيحيين.

- توصلت الدراسة إلى أن سكان الريف أكثر تسامحاً من سكان الحضر. وهـذه النتيجة تخالف ما توصلت إلية الدراسات و النظريات السابقة، و التـى افترضـت أن سكان الريف أقل تسامحاً بحكم عاملي التجانس و العزلة النسبية التى يعيش فيها سكان الريف، وأن سكان الحضر أكثر تسامحاً بحكم التنوع وعدم التجانس والاختلاط بأقوام من ثقافات ولغات مختلفة.

- تركز منخفضو التسامح فى المستويات الاجتماعية و الاقتصادية المتوسطة، ثم لدى أصحاب المستويات الاجتماعية الاقتصادية المنخفضة، وأخيراً لـدى المسـتويات المرتفعة اقتصاديا واجتماعيا. وتركز متوسطو التسامح فى المستويات الاجتماعيـة و الاقتصادية المرتفعة، ثم لدى أصحاب المستويات الاجتماعية الاقتصادية المتوسـطة، وأخيراً لدى المستويات المنخفضة اجتماعيا واقتصاديا. بينما تركز مرتفعو التسـامح بنسب متقاربة لدى كل من المستويات الاجتماعية و الاقتصادية المرتفعة و المنخفضة. ورغم ذلك لم توضح الدراسة الإحصائية علاقة دالة إحصائيا بين التسامح والمسـتوى الاجتماعى الاقتصادى للمبحوثين.

- ورغم أنة لم تكن هناك علاقة دالة معنوياً بين التسامح و النوع، إلا أنة لوحظ أن الذكور أكثر تسامحاً من عينة الإناث، فقد تركز مرتفعو التسامح لدى عينة الذكور

بدرجة أكبر من عينة الإناث، وتقاربت التوزيعات بين الذكور و الإناث فيمـا يتعلـق بمستويي التسامح المنخفض و المتوسط.

- وفيما يختص بالعلاقة بين التسامح و أوضاع الحيـاة المعيشـية؛ أوضـحت الدراسة وجود علاقة دالة معنوياً بين التسامح وكل من: الحالـة الزواجيـة، وحجـم الأسرة المعيشية، ونمط المعيشة، ونمط حيازة المسكن. ورغم وجود تقارب نسبى بين المتزوجين و العزاب فيما يتعلق بالمستويات الثلاثة للتسامح، إلا أنة لـوحظ ارتفـاع مستوى التسامح نسبياً لدى المتزوجين بدرجة أكبر من العزاب. كما كشفت النتائج من أنة كلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما قل التسامح و العكس صـحيح، ولـوحظ وجـود تقارب فى مستويات التسامح لدى من يعيشون معيشة مستقلة وهؤلاء الذين يعيشـون معيشة مشتركة، كما كان من يعيشون فى مساكن مملوكة لهم أكثر تسامحاً من هؤلاء الذين يعيشون فى مساكن مستأجرة.

رابعاً: تصورات التسامح فى الحياة اليومية

أوضحت نتائج الدراسة تباين اتجاهات عينة الدراسة نحو الفئـات والشـرائح الاجتماعية فى المجتمع. حيث تدرجت الفئات الاجتماعية التى يجب أن يتسامح معهـا الفرد بدءاً بالأكثر استحقاقاً للتسامح كما يلى: أفراد الأسـرة، الأقـارب، الأصـدقاء، كبار السن، الأطفال، المرضى، الجيران، الفئات الأقـل فـى المكانـة الاجتماعيـة، النسـاء، أهل القرية، أصحاب الديانات المختلفة، المهاجرون، مدمنو الخمور.

وكشفت الدراسة أن التسامح يتجه من الداخل إلى الخـارج. أى أن التسـامح يزداد مع الفئات التى ترتبط بالفرد فى علاقات وثيقة ودائمة، ويقل كلما قلت درجة ارتباط الفرد بالفئات التى يتعامل معها. ونتيجة لذلك جاء التسامح بدرجة أكبر مـع بعض الفئات مثل: أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء فى المرتبة الأولى. ثم يـأتى التسامح مع الفئات الخاصة كالمرضى والمسنين فى مرتبة وسطى بين تلك الفئـات التى يجب أن يتسامح معها الفرد وتلك التى لا يجب التسامح معها بدرجـة كبيـرة. وأخيراً تقل درجة التسامح عند ما تزداد احتمالات عدم وجود علاقـات اجتماعيـة، مثلما يحدث مع فئة مدمنى الخمور؛ التى جاءت دائما فى المرتبة الأخيرة من حيث أولويات التسامح لدى عينة الدراسة.

وفى محافظة القاهرة كان أفراد الأسرة هم أكثر الفئات التى يجـب أن يتسـامح

معها الفرد، ويليها الأقارب، ثم الأصدقاء، ثم الجيران... وهى تلك الفئات التى ترتبط بالفرد وبعلاقات وثيقة ودائمة. أما فى محافظة المنوفية، فكان التركيز بدرجة أكبر على الفئات الخاصة باعتبارها أكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد وخاصة فئتى المرضى وكبار السن. وتشابهت عينة محافظة أسيوط مع عينة محافظة القاهرة فى التركيز على دائرة العلاقات القريبة والدائمة مثل أفراد الأسرة والجيران والأقارب والأصدقاء وباعتبارها أكثر الفئات التى يجب التسامح معها.

* وفيما يتعلق بالاختلافات النوعية فى التسامح، اتفقت عينتا الذكور والإناث فى التركيز على أفراد الأسرة والأصدقاء والأقارب باعتبارها أكثر الفئات التى يجب أن يتسامح معها الفرد. وكانت عينة الإناث أكثر تركيزاً على ضرورة التسامح مع الفئات الخاصة بدرجة أكبر من عينة الذكور.

أما عن الفروق فى التسامح بين المسلمين والمسيحيين، فقد أوضحت الدراسة وجود درجة مرتفعة نسبياً من التسامح بين المسلمين والمسيحيين. حيث جاءت استجابة عينة المسلمين مع أصحاب الديانات المختلفة فى المرتبة العاشرة بين الفئات التى يجب عدم التسامح معها. كما جاءت استجابات عينة المسيحيين مع أصحاب الديانات المختلفة فى المرتبة الثامنة. ومن ثم فإن الاستجابات السابقة تميل إلى اتجاه التسامح بدرجة أكبر من عدم التسامح.

* أما فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن عدم التسامح، أوضحت الدراسة ما يلى:

- تركيز عينة الدراسة على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة الكراهية والخصام بين أفراد المجتمع، ثم إلى زيادة العداوة، ثم انتشار الفوضى، ثم زيادة العنف بين الأفراد والجماعات، ثم زيادة الظلم، وأخيراً تقييد الحريات؛ وهى فى مجملها آثار سلبية.

- ركزت عينة الدراسة فى محافظة القاهرة على أن عدم التسامح يؤدى إلى زيادة العداوة بين الناس فى المجتمع، كما يؤدى إلى زيادة العنف. وتتدرج تلك الآثار فى محافظة القاهرة من الشكل البسيط إلى الشكل الأكثر تعقيداً. فتبدأ من زيادة العداوة، التى تتطور إلى مزيد من الكراهية والخصام، ثم تتحول بعد ذلك إلى ممارسة العنف بأنواعه وأشكاله المختلفة، حتى يصل هذا العنف إلى أقصى درجة له وهى زيادة الجريمة. ثم يترتب على زيادة الجريمة تعرض الكثير من أفراد المجتمع للظلم، وبالتالى تنتشر الفوضى فى المجتمع.

- تركزت استجابات عينة الدراسة فى محافظة المنوفيـة علـى تـدرج الآثـار المترتبة على عدم التسامح من الشكل المعقد إلى الشـكل البسـيط (عكـس محافظـة القاهرة). حيث تبدأ هذه الآثار بزيادة وانتشار العنف بين الناس، ثم زيادة الجريمة، ثم الكراهية والخصام، ثم زيادة العداوة، ثم انتشار الظلم والفوضى فى المجتمع.

- أما فيما يتعلق بالآثار السلبية المترتبة على عدم التسامح من وجهة نظر عينـة الدراسة فى محافظة أسيوط، فيلاحظ أنها أقرب إلى محافظة القاهرة منها إلى محافظة المنوفية، من حيث اتجاه تركيز هذه العينة على الآثار السلبية البسيطة ثم اتجاهها إلى الأشكال الأكثر قوة وتعقيداً.

* وفيما يتعلق باتجاهات عدم التسامح نحو الآخرين، أوضحت الدراسـة أن عـدم التسامح مع البعيدين عن القيم والدين جاء فى المرتبة الأولى، ثم مع فئـة الخـارجين على القانون، ثم البلطجية والفتوات، ثم المجرمين وأصحاب السوابق، ثم الإرهـابيين، ثم مدمنى الخمور والمخدرات. ويلاحظ فى هذا الصدد ما يلى:

- تركيز عينة الدراسة على عدم التسامح مع البعيدين عن القـيم والـدين يعكـس ارتفاع درجة التدين فى المجتمع المصرى، وأن الأفراد والجماعـات فـى هـذا المجتمع لا تتسامح مع من يخرج على العرف والتقاليد.
- تركيز عينة الدراسة على عدم التسامح مع البلطجية والفتـوات، يعكـس مـدى الوجود الفعلى لهذه الفئات فى المجتمع، وأن هذه الفئـة مـازال لهـا دور فـى المجتمع.
- تركيز عينة الدراسة على أصحاب الديانات الأخرى فى المرتبة الأخيرة يوضح نسبية عملية التسامح فى المجتمع، وأن هناك درجة كبيرة من التسامح تسود بين المسلمين والمسيحيين فى المجتمع المصرى.
- تركيز عينة الدراسة على عدم التسامح مع الأقليات من الدول الأخـرى بنسـبة ضئيلة يعكس مدى تقبل المصريين بصفة عامة للوافد إلى المجتمع المصرى.

* ومن ثم يمكن تقسيم الفئات الاجتماعية من حيث إمكانيـة التسـامح أو عـدم التسامح معها إلى ثلاث فئات:

١- الفئات التى يمثل عدم التسامح معها الاتجاه السائد فى المجتمع وتشمل: البعيـدين

عن القيم والدين، والخارجين على القانون، والبلطجية والفتوات.

٢- وهى عكس الأولى، وهى الفئات التى يمثل التسامح معها الاتجاه السائد، وتشمل: أصحاب الديانات الأخرى، والوافدين من الدول الأخرى، والأميين.

٣- وهى تقع فى المنطقة الوسطى بين المجموعتين الأولى والثانية، وتشمل: المجرمين وأصحاب السوابق، ومدمنى المخدرات، والإرهابيين. وهذه الفئات الأخيرة هى التى اختلفت بشأنها وجهات نظر أفراد العينة.

* كما أوضحت الدراسة أن هناك بعض الفئات الاجتماعية التى لا يجب التسامح معها. وهذه الفئات على الترتيب - بدءاً بالفئات التى يمارس معها أشد درجات عدم التسامح – هى: البعيدون عن القيم والدين، الخارجون على القانون، البلطجية والفتوات، المجرمون وأصحاب السوابق، الإرهابيون، مدمنو المخدرات، الأميون، أصحاب الديانات الأخرى.

خامساً: التغير والثبات فى التسامح

- أشارت الدراسة الميدانية إلى وضوح التغير فى ظاهرة التسامح فى المجتمع المصرى. ورغم اختلاف مسار هذا التغير، إلا أن الغالبية العظمى من العينة يرون أن التسامح فى المجتمع المصرى حالياً أقل مما كان فى الماضى. وكان ذوو التعليم الجامعى والمتوسط وفوق المتوسط من عينة الدراسة أكثر تأكيداً على الاتجاه السابق، مما يشير إلى أن هناك علاقة بين التعليم وارتفاع درجة الوعى باتجاه التغير فى التسامح، سواء كان هذا التغير فى الاتجاه السلبى أو الاتجاه الإيجابى.

- وكان الذكور أكثر وعياً من الإناث فى عينة الدراسة بطبيعة التغير فى التسامح، وفى نفس الوقت كانت الإناث أكثر تركيزاً على الاستجابة الخاصة بثبات التسامح بين الماضى والحاضر. كما كانت عينة المسلمين أكثر وعياً بطبيعة التغير فى التسامح، وخاصة فيما يتعلق بالاستجابة الخاصة بأن التسامح فى الماضى كان أكثر مما هو موجود حالياً. وأيضاً كانت عينة الحضر أكثر وعياً بطبيعة التغير فى التسامح، والتى وصلت إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع عينة الدراسة.

- أوضحت الدراسة وجود علاقة بين التغير أو الثبات فى التسامح وخبرات الهجرة لدى المبحوثين. ويعود ذلك إلى ما يمر به المهاجر من خبرات وعلاقات تمكنه

من المقارنة بين أنماط ثقافية مختلفة. كما كانت هناك علاقة قوية بين كل من التغير أو الثبات فى التسامح والحالة الزواجية للمبحوثين. حيث كان المتزوجون أكثر تركيـزاً على أن التسامح فى الماضى أكثر مما هو موجود حالياً. وهو ما يمكن تفسيره بكثـرة الضغوط التى يتحملها الفرد بعد زواجه ، مما ينعكس فى تغير رؤيته للتسـامح عمـا كانت قبل زواجه .

- ولم تكن هناك علاقة دالة إحصائياً بين مهنة المبحـوث وطبيعـة التغيـر أو الثبـات فى التسامح. وكان العاملون لدى الغير بأجر نقدى أكثر الفئات إحساسـاً بأن التسامح حالياً أقل مما كان سائداً فى الماضى، يليها نسبة من هم خارج قوة العمل.

سادساً: تغير التسامح عبر الأجيال

وفيما يتعلق بوجود فروق فى متوسط التسامح بين الأجيال المختلفـة (جيـل الشباب، وجيل الوسط، وجيل الشيوخ)، أوضحت الدراسة اختلاف هذا المتوسط بـين كل من: جيل الشباب وجيل الوسط، وجيل الشباب وجيل الشيوخ.ولكن لم تكن هنـاك فروق معنوية فى متوسط التسامح بين جيلى الوسط والشيوخ.فقد كشفت البيانـات أن جيل الوسط كان الأعلى تسامحاً من جيلى الوسط والشيوخ، وكان جيل الشيوخ أكثـر تسامحاً من جيل الشباب.

ويمكن تفسير ذلك بكثرة الخبرات الحياتية التى مرت بها تلك الأجيال الأكبـر سناً مقارنة بجيل الشباب الذى لم يمر بالخبرة الكافية التى تؤهلـه لأن يكـون أكثـر تسامحاً. وهذه النتيجة الأخيرة تختلف عما توصل إليه ستوفر فى دراسته الرائدة عـن التسامح؛ التى توصلت إلى أن التسامح لدى جيل الشـباب أعلـى منـه لـدى جيـل الشيوخ.ومن وجهة نظر الباحث فإن هذا الاختلاف فى النتائج يعود إلى اختلاف زمن إجراء كل دراسة، فضلاً عن اختلاف المجتمعات والظروف التاريخية فى كل مجتمع.

سابعاً: أسباب التغير فى التسامح

أوضحت الدراسة أن الأسباب الرئيسية فى حدوث التغير فى التسامح إنما هـى أسباب داخلية تتعلق بواقع المجتمع وظروفه، حيث جاءت زيادة الضغوط فى المجتمع فى المقام الأول، ويليها زيادة الفقر، ثم تراجع العدالة، ثم تأثير وسائل الإعـلام، ثـم زيادة الحرية، وأخيراً زيادة الهجرة.

- اتفقت عينة الدراسة فى المحافظات الثلاث على أن أهم أسباب التغير فى التسامح هى زيادة الكبت والقهر، وزيادة الفقر، ثم تراجع العدالة، مما يشير إلى الدور الرئيسى الذى تلعبه هذه الأسباب الثلاثة فى المجتمع المصرى بشكل عام.

- ركزت كل من عينتى الريف والحضر على أن زيادة الكبت والقهر وزيادة الظلم فى المجتمع هما أهم العوامل التى أدت إلى التغير فى التسامح.

- هناك تفاوت كبير بين من سبق لهم المرور بخبرة الهجرة ومن لم يسبق لهم ذلك فى التركيز على أسباب التغير فى التسامح، رغم اتفاقهم على أن العامل الأول فى إحداث التغير هو زيادة الكبت والقهر فى المجتمع.

- ركزت عينة الذكور على أن أهم عامل أدى إلى إحداث تغير فى التسامح هو زيادة الفقر، بينما ركزت عينة الإناث على أن هذا العامل هو زيادة الكبت والقهر.

- اتفقت عينة المسلمين مع عينة المسيحيين على أن كلاً من زيادة الكبت والقهر وزيادة الفقر وتراجع العدالة هى أهم العوامل المؤدية إلى التغير فى التسامح.

ثامناً: التغير فى مستوى الثقة فى المجتمع المصرى

- كشفت بيانات الدراسة الميدانية عن سيادة مستويات متدنية من الثقة بين الناس فى مناطق معيشتهم؛ سواء فى الريف أو الحضر. وتقترب هذه النتيجة إلى حد كبير من تلك النتيجة الخاصة بوجود مستويات منخفضة من التسامح فى المجتمع. وفسرت الدراسة ذلك باعتباره يمثل أحد المشكلات الناتجة عن نقص "رأس المال الاجتماعى" لدى أفراد المجتمع.

- هناك فروق دالة إحصائياً فى مستوى الثقة بين محافظات الدراسة. حيث لوحظ انخفاض مستوى الثقة فى محافظة القاهرة، مع ارتفاع هذا المستوى فى محافظة أسيوط، كما جاءت محافظة المنوفية فى المنطقة الوسطى بين المحافظتين السابقتين.

- كما كانت هناك فروق معنوية أيضاً فى مستوى الثقة بين الذكور والإناث من عينة الدراسة، فقد اتضح زيادة ذلك المستوى بين الذكور بدرجة أكبر من الإناث. وكشفت الدراسة كذلك عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين مستوى الثقة والديانة، حيث كانت هناك فروق دالة معنوياً فى متوسط التسامح بين كل من المسلمين والمسيحيين. ولكن لم تكن هناك فروق معنوية فى مستوى الثقة بين كل من الريف والحضر؛ أو بين من سبق لهم الهجرة ومن لم يسبق لهم ذلك. ورغم ذلك فإن من سبق لهم الهجرة

يتمتعون بدرجة أقل من الثقة ممن لم يسبق لهم الهجرة. وكان ذلك مناقضاً لما توصلت إليه النظرية الإيكولوجية؛ والتى تفترض أن المهاجرين أكثر تمتعاً بالثقة والتسامح نتيجة كثرة اختلاطهم بآخرين يختلفون عنهم فى الثقافة والقيم والعادات والتقاليد.

- أوضحت بيانات الدراسة الميدانية أن مستوى الثقة فى المجتمع المصرى قد تغيربدرجة كبيرة عما كان سائداً فى الماضي، وأن اتجاه هذا التغير كان إلى الأسوأ. وكان هناك تفاوتاً كبيراً بين المحافظات الثلاث فى التركيز على اتجاه تغير مستوى الثقة فى المجتمع؛ حيث كانت عينة محافظتى القاهرة والمنوفية أكثر إحساساً بأن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ. بينما اتجهت غالبية عينة محافظة أسيوط إلى التأكيد على أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل.

- هناك علاقة دالة إحصائياً بين نوعية المبحوثين وطبيعة التغير أو الثبات فى مستوى الثقة فى المجتمع. فقد كان الذكور أكثر تركيزاً على أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل، بينما كانت عينة الإناث هى الأكثر إحساساً بأن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ، وتقاربت استجابات عينتي الذكور والإناث فيما يتعلق بالاتجاه الخاص بثبات مستوى الثقة فى المجتمع.

- كشفت الدراسة الإحصائية عن عدم وجود فروق جوهرية بين استجابات المسلمين والمسيحيين من عينة الدراسة فيما يتعلق بمدى حدوث تغير فى مستوى الثقة فى المجتمع. وقد اتفقت كلتا العينتين فى التركيز بالدرجة الأولى على أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ.

- توجد اختلافات بين عينة الريف وعينة الحضر فى درجة التركيز على اتجاه التغير أو الثبات فى مستوى الثقة فى المجتمع. ولذلك فإن تغير مستوى الثقة بين الناس فى المجتمع الريفى يزيد أو يقل بمعدلات تختلف عما يحدث فى الحضر. ويمكن تفسير ذلك باختلاف طبيعة ونمط العلاقات الاجتماعية السائدة فى كلا المجتمعين، مما يؤدى إلى تغير معدلات الثقة فى أحدهما بدرجة أسرع مما يوجد فى المجتمع الآخر.

- أوضحت الدراسة أن هناك تفاوتاً بين المستويات التعليمية المختلفة فى التركيز على طبيعة التغير أو الثبات فى مستوى الثقة بين الناس فى المجتمع. وكان كل من ذوى التعليم المتوسط والأميين هم الأكثر إحساساً بأن مستوى الثقة قد تغير إلى الأفضل، بينما كان الجامعيون الأكثر تركيزاً على أن مستوى الثقة قد تغير إلى الأسوأ، كما كان ذوو التعليم فوق المتوسط الأكثر تأكيداً على أن مستوى الثقة قد بقى كما هو دون تغيير.

مراجع الدراسة

أولاً : المراجع العربية

١- أحمد زايد ، الإسلام وتناقضات الحداثة ، المجلة الاجتماعية القومية ، مج ٣١، ع ١ ، يناير ١٩٩٤.

٢- ـــــ ، الحياة المدنية ، فى: محمـد السـيد سـعيد (محـرر)، حكمـة المصريين، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقـوق الإنسـان، ١٩٩٩.

٣- ـــــ ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

٤- ـــــ وآخرون، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢.

٥- أسماء العريف بياتريكس، الآخـر أو الجانب الملعون، فى: صـورة الآخـر: العربى ناظرا ومنظورا إليه، تحرير الطـاهر لبيـب، بيـروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٦- اعتماد علام وآخرون، التحولات الاجتماعية وقيم العمل فى المجتمع القطرى، الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٩٥.

٧- الزواوى بغورة ، التسامح وثقافة السلم عند بن باديس ، مجلة رواق عربـى ، ع١٩، ٢٠٠٠.

٨- أمارتيا صن ، التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، رقم ٣٠٣ ، مايو ٢٠٠٤.

٩- أنتونى جيدنز ، بعيداً عن اليسار واليمين : مسـتقبل السياسـات الراديكاليـة، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، رقم ٢٨٦، أكتوبر ٢٠٠٢.

١٠- ـــــ ، مقدمة نقدية فى علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد ومحمد محـي الدين ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعيـة (كليـة الآداب – جامعة القاهرة) ، ٢٠٠٢ .

١١- ـــــ ، الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية الاجتماعية، ترجمـة أحمـد زايد ومحمد محي الدين، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩.

١٢- ـــــ ، عالم منفلت :كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟، ترجمـة محمـد محي الدين، القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، ٢٠٠٠.

١٣- إيكه هولتكرانس ، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور ، ترجمة محمـد الجوهرى وحسن الشامى ، القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٧٢.

١٤- برنارد وليامز، الفضيلة الصعبة، رسالة اليونسكو، يونيو ١٩٩٢ .

١٥- بودون ولازارسفيلد، موسوعة مناهج علم الاجتماع، الجزء الأول، ترجمة فؤاد شاهين وخليل أحمد خليل، بيروت، دار الحقيقة، ١٩٨١.

١٦- بيير بورديو ، أسئلة علم الاجتماع : حول الثقافة والسلطة والعنف الرمـزى ، ترجمة إبراهيم فتحى ، القاهرة ، دار العالم الثالث ، ١٩٩٥.

١٧- توليو تنتورى ، التحيز والسلطة الثقافية ، فى مراد وهبه (محرر) ، التسامح الثقافى ، القاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧.

١٨- جابر عصفور (ترجمة)، التنوع البشرى الخلاق، القاهرة، المجلس الأعلـى للثقافة (المشروع القومى للترجمة)، رقم ٢٧، ١٩٩٧.

١٩- ـــــ ،أنوار العقل،القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب،مكتبة الأسرة،١٩٩٦.

٢٠- ـــــ ، ضد التعصب ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبـة الأسرة ، ٢٠٠٠.

٢١- ـــــ ،هوامش على دفتر التنوير،الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٤.

٢٢- جان جاك روسو، العقد الاجتماعى: مبادئ الحقوق السياسية ، اللجنة الدوليـة لترجمة الروائع الإنسانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤

٢٣- جمال الدين الأفغانى ، التعصب ، فى : " أضواء على التعصب: مـن أديـب اسحق والأفغانى إلى - ناصيف نصار " ، بيـروت دار أمـواج للطباعة والنشر، ١٩٩٣.(نشر فى الأصل سنة ١٨٨٤ فى جريدة العروة الوثقى بالتعاون مع الشيخ محمد عبده)

٢٤- جمال عبد الجواد، التسامح، فى: موسوعة الشباب السياسية، رقم ٣، القـاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠.

٢٥- جورج جقمان وآخرون ، الحضارة الأوربية الحديثة والمعاصـرة ، سلسـلة دراسات ثقافية (بيروت ، جامعة بيروت) ، ١٩٩٧.

٢٦- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع ، المجلد الأول، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

٢٧- جون دكت ، علم النفس الاجتماعى والتعصب ، ترجمة عبد الحميد صفوت، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ٢٠٠٠.

٢٨- جون ستيوارت ميل ، استعباد النساء ، ترجمة وتعليق وتقديم إمام عبد الفتاح إمام، القاهرة ، مكتبة مدبولى، ١٩٩٨.

٢٩- ـــــ ، عن الحرية ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة) ، ٢٠٠٠.

٣٠- جون لوك ، رسالة فى التسامح ، ترجمة منى أبو سنة، تقديم ومراجعة مراد وهبة، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة، ١٩٩٧.

٣١- جين هرش ، التسامح بين الحرية والحقيقة، مجلة ديوجين،ع ١٧٦، ١٩٩٩.

٣٢- حسن حنفي ، التعصب والتسامح ، فى : " أضواء على التعصب: من أديب اسحق والأفغانى إلى - ناصيف نصار " ، بيروت دار أمواج للطباعة والنشر، ١٩٩٣.

٣٣- حيدر إبراهيم على ، صورة الآخر المختلف فكريا : سوسيولوجية الاختلاف والتعصب ، فى صورة الآخر: العربى ناظرا ومنظورا إليه، تحرير الطاهر لبيب ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٣٤- دلال البزرى ، الآخر: المفارقة الضرورية ، فى: صورة الآخر: العربى ناظرا ومنظورا إليه ، تحرير الطاهر لبيب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

٣٥- رودنى سموللا ، حرية التعبير فى مجتمع مفتوح ، ترجمة كمال عبد الرءوف، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٥.

٣٦- زكى نجيب محمود ، قيم من التراث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (سلسلة مكتبة الأسرة) ، ١٩٩٩.

٣٧- زينب محمد همام ، القيم الدينية عند فولتير بين التعصب والتسامح ، فى مؤتمر"أزمة القيم ومتغيرات العصر "،٢٤-٢٥ مارس٢٠٠٣ ، جامعة حلوان ، كلية الآداب ، قسم الفلسفة ، ٢٠٠٣.

٣٨- سامى خشبة ، مصطلحات فكرية ، القاهرة الهيئة المصرية العامة ، للكتاب ، سلسلة مكتبة الأسرة ، ١٩٩٧.
٣٩- سميح محسن ، التسامح : مقاربات تاريخية ومفاهيمية ، مجلة التسامح ، مج١، ع٣ ، ٢٠٠٣.
٤٠- شارلوت سيمور – سميث ، موسوعة علم الإنسان ، ترجمة محمد الجـوهرى وآخرون ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ١٩٩٨.
٤١- طارق حجى ، ثقافة الأفكار النمطية ، إيلاف ، ١٠ / ٣ / ٢٠٠٣.
٤٢- عباس محمود العقاد ، ابن رشد ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٦، ١٩٩٢.

٤٣- عبد اللطيف خليفة ، ارتقاء القيم : دراسة نفسية ، سلسـلة عـالم المعرفة ، ع ٦٠ ، ١٩٩٢.
٤٤- عبد الله عطوى ، جغرافية السكان، بيروت، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.
٤٥- عبدالباقى الهرماسى، العولمة والهويـة الوطنيـة، مجلـة العربـى، ع٤٨٢، يناير١٩٩٩.
٤٦- عبدالكبير الخطيبى ، السياسة والتسامح ، ترجمة عز الدين الكتانى الإدريسي، القـاهرة ، المجلـس الأعلـى للثقافـة ، المشـروع القـومى للترجمة،١٩٩٩
٤٧- عدنان الأمين ، الاصطفاء الاجتماعى : إعادة الإنتاج والحركية الاجتماعيـة، المجلــة العربيــة للبحــوث التربويــة ، مــج ٣ ، ع ٢٤ ، ديسمبر١٩٨١.
٤٨- عصام عبد الفتاح ، التسامح والعنف والعدالة فى المجتمـع المعاصـر، فـى مؤتمر"أزمة القيم ومتغيرات العصر "،٢٤-٢٥ مـارس٢٠٠٣ ، جامعة حلوان ، كلية الآداب ، قسم الفلسفة ، ٢٠٠٣.
٤٩- على أسعد وطفه وعبد الرحمن الأحمد ، التعصب ماهية وانتشاراً فى الـوطن العربى ، عالم الفكر ، مج ٣٠ ، ع ٣ ، يناير – مارس ٢٠٠٢.
٥٠- على أومليل ، التسامح : هل هو مفهوم محايد؟ ، فى مراد وهبه (محـرر) ، التسامح الثقافى ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧.
٥١- عوض يوسف الحداد، أبحاث فى الجغرافيا البشرية، طرابلس ، المركز القومى للبحوث والدراسات العلمية، ١٩٩٩.

٥٢- فرانسيس فوكوياما ، الثقة : الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار ، ط ١ ، الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨ .
٥٣- فرح أنطون ، معنى التساهل والفصل بين السلطتين المدنية والدينيـة ، فـى : " أضواء على التعصب: من أديب اسحق والأفغانى إلـى - ناصـيف نصار " ، بيروت دار أمواج للطباعة والنشر، ١٩٩٣.
٥٤- فريال حسن خليفة ، الدين المدني عند لوك وروسو، مجلة الفلسفة والعصـر ، مج ١، ع١ ، أكتوبر ١٩٩٩.
٥٥- فريدة على سيد خليفة، التنشئة الاجتماعية وظاهرة التحديث فى مصر، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإنسانية، ١٩٨٢.
٥٦- فيصل دراج ، المثاقفة بين الرغبـة والحقيقة ، مجلة التسامـح ، مـج١ ، ع٢ ، ربيع ٢٠٠٣.
٥٧- قاسم عبده قاسم ، التسامح: المعنى والمغزى، مجلة العربى، ع ٥٤٢، ٢٠٠٤.
٥٨- كارل بوبر ، التسامح والمسؤولية الفكرية ، فى سـمير الخليـل وآخـرون ، التسامح بين شرق وغرب، ترجمة إبراهيم العريس ، بيـروت ، دار الساقي ، ١٩٩٢.
٥٩- ـــــ ، بؤس الإيديولوجيا : نقد مبدأ الأنماط فـى التطـور التـاريخي ، ترجمة عبد الحميد صبرة، بيروت ، دار الساقي ، ١٩٩٢.
٦٠- ـــــ ، بحثاً عن عالم أفضل ، ترجمة أحمد مستجير ، القاهرة ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب (مكتبة الأسرة) ، ١٩٩٩.
٦١- مؤسسة عالم النور ، موسوعة علماء العرب .
http://www.alnoor-world-com/scientists/zaman.as
٦٢- ماجد فخرى ، ابن رشد : فيلسوف قرطبة ، بيروت، دار المشرق ، ١٩٩٢.
٦٣- ماهر عبد القادر محمد على ، النزعة الوضعية فى فكر فرح أنطون : رؤيـة نقدية ، مجلة الفلسفة والعصر ، مج ١ ، ع١ ، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٤- محمد الجوهرى ، علم الاجتمـاع التطبيقـي ، الإسـكندرية ، دار المعرفـة الجامعية، ١٩٩٨.
٦٥- ـــــ وآخرون، الطفل والتنشئة الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفـة الاجتماعية، ١٩٩١.
٦٦- محمد الشافعى ، رفاعة رافع الطهطاوى ..أمير النهضـة، الثقافـة الجديـدة، ع١٦٧ ، مايو ٢٠٠٤.

٦٧- محمد عابد الجابرى ، ابن رشد : سيرة وفكر ، بيـروت ، مركـز دراسـات الوحدة العربية ، ١٩٩٨.
٦٨- ـــــ ، قضايا فى الفكر المعاصر ، بيروت ، مركز دراسـات الوحـدة العربية ، ١٩٩٧.
٦٩- محمد عثمان نجاتي ، التعرض لتأثير المدينة الحديثة وتسـامح الآبـاء : بحـث حضارى مقارن لاتجاهات الشباب فى خمس بلاد عربيـة ، فـى : لويس كامل مليكة (محرر) ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥.
٧٠- محمود أمين العالم ، لا للتكفير، نعم لحرية التعبير، أدب ونقد، ع ١٧٩، ٢٠٠٠.
٧١- محمود جاد (خطة بحث والتقرير المرحلي الأول) ، مجتمع الصعيد : مـن التكوين القبلى والجماعاتى إلى التكوين الحديث ، فى : مجموعة قوانين ، التراث والتغير الاجتماعى ، الكتاب الثالـث:مقترحـات ومحاولات بحثيـة ، القـاهرة ، مركـز البحـوث والدراسـات الاجتماعية ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.
٧٢- مراد وهبه ، التسامح الدوجماطيقية ، فى : المؤتمر الإقليمي الأول للمجموعة الأوربية العربية للبحوث الاجتماعية: التسامح الثقافى ، تحريـر مراد وهبه ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧.
٧٣- ـــــ ، جرثومة التخلف ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب ، ١٩٩٨.
٧٤- ـــــ ، ملاك الحقيقة المطلقة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتـاب، ١٩٩٩.
٧٥- معتز سيد عبد الله ،الاتجاهات التعصبية،عالم المعرفة،ع ١٣٧، مايو١٩٨٩.
٧٦- معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية الإنسانية فى مصر ، ٢٠٠٣ .
٧٧- منى أبو سنة ،أورشليم الجديدة :الطريق إلى النصر، فى مراد وهبه (محرر)، التسامح الثقافى، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧.
٧٨- ميلاد حنا ، ما بعد عام ٢٠٠٠، كتاب الهـلال، العـدد ٥٤٣، القـاهرة، دار الهلال، مارس ١٩٩٦.
٧٩- ـــــ ، الأعمدة السبعة للشخصية المصرية، ط٥، القـاهرة، دار نهضـة مصر، ١٩٩٩.

٨٠- ـــــ ، قبول الآخر، فى : سلسلة مكتبة الأسرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

٨١- ناصيف نصار ، فى نقد التعصب ، فى : " أضواء على التعصب: من أديب اسحق والأفغانى إلى - ناصيف نصار " ، بيروت دار أمواج للطباعة والنشر، ١٩٩٣.

٨٢- نصر حامد أبو زيد ، ابن رشد : التأويل والتعددية ، مجلة العربى ، ع ٤١٤، مايو ١٩٩٣.

٨٣- نوربيرتو بوبيو ، فى مدح الحلم، ترجمة بهجت عبدالفتاح، ديوجين، ع ١٢٠/١٧٦، ١٩٩٩.

٨٤- هدى مكاوى ، المسلمون والأقباط فى إطار الوحدة الوطنية، أحوال مصرية، مج ٣، ع١١، شتاء ٢٠٠١.

٨٥- هربرت ماركيوز ، الإنسان ذو البعد الواحد ، ترجمة جورج طرابيشي ، ط١، بيروت ، دار الآداب ، ١٩٨٨.

٨٦- ـــــ ، العقل والثورة : هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية ، ترجمة فؤاد زكريا ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩.

٨٧- هويدا عدلى، التسامح السياسى: المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٠.

٨٨- يوسف سلامه ، النزعة العقلانية عند محمد عبده ، مجلة الفلسفة والعصر ، مج ١ ، ع١ ، أكتوبر ١٩٩٩.

٨٩- يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط٦ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Adorno, T.,et.al., Authoritarian Personality, New York; Harper, 1950.

2- Allport, G., The Nature of Prejudice, Garden City: Addison – Wesley, 1985

3- Allport, G., & Kramer, B. M., “Some Roots of Prejudice”, Journal of Psychology, Vol. 22, 1964.

4- Allport, G., “Prejudice: is it Social or Personal”, Journal of Social Issue, Vol. 18, 1962.

5- Amartya Sen, Reason before Identity, Oxford, Oxford University Press, 2002.

6- Beatty, K., & Walter, O., Religious Preference and Practice: Reevaluating their Impact on Political Tolerance, Public Opinion Quarterly, vol. 48, Spring 1984.

7- Borgatta,E.F., Hulquist,J.A., "Reanalysis of Some Data From Stouffer's Communism, Conformity and Civil Liberties, Public Opinion Quarterly,Vol.20, No. 4, Winter 1956.

8- Brewer B. M., “The Psychology of prejudice: In group Love or Out group Hate?”, Journal of Social Issue, Fall 1999.

9- Brubaker, R., Rethinking classical theory: the Sociological vision of Bierre Bourdieu, Theory and Society, vol.14, 1985, p. 750.

10- Chanley, Virginia," Commitment to Political Tolerance: Situational and Activity-Based Differences," Political Behavior, summer 1994.

11- Coleman S. James, "Social Capital in the Creation of Human Capital", American Journal of sociology, vol.94, 1988.

12- Corbett, Bob, Comments of A critique of Pure Tolerance, November 2002. www. Webster. edu / Corbetre / reading / Wolff. Tolerance, html.

13- Crocket, J. Harry. " On Political Tolerance: Comments on "Origins of Tolerance", Social Forces, Vol.55, No.2, 1976, pp 409-412.

14- Davis James A., " Communism, Conformity, cohorts, and categories; American Tolerance in 1954 and 1972. 73 ", American Journal of Sociology, Vol .81, No.3, 1975.

15- Davis, M., “The Budget of Tolerance”, Ethics, Vol. 89, No. 2, Jan 1979.

16- Diamond, L., “Toward Democratic Consolidation, Rethinking Civil Society, Journal of Democracy, Vol. 5, No. 3, July 1994.

17- Dollard, J., et.al, Frustration and Aggression, New Haven: Yale University Press, 1939.

18- Duckitt, J., “Authoritarianism and Adjustment in an Authoritarian Culture”, Journal of Social Psychology, Vol. 121, 1983.

19- Duckitt, J., “Culture, Class, Personality and Authoritarianism Among South Africans”, Journal of Social Psychology, Vol. 121, 1983.

20- Ehrlich, H. J. The Social Psychology of Prejudice, New York: Wiley, 1973.

21- Frenkel-Brunswick, E., Intolerance of Ambiguity as An Emotional and Perceptual Variable, Journal of Personality, Vol. 18, 1949.

22- Gaines O. S., “Coping with Prejudice: Personal Relationship partners as Sources of Socio-emotional Support for Stigmatized Individuals”, Journal of Social Issue, Spring 2001.

23- Galeotti, A., “Citizenship & Equality, The Place For Toleration”, Political Theory, Nov. 1993.

24- Gasser, M. B., Construction of a Scale of Cultural Tolerance, unpublished master thesis, University of Minnesota, Minneapolis, 1994.

25- Gasser, M. B., Cultural Tolerance: Measurement and Validation,, DAI, University of Minnesota, 1995

26- Gasser, M. B., and Rowen, Tan N., "Cultural Tolerance. Measurement and Latent Structure of Attitudes towards the Cultural practice of others", Educational & Psychological Measurement, Vol. 59, No.1, Feb 1999.

27- Gibson, J., “Political Consequences of Intolerance: Cultural Conformity and Political Freedom”, American Political Science Review, Vol. 86, No. 2, Jan 1992.

28- Giddens A., Sociology, (Fourth Edition), Cambridge, Polity Press, 2002, PP. 246-247.

29- Godfrey, E., & Lee, G., Supervision and Conformity: Across-cultural Analysis of Parental Socialization Values, American Journal of Sociology, vol. 84, no. 2, Sept 1978.

30- Greene, Jay P., Giammo, Joseph., Mellow, Nicole., The Effect of private Education of Political Participation Social Capital, and Tolerance, University of Texas at Austin, November 1998.

31- Hewstone, M., “Inter group bias (Social Prejudice)”, Annual Review of Psychology, V. 10, No. 3, 2002.

32- Huntington, Samuel, Clash of Civilizations? Foreign Affairs, Summer 1993.

33- Hinton, Perry R., Statistics Explained, Rutledge, London, 2001.

34- Hodson, Randy & Sekulic, Dusko & Massy, Garth., National Tolerance in the Former Yugoslavia, American Journal of Sociology, Vol. 99, No. 6, May 1994.

35- Inglehart, Ronald, World Value Survey, Institute of Social Research, University of Michigan, 1999.

36- International Encyclopedia of Sociology, Vol. 2, Salem press, 1995.

37- Katz, d, and Braly K., Racial Stereotypes, J. Abnormal Social Psychology, 1933.

38- Kiesler, C., & Kisler, S., Conformity, London: Addison Wesley Publishing Company, 1969.

39- King. Preston T., Toleration, New York, St. Martin's Press, 1976.

40- Lawrence, D., "Procedural Norms and Tolerance: A reassessment", American Political

41- Lilling, Thomas, Tolerance: Basis for Democratic Interaction, Bertelsmann Foundation Publishers, Gutersloh, 2000.

42- Makari, Peter Emmanuel, Conflict and Cooperation among Christians and Muslims in Egypt: Communal Relations Toleration and Civil Society, PHD degree, New York University, 2003.

43- Marcus, George E., James Pierson and John Sullivan., “Rural– Urban Differences in Tolerance: Confounding Problems of Conceptualization and - -Measurement”, Rural Sociology, vol. 45, No. 4, 1980.

44- McClosky, H.,"Consensus and Ideology in American Politics", American Journal Science Review, Vol.58, 1964.

45- McClosky. H., and Brill, Dimensions of Tolerance: What American Believe About Civil Liberties, New York Russell Sage Found., 1983.

46- McCutcheon, A.," Alternative class Analysis of Tolerance for Non Conformity in the American Public", Public Opinion Quarterly, winter, 1985.

47- McCutcheon, Alan L., "A Latent Class Analysis of Tolerance for Nonconformity In The American Public". Pubic Opinion Quarterly, Vol. 49, No. 4, 1985.

48- Nunn, Clyde Z., Crockett, Harry J., and William S J. Allen., Tolerance for Nonconformity, San Francisco: Jossey-Bass, 1964.

49- Porthro,. JW and C.M.Grigg "Fundamental Principles of Democracy: Bass of Agreement and Disagreement, "Journal of Politics, Vol. 22, No. 2, May 1960.

50- Rainer Forst., Toleration, Justice. and reason. Exeter University http://www.ex.ec.uk/shipss/politics/forst.html.

51- Ray, J., "Authoritarian Tolerance", Journal of Social Psychology, Vol. 111, 1980.

52- Rescher Qwen., Contemporary Moral Problems: Relativism and Tolerance, Department of Philosophy, University of Rochester, Summer, 1997 .
http:www.Ling.Rochester.Edu/~rescher/phl 103/lect 11.html.

53- Rupp, J.C. and Rob De Lange, "Social order, Cultural Capital and Citizenship", The Sociological Review, Vol. 37, No. 4, 1989.

54- Seligman, Adam B., Toleration and Religious Tradition, Society, Vol. 36, No. 5, July / August 1999.

55- Sniderman, Paul M., et. Al., "Principled Tolerance and The American Mass Public", British Journal of Political Science, Vol. 19, No. 1, 1989.

56- Ş̱tephan Alfred, Religion, Democracy, and the "Twin Tolerations", journal of Democracy, vol.11, no.4, October 2000.

57- Stephan, W. & Stephan, C., “Intergroup Anxiety”, Journal Issue, Vol. 41, No. 3, 1985.

58- Stouffer, Samuel, “Communism, Conformity and Civil Liberties”, Gloucester, N H: Peter Smith, 1955.

59- Sullivan, John l., James E. Pierson, and George E. Marcuse “An Alternative Conceptualization of Political Tolerance: Illusory Increases 1950s-1970s” American Political Science Review, Vol. 73, No. 3, 1979.

60- Sullivan, John l. and George E. Marcuse, “A note, on Trends on Political Tolerance”. Public Opinion Quarterly, Vol. 52, No. 2, 1988.

61- Sullivan, John l., James E. Pierson, and George E. Marcuse. “Ideological Constraint in the mass public: A Methodological Critique and Some New Finding”, American Journal of Political Science, Vol. 22, 1978.

62- Sullivan, John l., James E Pierson, and George E. Marcuse. “Political Tolerance and American Democracy”, Chicago: University of Chicago Press, 1982.

63- Sullivan, John L., et.al., “The Development of Political Tolerance: The Impact of Social Class, Personality and Cognition”. International Journal of Political Education, Vol. 2, No. 3, 1978.

64- Sullivan, John L., et.al., “The more things change, the more they stay the same: the stability of mass belief system”., American Journal of Political Science, Vol. 23, No. 1, 1979.

65- Tinsley Barbara, Sozzini’s Ghost: Bierre Bayle and Socinian Toleration, Journal of History of Ideas, V. 57, N. 4, October 1996.

66- Unesco, , A global Quest of Tolerance, 1995.

(http://www.unesco.org/tolerance/global.htm.)

67- United Information Leaflets, the Danger of Words: Definitions, Amsterdam, 2000. http://www.Xs4all.nl/~united/Info13.html.

68- University of Chicago., General Social Survey Codebook, Chicago Univ. Press, 1998.

69- Vertovec, Steven, Social Cohesion and Tolerance, A Discussion Paper Prepared for the Second International Metropolis Conference,Copenhagen,25-27September,1997. http://www.ercomer.org/metropolis.vertovec.html

70- Vincent, Nix, Assessing the Existence of Social distance and Factors that affect its Magnitude at a Southern University, UniversityofMississippi,May,1993. http://www.wsu.edu/~jvnix/sdsurvey.htm

71- Vogt, W. Paul., Tolerance and Education: Learning with Diversity and Difference, Sage Publications, London, 1997.

72- Williams. J. Allen, Nunn, Z. Clyde. And Peter, St. Louis., “Origins of Tolerance: Findings from a Replication of Stouffer’s Communism, Conformity, and civil Liberties”, Social Forces, Vol. 55, 2, December 1976.

73- Williams, J. Allen, Nunn, Z. Clyde, and Peter, St. Louis., “Origins of Tolerance”: Replay to Crockett, Social Forces, Vol. 55, No. 2, 1976.

74- Wirth, L., “Urbanism as Away of Life”, American Journal of Sociology, Vol. 44, 1983.

75- Wolff, R. P., Moor, Barington, and Herbert Marcuse, “A Critique of Pure Tolerance”, Beacon Press, Boston, 1994.

76- Yan, Liang K., an Empirical Analysis of Cultural and Political Tolerance in Taiwan, the University of Texas, PHD Degree Thesis, 1990.

77- yang Julia, chilly Campus Climate, Qualitative Study on the White Racial Identity Development attitudes, University of Pennsylvania, Pennsylvania, 1992.